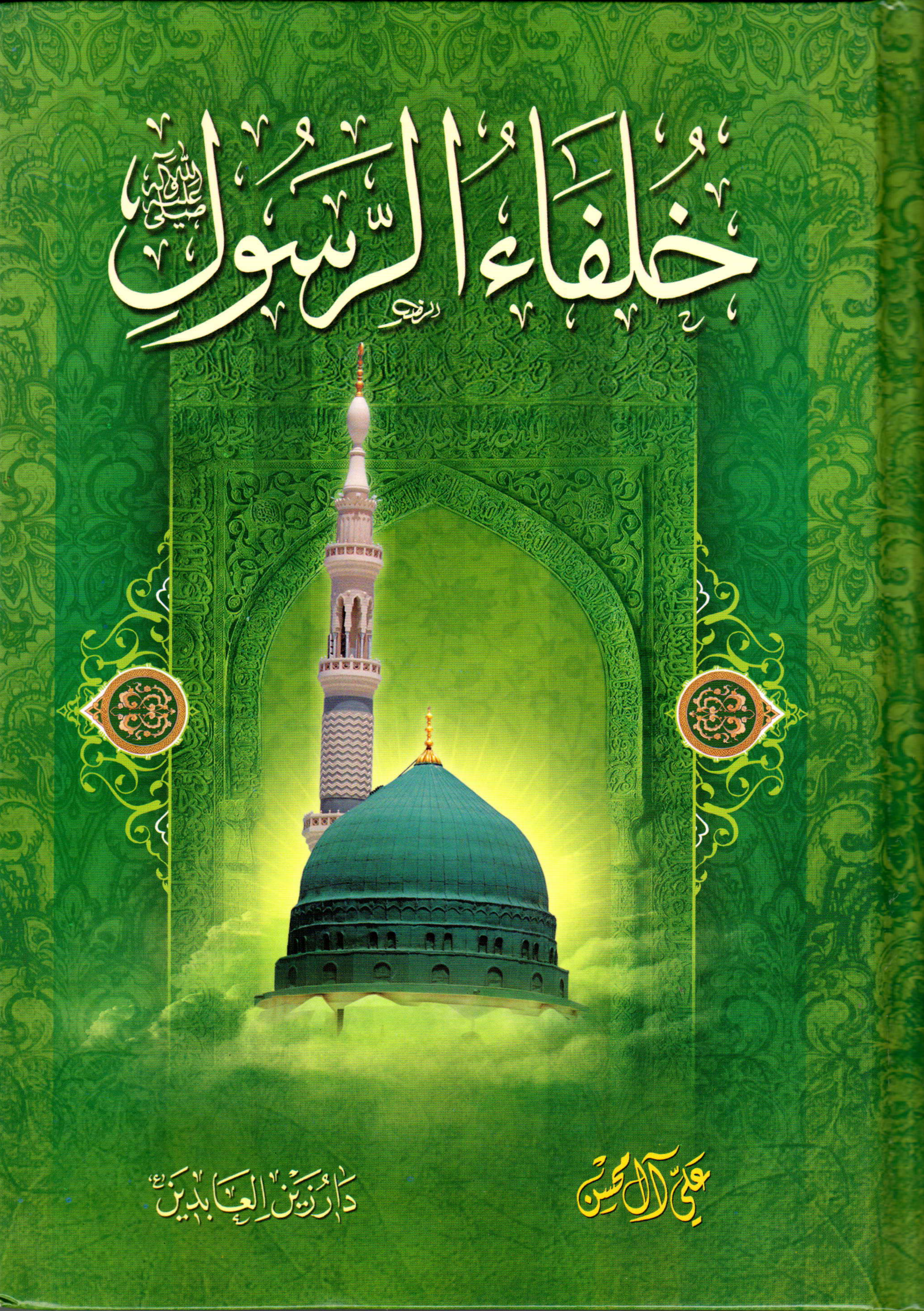


خلفاء الرسول صلى الله عليه وآله
علي آل محسن
دار زين العابدين




خلفاء الرسول صلى الله عليه وآله



١٤٣٣ هـ . ٢٠١٢ م



ايران . قم . پاساژ قدس . محل رقم ٣٦
تلفون ٧٧٣٢٦٣١ نقال ٠٩١٢٤٥١٢٥٦٣
مركز الرسائل القصيرة ٣٠٠٠٨١٧٢٧٢٧٢٧٢
www.zein.ir

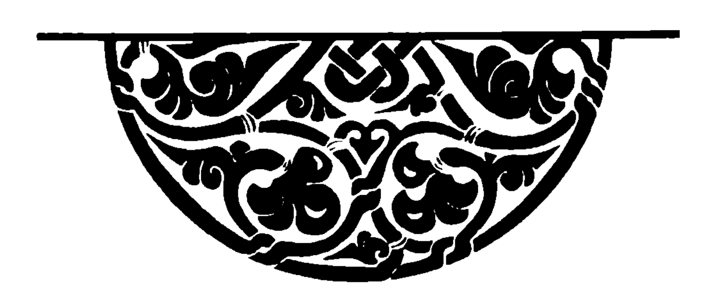




تأليف

الشيخ علي آل محسن

دار زين العابدين




بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِمۡ فِعۡلَ ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِۖ وَكَانُواْ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾

[الأنبياء: ٧٣]

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيِّبين الطاهرين المعصومين، وبعد:

فإن الناظر في كتب التراث الديني يجد كمًّا وافراً جدًّا من الأحاديث التي ذكرت الخلافة، وبيَّنت عدد الخلفاء، وما يجب لهم على الناس من السمع والطاعة، وغير ذلك.

وعندما نعقد مقارنة بسيطة بين الخلفاء عند أهل السنة والخلفاء عند الشيعة الإمامية، نجد أن هناك بوناً شاسعاً بين ما اشترطه هؤلاء وما ذكره أولئك، ففي الوقت الذي يرى الشيعة أن الإمام يجب أن يكون منصوصاً عليه، ومعصوماً من الزلات والذنوب، وأن يكون متّصفاً بصفات عالية من الكمالات التي لا يتّصف بها إلا الأنبياء عليهم السلام، نرى أنه يجوز عند أهل السنة أن يتولى أمور المسلمين الفاسق الفاجر الظالم الغاشم.

ولأجل ذلك كان من الضروري لكل باحث أن ينقِّح معنى الخلافة من جوانبه المختلفة في اللغة والشريعة، ثم يتأمّل في آيات القرآن الكريم، والأحاديث المختلفة، التي صحَّحها المتخصِّصون في فن الحديث؛ ليرى هل هذه النصوص تُعيِّن أشخاصاً مخصوصين كخلفاء على المسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله،

أو أنها تركت للمسلمين أن يختاروا من شاؤوا؟ وهل بيَّنت الأحاديث عدداً معيَّناً للخلفاء، أم لا؟ وهل ذكرت مجموع الصفات التي ينبغي توفّرها في كل خليفة يحكم بلاد المسلمين، أو أنه يجوز لكل رجل أن يتسنَّم هذا المنصب إذا تسلّط على الناس بالقهر والغلبة؟

ولكن إذا أردنا أن ننظر في الأحاديث المرويَّة عن رسول الله ﷺ في الخلافة والخلفاء، فلا بد أن نتنبَّه إلى أن جملة وافرة من الأحاديث التي تُعتبر صحيحة في أذهان كثير من الناس اختُلقت لصالح حكَّام الدولتين الأموية والعباسية، الذين أرادوا باختلاق تلك الأحاديث إقناع الناس بشرعيّة خلافتهم، وإلزامهم بوجوب طاعتهم، والتسليم لهم وإن رأى الناس منهم ظلماً وجوراً، وفساداً، وفسقاً معلناً، وفجوراً ظاهراً، وعبثاً بأموال المسلمين، واستعباداً للناس، ومصادرة لحقوقهم وحرّياتهم.

ومما يؤسف له أن هذه الأحاديث دُوِّنت في أهم كتب الحديث وأشهرها، وصارت تُدرَّس في الكتاتيب، ودور الحديث، والمدارس، والجامعات، وتُلقى على الناس في الجوامع والمساجد، ويؤكَّد عليها في الكتب الأخرى، والصحف والمجلات، وتُبَث في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة؛ لئلا تغيب عن أذهان كل فئات المجتمع، وليعلم الجميع أن من يعترض على الحاكم، فضلاً عن أن ينقلب عليه، فإنه يبوء بغضب الله تعالى وسخطه، وسخط رسوله ﷺ، وأنه شاق للطاعة، ومفرِّق للجماعة، وخارج عن ربقة الإسلام، وإنه إذا مات كذلك فإن ميتته تكون جاهلية، وأنه يجب على جميع المسلمين قتاله وقتله، وأنه ومن معه فئة باغية.

وفي قبال هذه الأحاديث هناك أحاديث أخرى صحيحة تحدَّثت عن خلفاء الحق والعدل، لا نشك في أنها صدرت عن رسول الله ﷺ لهداية هذه الأمة، وتمييز خلفاء الحق عن غيرهم، إلا أن علماء السلاطين جيَّروا هذه الأحاديث لصالح أولئك الحكّام أيضاً، فطبّقوها عليهم، وقالوا بشرعيّة حكمهم، فأوجبوا طاعتهم، وحرَّموا كما قلنا رفض بيعتهم، والامتناع عن



طاعتهم، والخروج عليهم.

ولكن إذا عرضنا هذه الأحاديث على ميزان القرآن والعقل استطعنا أن نميِّز الخلافة الشرعية عن الحُكْم العضوض الذي ذُكر في بعض الأحاديث، كما يتيسَّر لنا بذلك أن نعرف من هم خلفاء الرسول ﷺ، ومن هم الملوك الذين لا يصح وصفهم بأنهم خلفاء رسول الله ﷺ الذي هو المثَل الأعلى في العدالة الإنسانية.

ومن الخطأ البيِّن الذي وقع فيه كثير من علماء المسلمين أنهم نظروا إلى ما وقع من الحوادث السياسية في اختيار الخلفاء، سواء في الصدر الأول أم غيره، فاستنبطوا من تلك الحوادث قواعد عامة، جعلوها دِيْناً لا يجوز عندهم مخالفته، مع أن خلافة الرسول ﷺ ينبغي أن تكون هي وقواعدها ومعاييرها مستمدَّة من كتاب الله العزيز، ومن كلام النبي الأكرم ﷺ، لا من أقوال الرجال الذين يصيبون ويخطئون ولا من أفعالهم.

وقد وقع خلط كبير بين الحوادث السياسية التي وقعت في الصدر الأول والتي هي من اجتهادات البشر، وبين التشريع الإلهي الذي نجزم بأنه لم يغفل وضع معايير محدَّدة وواضحة في مسألة الخلافة التي هي من أهم المسائل التي ترتبط بها مصالح المسلمين الدينية والدنيوية، ولا سيما أن الشريعة الإسلامية تكفَّلت ببيان تفاصيل كثير من الآداب والسنن وغيرها مما ليست له أهمية مثل أهمية الخلافة الإسلامية.

وبسبب ذلك لم نجد في كلام كثير ممن كتب في الخلافة والخلفاء معايير محدَّدة تسري في الأولين والآخرين بنحو واحد، وتشتمل على بيان الصفات والكمالات التي يجب توفّرها في الخليفة، والطريقة التي تضفي الشرعية على الخليفة، كالنص، أو الإجماع، أو غيرهما، بحيث نحكم عن طريقها على كل خليفة لم تتوفَّر فيه تلك الصفات، أو لم يتولَّ الخلافة بالطريقة الصحيحة، بأنه فاقد الشرعية، وأن خلافته غير صحيحة.

ولعل السبب الذي جعل مثل هذه المسائل مغيَّبة بشكل كبير هو تحاشي بعض العلماء الاصطدام مع الوضع السياسي القائم الذي لا يريد وضع النقاط على الحروف في أمثال هذه المسائل المهمّة، وخشية علماء آخرين كانوا يتزلَّفون للخلفاء من انقطاع ما ينالونه من أولئك الخلفاء من صِلات، وعطايا، وقطائع، وأموال، وجاه، وغير ذلك.

ولأجل ذلك كله كثر الأخذ والرد، واتَّسع الخلاف بين أتباع المذاهب الإسلامية حول ما يُثبت شرعية خلفاء المسلمين، والمؤهَّلات التي ينبغي أن يتَّصفوا بها، ومن هو الأولى بالخلافة من صحابة رسول الله ﷺ؟ ومن هم خلفاء الرسول ﷺ الذين بشَّر بهم النبي ﷺ في أحاديث كثيرة، ومن هم الملوك والحكام الذين لا شرعيّة لحكمهم؟ وغير ذلك مما خاض فيه أتباع المذاهب، بل أكثروا فيه الكلام، فلم يتَّفقوا فيه على رأي واحد، حتى بدت مسألة الخلافة كأنها من المسائل المشكلة جدًّا التي لم يستطع علماء المسلمين الاتفاق فيها على رأي واحد.

وبسبب عدم وضوح الرؤية عند كثير من المسلمين أو التعتيم المتعمَّد في أمور الخلافة والخلفاء، التبس خلفاء الجور والضلال بخلفاء العدل والحق، وصارت الخلافة الإسلامية طُعْمة يتناهبها غير الأكفاء، فتعاقب على حكم المسلمين عبر العصور المتعاقبة حُكَّام كان لهم الدور الأساس في كل ما أصاب المسلمين من الضعف، والتقهقر، والانحطاط، وما وقع في بلادهم من الفتن والمحن.

ولهذا قال الشهرستاني: وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سُلَّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سُلَّ على الإمامة في كل زمان[1].

وقد نتج عن ذلك ما آلت إليه أحوال المسلمين في هذا العصر وما قبله من العصور من انقسام البلاد الإسلامية إلى دويلات صغيرة ضعيفة، تولاها حُكَّام

(١) الملل والنحل ١/ ٢٤.

مستبدّون، فاسدون، احتكروا السلطة لأنفسهم وذويهم مدى الحياة، حتى صارت أحوال المسلمين أسوأ بكثير من أحوال غيرهم، رغم ما في بلاد المسلمين من الكنوز والخيرات التي لا توجد في البلاد الأخرى، وصار المسلمون يتطلّعون إلى أنظمة الحكم في البلاد الغربية على أنها هي الأنظمة التي ينبغي تطبيقها في بلاد المسلمين، وصارت الثورات الشعبية التي وقعت هذا العام في العالم العربي تنادي بأنظمة ديمقراطية على نمط الأنظمة الغربية، وكأن الإسلام لم يأتِ بنظام صحيح للحكم.

والملاحظ أن كثيراً من الشعوب العربية والإسلامية ترفض أن يكون نظام الحكم إسلاميًّا رغم أنهم مسلمون؛ لأنهم صاروا يرون أن الإسلام لم يعد هو الحل المنشود لانتشال الشعوب من الفقر، والجهل، والتأخّر، والاستبداد في الحكم، وغير ذلك، والسبب في ذلك يعود إلى التجارب المريرة التي حدثت في بلاد المسلمين عبر قرون متعاقبة، والتي كان فيها الحكام والخلفاء يستمدّون شرعيَّتهم مما أحدثوه في مفاهيم الإسلام من المسخ الكبير، وما جاؤوا به من مفاهيم أخرى بديلة، هي أبعد ما تكون عن روح الإسلام وتعاليمه السمحة، التي تدعو إلى العدالة، والحرية، والمساواة في الحقوق، وتمنع من الظلم، واحتكار السلطة، وسرقة المال العام، ومصادرة الحريات.

ولهذا صارت الشعوب المسلمة التي تعرف مفاهيم الإسلام السمحة تتوجَّس خيفة من إساءة تطبيق أحكام الإسلام عن عمد وقصد؛ لاضطهاد الشعوب، ومصادرة حرياتهم باسم الإسلام.

فلأجل كل ذلك كان من الضروري تسليط الضوء على كل هذه الأمور المرتبطة بالخلافة الإسلامية الصحيحة وخلفاء الرسول ﷺ الذين تجب طاعتهم، وموالاتهم، واتّباعهم، والتمسّك بهم، والتسليم لهم، دون غيرهم من سلاطين الجور وأئمة الضلال الذين تحرم إعانتهم في ظلمهم أو الاندراج في أعوانهم، ويجب الحذر والتحذير من ضلالهم وتضليلهم، وعدم تمكينهم من تولّي أمور المسلمين، وعدم طاعتهم، وعدم القول بشرعية حكمهم، مع لزوم إيضاح

كل ذلك بما يرفع اللبس، ويزيل ما اكتنف هذه الأمور من غموض وتشويش، سائلين المولى جلّ شأنه أن يوفقنا لبيان ما يكون لله في بيانه رضا، وللناس فيه خير وصلاح، إنه قريب سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيِّبين الطاهرين.

٢٨ شوال ١٤٣٢هـ

علي آل محسن



معنى الخليفة في اللغة

دأب الناس على إطلاق لفظ «الخلفاء» على الحكّام الذين تولّوا أمور المسلمين منذ وفاة رسول الله ﷺ إلى سقوط الخلافة العباسية في سنة ٥٦٥هـ، وربما أطلق بعضهم أيضاً هذا اللفظ بعد ذلك على سلاطين الدولة العثمانية.

وعندما نتأمل في كتب اللغة نجد أن معنى الخليفة مأخوذ فيه الاستخلاف من آخر.

قال ابن منظور: وخَلَفَ فلانٌ فلاناً إذا كان خليفته، يقال: خَلَفَه في قومه خلافة. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَـٰرُونَ ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِى﴾. وخَلَفْتُه أيضاً، إذا جئتُ بعده.

ويقال: خَلَّفتُ فلاناً أُخَلِّفه تخليفاً واستخلفتُه أنا جعلتُه خليفتي، واستخلفه: جعله خليفة. والخليفة: الذي يُستَخْلَف ممن قبله[1].

وقال الزبيدي: خَلَّفَ فُلاناً: إذا جعَلَهُ خَلِيفَتَه، كَاسْتَخْلَفَه، ومنه قوله تعالى: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[2].

والمتحصَّل من كلام اللغويين أنه إذا قيل: «هؤلاء خلفاء أو خلائف» فإن المراد بذلك هو أن بعضهم خلف بعضاً، أي جاء بعضهم عقيب بعض، سواء أكان في حكم أم في غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ ۚ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً ۖ فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٦٩].

---

(١) لسان العرب ٩/ ٨٣.

(٢) تاج العروس ١٢/ ١٩٩.

وكذا قوله سبحانه: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٣﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٣، ١٤].

وأما إذا قيل: «زيد خليفة عمرو» فلا يصح إلا إذا استخلف عمروٌ زيداً على أمر من بعده، بخلاف ما لو قيل: «زيد خليفة من بعد عمرو» فلا يدل على أي استخلاف، وإنما يدل على أنه تولى الخلافة من بعده.

وعليه، فإنْ أطلق على كل حكّام المسلمين الذين لم يستخلفهم النبي صلى الله عليه وآله «خلفاء» بمعنى أن بعضهم خلف بعضاً في حكم المسلمين، فاللغة لا تمنع من هذا الإطلاق، وإنما يمنعه الكتاب والسنة كما سيأتي، وأما إذا أطلق عليهم خلفاء النبي صلى الله عليه وآله فهذا الإطلاق لا يصح لغة ولا شرعاً إلا إذا كان الخليفة قد استخلفه النبي صلى الله عليه وآله ونصَّ عليه بخصوصه.

ويظهر أن أبا بكر كان يعرف معنى الخليفة جيّداً، ولأن النبي صلى الله عليه وآله لم يستخلفه كما عليه مشهور أهل السنة وعامة الشيعة فإنه أبى في بعض الروايات أن يسمّى «خليفة رسول الله»، فقد روى ابن الأعرابي أن أعرابيًّا جاء إلى أبي بكر، فقال: أنت خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: لا. قال: فما أنت؟ قال: أنا الخالفة بعده[(١)].

قال ابن الأثير موضّحاً هذه الرواية: الخَلِيفة مَن يقوم مَقام الذاهب، ويَسُدّ مَسَدّه، والهاء فيه للمبالَغة، وجَمْعه الخُلَفاء على معنى التَّذكير لا على اللفظ، مِثْل ظَرِيف وظُرَفاء. ويُجْمَع على اللفظ خَلائف، كظَرِيفة وظَرائِف. فأما الخالفة فهو الذي لا غَنَاء عنده ولا خيرَ فيه، وكذلك الخالِف، وقيل: هو الكثير

(١) كنز العمال ١٢/ ٥٣٠.

الْخِلَافَ، وهو بَيِّن الخَلافة بالفتح. وإنما قال ذلك تَواضُعاً وهَضْماً من نفسه حين قال له: أنت خليفة رسول الله؟[١]

قلت: لعله كان يعرف أنه لم يكن خليفة رسول الله ﷺ حقيقة؛ لأن النبي ﷺ لم يستخلفه على هذه الأمة، وإنما كان خالفة: أي صار باقياً بعد وفاة رسول الله ﷺ.

قال ابن منظور: والخالفة: الأمة الباقية بعد الأمة السالفة؛ لأنها بدل ممن قبلها، وأنشد:

كذلك تلقاه القرونُ الخوالفُ[٢]

الخلافة والإمامة:

إذا نظرنا في قواميس اللغة، وبحثنا عن معنى كلمة «الإمام» فيها نجد أنها تأتي بمعنى الذي يُقتدىٰ به أو المتقدّم، كما تأتي بمعنى الخليفة.

وإليك بعضاً من أقوال اللغويين في ذلك:

قال الزبيدي: والإمام بالكسر: كل ما ائْتَمَّ به قوم من رئيس أو غيره، كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالّين. وقال الجوهري: الإمام: الذي يُقتدىٰ به.

إلى أن قال: والإمام: قيِّم الأمر المصلح له. والإمام: القرآن؛ لأنه يؤتم به. والنبي ﷺ إمام الأئمة. **والخليفة: إمام الرعيّة**، وقد بقي هذا اللقب على ملوك اليمن إلى الآن. وقال أبو بكر: يقال: «فلان إمام القوم» معناه: هو المتقدِّم عليهم، **ويكون الإمام رئيساً، كقولك: إمام المسلمين**، ومن ذلك الإمام بمعنى قائد الجند؛ لتقدّمه ورياسته[٣].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٦٩.

(٢) لسان العرب ٩/ ٨٥.

(٣) تاج العروس ١٦/ ٣٤.

وقال الفيروزآبادي: والإِمامُ: ما ائْتُمَّ به من رئيسٍ أو غيرِهِ ... وقَيِّمُ الأَمرِ المُصْلِحُ له، والقرآنُ، والنَّبيُّ ﷺ، **والخليفَةُ**، وقائِدُ الجُنْدِ...[1].

وقال ابن منظور: **والإمام**: كل من ائتمَّ به قوم، كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالين... وسيّدنا رسول الله ﷺ إمام أمَّته، وعليهم جميعاً الائتمام بسُنَّته التي مضى عليها، ورئيس القوم أمّهم. ابن سيده: والإمام ما ائتُمَّ به من رئيس وغيره، والجمع أئمة، وفي التنزيل العزيز: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ أي قاتلوا رؤساء الكفر وقادتهم الذين ضعفاؤهم تبع لهم.

إلى أن قال: وإمام كل شيء قيِّمه، والمصلح له، والقرآن إمام المسلمين، وسيِّدنا محمد رسول الله ﷺ إمام الأئمة، **والخليفة إمام الرعية**، وإمام الجند قائدهم[2].

وحاصل كلامهم أنه يطلق على الخليفة أنه إمام المسلمين، أو إمام الرَّعيّة. فيطلق على الخلفاء أئمة، ويسمّى الأئمة خلفاء، ولهذا ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: الأئمة من قريش[3].

والمراد بالأئمة في هذا الحديث الخلفاء الذين يلون أمر الناس.

ولكن هناك فرق بين الكلمتين، فإن الخليفة وإن كان معناه اللغوي لا يأبى حمله على كل من استُخلف على شيء، سواء استخلف على أمور المسلمين كما هو الإطلاق الشائع أم استُخلف على غير ذلك، كما ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: والله خليفتي على كل مسلم[4]. إلا أنه صار يطلق بكثرة على رأس الدولة الإسلامية.

---

(١) القاموس المحيط: ٩٧٢.

(٢) لسان العرب ١٢/ ٢٤.

(٣) مسند أحمد ٣/ ١٢٩، نصَّ على تواتره: السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة: ٢٤٨، والكتاني في نظم المتناثر: ١٦٩، والألباني في إرواء الغليل ٢/ ٣٠٠.

(٤) صحيح مسلم ٤/ ٢٢٥٠.

وأما الإمامة فإنها وإن أطلقت على الخلافة كما مرّ من أقوال اللغويين، إلا أنها لا تأبى الإطلاق على إمامة الدين واللغة، وسائر العلوم، فيقال: فلان إمام من أئمة الدين، وسيبويه إمام من أئمة اللغة، وهكذا.

أي أن بين الكلمتين بمعناهما اللغوي عموماً وخصوصاً من وجه، فربما يكون خليفة ولا يكون إماماً، كمن استُخلف على شيء، وهو ليس بإمام في شيء، وقد يكون إماماً، وليس بخليفة، كمن كان إماماً في اللغة أو في الفقه، بمعنى أنه متقدّم فيه، ولكنه لم يُستخلف على شيء، وقد يكون خليفة وإماماً.

وأما إذا أردنا بالخليفة من تولى أمور المسلمين، وبالإمام إمام المسلمين، فالكلمتان بمعنى واحد كما مرّ، ومع ذلك بينهما فرق دقيق.

قال أبو هلال العسكري: الفرق بين الخلافة والإمامة: قال الطبرسي: الخليفة والإمام واحد، إلا أن بينهما فرقاً، فالخليفة من استُخلف في الأمر مكان من كان قبله، فهو مأخوذ من أنه خلف غيره، وقام مقامه. والإمام: مأخوذ من التقدّم، فهو المتقدِّم فيما يقتضي وجوب الاقتداء بغيره، وفرض طاعته فيما تقدَّم فيه[١].



(١) الفروق في اللغة: ٢٢٣.

الخلفاء والأئمة في القرآن الكريم

كثيراً ما يردِّد بعضهم تقليداً بدون علم ولا معرفة أن الإمامة - التي هي تعبير آخر للخلافة - لم تُذكر في القرآن الكريم، مع أن مجموع الآيات التي جاء فيها ذكر الخليفة والخلفاء، أو الإمام والأئمة، أو أولي الأمر حوالي عشر آيات، أي أكثر من الآيات التي ذكر فيها بعض أركان الإسلام كالصيام مثلاً، مع أن الكثرة ليست مقياساً للأهمية، فإن الله تعالى ذكر نبيَّه موسى في كتابه أكثر مما ذكر نبيّنا محمداً ﷺ، فهل يستنتج مسلم من ذلك أن موسى عليه السلام أفضل من رسول الله ﷺ؟!

والمتأمِّل في الآيات التي ورد فيها ذِكْر الأئمة أو الخلفاء يستخلص منها عدّة أمور مهمّة، هي:

١ - أن الأرض لا تخلو من إمام قائم بالحق:

ويدل على ذلك آيات في كتاب الله.

منها: قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَـٰمِهِمْ ۖ فَمَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَـٰبَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧١﴾ وَمَن كَانَ فِى هَـٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧١، ٧٢].

فإن الله تعالى بيّن أن الناس صنفان: أهل السعادة، وهم من يؤتَون كتبهم بأيمانهم، وأهل الشقاء، وهم من وصفهم الله بأنهم عُمْيٌ في الدنيا، وعُمْيٌ في الآخرة، وكل صنف من هؤلاء يُدْعَون بإمامهم يوم القيامة، وإمام أهل السعادة هو إمام الحق، وكل زمان لا يخلو من أهل الحق كما قال تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨١]، وهؤلاء لهم إمام يُدْعَون به،

فيكون في كل عصر إمام حق.

وشبيه بهذه الآية في الدلالة على أن الأرض لا تخلو من حجة قوله سبحانه: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٤١]،، فإن الشهيد على الأمة لا بد أن يكون حيًّا حاضراً، كما قال عيسى ابن مريم عليه السلام: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة: ١١٧]، والشهيد الذي يشهد على الأمة - مؤمنها وكافرها - لا بد أن يكون مطلعاً على جميع أعمالهم، ومتميِّزاً بصفات ليست فيهم، وقوله لا بد أن يكون حقًّا، ومطابقاً للواقع، وهو إمام كل عصر، الذي هو معصوم عن الزلات، ومنزَّه عن الذنوب والخطيئات؛ لأنه إن كان عاصياً مذنباً فإنه يحتاج لمن يشهد عليه، وشهادة غيره ممن يصيبون ويخطئون لا قيمة لها؛ لجواز كونها خطأ.

وسيأتي لهذا مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

٢- أن الخلافة جعلٌ إلهي غير موكول لاختيار الناس:

ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة: ٣٠].

وقوله سبحانه: ﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ﴾ [ص: ٢٦].

وقوله عزَّ من قائل: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ﴾ [السجدة: ٢٤]

وهناك آيات أخر غير هذه الآيات، سنذكر بعضاً منها قريباً إن شاء الله تعالى.

ومن الواضح أن نزاعات الناس قديماً وحديثاً إنما هي على الرئاسة والملك، وكل ما حدث في تاريخ المسلمين وغيرهم من الحروب، والفتن، وسفك الدماء، وهتك الأعراض، إنما كان بسبب التنازع على السلطة، ولو

كانت الخلافة موكولة إلى اختيار الناس لوقع النزاع فيها كما حصل في أول تجربة للصحابة في سقيفة بني ساعدة، حيث تنازعوا على الخلافة والنبي ﷺ لم يتم تجهيزه بعد.

والنبي ﷺ كان أعلم بصحابته حينما أخبرهم بأنهم سيحرصون على الملك، وستكون لهم ندامة يوم القيامة، فقد أخرج البخاري بسنده عن أبي هريرة: عن النبي ﷺ قال: إنكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرضعة، وبئست الفاطمة[1].

فإذا كان (خير القرون) هكذا، فما بال غيرهم ممن لم ير النبي ﷺ، ولم يستضئ بأنوار النبوة وهدي الرسالة؟!

٣- أن من وظائف الخلفاء الحُكْم بين الناس بالحق:

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦].

فإن المجيء بالفاء في قوله: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾ عقيب التنصيص على جعله خليفة يدل على أن الحكم بالحق من جملة وظائف خليفة الله في الأرض، وأن من متطلبات الحكم بالحق عدم اتباع الهوى في الحكم.

وهذه الوظيفة هي التي فشل في تحقيقها كل من جعله الناس حاكماً عليهم، منذ آدم إلى يومنا هذا، إلا القلة النادرة التي لا تشكل أي نسبة تُذكر، وهذا يؤكّد الضرورة الملحة لأن تكون الخلافة بجعل من الله تعالى، لا باختيار الناس، فإن الناس فشلوا في اختيارهم كما هو مشاهد بالوجدان الذي لا ينكره إلا غالط أو مغالط.

ولهذا لجأت الدول الغربية إلى فصل السلطات المختلفة عبر إنشاء مؤسَّسات منتخبة ومستقلة، مهمّتها مراقبة الحاكم ومساءلته إذا رأت منه أي

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ٢٢٣٤.

مخالفة للقانون والدستور، كما سلبت منه سلطة التشريع والقضاء، وأما حكام المسلمين الذين تسلّطوا على رقاب المسلمين بالوراثة أو بالغلبة فإنهم جمعوا لأنفسهم كل السلطات (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، وصار الحاكم المسلم هو الذي يعيّن كل من له سلطة مهمة في الدولة، ويعزل منهم من شاء، فساد الاستبداد والفساد، ووصل حال المسلمين إلى ما لا يحتاج إلى بيان.

٤- أن من وظائف الخلفاء هداية الناس:

قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣].

فإن الله تعالى لم يجعل له خليفة لا يهتدي إلى الحق، ولا يميِّز بين الحق والباطل، أو أنه يُسأل عن أمر فيقول: «لا أدري»؛ لأنه إن صنع ذلك أوقع الناس في مزيد من الحيرة والضلالة.

قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّي إِلَّا أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥].

٥- أن الخلفاء عُبّاد أتقياء صلحاء يقيمون شعائر الإسلام:

ويدل على ذلك قوله سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ۖ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

فإنهم مضافاً إلى كونهم هداة مهديّين فإنهم يجسّدون تلك الهداية في أفعالهم، فيقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويفعلون الخيرات، ويعبدون الله تعالى حقَّ عبادته.

٦- أن الظالم لا يصلح للخلافة:

قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

فإن عَهْد الله تعالى هو الإمامة، والظلم المذكور في الآية بإطلاقه يشمل ظلم النفس وظلم الغير، فكل من ظلم نفسه أو ظلم غيره، أو أمكن أن يقع منه مثل هذا الظلم فإنه لا يصلح للإمامة الإلهية.

وظلم النفس إنما يكون بارتكاب المعاصي والذنوب، كما قال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، ومن لم يظلم نفسه ولم يظلم غيره، فإنه لا بد أن يكون معصوماً من الذنوب والآثام كلها.

وببيان آخر ذكره العلامة الطباطبائي قدس سره عن بعض أساتذته، مع إيضاح مني هو: أن الناس بحسب القسمة العقلية على أربعة أقسام: من كان ظالماً في جميع عمره، ومن لم يكن ظالماً في جميع عمره، ومن هو ظالم في أول عمره دون آخره، ومن كان ظالماً في آخر عمره دون أوّله، وإبراهيم الخليل عليه السلام أجل شأناً من أن يسأل الإمامة للقسم الأول وهو من كان ظالماً في جميع عمره، والرابع وهو من كان ظالماً في آخر عمره، فبقي قسمان محتملان من سؤال إبراهيم عليه السلام، وقد نفى الله أحدهما، وهو الذي يكون ظالماً في أول عمره دون آخره، فبقي الآخر، وهو الذي يكون غير ظالم في جميع عمره[1].

٧- أن الخلفاء تجب طاعتهم في كل شيء:

ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

فإن الله تعالى أمر المؤمنين في هذه الآية بطاعة أولي الأمر مطلقاً، كالأمر بطاعة الله تعالى وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله، أي تجب طاعتهم في كل ما يأمرون به من دون استثناء، وهذا يدل على أن خلفاء الحق لا يأمرون الناس إلا بالحق والعدل، وأنهم لا يأمرونهم بارتكاب معصية، ولا بترك واجب.

ومقتضى ذلك هو أن أولي الأمر لا بد أن يكونوا منزَّهين عن الذنوب

---

(١) راجع تفسير الميزان ١/ ٢٧٤.

والأخطاء؛ وإلا لو كانوا كغيرهم يصيبون ويخطئون لما أمر الله الأمة بطاعتهم طاعة مطلقة؛ فإن غير المعصوم لا يؤمن منه ارتكاب الذنوب والأمر بها.

وهذا المعنى الذي قلناه اعترف به فخر الدين الرازي، وصرَّح بأن هذه الآية تدل عليه.

قال في تفسيره: إن الله تعالى أمر بطاعة أولى الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لا بد وأن يكون معصوماً عن الخطأ؛ إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأ منهي عنه، فهذا يفضي إلى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد، وإنه محال، فثبت أن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أن كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فثبت قطعاً أن أولي الأمر المذكور في هذه الآية لا بد وأن يكون معصوماً[(١)].

وعليه، فإذا كان أولو الأمر الذين هم أئمة الحق لا يأمرون إلا بما فيه رضا لله تعالى، فإنا نستخلص من هذا أن كل من أمر من الخلفاء بغير الحق فهو من أئمة الضلال الذين يَدْعُون إلى النار؛ لأن الأئمة في كتاب الله تعالى صنفان:

أئمة يَدْعُون إلى الحق، ذكرهم الله تعالى في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

وأئمة يَدْعُون إلى النار، ذكرهم الله سبحانه في قوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنْصَرُونَ﴾ [القصص: ٤١].

والمراد بجعلهم في هذه الآية المباركة هو الحكم عليهم بأنهم أئمة يَدْعُون إلى النار؛ لأنه يقبح على الله تعالى نصب أئمة يُضلّون عباده، ويَدْعُونهم إلى سبيل

---

(١) التفسير الكبير ١٠/ ١٤٤.

الهلاك والردى.

وهؤلاء الخلفاء هم الذين عناهم النبي ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه بسنده عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنُّون بسُنَّتي، وسيقوم فيهم رجال، قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس[١].

ومن غير المقبول بحال أن يقال: إن هؤلاء الأئمة الذين لا يستنّون بسُنّة رسول الله ﷺ ولا يهتدون بهداه هم أولو الأمر الذين تجب طاعتهم كطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ؛ ولا سيما أن هؤلاء يحكمون بغير ما أنزل الله تعالى، ولا يأمرون إلا بمعصية الله سبحانه.

وفي أولي الأمر مزيد كلام سنذكره في البحث الآتي.



(١) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٦.

من هم أولو الأمر؟

الولي له معانٍ كثيرة في اللغة، ومعناه الذي يتعلّق بموضوعنا هو القائم بالأمر، الذي له حق التصرّف فيه دون غيره.

وقد أضيف الولي إلى عدة أمور:

منها: ولي الطفل والمجنون، ويراد به صاحب أمرهما المشرف عليهما الذي لا ينازعه أحد في التصرّف بما فيه مصلحتهما.

ومنها: ولي المرأة، وهو صاحب أمرها الذي له حق تزويجها دون غيره.

قال ابن منظور: وليُّ اليتيم الذي يلي أَمرَه ويقوم بكِفايته. ووَليُّ المرأَةِ: الذي يلي عقد النكاح عليها، ولا يَدَعُها تسْتَبِدُّ بعقد النكاح دونه[1].

ومنها: ولي الميت: الذي له حق التصرّف في تجهيزه وميراثه.

ومنها: ولي الدم، أو ولي المقتول، وهو الأحق من غيره في قبول الدية، أو العفو عن الجاني، أو طلب القصاص منه.

ومنها: ولي الوقف، وهو المتصرّف النافذ أمره فيه.

قال أبو هلال العسكري: والمؤمن وليُّ الله أي المُعان بنصر الله عزَّ وجل، ويقال أيضاً: «المؤمن وليُّ الله» والمراد أنه ناصر لأوليائه ودينه، ويجوز أن يقال: «الله وليُّ المؤمنين» بمعنى أنه يلي حفظهم وكلاءتهم كولي الطفل المتولي شأنه، ويكون الوليُّ على وجوه، منها وليُّ المسلم الذي يلزمه القيام بحقه إذا احتاج إليه، ومنها الوليُّ الحليف المعاقد، ومنها وليُّ المرأة القائم بأمرها، ومنها وليُّ المقتول

---

(١) لسان العرب ١٥/ ٤٠٧.

الذي هو أحق بالمطالبة بدمه(١).

وولي الأمر هو صاحب الأمر، القائم به، وقد كثر إطلاق هذا الوصف على من يتولى أمور المسلمين كلهم أو بعضهم، من خليفة أو غيره.

و«أولو الأمر» ورد ذكرهم في كتاب الله مرّتين:

قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾ [سورة النساء: ٥٩].

وقوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ ﴾ [سورة النساء: ٨٣].

والمستفاد من هاتين الآيتين أن الله تعالى أوجب على جميع المؤمنين طاعة أولي الأمر مطلقاً، أي في جميع الأمور من دون استثناء؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾، وطاعة الرسول ﷺ واجبة مطلقاً، أي في جميع الموارد، فكذلك أولو الأمر؛ لأن حكم المعطوف والمعطوف عليه واحد.

وهذا يدل على أن أولي الأمر لا يأمرون إلا بالحق والعدل، وحالهم في ذلك حال رسول الله ﷺ، وأن من أمر بمعصية الله تعالى لا يكون من أولي الأمر الذين أوجب الله طاعتهم مطلقاً.

ولهذا اعترف الفخر الرازي بدلالة هذه الآية كما مرّ على عصمة أولي الأمر؛ لأن الأمر بالطاعة المطلقة لا يصح إلا إذا كان المأمور بطاعته معصوماً(٢).

لكن قد يقول قائل: إن الأمر بطاعة أولي الأمر في الآية وإن كان مطلقاً، إلا أنه مخصَّص بما دل على أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: لا طاعة في المعصية، إنما الطاعة في المعروف(٣).

---

(١) الفروق في اللغة: ٢٧٨.

(٢) راجع التفسير الكبير ١٠/ ١٤٤.

(٣) صحيح البخاري ٤/ ٢٢٦٧، صحيح مسلم ٣/ ١٤٦٩.

وعن رسول الله ﷺ، قال: من أرضى سلطاناً بسخط الله خرج من دين الله[١].

والجواب: أن الآية المباركة غير قابلة للتخصيص؛ لأن تخصيص كلمة «أطيعوا» في قوله سبحانه: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾، يستلزم تخصيص طاعة الرسول ﷺ أيضاً بألا تكون في معصية الخالق، وهذا باطل؛ لأن النبي ﷺ لا يأمر إلا بطاعة الله سبحانه، فلا معنى لتخصيص طاعته ﷺ بشيء.

وبكلمة أخرى: إن كلمة «أطيعوا» في الآية إما أن تكون مقيَّدة أو غير مقيَّدة، فإن كانت مقيَّدة لزم أن تكون طاعة النبي ﷺ مقيَّدة بألا تكون في معصية الله تعالى، وهو باطل بالاتفاق، وإن لم تكن مقيَّدة فإنها تدل على لزوم طاعة أولي الأمر في كل شيء، وهذا هو المتعيِّن.

مضافاً إلى أن تقييد طاعة أولي الأمر بألا تكون في معصية الله يفتح باب الخلاف على ولي الأمر، فلا تتحقّق له الطاعة في كثير من الموارد المهمّة؛ فإن ولي الأمر ربما يأمر بالجهاد مثلاً، فيرى كثير من الناس أن الجهاد معه محرَّم؛ لأنه يفضي إلى قتل النفوس البريئة، وسلب الأموال المحترمة، وهتك الأعراض المصونة، فلا تجب الطاعة فيه؛ لاندراجه في طاعة المخلوق في معصية الخالق.

وهكذا كل أمر يصدر عن ولي الأمر لو نظرنا إليه بلحاظ آخر ربما يكون محرَّماً، فلا تجب طاعته فيه، وهذا يفتح عليه باباً واسعاً للخلاف، ويقتضي أن يكون الأمر بطاعته قليل الفائدة، فلا تكون هناك حاجة لأن تُقرَن طاعته بطاعة الله وطاعة رسوله في آية من آيات كتاب الله العزيز.

ومن ذلك نخلص إلى أن أولي الأمر يجب أن يكونوا معصومين عن الذنوب والأخطاء، حالهم في ذلك حال رسول الله ﷺ الذي تجب طاعته مطلقاً؛ لأنه يقبح من الحكيم سبحانه أن يأمر عباده بالطاعة المطلقة للحكَّام

(١) الكافي ٢/ ٣٧٣.

الذين يصيبون ويخطئون، وكثيراً ما يأمرون الناس بما ليس لله فيه رضا، وليس للناس فيه صلاح.

إذا عرفت ذلك نقول: إن الواجب على كل مؤمن أن يعرف هؤلاء الذين تجب طاعتهم؛ لئلا يلتبس عليه الأمر، فيتخلَّف عن الطاعة الواجبة لهم عليه، ويطيع من يدَّعون أنهم أولو الأمر بغير حق.

وأولو الأمر هؤلاء الذين تجب طاعتهم وقع النزاع بين أتباع الطوائف في تعيين المراد بهم، فاختلفوا على أقوال، أهمها:

القول الأول: أنهم أهل العلم والفقه:

وإلى هذا القول ذهب جمع من المفسِّرين، منهم: مجاهد، وعطاء بن السائب، والحسن البصري، وأبو العالية، ونُسب إلى ابن عباس رضي الله عنه.

وقد روى الطبري بسنده عن أبي العالية في قوله: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾، قال: هم أهل العلم، ألا ترى أنه يقول: ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء: ٨٣][(١)].

وقال فخر الدين الرازي: والمراد من «أولي الأمر»: العلماء في أصحّ الأقوال؛ لأن الملوك يجب عليهم طاعة العلماء، ولا ينعكس[(٢)].

ويَرُدُّ هذا القول أمران:

١- أنّا أوضحنا فيما تقدَّم أن الآية المباركة تدل على عصمة أولي الأمر كما اعترف بذلك الفخر الرازي نفسه، وأهل العلم والفقه غير معصومين عن الخطأ، فلا يكونون هم المقصودين بأولي الأمر في الآية.

٢- أن العلماء لا تجب طاعتهم، وإنما يجب أخذ الفتاوى والأحكام منهم، وبين الأمرين فرق واضح.

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥/ ٩٤.

(٢) التفسير الكبير ٢/ ١٧٩.

وبتعبير آخر: إن الطاعة متفرّعة على صدور الأمر والنهي عنهم، والفقيه بلحاظ كونه مفتياً لا يصدر منه أمر ولا نهي، وإنما يخبر عن فتاواه، فيجب العمل بتلك الفتاوى باعتبارها حجة بالنسبة إلى غيره، لا باعتبار كونها أمراً أو نهياً.

نعم، يجب الأخذ بحكمه في حال التنازع، وهذا خاص بالمتنازعين، كما يجب الأخذ بأمره ونهيه في حدود ولايته في الأمور الحسبية، وهذا في خصوص الأمور الحسبية، لا في عموم الموارد التي دلّت عليها آية أولي الأمر.

ولو سلَّمنا بوجوب طاعة العلماء فمن المعلوم أنهم اختلفوا على مذاهب متفرِّقة، فأيهم أولو الأمر الذين تجب طاعتهم من هؤلاء المختلفين كلهم؟ مع أن علماء كل مذهب اختلفوا فيما بينهم في أمور كثيرة، فأيّهم الذي تجب طاعته في حال الاختلاف؟ لأنه من المعلوم أن طاعة جميع هؤلاء المختلفين في آن واحد غير ممكنة؛ لاستلزام فعل المتنافيات، وهو محال، مع أن طاعة بعض يستلزم عصيان بعض آخر، وهو غير جائز حسب الفرض.

القول الثاني: أنهم الأمراء والسلاطين:

نقله الطبري عن أبي هريرة، وابن زيد، والسدّي، وغيرهم.

وهذا هو القول المشهور عند أهل السنة، وقد ذهب إليه جملة من المفسِّرين، منهم الطبري وغيره.

واستُدلَّ على هذا القول بالأحاديث الكثيرة المروية في صحيحي البخاري ومسلم وغيرهما، التي ورد فيها الأمر بطاعة الأمراء والخلفاء حتى لو منعوا الحقوق وكانوا ظالمين.

قال الطبري: وأَولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: «هم الأمراء والولاة»؛ لصحَّة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة، كالذي حدَّثني علي بن مسلم الطوسي، قال: حدَّثنا ابن أبي فديك، قال: حدَّثني عبد الله بن محمد بن عروة، عن هشام بن عروة، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: سيليكم بعدي

ولاة، فيليكم البَر ببرِّه، والفاجر بفجوره، فاسمعوا لهم، وأطيعوا في كل مكان ما وافق الحق، وصلُّوا وراءهم، فإن أحسنوا فلكم ولهم، وإن أساؤوا فلكم وعليهم.

حدَّثنا ابن المثنى، قال: حدَّثنا يحيى عن عبيد الله، قال: أخبرني نافع، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: على المرء المسلم الطاعة فيما أحبَّ وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فمن أمر بمعصية فلا طاعة[1].

ويُبطل هذا القول عدة أمور:

١- أن الأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ مطلق، وهو دال على عصمتهم كما قلنا فيما تقدَّم.

وعليه، فإن تطبيق هذه الآية المباركة على الحُكّام والسلاطين والأمراء غير صحيح؛ للاتفاق على عدم عصمتهم، وعلى أن طاعتهم بنحو الإطلاق غير جائزة.

٢- أن الأحاديث التي استدلوا بها على أن الأمراء والسلاطين هم أولو الأمر لا تدل على ذلك بأي نحو، وأقصى ما تدل عليه - لو سلَّمنا بصحَّتها - أنه تجب طاعة الأمراء والحكام في غير معصية الله تعالى، أما أنهم هم أولو الأمر المعنيّون في الآية المباركة فلا، وليس كل من وجبت طاعته لمصلحة كان من أولي الأمر المذكورين في الآية المباركة.

وتقييد وجوب طاعتهم في بعض تلك الأحاديث بالطاعة في المعروف، وبألا تكون في معصية الخالق، يدل على أن وجوب طاعتهم إنما هو من باب دفع المفسدة الأشد، لا من جهة كونهم أولي الأمر، ولا سيما أنه ورد في أحاديث أخر أنه تجب طاعة الأمراء حتى مع ظلمهم، مثل قوله في بعضها: تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع[2].

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥/ ٩٥.

(٢) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٥.

ولو سلمنا بصحّة أمثال هذه الأحاديث فلا شك في أنها وقت صدورها لم تكن ناظرة إلى الأمراء الفسقة الظلَمة؛ لأنه لم يكن في دولة النبي ﷺ أمثال هؤلاء الأمراء، وأما أمراء السرايا والبعوث فإن النبي ﷺ لم يوجب على جميع الأمة طاعتهم في شيء، وإنما أوجب طاعتهم على أفراد تلك السرية لتحقيق غاية معيّنة، ولم يوجب عليهم طاعتهم في غير ذلك.

٣- أن الله تعالى حصر الأولياء في ثلاثة، هم: الله ورسوله، وطائفة خاصة من المؤمنين موصوفة بصفات عالية غير موجودة في الحكّام والسلاطين.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ۝٥٥ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥، ٥٦].

وهذا الحصر يدل على أن غيرهم لا ولاية له على المسلمين وإن قلنا بوجوب طاعته في المعروف.

٤- أن الله تعالى ذمَّ الذين يحكمون بغير ما أنزل الله من سلاطين الجور وغيرهم بأعظم الذم، فحكم عليهم بأنهم كفار، أو ظالمون، أو فاسقون.

قال سبحانه: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

ويقبح من الحكيم سبحانه أن يوجب على المؤمنين طاعة السلاطين الذين حكم عليهم بالكفر أو الفسق أو الظلم، كما يقبح منه سبحانه أن يجعل لهؤلاء الحكّام والسلاطين ولاية على عامة المسلمين!

٥- أن الله تعالى نهى عن الركون إلى الظالمين، فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود: ١١٣]، وهذا النهي يتنافى مع جعل الولاية لهم على عموم المسلمين، وأمر المؤمنين بطاعتهم، والتحذير من مخالفتهم.

٦- أن الولاية على جميع أمور المسلمين أعظم شأناً عند الله تعالى من أن يجعلها نهبة للظالمين الفاسقين وغيرهم، والمؤمن أعزُّ عند الله تعالى من أن يوجب عليه طاعة سلاطين الجور وأئمة الضلال في غير خوف أو ضرورة، ثم يعاقبه على تركها.

٧- أن جميع العقلاء لا يرون في الحاكم الجائر أي صفة تجعل له حقًّا عليهم ليلزمهم الله بطاعته، ويعاقبهم على مخالفته، بل إن إيجاب طاعة سلاطين الجور، وتحريم مخالفتهم، والعقوبة على ذلك، ظلم عظيم لا يصدر من المولى الحكيم سبحانه.

٨- أنَّا إذا قلنا: «إن المراد بأولي الأمر في الآية كل من تولى أمور المسلمين وإن كان ظالماً جائراً»، فإن الآية ستكون ذريعة لكل حاكم جائر لشرعنة إجبار الناس على طاعته، ومعاقبتهم على مخالفته، ولا سيما أن الاجتهادات في الأحكام الشرعية وتطبيقاتها تتفاوت، والفقهاء اختلفوا كثيراً في الفتاوى وفي تطبيق تلك الفتاوى على موضوعاتها الخارجية، وفقهاء السلاطين جاهزون لإصدار فتاوى تصب في مصلحة الحاكم، فمن السهل أن يُفتوا بقتل كل من ينتقد ا لحاكم؛ لأنه خارج عن الطاعة ومفرِّق للجماعة.

وكثير من الجرائم التي وقعت في التاريخ الإسلامي برَّرها فاعلوها بلزوم طاعة ولي الأمر، وحرمة مخالفته، ولهذا أطاع الناس يزيد بن معاوية في قتل الإمام الحسين عليه السلام، واستباحة المدينة المنورة، وهدم الكعبة المشرَّفة[1]، ولا يزال هناك من يخطِّئ الإمام الحسين عليه السلام، ويرى أن الذين حاربوه وقتلوه إنما أطاعوا الخلافة الشرعية، وامتثلوا أوامر ولي الأمر يزيد بن معاوية.

٩- أن الله تعالى أمر في آيات متعدِّدة من كتابه العزيز بطاعته وطاعة رسوله ﷺ من أجل إرشاد الأمة إلى ما فيه صلاح الدنيا وسعادة الآخرة، فإن المسلمين لا يختلفون في أن طاعة الله سبحانه وطاعة رسوله ﷺ من أهم أسباب

---

(١) راجع ترجمة يزيد بن معاوية في تهذيب التهذيب ١١/ ٣١٦.

السعادة في الدارين.

ولما قرن الله تعالى طاعة أولي الأمر بطاعته وطاعة رسوله عُلم أن طاعة أولي الأمر كذلك، وهذا لا يتم إلا إذا كان أولو الأمر خلفاء حق وعدل؛ لأن السيرة المعلومة عبر العصور المتعاقبة لسلاطين الجور وأمراء الضلالة كشفت عن أن طاعتهم لا تؤدِّي إلا إلى الهلاك في الدنيا والشقاء في الآخرة؛ لأنهم في غالب أحوالهم لا يأمرون بطاعة، ولا ينهون عن معصية، وإنما يأمرون بما يقوِّي سلطانهم، ويثبِّت عروشهم، مما فيه ظلم الرعية، والعبث بأموال المسلمين.

وقد ذكر الله تعالى في كتابه العزيز عواقب طاعة الحكَّام والسلاطين، فقال سبحانه: ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا (٦٦) وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾ [الأحزاب: ٦٦، ٦٧].

القول الثالث: أنهم أمراء الحق والعدل فقط:

وإلى هذا القول ذهب الزمخشري في تفسيره.

قال: والمراد بـ «أولي الأمر» أمراء الحق؛ لأن أمراء الجور، الله ورسوله بريئان منهم، فلا يُعطَفون على الله ورسوله في وجوب الطاعة لهم. وإنما يُجمع بين الله ورسوله والأمراء الموافقين لهما في إيثار العدل واختيار الحق والأمر بهما والنهي عن أضدادهما[1].

ويَرُدُّ هذا القول - مضافاً إلى ما قلناه سابقاً من اشتراط العصمة في أولي الأمر - أن أمراء الحق والعدل هؤلاء أندر من النادر، فإن القرون الكثيرة تتعاقب ولا نرى حاكماً واحداً عادلاً، وليس من المعقول أن تكون الآية ناظرة إلى فرد نادر جدًّا لا يكاد يتحقّق.

مع أن إيجاب طاعة هؤلاء الأمراء بخصوصهم إذا لم يكونوا معيَّنين يستوجب إيقاع الأمة في مزيد من الحيرة والاختلاف في بعض الأفراد الذين ربما

(١) الكشاف ١/ ٢٧٥.

يُتنازع في أنهم من سلاطين العدل الذين تجب طاعتهم، أو من حكّام الجور والضلال الذين لا طاعة لهم.

القول الرابع: أنهم العلماء والأمراء:

وإلى هذا القول ذهب بعض علماء السلفية.

قال الشيخ عبد العزيز بن باز: قال جلَّ وعلا: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾، فطاعة ولي الأمر تابعة لطاعة الله ورسوله، فإن أولي الأمر هم الأمراء والعلماء، والواجب طاعتهم في المعروف[(١)].

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين: وأئمة المسلمين صنفان من الناس:

الأول: العلماء، والمراد بهم العلماء الربانيون الذين ورثوا النبي ﷺ علماً وعبادة وأخلاقاً ودعوة، **وهؤلاء هم أولو الأمر حقيقة**؛ لأن هؤلاء يباشرون العامة، ويباشرون الأمراء، ويبيِّنون دين الله، ويدْعون إليه.

الصنف الثاني من أئمة المسلمين: الأمراء المنفِّذون لشريعة الله، ولهذا نقول: العلماء مبيِّنون، والأمراء منفِّذون، يجب عليهم أن ينفّذوا شريعة الله عزّ وجل في أنفسهم وفي عباد الله[(٢)].

ومما قلناه فيما سبق يتبيَّن بطلان هذا القول؛ لأن الأمراء والعلماء غير معصومين، فلا يصح الأمر بطاعتهم مطلقاً كطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ.

ولو سلَّمنا جدلاً بأن أولي الأمر في الآية هم الأمراء والعلماء، فمن الذي يحكم على هؤلاء العلماء أو أولئك بأنهم علماء ربانيون، ورثوا النبي ﷺ علماً وعبادة وأخلاقاً ودعوة؟ ومن الذي تجب طاعته منهم إذا اختلفوا فيما بينهم؟ ومن الذي تجب طاعته إذا اختلف العلماء مع الأمراء؟

ومع أن الشيخ العثيمين ذكر أن العلماء هم أولو الأمر في الحقيقة، إلا أن

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات ابن باز ٩/ ٩٤.

(٢) شرح الأربعين النووية: ١٣٨، الحديث السابع.

الملاحظ عبر العصور أن العلماء - وهم الحلقة الأضعف - تابعون للأمراء دائماً، مؤتمرون بأمرهم، ومنتهون عند نهيهم، لا يخالفونهم في شيء، بل يأمرون الناس بطاعتهم حتى فيما خالف حكم الله تعالى؛ إما طمعاً في المال والمناصب، أو خوفاً من التعرّض لسخطهم الذي ربما يكلفهم في أحسن الأحوال عزلهم عن الوظائف، وسلبهم كل الامتيازات التي يتمتّع بها العلماء الموافقون لهوى الأمراء، والأمثلة على ذلك كثيرة لا حاجة لذكرها.

القول الخامس: أنهم أئمة أهل البيت عليهم السلام:

وهذا هو قول الشيعة الإمامية، وبه جاءت الأحاديث المروية عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، فقد روى الشيخ الكليني قدس سره في صحيحة الحسين بن أبي العلاء، قال: ذكرت لأبي عبد الله عليه السلام قولنا في الأوصياء: إن طاعتهم مفترضة، قال: فقال: نعم، هم الذين قال الله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾، وهم الذين قال الله عزَّ وجل: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[1].

وفي صحيحة أبي الصباح الكناني، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: نحن قوم فرض الله عزَّ وجل طاعتنا، لنا الأنفال، ولنا صفوا المال، ونحن الراسخون في العلم، ونحن المحسودون الذين قال الله: ﴿أَمۡ يَحۡسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۖ﴾[2].

وعن عمران الحلبي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنكم أخذتم هذا الأمر من جذوه، يعني من أصله، عن قول الله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾، ومن قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «ما إن تمسَّكتم به لن تضلّوا»، لا من قول فلان، ولا من قول فلان[3].

---

(١) الكافي ١/ ١٨٧.

(٢) نفس المصدر ١/ ١٨٦.

(٣) تفسير العياشي ١/ ٢٧٨.

وعن عبد الله بن عجلان، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾، قال: هي في علي وفي الأئمة، جعلهم الله مواضع الأنبياء، غير أنهم لا يحلّون شيئاً، ولا يحرِّمونه[١].

وروى الفضل بن شاذان عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: احذروا على دينكم من ثلاثة رجال...

إلى أن قال: ورجل أتاه سلطان، فزعم أن طاعته طاعة الله، ومعصيته معصية الله، كذب، لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، لا طاعة لمن عصى الله، إنما الطاعة لله ورسوله وأولي الأمر الذين قرنهم الله بطاعته وطاعة نبيِّه، فقال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾؛ لأن الله أمر بطاعة أولي الأمر؛ لأنهم معصومون، مطهَّرون، لا يأمرون بمعصية الله، فهم أولو الأمر، الطاعة لهم مفروضة من الله ومن رسوله، لا طاعة لأحد سواهم، ولا محبَّة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا لهم[٢].

قال أمين الإسلام الطبرسي قدس سره: وأما أصحابنا فإنهم رووا عن الباقر والصادق عليهما السلام: أن «أولي الأمر» هم الأئمة من آل محمد عليهم السلام، أوجب الله طاعتهم بالإطلاق كما أوجب طاعته وطاعة رسوله، ولا يجوز أن يوجب الله طاعة أحد على الإطلاق إلا من ثبتت عصمته، وعُلم أن باطنه كظاهره، وأُمن منه الغلط والأمر بالقبيح، وليس ذلك بحاصل في الأمراء ولا العلماء سواهم، جلَّ الله عن أن يأمر بطاعة من يعصيه، أو بالانقياد للمختلفين في القول والفعل؛ لأنه محال أن يطاع المختلفون، كما أنه محال أن يجتمع ما اختلفوا فيه..[٣].

وهذا القول هو الحق، ويدل عليه أمور:

١- أن الآية المباركة دلَّت على أن أولي الأمر الذين تجب طاعتهم

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الروضة في فضائل أمير المؤمنين: ١٤٧.

(٣) مجمع البيان ٣/ ٦٤.

معصومون كما أوضحنا ذلك فيما تقدَّم، فإن قلنا بعصمة أئمة أهل البيت عليهم السلام، وأنهم هم المقصودون في الآية المباركة، فقد ثبت المطلوب، وإن لم نقل بعصمتهم، لزم القول بأن الله تعالى أوجب على الأمة طاعة المعصومين، وهم معدومون، وهذا تكليف بغير المقدور، وهو محال على الله سبحانه.

٢- أن كل ولاية شرعية لا بد أن تكون مستمدَّة من الله ورسوله صلى الله عليه وآله، مثل الولاية على الدم، والولاية على القاصرين، والولاية على المرأة، والولاية على المال وغير ذلك، ولا تكون الولاية الشرعية بجعل من الناس بأي حال من الأحوال.

ومن المعلوم أن الولاية على مجنون واحد لا تكون إلا بجعل من الله تعالى، فالولاية على جميع أمور المسلمين كذلك بالأولوية القطعية.

فإذا كانت الولاية على أمور المسلمين تحتاج إلى جعل شرعي من الله تعالى، فإن الله عزَّ وجل خصَّصها بالأنبياء والحجج المعصومين الذين هم أهلٌ لها، وأما غيرهم من الحكَّام والسلاطين فلم نجد ما يدل على أن الله تعالى جعلهم أولياء على الناس.

وقد ذكر الميرزا أبو الحسن الشعراني رحمه الله مثالاً يقرِّب به إلى الأذهان أن أولي الأمر المقصودين في الآية هم من كانوا بجعل من الله تعالى لا بجعل من الناس، فقال: كل ملك وأمير إذا أوجب إطاعة النوَّاب من الولاة والقضاة فالأمر منصرف إلى من ثبت ولايته من قِبَله، لا من تثبت بسببٍ، وتصدَّى لمنصب من غير إذن الملك، فجعل نفسه قاضياً مثلاً على الناس، فإذا قال الملك: «أطيعوا الولاة وأمراء الجنود»، فالمقصود مَنْ نصَّبه الملك، وكذلك إذا قال الله تعالى: «أطيعوا أولي الأمر منكم»، فالمراد أولو الأمر المنصوبون من قبله تعالى، وليس بهذه الصفة بالإجماع غير الأئمة الطاهرين[1].

٣- ما ذكره أمين الإسلام الطبرسي قدس سره، إذ قال: ومما يدل على ذلك أيضاً

(١) هامش شرح أصول الكافي للمازندراني ٥/ ٢٥٢.

أن الله تعالى لم يقرن طاعة أولي الأمر بطاعة رسوله، كما قرن طاعة رسوله بطاعته، إلا وأولو الأمر فوق الخلق جميعاً، كما أن الرسول فوق أولي الأمر، وفوق سائر الخلق، وهذه صفة أئمة الهدى من آل محمد ﷺ الذين ثبتت إمامتهم، وعصمتهم، واتّفقت الأمة على علو رتبتهم وعدالتهم[1].

ولتوضيح ما قاله الشيخ الطبرسي أقول: مراده ﵀ أن الله تعالى قرن طاعة رسوله بطاعته في آيات كثيرة من كتابه العزيز، فقال: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢]، ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]، ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١]، ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓا۟ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]، وغير هذه الآيات المباركة.

وبما أن الله تعالى لم يقرن بطاعته طاعة أحد من خلقه غير رسوله ﷺ، فإن ذلك يدل على أن النبي ﷺ فوق جميع الخلق.

وإذا لاحظنا أن الله سبحانه قرن طاعة أولي الأمر بطاعة رسوله، فقال: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾، علمنا أن أولي الأمر هؤلاء فوق جميع الخلق بعد نبيِّه ﷺ، وليست هناك فئة يمكن أن يُدَّعىٰ لهم ذلك إلا أهل بيته عليهم السلام دون غيرهم.

٤- أن النبي ﷺ بيّن في أحاديثه الصحيحة من هم أولياء أمور المسلمين الذين تجب طاعتهم دون غيرهم، فقال ﷺ في يوم غدير خم: أيها الناس، ألستُ أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: فمن كنتُ مولاه فعليٌّ

---

(١) مجمع البيان ٣/ ٦٤.

مولاه[١].

وأخرج الترمذي في سننه وغيره أن النبي ﷺ قال: ما تريدون من علي؟ إن عليًّا مني وأنا منه، وهو وليُّ كل مؤمن بعدي[٢].

قال الجوهري في الصحاح: كل من وَلِيَ أمرَ واحدٍ فهو وَلِيّه[٣].

وقال ابن الأثير: وكل مَن وَلِيَ أمراً أو قام به فهو مولاه ووَلِيّه[٤].

وعليه، فمعنى «وليُّ كل مؤمن بعدي» هو المتولِّي لأمور المؤمنين من بعدي، فهو ولي الأمر بعد رسول الله ﷺ دون غيره من الصحابة.

وأخرج الترمذي وغيره عن جابر بن عبد الله، قال: رأيت رسول الله ﷺ في حَجّته يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: يا أيها الناس، إني قد تركتُ فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي[٥].

وأخرج الترمذي أيضاً عن زيد بن أرقم وأبي سعيد، قالا: قال رسول الله ﷺ: إني تاركٌ فيكم ما إنْ تمسَّكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر،

---

(١) المستدرك ٣/ ١١٠، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. كما صحَّحه ابن حجر العسقلاني في المطالب العالية ٤/ ٦٥، والألباني في صحيح سنن ابن ماجة ١/ ٢٦، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/ ٣٣١، قال: إسناده صحيح على شرط الشيخين. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٠٤: رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة، وهو ثقة. وقال البوصيري في مختصر إتحاف السادة المهرة ٩/ ١٩٤: رواه إسحاق بسند صحيح.

(٢) سنن الترمذي ٥/ ٦٣٢، وقال: هذا حديث حسن غريب. المستدرك ٣/ ١١٩، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وسكت عنه الذهبي. صحيح ابن حبان ١٥/ ٣٧٣، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده قوي. وصحَّحه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/ ٢٦١.

(٣) الصحاح ٦/ ٢٥٢٩.

(٤) النهاية في غريب الحديث ٥/ ٢٢٨.

(٥) سنن الترمذي ٥/ ٦٦٢. قال الترمذي: وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. وصحَّحه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة ٣/ ٥٤٢.

كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرَّقا حتى يرِدَا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلِّفونّي فيهما[١].

وأخرج أحمد في المسند، والحاكم في المستدرك، وصحَّحه ووافقه الذهبي عن زيد بن أرقم، قال: لما رجع رسول الله ﷺ من حجّة الوداع ونزل غدير خم، أمر بدوحات فقُمِمْن[٢]، فقال: كأني دُعِيتُ فأجبتُ، إني قد تركتُ فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله وعترتي، فانظروا كيف تخلِّفوني فيهما، فإنهما لن يتفرَّقا حتى يرِدا عليَّ الحوض...[٣].

وأخرج الحاكم في المستدرك أيضاً عن زيد بن أرقم، قال: نزل رسول الله ﷺ بين مكة والمدينة عند شجرات خمس دوحات عظام، فكنس الناس ما تحت الشجرات، ثم راح رسول الله ﷺ عشية فصلى، ثم قام خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه وذكَّر، ووعظ ما شاء الله أن يقول، ثم قال: أيها الناس، إني تاركٌ فيكم أمرين لن تضلّوا إن اتَّبعتموهما، وهما كتاب الله وأهل بيتي عترتي..[٤].

وأخرج الحاكم في المستدرك، وصحَّحه ووافقه الذهبي عن زيد بن أرقم أيضاً، قال: قال رسول الله ﷺ: إني تاركٌ فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرَّقا حتى يرِدا عليَّ الحوض[٥].

وحديث الثقلين ورد بألفاظ مختلفة، وقد صحَّحه جمع من أعلام أهل السنة، منهم: الحاكم النيسابوري في المستدرك، والذهبي في التلخيص، وحسَّنه الترمذي في سننه كما مرّ، والبغوي في شرح السنة ١٤/ ١١٩، ورمز له السيوطي

---

(١) سنن الترمذي ٥/ ٦٦٣. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. صحَّحه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة ٣/ ٥٤٣.

(٢) الدوحات: الأشجار العظيمة. وقُممن: أي كُنس ما تحتهن.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ٣/ ١٤، ٢٦. المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٠٩. قال ابن كثير في البداية والنهاية ٥/ ١٨٤: قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: هذا حديث صحيح.

(٤) المستدرك ٣/ ١٠٩.

(٥) نفس المصدر ٣/ ١٤٨.

بالصحة في الجامع الصغير ١/ ٤٠٢، ووثق الهيثمي رجال الحديث في مجمع الزوائد ٢/ ١٧٠، وقال ٩/ ١٦٢: إسناده جيد. وقال البوصيري في مختصر إتحاف السادة المهرة ٩/ ١٩٤: رواه إسحاق بسند صحيح. وصحَّحه ابن كثير في تفسير القرآن العظيم ٤/ ١١٣، وابن حجر العسقلاني في المطالب العالية ٤/ ٦٥، وابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة: ١٤٥، ٢٢٨، والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/ ٣٥٥، وصحيح الجامع الصغير ١/ ٤٨٢، وغيرهم.

والنبي صلى الله عليه وآله في هذا الحديث علّق النجاة من الضلال على التمسّك بأهل البيت عليهم السلام مطلقاً، والتمسّك بهم عليهم السلام لا يتحقّق من دون طاعتهم طاعة مطلقة، فيكونون هم أولي الأمر الذين تجب طاعتهم دون من سواهم.

ما هي الطاعة المأمور بها في آية أولي الأمر؟

طاعة أولي الأمر المأمور بها في الآية شاملة لعدة أمور:

١- أمور الشريعة من عقائد وأحكام وغيرها مما يبيِّنه ولاة الأمر للناس، فإنه يجب على الناس طاعتهم في الأخذ بها، باعتبارها شريعة الله تعالى التي لا يقبل الله التعبّد إلا بها.

وقد أشار سبحانه وتعالى في كتابه العزيز إلى أن هداية الناس من أهم وظائف الأئمة الذين هم ولاة الأمر، فقال سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣].

وهذه الآية أوضحت أن الله تعالى إنما جعلهم أئمة وولاة أمر من أجل هداية العباد وإرشادهم إلى صلاحهم في الدنيا وسعادتهم في الآخرة.

٢- ما يتعلق بمقام ولايتهم في الحكم والقضاء بين الناس، فيجب على الناس مبايعتهم، والتسليم لهم، وامتثال أوامرهم باعتبارهم أولي الأمر المنصوبين من قِبَل الله سبحانه، الذين أوجب على الناس طاعتهم.

قال تبارك وتعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ص: ٢٦].

وولاة الأمر هؤلاء الذين يحكمون بين الناس إنما يحكمون بالحق الذي لا حق غيره؛ لأن عصمتهم تمنعهم من الحكم بالباطل، فإن الله تعالى يسدِّدهم ويطلعهم في كل قضية على الحق، كما قال تعالى في حق نبيّه الكريم ﷺ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وهذا يقتضي وجوب طاعتهم في جميع أحكامهم بلا استثناء؛ لأن غيرها باطل وضلال وغواية.

٣- ما يتعلق بصلاح أمور الناس الدنيوية من جميع النواحي: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ﴾ [القصص: ٧٧].

وقد أشار النبي ﷺ إلى ذلك في أحاديث الأئمة الاثني عشر وهم أولو الأمر، فقال: لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً. ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيتْ عليَّ، فسألتُ أبي: ماذا قال رسول الله ﷺ؟ فقال: كلهم من قريش[١].

وقال: لا يزال أمر أمتي صالحاً حتى يمضي اثنا عشر خليفة. وخفض بها صوته، فقلت لعمي وكان أمامي: ما قال يا عم؟ قال: كلهم من قريش[٢].

وإنما تجب طاعة أولي الأمر في الموارد التي ذكرناها من أجل الوصول إلى أهم الغايات التي يريدها الله سبحانه وتعالى من خلق الإنسان، وهي تحقيق سعادة الإنسان في الدارين.

وأما من يُدَّعىٰ أنهم أولو الأمر من الحكام والسلاطين، فإنهم كما لاحظنا

---

(١) صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٢.

(٢) المستدرك ٣/ ٦١٨. المعجم الكبير ٢٢/ ١٢٠، المعجم الأوسط ٤/ ٣٥٠، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١٩٠: رواه الطبراني في الأوسط والكبير والبزار، ورجال الطبراني رجال الصحيح.

سيرتهم المستمرة إلى عصرنا الحاضر لا يأمرون بمعروف، ولا ينهون عن منكر، وإنما يأمرون بما فيه مصلحة حكمهم، وتأييد سلطانهم، بل إنهم سنّوا قوانين وأحكاماً مخالفة لأحكام الله تعالى ما أنزل الله بها من سلطان، وألزموا الناس بالأخذ بها، ولم يجعلوا لهم خياراً في ذلك مع أن الله تعالى لم يجعل خيرة لأحد مع حكمه وحكم رسوله ﷺ فقط، فقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

بل إن الملاحظ أن أكثر القوانين والأحكام التي جعلها سلاطين الجور إنما جعلوها لاستعباد الناس، وإذلالهم، وسلبهم كرامتهم وعزّتهم، فهل يتعقّل مسلم حر أن الله تعالى أمضى أحكامهم، وأوجب على الناس طاعتهم لتحقيق غاياتهم السيّئة؟!

من هم أولو الأمر في هذا العصر؟

مجيء الخطاب في الآية المباركة لعموم المؤمنين يدل على أن عموم المؤمنين مأمورون بطاعة أولي الأمر في زمان رسول الله ﷺ وبعده إلى قيام الساعة، وأن النبي ﷺ عيّن أولي الأمر في زمانه، كما عيّنهم بعد زمانه؛ تحاشياً عن حصول اللبس فيهم، ولتفويت الفرصة على من يدّعي من غيرهم أنه من أولي الأمر المأمور بطاعتهم.

وقد تقدَّم أن النبي ﷺ أمر الأمة بالتمسّك بعترته أهل بيته دون غيرهم من الناس، وهم أولو الأمر المأمور بطاعتهم إلى قيام الساعة.

ومن هذا يتبين أن ولي الأمر في هذا العصر هو إمامٌ مهديٌّ من أئمة العترة النبوية الطاهرة، وسيأتي الكلام في إمام هذا العصر إن شاء الله تعالى.

وأما على قول من يرى أن أولي الأمر هم الخلفاء والسلاطين والأمراء فإن المسألة مشكلة جدًّا؛ لأن الحكام والأمراء متعدّدون، وبلاد المسلمين توزَّعت إلى دول لها حدود سياسية، تحكمها أنظمة مختلفة، وجملة من حكّام هذه الدول لا

يعرفون من الإسلام إلا الاسم، بل هم حرب على الله وعلى رسوله ﷺ.

وعليه، فإذا رأى الناس من حاكم إحدى البلاد الإسلامية كفراً بواحاً فمن يكون ولي أمر المسلمين في هذه البلاد التي يعيشون فيها؟

ومن يكون ولي أمر كثير من المسلمين الذين يعيشون في البلاد الأوروبية والأمريكية وغيرها، باعتبارهم مشمولين بالخطاب في الآية المباركة، فلا بد أن يكون لهم ولي أمر يجب عليهم طاعته، فمن هو؟

ومن هو ولي أمر المسلمين الذين انتقلوا إلى بلاد أخرى مسلمة؟ هل هو حاكم بلادهم التي جاؤوا منها، أو حاكم البلاد التي انتقلوا إليها؟



الخلفاء في مصادر أهل السُّنة

الأحاديث المرويّة في كتب أهل السنة التي ذكرت الخلفاء كثيرة، ولو أردت أن أجعلها موضوعاً مستقلاً للدراسة والبحث من جهاتها المختلفة لخرجت عن موضوع هذا الكتاب.

وينبغي التفريق بين طائفتين من الأحاديث: طائفة صحيحة تشير إلى الخلفاء المرضيِّين عند الله وعند رسوله ﷺ، وطائفة أخرى تضفي الشرعية على كل من تولى أمور المسلمين ولو بالقهر والغلبة، وكان ظالماً جائراً.

ومن المهم ههنا أن نذكر بعض أحاديث الطائفة الثانية التي ربما يقع التشكيك في صدورها عن رسول الله ﷺ، وبالخصوص الأحاديث التي ركَّزت على حقوق الخلفاء والأمراء حتى لو كانوا ظَلَمة فاسقين.

وهذه الأحاديث يمكن أن نقسِّمها إلى عدة طوائف:

الطائفة الأولى: دلت على أن من مات ولم يبايع فميتته جاهلية:

فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن عبد الله بن عمر - في حديث - عن رسول الله ﷺ قال: ... ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية[1].

وأخرج ابن حبان في صحيحه بسنده عن معاوية، قال: قال رسول الله ﷺ: من مات وليس له إمام مات ميتة جاهلية[2].

قال أبو حاتم: قوله ﷺ: «مات ميتة الجاهلية»، معناه: من مات ولم يعتقد أن له إماماً يدعو الناس إلى طاعة الله حتى يكون قوام الإسلام به عند الحوادث

---

(١) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٨.

(٢) صحيح ابن حبان ١٠/ ٤٣٤، قال شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح.

والنوازل، مقتنعاً في الانقياد على من ليس نعته ما وصفنا، مات ميتة جاهلية[١].

قلت: هذا الحديث يدل على أن كل زمان لا يخلو من إمام تجب بيعته، وأن من ترك بيعته فمات، فإن ميتته ميتة جاهلية، ونحن نفهم من هذا الحديث أن هذا الإمام الذي تجب بيعته على الناس لا بد أن يكون إمام حق وهدى، وأما غيرنا فيطبق هذا الحديث على كل من تسلط على رقاب المسلمين ولو بالقهر والغلبة، وكان جاهلاً، فاسقاً، منحرفاً.

والغريب أن ابن حبان قال معلِّقاً على الحديث: ظاهر الخبر أن من مات وليس له إمام يريد به النبي ﷺ مات ميتة الجاهلية؛ لأن إمام أهل الأرض في الدنيا رسول الله ﷺ، فمن لم يعلم إمامته أو اعتقد إماماً غيره مؤثراً قوله على قوله، ثم مات مات ميتة جاهلية[٢].

ومن الواضح أن النبي ﷺ وإن كان إمام أهل الأرض لا نشك في ذلك، إلا أن إطلاق لفظ «الإمام» ينصرف إلى الخليفة، أو رأس الدولة الإسلامية، فإرادة غيره لا بد لها من قرينة، ولا قرينة في البين دالة على أن المراد بالإمام هو رسول الله ﷺ.

والظاهر أن ابن حبان استعظم الحكم على من لم يبايع أئمة الضلال بأن ميتته ميتة جاهلية، واستعظامه في محلّه، وما ذكره في معنى هذا الحديث غير صحيح؛ لأن معنى هذا الحديث هو نفس معنى حديث صحيح مسلم الذي أوجب بيعة إمام المسلمين، والبيعة لا تكون إلا للحي، وهذا يقتضي أن يكون المطلوب هو بيعة إمام العصر.

الطائفة الثانية: دلت على حرمة نكث البيعة:

فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن عبد الله بن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: مَنْ خلع يداً مِنْ طاعة لقي الله يوم القيامة لا حُجَّة

---

(١) نفس المصدر.

(٢) صحيح ابن حبان ١٠/ ٤٣٥.

له...[١].

وأخرج الترمذي بسنده عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكِّيهم، ولهم عذاب أليم: رجل بايع إماماً، فإن أعطاه وفىٰ له، وإن لم يعطه لم يفِ له[٢].

ونكْث البيعة هو نقْضها، وعدم الالتزام بما يترتَّب عليها من السمع والطاعة ونحوهما، ونكْث البيعة لا يستلزم بالضرورة الخروج على الخليفة.

الطائفة الثالثة: دلت على لزوم طاعة الخلفاء والأمراء:

فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك[٣].

وعن أبي ذر قال: إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مجدَّع الأطراف[٤].

وأخرج البخاري بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: اسمعوا وأطيعوا وإن استُعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة[٥][٦].

والمعروف أن أبا ذر رضي الله عنه لم يطع عثمان بن عفان، ولم يطع واليه على الشام معاوية بن أبي سفيان، وإنما أنكر عليهما، حتى نفاه عثمان إلى الربذة إلى أن مات فيها، وهذا يدل على أن أبا ذر كان لا يرى انطباق أحاديث الطاعة على عثمان

---

(١) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٨.

(٢) سنن الترمذي ٤/ ١٥٠، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وصحَّحه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٢/ ٢٠٧.

(٣) صحيح مسلم ٣/ ١٤٦٧.

(٤) نفس المصدر ٣/ ١٤٦٧.

(٥) أي أن رأسه صغيرة بقدر الزبيبة، وهذه من الصفات القبيحة الدالة على الحماقة كما قيل، والتي تقلل من قدر صاحبها عند الناس.

(٦) صحيح البخاري ٤/ ٢٢٣٢.

ومعاوية وأمثالهما.

والغريب ما قاله الشيخ محمد بن صالح العثيمين في شرح الحديث الأول حيث قال: فلو فرض أن السلطان غلب الناس وسيطر وليس من العرب، بل كان عبداً حبشيًّا، فعلينا أن نسمع ونطيع؛ لأن العلة واحدة، وهي أنه إن لم نسمع ونطع حصلت الفوضى، وزال النظام، وزال الأمن، وحل الخوف، فالمهم أن علينا أن نسمع ونطيع لولاة أمورنا، إلا إذا أمروا بمعصية، وكذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك» السمع والطاعة لولاة الأمور في المنشط والمكره، في المنشط: يعني الأمر الذي إذا أمروك به نشطت عليه؛ لأنه يوافق هواك، وفي المكره: في الأمر الذي إذا أمروك به لم تكن نشيطاً فيه؛ لأنك تكرهه، اسمع في هذا وهذا، وفي العسر واليسر، حتى إذا كنت غنيًّا فأمروك فاسمع، ولا تستكبر لأنك غني، وإذا كنت فقيراً فاسمع، ولا تقل: «لا أسمع وهم أغنياء وأنا فقير»، اسمع وأطع في أي حال من الأحوال، حتى في الأثرة: يعني إذا استأثر ولاة الأمور على الناس فعليهم أيضاً السمع والطاعة في غير معصية الله عزَّ وجل، فلو أن ولاة الأمور سكنوا القصور الفخمة، وركبوا السيارات المريحة، ولبسوا أحسن الثياب، وتزوَّجوا، وصار عندهم الإماء، وتنعَّموا في الدنيا أكبر تنعم، والناس سواهم في بؤس وشقاء وجوع، فعليهم السمع والطاعة؛ لأننا لنا شيء، والولاة لهم شيء آخر، فنحن علينا السمع والطاعة، وعلى الولاة النصح لنا، وأن يسيروا بنا على هدى رسول الله ﷺ، لكن لا نقول إذا استأثروا علينا وكانت لهم القصور الفخمة والسيارات المريحة والثياب الجميلة وما أشبه ذلك لا نقول: «والله ما يمكن أن نسمع وهم في قصورهم وسياراتهم ونحن في بؤس وحاجة، والواحد منا لا يجد السكن وما أشبه ذلك»، هذا حرام علينا، يجب أن نسمع ونطيع حتى في حال الأثرة، وقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام للأنصار رضي الله عنهم: «إنكم ستلقون بعدي أثرة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض»، يقول للأنصار ذلك منذ ألف وأربعمائة سنة، من ذاك

الوقت والولاة يستأثرون على الرعيّة، ومع هذا يقول: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض»، فليس استئثار ولاة الأمور بما يستأثرون به مانعاً من السمع والطاعة لهم، الواجب السمع والطاعة في كل ما أمروا به ما لم يأمروا بمعصية(١).

وهذا الكلام مخالف لظاهر آيات القرآن الكريم؛ فإن الظاهر منها أن الله تعالى جعل طاعة الخلفاء مشروطة بأمرين: أن يؤدّوا الأمانات إلى أهلها، وأن يحكموا بالعدل. قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

فإذا قاموا بهذين الأمرين خير قيام وجب على الأمة طاعتهم، ولهذا قال سبحانه في الآية التالية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ﴾ [النساء: ٥٩].

قال فخر الدين الرازي: اعلم أنه تعالى لما أمر الرعاة والولاة بالعدل في الرعية أمر الرعية بطاعة الولاة، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ﴾، ولهذا قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: حَقٌّ على الإمام أن يحكم بما أنزل الله، ويؤدّي الأمانة، فإذا فعل ذلك فحَقٌّ على الرعية أن يسمعوا ويطيعوا(٢).

ومن أفتى بوجوب الطاعة مطلقاً نظر إلى الآية الثانية وتعامى عن الآية الأولى.

الطائفة الرابعة: دلت على أن من أطاع الأمير فقد أطاع الله ورسوله.

فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما بسندهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني(٣).

---

(١) شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ٣/ ٦٥٨.

(٢) التفسير الكبير ١٠/ ١٤٣.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ٩١١. صحيح مسلم ٣/ ١٤٦٦.

وعن حيوة أن أبا يونس مولى أبي هريرة حدَّثه، قال: سمعت أبا هريرة يقول عن رسول الله ﷺ بذلك، وقال: «من أطاع الأمير»، ولم يقل: «أميري»، وكذلك في حديث همام عن أبي هريرة(١).

الطائفة الخامسة: دلّت على عدم جواز الخروج على الخلفاء:

فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن أبي هريرة: عن النبي ﷺ أنه قال: من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، فمات، مات ميتة جاهلية(٢).

وعن ابن عباس: عن رسول الله ﷺ قال: من كره من أميره شيئاً فليصبر؛ فإنه مَن خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية(٣).

قال ابن بطال: في هذه الأحاديث حجّة في ترك الخروج على أئمة الجور، ولزوم السمع والطاعة لهم، والفقهاء مجمعون [على] أن الإمامَ المتغلِّبَ طاعتُه لازمةٌ ما أقام الجمعات والجهاد، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء... فدل هذا كله على ترك الخروج على الأئمة، وألا يشق عصا المسلمين، وألا يتسبَّب إلى سفك الدماء وهتك الحريم، إلا أن يكفر الإمام، ويُظهر خلاف دعوة الإسلام، فلا طاعة لمخلوق عليه(٤).

قال النووي: لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق، ما لم يغيِّروا شيئاً من قواعد الإسلام(٥).

قلت: لا دلالة في الحديث على عدم جواز الخروج على أئمة الجور والضلال كما زعم ابن بطال، وزعمه أن طاعة أئمة الجور خير من الخروج عليهم غير صحيح؛ ولا سيما أن أكثر أئمة الجور أذلّوا رقاب المسلمين، وحرَّفوا

---

(١) صحيح مسلم ٣/ ١٤٦٧.

(٢) نفس المصدر ٣/ ١٤٧٦.

(٣) صحيح البخاري ٤/ ٢٢١٠. صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٨.

(٤) شرح ابن بطال على صحيح البخاري ١٠/ ٦.

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم ١٢/ ٢٤٣.

أحكام الشرع المبين، واستباحوا حرمات المسلمين، وعبثوا بمقدرات الأمة بنحو لا يخفى على أحد.

الطائفة السادسة: دلت على وجوب الطاعة والوفاء بالبيعة حتى مع عدم إعطاء الرعية حقوقهم:

فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما بسندهما عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: فُوا ببيعة الأول فالأول، أعطوهم حقَّهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم[1].

وعن علقمة بن وائل الحضرمي عن أبيه، قال: سأل سلمة بن يزيد الجُعفي رسول الله ﷺ، فقال: يا نبي الله أرأيت إن قامت علينا أمراء، يسألونا حقَّهم، ويمنعونا حقَّنا، فما تأمرنا؟ ... قال: اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حُمِّلوا، وعليكم ما حُمِّلتم[2].

الطائفة السابعة: دلت على أن الرعيّة إذا ظلمهم الخلفاء وجب عليهم الصبر، وسؤال الله حقوقهم:

فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما بسندهما عن أنس بن مالك قال: سترون بعدي أثَرة، فاصبروا حتى تلقوني[3].

وأخرج مسلم في صحيحه بسنده عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: إنها ستكون بعدي أثرة وأمور تنكرونها. قالوا: يا رسول الله، كيف تأمر من أدرك منا ذلك؟ قال: تؤدّون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم[4].

وعن حذيفة بن اليمان أن رسول الله ﷺ قال: يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنّون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في

---

(١) صحيح البخاري ٢/ ١٠٧٤. صحيح مسلم ٣/ ١٤٧١.

(٢) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٤.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ٧٠٨. صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٤.

(٤) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٢.

جثمان إنس. قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركتُ ذلك؟ قال: تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع[١].

وأنا أتعجّب ممن ينسبون إلى رسول الله ﷺ أمثال هذه الأحاديث التي تعطي الحاكم المسلم حصانة كاملة، وتمنع الرعية حتى من المطالبة بحقوقها المشروعة، وتحرِّض الحاكم على ظلم الرعية واستعبادهم من دون أن يكون لأي أحد حق في محاسبته ومساءلته، فهل هذا هو الإسلام الذي نريد أن نعرضه للغرب، ونتباهى به عليهم؟!

والغريب أن الشيخ محمد صالح العثيمين فهم من هذا الحديث أنه يجب على الرعيّة طاعة الحاكم حتى في ظلمه ومعصيته لله تعالى ما لم يأمرهم بمعصية الله سبحانه.

قال العثيمين: وظاهر الحديث وجوب السمع والطاعة لولي الأمر وإن كان يعصي الله عزّ وجل إذا لم يأمرك بمعصية الله عزّ وجل؛ لأن النبي ﷺ قال: «اسمَع وَأَطِع وَإِن ضَرَبَ ظَهرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ»، وضرب الظهر وأخذ المال بلا سبب شرعي معصية لا شك، فلا يقول الإنسان لولي الأمر: «أنا لا أطيعك حتى تطيع ربك»، فهذا حرام، بل يجب أن يطيعه وإن لم يطع ربه!![٢].

وبأمثال هذه الأحاديث وهذه الفتاوى تسلَّط حكام الجور على رقاب المسلمين، واستعبدوهم، وعبثوا بالأموال العامة كيف شاؤوا، وبالغوا في معاقبة كل من يعترض عليهم، بل صار الحاكم صنماً يُعبد من دون الله؛ لأنه صار يأمر بما يخالف شرع الله تعالى فيُطاع، ولهذا أطاع أهل الشام يزيد بن معاوية في قتل الإمام الحسين عليه السلام، واستباحة المدينة المنورة، وهدم الكعبة المشرَّفة، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى.

ولأهمية أحاديث وجوب طاعة الأمراء عند سلاطين الجور اجتهد علماء

---

(١) نفس المصدر ٣/ ١٤٧٥.

(٢) شرح الأربعين النووية: ٣٠٥، الحديث الثامن والعشرون.

السلاطين على إضفاء قدسيّة خاصة على صحيحي البخاري ومسلم؛ لمنع تضعيف أمثال هذه الأحاديث ومناقشتها.

الطائفة الثامنة: وجوب قتل من خرج على الخلفاء كائناً من كان:

فقد أخرج مسلم بسنده عن عرفجة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرِّق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان[1].

قال النووي: قوله ﷺ: «ستكون هنات وهنات» الهنات: جمع هنة، وتطلق على كل شيء، والمراد بها هنا الفتن والأمور الحادثة. قوله ﷺ: «فمن أراد أن يفرِّق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان» فيه الأمر بقتال من خرج على الإمام، أو أراد تفريق كلمة المسلمين ونحو ذلك، ويُنهى عن ذلك، فإن لم ينته قوتل، وإن لم يندفع شرّه إلا بقتله فقُتل كان هدراً، فقوله ﷺ: «فاضربوه بالسيف» وفي الرواية الأخرى: «فاقتلوه» معناه إذا لم يندفع إلا بذلك[2].

أين واجبات الحاكم وحقوق الرعيّة؟

الملاحظ أن أكثر الأحاديث المروية في باب الإمارة تتحدَّث حول الخلفاء الذين يختارهم الناس، لا المجعولين من قبل الله سبحانه، وتبيِّن حقوق الحاكم على الرعية، وتؤكِّد عليها.

ورغم كثرة تلك الأحاديث، إلا أنا نلاحظ أن الروايات لا تكاد تتحدَّث عما يجب على الحاكم تجاه رعيته، أو عن حقوق الرعية، أو عن تنظيم العلاقة بين الحاكم والرعية، أو عن صلاحيات الحاكم ما هي؟ أو ما شابه ذلك مما لا يرضاه سلاطين الجور وأعوانهم، مع أن بيان ذلك أهم من بيان حقوق الحاكم التي يستطيع الحاكم أن ينتزعها انتزاعاً من الرعيّة المغلوبة على أمرها.

---

(١) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٩.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١٢/ ٢٤١.

نعم، عَقَدَ مسلم في صحيحه باباً أسماه: «باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقّة عليهم»، وذكر من جملة أحاديثه ما رواه عن معقل بن يسار أن النبي ﷺ قال: ما من عبد يسترعيه الله رعية، يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته، إلا حرَّم الله عليه الجنة[١].

وعنه ﷺ قال: ما من أمير يلي أمر المسلمين، ثم لا يجهد لهم وينصح، إلا لم يدخل معهم الجنة[٢].

ولكن لو أراد الحاكم المسلم أن يعدل في رعيته فإنه لا يجد في الأحاديث ما يعينه على ذلك، ويوضِّح له السبيل الأمثل في تنظيم علاقته بالرعية، وكل ما يقال في كتب الآداب السلطانية ونحوها لا يعدو كونه اجتهادات مأخوذة من أفعال الصحابة فقط.

ومَن يتأمَّل سِيَر الخلفاء الثلاثة الأوائل الذين يعتبرهم أهل السنة النموذج الأعلى للحاكم المسلم يجد أنهم اجتهدوا بآرائهم في كثير من القضايا المهمة التي تخص معاملة الرعيّة، من دون أن تكون لهم خطوط واضحة يسيرون عليها، وقد نشأ عن ذلك أنهم اختلفوا في أمور متعدّدة.

ومن أمثلة ذلك مسألة العطاء التي هي من أهم مسائل العدل بين الرعية، فإن عمر بن الخطاب فضَّل العرب في العطاء على غير العرب، وفضَّل الأمويين في مناصب الدولة، وأما أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فإنه ساوى بين الجميع، وأما عثمان بن عفان فإنه فضَّل الأمويّين - باعتباره أمويًا - على غيرهم في العطاء وفي مناصب الدولة.

وفيما يتعلق بالحرية الشخصية، فإن عمر منع كل صحابة النبي ﷺ من الخروج من المدينة إلا بإذنه، وأما عثمان ففتح لهم الباب على مصراعيه، فخرجوا

---

(١) صحيح مسلم ٣/ ١٤٦٠.

(٢) نفس المصدر.

في البلدان المختلفة، واستوطنوا فيها.

ومن الواضح أن أهم مقاصد إنشاء الدولة الإسلامية هي حفظ كرامة الإنسان المسلم والارتقاء به نحو الكمالات الروحيّة والحياتية، ولكن الأحاديث المتعلّقة بالإمارة أغفلت ذلك بالكلية، فلا يجد الحاكم المسلم - لو أراد أن يكون عادلاً - أحاديث مرويّة عن النبي ﷺ تبيِّن هذا الجانب.

فهل تكفَّلت الأحاديث ببيان ذلك، ولكن لأنها كانت تتنافى مع توجّهات خلفاء الدولتين: الأموية والعباسية، منع الخلفاء من تدوينها في كتب الأحاديث ونشرها، ففُقدتْ، ولم يعد لها أي أثر؟

أو أن النبي ﷺ لم يبيِّن هذا الأمر؛ لأن خليفة الله في أرضه لا بد أن يكون عارفاً بالطريقة التي ينتهجها للحكم بين الناس بالعدل كما يظهر ذلك من آيات الكتاب العزيز في قوله تعالى: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٨]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، فإن قوله: ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، و ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ يدلان بوضوح على أن الله تعالى أطلع خليفته على الطريقة المثلى للحكم بين الناس.

ولهذا فإن الله تعالى لما جعل آدم عليه السلام خليفة له في الأرض هيّأه بالعلم الذي يؤهّله للقيام بهذه الخلافة كما دلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١].

ولو ألقينا نظرة في التراث الشيعي المروي عن أئمة أهل البيت عليهم السلام لوجدناه غنيًّا في هذا الجانب، ويكفي الإطلاع على عهد الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الذي كتبه لمالك الأشتر النخعي رضي الله عنه لما بعثه أميراً على مصر، فإنه بلغ الغاية في بيان علاقة الحاكم بالرعية، وهو دال على أن ما ورد فيه لم يكن صادراً عن اجتهاد خاص، وإنما هو وحي إلهي.

ومما جاء في هذا العهد قوله عليه السلام:

ثم اعلم يا مالك أني قد وجَّهتك إلى بلاد قد جرَتْ عليها دُوَل قبلك من عدل وجور، وأن الناس ينظرون من أمورك في مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاة قبلك، ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم، وإنما يُستدل على الصالحين بما يُجري الله لهم على ألسن عباده، فليكن أحبَّ الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح، فامْلِك هواك، وشُحَّ بنفسك عما لا يحل لك، فإن الشُّح بالنفس الإنصاف منها فيما أحبَّت أو كرهت، وأَشْعِر قلبك الرحمة للرعيّة والمحبّة لهم واللطف بهم، ولا تكوننَّ عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين، وإما نظير لك في الخَلْق، يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العِلَل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فإنك فوقهم، ووالي الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولاك، وقد استكفاك أمرهم، وابتلاك بهم...

إلى أن قال: ولا تندمنّ على عفو، ولا تَبْجَحَنّ بعقوبة، ولا تسرعنّ إلى بادرة وجدت منها مندوحة، ولا تقولن: «مُؤَمَّر آمُرُ فأُطاع»، فإن ذلك إدغال في القلب، ومنهكة للدين، وتقرّب من الغير، وإذا أحدث لك ما أنت فيه من سلطانك أبهة أو مخيلة، فانظر إلى عظم ملك الله فوقك، وقدرته منك على ما لا تقدر عليه من نفسك، فإن ذلك يُطَامِن إليك من طِماحك، ويكف عنك من غَرْبك[1]، ويفيء إليك بما عزب عنك من عقلك.

ثم قال: وأنصف الناس من نفسك، ومن خاصّة أهلك، ومَنْ لك فيه هوى من رعيّتك، فإنك إلا تفعل تَظلِم، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده، ومن خاصمه الله أدحض حجّته، وكان لله حرباً حتى ينزع أو يتوب، وليس شيء أدعى إلى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته من إقامة على ظلم، فإن الله يسمع دعوة المضطهدين، وهو للظالمين بالمرصاد.

ومما جاء فيه قوله عليه السلام: وإنما عماد الدين، وجماع المسلمين، والعدة

---

(١) يطامن: أي يسكّن، والطماح هو الكِبْر والفخر، والغَرْب: الحِدَّة.

للأعداء: العامّة من الأمة، فليكن صَغْوُكَ[1] لهم وميلك معهم، وليكن أبعد رعيتك منك وأشنؤهم[2] عندك أطلبهم لمعايب الناس، فإن في الناس عيوباً الوالي أحق مَنْ سَتَرَها، فلا تكشفنّ عما غاب عنك منها، فإنما عليك تطهير ما ظهر لك، والله يحكم على ما غاب عنك، فاستر العورة ما استطعت يستر الله منك ما تحب ستره من رعيتك.

ثم قال: واعلم أنه ليس شيء بأدعى إلى حسن ظن راع برعيّته من إحسانه إليهم، وتخفيفه المؤونات عليهم، وترك استكراهه إياهم على ما ليس له قبلهم، فليكن منك في ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظن برعيتك، فإن حسن الظن يقطع عنك نَصَباً طويلاً...

إلى أن قال: ثم اللهَ اللهَ في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين، والمحتاجين، وأهل البُؤْسَى والزَّمْنى، فإن في هذه الطبقة قانعاً ومعترًّا، واحفظ لله ما استحفظك من حقِّه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى، وكل قد استرعيت حقَّه، فلا يشغلنّك عنهم بطر، فإنك لا تعذر بتضييعك التافه لإحكامك الكثير المهم، فلا تشخص همك عنهم، ولا تصعّر خدّك لهم، وتفقّد أمور من لا يصل إليك منهم ممن تقتحمه العيون، وتحقره الرجال، ففرغ لأولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع، فليرفع إليك أمورهم، ثم اعمل فيهم بالإعذار إلى الله يوم تلقاه، فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الإنصاف من غيرهم، وكل فأعذر إلى الله في تأدية حقّه إليه. وتعهّد أهل اليتم وذوي الرقة في السن ممن لا حيلة له ولا ينصب للمسألة نفسه، وذلك على الولاة ثقيل، والحق كله ثقيل، وقد يخفّفه الله على أقوام طلبوا العاقبة، فصبروا أنفسهم، ووثقوا بصدق موعود الله لهم، واجعل لذوي الحاجات منك قسماً تفرغ لهم فيه شخصك، وتجلس لهم مجلساً عامًّا، فتتواضع فيه لله الذي خلقك، وتقعد عنهم جندك وأعوانك من

---

(١) صغوك: أي مَيْلك.

(٢) أشنؤهم: أي أبغضهم.

أحراسك وشرطك، حتى يكلّمك متكلّمهم غير متتعتع، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول في غير موطن: «لن تقدَّس أمّة لا يؤخذ للضعيف فيها حقّه من القوي غير متتعتع». ثم احتمل الخرق منهم والعي، ونَحِّ عنهم الضيق والأنف، يبسط الله عليك بذلك أكناف رحمته، ويوجب لك ثواب طاعته، وأعطِ ما أعطيتَ هنيئاً، وامنع في إجمال وإعذار. ثم أمورٌ من أمورك لا بد لك من مباشرتها، منها إجابة عمالك بما يعيى عنه كتابك، ومنها إصدار حاجات الناس يوم ورودها عليك مما تحرج به صدور أعوانك، وأمض لكل يوم عمله، فإن لكل يوم ما فيه، واجعل لنفسك فيما بينك وبين الله أفضل تلك المواقيت، وأجزل تلك الأقسام وإن كانت كلها لله إذا صلحت فيها النية وسلمت منها الرعية.

ثم قال: وأما بعد فلا تُطَوِّلَنّ احتجابك عن رعيتك، فإن احتجاب الولاة عن الرعية شعبة من الضيق، وقلة علم بالأمور، والاحتجاب منهم يقطع عنهم علم ما احتَجَبوا دونه، فيصغر عندهم الكبير، ويعظم الصغير، ويقبح الحسن، ويحسن القبيح، ويشاب الحق بالباطل ، وإنما الوالي بشر لا يعرف ما توارى عنه الناس به من الأمور، وليست على الحق سمات تُعْرَف بها ضروب الصدق من الكذب، وإنما أنت أحد رجلين: إما امرؤ سخت نفسك بالبذل في الحق، ففيم احتجابك من واجب حق تعطيه، أو فعل كريم تسديه؟ أو مبتلى بالمنع، فما أسرع كف الناس عن مسألتك إذا أيسوا من بَذْلِك، مع أن أكثر حاجات الناس إليك مما لا مؤونة فيه عليك، من شكاة مظلمة، أو طلب إنصاف في معاملة... [(١)].

وهو عهد طويل، عظيم القدر، مشتمل على مضامين عالية، لا نظير له في بابه، فمن أراده فليقرأه بطوله في كتاب نهج البلاغة.



(١) نهج البلاغة: ٣٣٣.

الخلفاء في مصادر الشيعة الإماميّة

روى الشيعة الإماميّة في كتبهم الحديثيّة في موضوع الإمامة والأئمة والخلفاء أحاديث كثيرة جدًّا، ولو أردنا أن نجمعها كلها لخرجنا عن موضوع الكتاب كما هو حال الأحاديث السُّنّية، ولكن لا بأس أن نذكر جملة من الأحاديث التي تتوافق مع الآيات القرآنية التي سبق ذكرها، وهي عدة طوائف مختلفة:

الطائفة الأولى: دلت على أن الأرض لا تخلو من حُجَّة (وهو النبي أو الإمام):

منها: صحيحة الحسين بن أبي العلاء، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: تكون الأرض ليس فيها إمام؟ قال: لا، قلت: يكون إمامان؟ قال: لا، إلا وأحدهما صامت[1].

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن الله أجل وأعظم من أن يترك الأرض بغير إمام عادل.

الطائفة الثانية: دلت على وجوب طاعة الأئمة عليهم السلام بعد معرفتهم.

منها: صحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال : ذروة الأمر، وسنامه، ومفتاحه، وباب الأشياء، ورضا الرحمن تبارك وتعالى: الطاعة للإمام بعد معرفته، ثم قال: إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿مَن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾[2].

---

(١) الكافي ١/ ١٧٨.

(٢) نفس المصدر ١/ ١٨٥.

وعن الحسين بن أبي العلاء، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الأوصياء طاعتهم مفترضة؟ قال: نعم، هم الذين قال الله عزَّ وجل: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾، وهم الذين قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[1].

الطائفة الثالثة: دلت على أن الأئمة شهداء الله على خلقه.

منها: صحيحة بريد العجلي، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾. قال: نحن الأمة الوسط، ونحن شهداء الله تبارك وتعالى على خلقه، وحججه في أرضه...

إلى أن قال: فرسول الله صلى الله عليه وآله الشهيد علينا بما بلَّغنا عن الله تبارك وتعالى، ونحن الشهداء على الناس، فمن صدَّق يوم القيامة صدَّقناه، ومن كذَّب كذَّبناه[2].

وصحيحة سليم بن قيس الهلالي، عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه، قال: إن الله تبارك وتعالى طهَّرنا، وعصمنا، وجعلنا شهداء على خلقه، وحجّته في أرضه، وجعلنا مع القرآن، وجعل القرآن معنا، لا نفارقه، ولا يفارقنا[3].

الطائفة الرابعة: دلت على أن الأئمة هم الهداة في كل عصر.

منها: صحيحة بريد العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عزَّ وجل: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، فقال: رسول الله صلى الله عليه وآله المنذر، ولكل زمان منا هادٍ، يهديهم إلى ما جاء به نبي الله صلى الله عليه وآله، ثم الهداة من بعده: عليٌّ، ثم الأوصياء واحد بعد واحد[4].

---

(١) نفس المصدر ١/ ١٨٩.

(٢) نفس المصدر ١/ ١٩١.

(٣) نفس المصدر.

(٤) نفس المصدر.

وعن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾؟ فقال: رسول الله صلى الله عليه وآله المنذر، وعليٌّ الهادي، يا أبا محمد هل من هادٍ اليوم؟ قلت: بلى جُعلت فداك، ما زال منكم هادٍ بعد هادٍ حتى دُفعت إليك، فقال: رحمك الله يا أبا محمد، لو كانت إذا نزلت آية على رجل، ثم مات ذلك الرجل، ماتت الآية، مات الكتاب، ولكنه حي، يجري فيمن بقي كما جرى فيمن مضى[1].

الطائفة الخامسة: دلت على أن الأئمة هم الراسخون في العلم الذين يعلمون تأويل القرآن:

منها: صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: نحن الراسخون في العلم، ونحن نعلم تأويله[2].

والأحاديث الواردة في علمهم عليهم السلام كثيرة جدًّا.

منها: صحيحة ضريس الكناسي، عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: أترون أن الله تبارك وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده، ثم يخفي عنهم أخبار السماوات والأرض، ويقطع عنهم مواد العلم فيما يرد عليهم مما فيه قوام دينهم؟[3].

ومنها: صحيحة محمد بن إسماعيل، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: الأئمة علماء، صادقون، مفهَّمون، محدَّثون[4].

الطائفة السادسة: دلت على أن كل إمام معه مَلَك يسدِّده.

منها: صحيحة أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تبارك

(١) نفس المصدر ١/ ١٩٢.

(٢) نفس المصدر ١/ ٢١٣.

(٣) نفس المصدر ١/ ٢٦١.

(٤) نفس المصدر ١/ ٢٧١.

وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾، قال: خَلْقٌ مِنْ خَلْق الله عزَّ وجل، أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله ﷺ يخبره ويسدِّده، وهو مع الأئمة من بعده[١].

الطائفة السابعة: دلت على أن الإمام لا يُطعَن عليه بمطعن.

منها: صحيحة هشام بن سالم وحفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قيل له: بأي شيء يُعرف الإمام؟ قال: بالوصيّة الظاهرة وبالفضل، إن الإمام لا يستطيع أحد أن يطعن عليه في فم، ولا بطن، ولا فرج، فيقال: كذَّاب، ويأكل أموال الناس، وما أشبه هذا[٢].

والأحاديث الواردة في صفات الأئمة كثيرة، فمن أرادها فليرجع إلى كتاب أصول الكافي، فإن فيه أبواباً متعدِّدة مشتملة على أحاديث كثيرة تبيِّن صفات الأئمة عليهم السلام.

وبما أن أتباع المذاهب الأخرى يرون أن الخلفاء رجال عاديون جدًّا، بل لا محذور عندهم من أن يكون خلفاؤهم متَّصفين بصفات قبيحة، أو يرتكبون المنكرات والقبائح التي لا يرتكبها المسلم العادي، فإن بعض المخالفين يتوهَّم أن الشيعة يغالون في أئمتهم إلى حد كبير، عندما يسبغون عليهم صفات عالية لا تنبغي إلا للأنبياء عليهم السلام فقط، وهذا في حقيقته ناشئ عن الرواسب الموروثة التي يعتقدون بها، ولا سيما أنهم رأوا خلفاءهم الذين يفضِّلونهم على غيرهم من هذه الأمة لا يتَّصفون بشيء من تلك الصفات العالية، بل إن هذه الصفات بعيدة كل البعد عن الصفات المذكورة في كتبهم لأنبياء الله تعالى، الذين لم ينزلوهم المنزلة اللائقة بهم، فنسبوا إليهم المساوئ والقبائح التي لا يفعلها المؤمن العادي، مثل زعمهم أن النبي ﷺ بال قائماً في سباطة قوم[٣]، وسبَّ ولعن وضرب من لا

---

(١) نفس المصدر ١/ ٢٧٣.

(٢) نفس المصدر ١/ ٢٨٤.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٢٤. صحيح مسلم ١/ ٢٢٨.

يستحق[١]، وأنه كان لا يغسل ثوبه من المني ويصلي فيه[٢]، وأنه كلما تأخر عنه الوحي يعزم على قتل نفسه[٣]، وأنه أبدى عورته عندما شارك في بناء الكعبة[٤]، وغير ذلك مما يتنزَّه عنه كثير من الناس العاديين في هذا العصر.

ويظهر أن الدواعي لتشويه صورة النبي ﷺ وصور باقي الأنبياء عليهم السلام في كتب الأحاديث هي دواع سياسية؛ لأن الخلفاء أرادوا تلميع أنفسهم بتشويه صور الأنبياء عليهم السلام، أو أنهم أرادوا تبرير ظلمهم وقبائحهم بأن الأنبياء وقع منهم بعض ذلك أيضاً، ولهذا اختلقوا أحاديث نسبوا فيها تلك القبائح لرسول الله ﷺ، كما نسبوا فيها الكذب إلى إبراهيم الخليل عليه السلام، وإبداء العورة لنبي الله موسى بن عمران عليه السلام، وغير ذلك.



(١) صحيح مسلم ٤/ ٢٠٠٧.

(٢) نفس المصدر ١/ ٢٣٨.

(٣) صحيح البخاري ٤/ ٢١٨٥.

(٤) صحيح البخاري ١/ ١٣٦، ٣/ ١١٧١. صحيح مسلم ١/ ٢٦٨.

الخلافة الإلهية باقية إلى قيام الساعة

دلت بعض الآيات الشريفة على أن الأرض لا تخلو من حجة.

منها: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

وذلك لأن كلمة ﴿جَاعِلٌ﴾ في الآية اسم فاعل عامل عمل الفعل، و﴿خَلِيفَةً﴾ مفعول به، واسم الفاعل المُنوَّن غير محلى باللام إنما يعمل بشروط، منها دلالته على الحال أو الاستقبال، فإن الله تعالى أخبر ملائكته قبل خلق آدم عليه السلام بأنه سيجعل في الأرض خليفة، وبما أن الجملة وهي قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ جملة اسمية، فهي دالّة على الثبوت والدوام والاستمرار، أي أن جعل الخلفاء في الأرض مستمر، غير مخصوص بآدم عليه السلام فقط، ولو أراد سبحانه الإخبار عن جعل آدم عليه السلام خليفة من دون الدلالة على استمرار جعل الخلفاء في الأرض لقال: «سأجعل في الأرض خليفة»؛ فإن «جاعل» الواقعة في الجملة الاسمية تفترق عن «أجعل» الواقعة في الجملة الفعلية بأن الأولى تدل على الاستمرار، وأما الثانية فلا تدل إلا على مجرد الحدوث فقط الذي يصدق بالمرة الواحدة.

قال أبو حيان: وجعل الخبر اسم فاعل؛ لأنه يدل على الثبوت دون التجدّد شيئاً شيئاً[١].

ونظير هذه الآية في دلالة اسم الفاعل على الثبوت والاستمرار قوله تعالى:

---

(١) البحر المحيط ١/ ٢٨٨.

﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴿٤﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ﴾ [سورة المؤمنون: ٢-٥]، فإن ﴿خَٰشِعُونَ﴾، و﴿مُعْرِضُونَ﴾، و﴿فَٰعِلُونَ﴾، و ﴿حَٰفِظُونَ﴾ تدل على الثبوت والاستمرار، وكذا ﴿كَٰفِرُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ كَٰفِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٤٥]، ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٧٦]، ﴿ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [هود: ١٩]، ﴿ وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍۭ ۚ بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [السجدة: ١٠]، ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾ [سبأ: ٣٤]، وغير ذلك.

وبعض آيات القرآن الكريم دلَّت على أن من وظائف خلفاء الحق هداية الناس إلى دين الله تعالى، والحكم بين الناس بالحق.

قال عزَّ وجل: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ﴾ [ص: ٢٦].

وهذه الآية وإن كانت واردة في شأن النبي داود عليه السلام، إلا أن من الواضح أن الله تعالى بيَّن أنه سبحانه جعل داود خليفة في الأرض، ورتَّب على ذلك أمره عليه السلام بالحكم بين الناس بالحق؛ للدلالة على أن الحكم بين الناس بالحق من وظائف الخليفة، ولهذا عقبه بالفاء الدالة على التعقيب والتسبيب، فقال: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾.

وهكذا الحال في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

فإن هذه الآية وإن عاد الضمير في ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ ﴾ و﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ على

إبراهيم، ولوط، وإسحاق، ويعقوب عليهم السلام، إلا أن الإخبار بأن الله تعالى جعلهم أئمة، ثم وصفهم بأنهم يهدون بأمر الله تعالى، فيه دلالة واضحة على أن من صفات أئمة الهدى أنهم يهدون إلى الحق.

ولو كانت هذه الآية والآية السابقة لها مخصوصتين بهؤلاء الأنبياء عليهم السلام فقط لقال: «يا داود احكم بين الناس بالحق»، و«جعلناهم يهدون بأمرنا..»، من دون حاجة لذكر ﴿خَلِيفَةً﴾ في الآية الأولى، و﴿أَيِمَّةً﴾ في الآية الثانية.

إذا عرفت ذلك نقول: إن الناس لما كانت حاجتهم إلى من يرشدهم إلى دين الله تعالى، ويبصِّرهم بالحق، ويحذِّرهم من الباطل مستمرة، فإن الحاجة تمس إلى وجود إمام مرشد هاد في كل عصر وزمان.

وبما أن الناس يعيشون في مجتمعات مدنية، ويترتَّب على اجتماعهم فيها حدوث نزاعات فيما بينهم، فإن الحاجة تدعو إلى وجود حاكم عادل يحكم بين الناس بالحق، ولا يتّبع هواه.

وهذا وذاك يقتضيان وجود إمام عادل في كل عصر.

وإذا كانت الحكمة الإلهية قد اقتضت جعل خليفة لله تعالى في أرضه منذ أن خلق الله الخليقة، بل جعل خليفته - وهو آدم عليه السلام - أول مخلوق من نوع البشر، فإن الدواعي لجعل الخليفة - وهي هداية الناس وإقامة العدل - تكون أعظم وآكد مع تكاثر النوع الإنساني، واتساع حياة الإنسان في الأرض، وهذا يقتضي وجود خليفة لله تعالى في أرضه إلى قيام الساعة كما دلت عليه الأحاديث الكثيرة من جهة، وكما تدعو إليه الحاجة من جهة أخرى.

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾: هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يُسمَع له ويطاع؛ لتجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام الخليفة. ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة، إلا ما روي عن الأصم حيث كان عن الشريعة أصم، وكذلك كل من قال بقوله، واتبعه على رأيه ومذهبه.

قال: ودليلنا قول الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، وقوله تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾، وقال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥]، أي يجعل منهم خلفاء، إلى غير ذلك من الآي.

ثم قال: فلو كان فرض الإمامة غير واجب، لا في قريش ولا في غيرهم لما ساغت هذه المناظرة والمحاورة عليها، ولقال قائل: إنها ليست بواجبة، لا في قريش ولا في غيرهم، فما لتنازعكم وجه ولا فائدة في أمر ليس بواجب[١].

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، ظاهر في أن كل أناس - وهم الفئة القليلة - لهم إمام يُدعَون به يوم القيامة، وهذا يستلزم وجود إمام في كل عصر إلى قيام الساعة، ولولا ذلك لكانت هناك فئات لا إمام لهم، وهذا مخالف لظاهر الآية.

وقد روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في تفسير هذه الآية أن المراد هو أن كل أناس يُدْعَون بإمام عصرهم.

قال الشوكاني بعد أن ذكر اختلاف الأقوال في معنى الإمام: وقال عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: المراد بالإمام إمام عصرهم، فيُدعى أهل كل عصر بإمامهم الذي كانوا يأتمرون بأمره، وينتهون بنهيه[٢].

وقال القرطبي: وقال علي رضي الله عنه: بإمام عصرهم. وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾، فقال: كلٌّ يُدعى بإمام زمانهم، وكتاب ربِّهم، وسُنَّة نبيِّهم، فيقول: هاتوا متَّبعي إبراهيم، هاتوا متَّبعي موسى، هاتوا متَّبعي عيسى، هاتوا متبعي محمد، عليهم أفضل الصلوات والسلام. فيقوم أهل الحق، فيأخذون كتابهم بأيمانهم، ويقول: هاتوا متَّبعي الشيطان، هاتوا متَّبعي

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٦٤.

(٢) فتح القدير ٣/ ٢٤٦.

رؤساء الضلالة، إمام هدى، وإمام ضلالة[١].

وروى الكليني ﵀ بسند صحيح عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر ﵇ قال: قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَـٰمِهِمْ﴾ قال المسلمون: يا رسول الله ألستَ إمام الناس كلهم أجمعين؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: أنا رسول الله إلى الناس أجمعين، ولكن سيكون من بعدي أئمة على الناس من الله من أهل بيتي، يقومون في الناس فيُكَذَّبون، ويظلمهم أئمة الكفر والضلال وأشياعهم، فمن والاهم واتَّبعهم وصدَّقهم فهو مني ومعي وسيلقاني، ألا ومن ظلمهم وكذَّبهم فليس مني ولا معي، وأنا منه بريء[٢].

ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، فإنها واضحة الدلالة على أن النبي ﷺ هو منذر هذه الأمة، كما هو مقتضى دلالة الخطاب في الآية، وأن كل قوم من الناس لهم أئمة هداة مهديّون، ولو كان المراد بالهادي هو النبي ﷺ كما قاله بعض المفسِّرين لكان الصحيح أن يقال: «إنما أنت منذرٌ هادٍ لكل قوم».

وقوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ يدل على تعدّد الهداة مع تعدد الأقوام، كما لو قال المعلم لتلاميذه: «جعلتُ لكل صفٍّ جائزة»، فما قاله بعضهم من أن المراد بالهادي هو الله تعالى لا ينسجم مع ظاهر الآية الدال على تعدّد الأئمة.

وقول الطبري: «ولكل قوم إمام يأتمُّون به، وهادٍ يتقدَّمهم، فيهديهم إما إلى خيرٍ وإما إلى شرٍّ»[٣] غير صحيح؛ لأن الجمع بين الهادي المنذر في سياق واحد يدل على أن المراد بالهادي مَن يرشد الناس إلى الخير دون الشر، كما هو حال المنذر.

والمراد بالهداة في الآية أهل بيت رسول الله ﷺ الذين ذكرهم النبي ﷺ في قوله: إني تاركٌ فيكم ما إنْ تمسَّكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٢٩٧.

(٢) الكافي ١/ ٢١٥.

(٣) تفسير الطبري ١٣/ ٧١.

الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرَّقا حتى يرِدَا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلِّفونّي فيهما[١].

قال المناوي: قال الشريف: هذا خبر يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسّك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمن إلى قيام الساعة حتى يتوجَّه الحث المذكور إلى التمسّك به، كما أن الكتاب كذلك، فلذلك كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض[٢].

وقد صرَّح جملة من أعلام أهل السنة والشيعة بأن الله تعالى لا يخلي الأرض من حجة في كل عصر.

قال ابن تيمية: إن هذا الدين محفوظ كما قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾، «ولا تزال فيه طائفة قائمة ظاهرة على الحق»، فلم ينله ما نال غيره من الأديان، من تحريف كتبها، وتغيير شرائعها مطلقاً؛ لما يُنطق الله به القائمين بحجة الله وبيِّناته الذين يُحْيُون بكتاب الله الموتى، ويُبصِّرون بنوره أهل العمى، فإن الأرض لن تخلو من قائم لله بحجة؛ لكيلا تبطل حجج الله وبيِّناته[٣].

وقال ابن حجر العسقلاني: وفي صلاة عيسى خلف رجل من هذه الأمة، مع كونه في آخر الزمان، وقرب قيام الساعة، دلالة للصحيح من الأقوال أن الأرض لا تخلو عن قائم لله بحجة[٤].

وقال ابن قيّم الجوزية: ويأبى الله إلا أن يتم نوره، ويصدق قول رسوله: إنه لا تخلو الأرض من قائم لله بحججه، ولن تزال طائفة من أمته على محض الحق الذي بعثه به، وأنه لا يزال يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة من يجدِّد لها دينها[٥].

---

(١) سبق تخريج مصادره في صفحة ٤١.

(٢) فيض القدير ٣/ ١٥.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٥/ ٧٥.

(٤) فتح الباري ٦/ ٥٩٩.

(٥) إعلام الموقعين ٢/ ٢٧٦.

وقال الشيخ محمد بن علي بن بابويه المعروف بالصدوق قدس سره: ويجب أن يعتقد أن الأرض لا تخلو من حجة لله على خلقه، ظاهر مشهور، أو خائف مغمور[(١)].

وقال في كتاب الاعتقادات: ونعتقد أن الأرض لا تخلو من حجّة لله على خلقه ، إما ظاهر مشهور أو خائف مغمور[(٢)].

وقد دلت أحاديث صحيحة رواها الشيعة في كتبهم على أن الله تعالى لا يخلي الأرض من حجة يحتج به على عباده، منها:

١- صحيحة الحسين بن أبي العلاء قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام: تكون الأرض ليس فيها إمام؟ قال: لا، قلت: يكون إمامان؟ قال: لا إلا وأحدهما صامت[(٣)].

٢- موثقة إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: إن الأرض لا تخلو إلا وفيها إمام، كيما إن زاد المؤمنون شيئاً ردَّهم، وإن نقصوا شيئاً أتمَّه لهم[(٤)].

٣- صحيحة أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام، قال: قال: إن الله لم يدَع الأرض بغير عالم، ولولا ذلك لم يُعرف الحق من الباطل[(٥)].

٤- خبر أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: والله ما ترك الله أرضاً منذ قُبض آدم عليه السلام إلا وفيها إمام يُهتدى به إلى الله، وهو حجَّته على عباده، ولا تبقى الأرض بغير إمام حجة لله على عباده[(٦)].

٥- خبر أبي حمزة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أتبقى الأرض بغير إمام؟

---

(١) الهداية: ٣٨.

(٢) الاعتقادات: ٩٤.

(٣) الكافي ١/ ١٧٨.

(٤) نفس المصدر.

(٥) نفس المصدر.

(٦) نفس المصدر.

قال: لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت[١].

٦- خبر أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن الله أجَلّ وأعظم من أن يترك الأرض بغير إمام عادل[٢].

ولكن ينبغي التنبيه على أن المراد بالحجة هو الإمام الذي يتمكَّن من إقامة الحجة على مخالفيه بالعلم وبالكرامة التي يجريها الله تعالى على يديه، التي تُثبت أنه هو إمام الحق الذي يجب التمسّك بهديه والاقتداء به.

وأما الحجّة التي ورد ذكرها في كلمات علماء أهل السنة فإنما يريدون بها كل من يحتج على غيره بحُجّة موافقة لمذهبهم، ويظهر من كلامهم أنهم يرون بعض علمائهم حججاً لله على الناس؛ لأنهم يبيِّنون الحق بنظرهم للناس، ويكشفون الضلال بظنّهم، وهذا فهم خاطئ؛ لأن كل من ظنّوه حجّة لله لعله لا يستطيع أن يقيم الحجّة على ما يذهب إليه بما يلزم المخالفين له، ولعل بعض المخالفين له أقدر منه في الحوار وطرح الأدلة، وليس هذا شأن الحجة، ولا سيما إذا خطَّأه علماء آخرون من الطوائف الأخرى؛ ولم يستطع أن يسكتهم بحجّة صحيحة، أو يفنِّد كلامهم بدليل قطعي واضح، فإن الله تعالى أجل وأعظم من أن يجعل له حجة يصيب ويخطئ، ويفتي الناس بالظن، من غير أن يعلم أصاب الواقع أم أخطأه، أو أنه مأجور في فتواه أو مأزور.



---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

بعض مؤهّلات خليفة المسلمين

خليفة المسلمين لا بد أن تتوفّر فيه عدّة مزايا تؤهّله لأن يكون إماماً على هذه الأمّة دون غيره، وخليفة على كل البلاد الإسلامية من أدناها إلى أقصاها، ولا بد أن تكون هذه المزايا غير متوفّرة في غيره من رعيَّته؛ وإلا فلا فضل له عليهم ليكون خليفة لهم.

بعض مؤهلات الخليفة عند أهل السنة:

ذكر علماء أهل السنة بعضاً من المزايا التي يجب اتصاف إمام المسلمين بها، ومع أنهم اختلفوا في بعض الصفات إلا أنهم يكادون يتّفقون على بعض آخر منها. فمما اشترطوه:

الأول: أن يكون قرشيًّا:

فلا تصح إمامة غير القرشي كائناً من كان؛ وذلك لقول النبي ﷺ: الأئمة من قريش[1].

قال المناوي: ذهب الجمهور إلى العمل بقضية هذا الحديث، فشرطوا كون الإمام قرشيًّا[2].

وقال أيضاً: به - أي بهذا الحديث - احتج الشيخان يوم السقيفة، فقبله

---

(١) مسند أحمد بن حنبل ٣/ ١٢٩، ١٨٣، المستدرك ٤/ ٥٠١، وصحّحه الحاكم، ووافقه الذهبي، والألباني في صحيح الجامع الصغير ١/ ٥٣٤، وعدّه من الأحاديث المتواترة: السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة: ٢٤٨، وابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/ ١٥٢، والألباني في إرواء الغليل ٢/ ٢٩٨ - ٣٠١.

(٢) فيض القدير ٣/ ١٨٩.

الصَّحْب، وأجمعوا عليه[١].

وقال ابن حجر العسقلاني: وقال عياض: اشتراط كون الإمام قرشيًّا مذهب العلماء كافة، وقد عدُّوها في مسائل الإجماع، ولم يُنقل عن أحد من السلف فيها خلاف، وكذلك مَنْ بعدهم في جميع الأمصار. قال: ولا اعتداد بقول الخوارج ومَنْ وافقهم من المعتزلة؛ لما فيه من مخالفة المسلمين[٢].

وقال الماوردي: أن يكون من قريش؛ لورود النص فيه وانعقاد الإجماع عليه، ولا اعتبار بِضِرار [بن عمرو] حين شذَّ فجوَّزها في جميع الناس؛ لأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه احتجَّ يوم السقيفة على الأنصار في دفعهم عن الخلافة لما بايعوا سعد بن عبادة بقول النبي ﷺ: «الأئمة من قريش»... وليس مع هذا النص المسلَّم شبهة لمنازع فيه، ولا قول لمخالف له[٣].

وقال ابن حزم: ولا تحل الخلافة إلا لرجل من قريش صلبية... فصحَّ أن من تسمَّى بالأمر والخلافة من غير قريش فليس خليفة، ولا إماماً، ولا مِن أولي الأمر، ولا أمر له، فهو فاسق عاصٍ لله تعالى، هو وكل من ساعده أو رضي أمره؛ لتعدِّيهم حدود الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ[٤].

وقد نصَّ أيضاً على اشتراط القرشية في الإمام: عبد القاهر البغدادي في الفَرْق بين الفرق: ٣٤٩، والتفتازاني في شرح المقاصد ٥/ ٢٤٣، والغزالي في قواعد العقائد: ٢٣٠، والقرطبي في تفسيره ١/ ٢٧٠، وغيرهم.

الثاني: أن يكون عالماً مجتهداً:

قال الإيجي: الجمهور على أن أهل الإمامة مجتهد في الأصول والفروع؛ ليقوم بأمور الدين[٥].

---

(١) المصدر السابق ٣/ ١٩٠.

(٢) فتح الباري ١٣/ ١٠٢.

(٣) الأحكام السلطانية: ٣٢.

(٤) المحلى ٨/ ٤٢٠، ٤٢١.

(٥) المواقف: ٣٩٨.

وقال عبد القاهر البغدادي: وأوجبوا - أي أهل السنة - من العِلم له مقدار ما يصير به من أهل الاجتهاد في الأحكام الشرعية[١].

وقال القرطبي: أن يكون ممن يصلح أن يكون قاضياً من قضاة المسلمين مجتهداً لا يحتاج إلى غيره في الاستفتاء في الحوادث، وهذا متَّفق عليه[٢].

وممن نصَّ أيضاً على اشتراط كون إمام المسلمين مجتهداً في الأحكام الشرعية: الماوردي في الأحكام السلطانية: ٣١، والتفتازاني في شرح المقاصد ٥/ ٢٣٣، والباقلاني في التمهيد: ١٨١[٣]، وغيرهم.

الثالث: أن يكون عادلاً غير فاسق:

قال البغدادي بعد أن ذكر شرط العدالة في الإمام: وأوجبوا - أي أهل السنة - من عدالته أن يكون ممن يجوز حكم الحاكم بشهادته، وذلك بأن يكون عدلاً في دينه، مُصلِحاً لماله وحاله، غير مرتكب لكبيرة، ولا مُصِرّ على صغيرة، ولا تارك للمروءة في جل أسبابه[٤].

وقال الإيجي: يجب أن يكون عدلاً لئلا يجور، وذُكر أنه شرط بالإجماع[٥].

وقال القرطبي: أن يكون عدلاً؛ لأنه لا خلاف بين الأمة أنه لا يجوز أن تعقد الإمامة لفاسق[٦].

ثم قال: قال الجمهور: إنه تنفسخ إمامته ويُخلع بالفسق الظاهر المعلوم؛ لأنه قد ثبت أن الإمام إنما يقام لإقامة الحدود واستيفاء الحقوق وحفظ أموال الأيتام والمجانين والنظر في أمورهم، إلى غير ذلك مما تقدَّم ذكره، وما فيه من

---

(١) الفرق بين الفرق: ٣٤٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٧٠.

(٣) عن كتاب الإلهيات ٢/ ٥١٨.

(٤) الفرق بين الفرق: ٣٤٩.

(٥) المواقف: ٣٨٩.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٧٠.

الفسق يُقعده عن القيام بهذه الأمور والنهوض بها، فلو جوَّزنا أن يكون فاسقاً أدَّى إلى إبطال ما أقيم لأجله[1].

وممن نصَّ على اشتراط العدالة في إمام المسلمين: الماوردي في الأحكام السلطانية: ٣١، والغزالي في قواعد العقائد: ٢٣٠، والتفتازاني في شرح المقاصد ٥/ ٢٣٣، وغيرهم.

إلى غيرها من الصفات التي ذكروها، والتي لم يتوفَّر شيء منها في أكثر خلفائهم إلا أنهم كانوا من قريش، فإن الخلافة بعد أن صارت ملكاً كسرويًّا يتوارثه الأبناء عن الآباء لم تُراعَ هذه الصفات في الخلفاء، فتولى على المسلمين الفسقة الذين لا يفقهون من أحكام الدين شيئاً فضلاً عن أن يكونوا من أهل العلم والاجتهاد.

وكل هذا كان بمرأى ومسمع من علماء أهل السنة الذين صحَّحوا خلافة أولئك الخلفاء، وحكموا بشرعيّتها، وأفتوا بوجوب بيعتهم وطاعتهم، وحرمة القيام عليهم.

بعض مؤهلات الخليفة عند الشيعة الإمامية:

رُويت في كتب الشيعة الإمامية أحاديث كثيرة مشتملة على ذكر صفات عديدة يجب اتصاف أئمة العدل بها، وحيث إنا لا يسعنا ذكر كل تلك الأحاديث بتمامها، فإننا سنقتصر على بيان بعض المؤهَّلات التي وقع النزاع فيها بينهم وبين مخالفيهم، وهي:

الأول: أن يكون الخليفة معصوماً:

بحيث لا يخطئ في حكم شرعي ولا في واقعة من الوقائع، ولا ينسى، ولا يسهو:

ويدل على ذلك أمور:

---

(١) نفس المصدر ١/ ٢٧١.

١- أن الله تعالى قال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾ [النساء: ٥٩]، فساوى بين طاعته، وطاعة أولي الأمر - وهم الأئمة عليهم السلام - ؛ لانتفاء الخطأ في الكل، وهذا كاشف عن عصمتهم، ولولا ذلك لما اتجه الأمر بطاعتهم مطلقاً، وقد بيّنا ذلك مفصّلاً فيما سبق.

٢- أن الله تعالى قال: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فبيّن تعالى أن الظالم لا يصلح للإمامة، وغير المعصوم ظالم لنفسه؛ لوقوع المعاصي منه، وكل من ارتكب معصية فقد ظلم نفسه على الأقل، فلا يصلح للإمامة، فذكْر الظالمين بصيغة العموم يشمل من ظلم نفسه ومن ظلم غيره، ومراده بالعهد في الآية هو الإمامة، بدليل الكلام المتقدّم.

٣- أن الخلافة الكبرى التي يتوقّف عليها بقاء الدين وصلاح أمور المسلمين، لا يصح أن توكل إلى إمام يخطئ ويصيب، ويحكم في القضية بحكم ثم ينقضه، ويفتي في المسألة بفتوى ثم يبدّلها، فينمحق الدين وتتبدّل الأحكام مع توالي الأئمة وتطاول الأزمنة، وقد عصم الله سبحانه وتعالى أنبياءه ورسله من كل خطأ؛ حتى بلّغوا شرائعه وأحكامه تامة صحيحة.

الثاني: أن يكون منصوصاً عليه:

ويدل على ذلك عدة أدّلة:

١- أنه قد ثبت اشتراط العصمة في الإمام، والعصمة أمر نفساني لا يظهر لأكثر الناس، ولهذا تمس الحاجة إلى النصّ عليه من الله تعالى العالم بالخفيات، والمطلع على خبايا جميع خلقه.

٢- أن ترك النص يفتح باب الخلاف، ويفضي إلى النزاع، كما وقع في سقيفة بني ساعدة، واستمر منها الخلاف في الخلافة إلى يومنا هذا، وأكثر النزاعات وقعت بين المسلمين بسبب الخلافة، وإذا كان الله سبحانه أمر بالألفة

ونبْذِ الفرقة، فقال: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [آل عمران: ٣]، وقال: ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٦]، فمن غير المقبول بحال أن يفتح الله للمسلمين باباً واسعاً للفرقة والنزاع، فيجعل اختيار الخليفة موكولاً إلى الناس يتنازعون في اختياره.

٣- أن غير النص - وهو الشورى - لا يفضي إلى تنصيب الأفضل؛ لأن اختيار الخليفة لا يتحقّق إلا بدافع المنافع الشخصية والمصالح الفردية، أو بباعث العصبيات، أو الميول النفسية، أو لاتباع الظن الذي لا يغني عن الحق شيئاً كما قال سبحانه: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٦]،

وأفضل الأمّة قد لا يعرفه الناس، وإذا عرفوه ربما لا يبايعونه إذا كان حازماً في الحق، قليل العشيرة والأعوان.

٤- أن الإمامة خلافة لله ورسوله، والإمام خليفة الله ورسوله، ولا تكون الخلافة عنهما إلا بقولهما.

٥- أن الله سبحانه وتعالى بيّن في كتابه العزيز أنّ الإمام والخليفة لا يكون إلا بجعْل منه سبحانه، ولم نجد آية واحدة في كتاب الله العزيز أشارت إلى أن ذلك موكول إلى الناس.

قال تعالى: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [ص: ٢٦]، ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُواْ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وهذا يقتضي لزوم النص على الإمام، وبطلان خلافة كل حاكم لم يُنص عليه من قبل الله ورسوله أو من إمام الحق السابق، ولا سيما أنا لاحظنا أن كل

التجارب التي خاضها الناس في اختيار الخلفاء والحكام كانت فاشلة.

الثالث: أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه:

يجب في خليفة المسلمين أن يكون أكمل أهل زمانه وأفضلهم على الإطلاق؛ لأنه يقبح عقلاً وسمعاً من المولى الحكيم سبحانه أن يقدِّم المفضول الناقص المحتاج لغيره، على الكامل الفاضل المحتاج إليه غيره.

أما الدليل العقلي فواضح، فإن من قدَّم مفضولاً في أمر على من هو أفضل منه، فإن العقلاء يذمُّونه ويلومونه على ذلك، وما هذا إلا بسبب قبحه عندهم، والله سبحانه وتعالى لا يفعل القبيح، فلا يقدِّم المفضول على الفاضل في أمر الإمامة.

وأما الدليل السمعي فقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [يونس: ٣٥]، والاستدلال بهذه الآية واضح لا يحتاج إلى بيان.

وعليه، فإن كل إمام لا بدَّ أن يكون متَّصفاً بجميع الفضائل والكمالات: النفسية، والنسبية، والخُلقية، والخَلقية وغيرها، وأن يكون منزَّهاً عن الرذائل النفسية، والخُلقية، والعيوب الخَلقية، والوضاعة النسبية.

أما الكمالات التي ينبغي أن يتّصف بها خليفة المسلمين فهي كمال العقل، وشدة الذكاء، وتوقّد الذهن، وتمام الفطنة، وقوة الرأي والحجة، وأن يكون شجاعاً، كريماً، رحيماً، عفيفاً، قنوعاً، شهماً، متواضعاً، ليِّناً، عفوًّا... وغير ذلك من مكارم الأخلاق.

وأما النقائص التي ينبغي خلو كل إمام منها، **فمنها: ما يتعلق بنسبه ومصاهرته:** فلا يكون وضيع النسب، ولا يكون في آبائه دناءة، ولا في أمهاته أو إحدى زوجاته عهر، وإن جاز على الزوجة الفسق والكفر؛ لأن فسقها وكفرها لا يشينانه، وأما عهرها فيشينه.

ومنها: ما يتعلق بصفاته النفسية: فلا يكون بخيلاً، ولا حقوداً، ولا جباناً، ولا فظًّا غليظاً، ولا قاسياً شرساً، ولا حريصاً، ولا مكبًّا على الدنيا، ولا متكبِّراً... ولا غيرها من مساوئ الصفات.

ومنها: ما يتعلق بصفاته الخَلقية: فلا تكون فيه عاهة أو عيب جسدي، كأن يكون أبكم، أو أبله، أو مجنوناً، أو دميم الصورة، أو مخيفاً، أو أبرص، أو غير ذلك.

ومنها: ما يتعلق بسلوكه وأحواله: فلا يصدر منه ما لا يليق بمثله، بل يكون أنموذجاً عالياً في كل تصرّفاته وسلوكه، بحيث ينتزع إعجاب كل من يتعامل معه.

والدليل على ذلك كله، هو أن الإمام قائم مقام النبي الأكرم ﷺ، وحافظ لشرعه الأقدس، ومأمون على الدين والدنيا، والغاية من جعله من قِبَل الله تعالى هو هداية الناس، وتزكيتهم، وتطهيرهم، وإقامة العدل، وقمع الظلم والفساد والغي والزيغ، وهذا كله لا يتحقَّق إلا إذا انقاد الناس إليه انقياداً تامًّا، وأطاعوه طاعة مطلقة، واتصاف الإمام بالكمالات المذكورة، وخلوّه عن تلك النقائص والعيوب يحقّق هذه الغاية، وإذا لم يكن الإمام متَّصفاً بصفات الكمال ومنزَّهاً عن الصفات السيِّئة فإن الفائدة من نصبه تنتفي، وهذا ينافي الغرض من جعله إماماً على المسلمين؛ لأن الناس لن يقبلوا قوله، ولن ينقادوا إليه، وفعل ما ينافي الغرض قبيح عند العقلاء، لا يصدر من الحكيم سبحانه.

ومن كلام مروي عن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال: وقد علمتم أنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامة المسلمين: البخيل فتكون في أموالهم نهمته، ولا الجاهل فيضلّهم بجهله، ولا الجافي فيقطعهم بجفائه، ولا الحائف للدُّوَل[1]، فيتخذ قوماً دون قوم، ولا

---

(١) الحائف: هو الظالم، والدول هو المال؛ لأنه يُتداوَل بين الناس، أي الذي يظلم في قسمة الأموال، فيعطي قوماً دون قوم.

المرتشي في الحكم، فيذهب بالحقوق، ويقف بها دون المقاطع[١]، ولا المعطِّل للسُّنّة فيُهلك الأمة[٢].

تساؤل وجواب:

ربما يتساءل بعضهم فيقول: إن ما يشترطه الشيعة في خليفة المسلمين أمر غريب جدًّا؛ لأن أي أحد من المسلمين لا يستطيع أن يدّعي أو يُدَّعى له أنه معصوم لا يخطئ في شيء، وأنه لا يسهو، ولا ينسى، وأنه منصوص عليه، وأنه خير هذه الأمة في هذا العصر!! فمتى يجد المسلمون هذا الخليفة؟ وأين هو؟

والجواب: أن الأدلة الصحيحة لما دلَّت على اشتراط هذه الصفات في خليفة الله في الأرض كما بيَّناه فيما سبق، ودلّت أيضاً على أن الله تعالى لا يخلي الأرض من قائم له بحجة، فلا بد أن يكون هذا الخليفة الموصوف بهذه الصفات موجوداً في كل عصر.

ونحن ذكرنا فيما سبق أن حديث الثقلين يدل على وجود إمام من أئمة العترة النبوية الطاهرة في كل عصر، لا يفترق عن الكتاب ولا يفترق الكتاب عنه، ولا نريد بالعصمة أكثر من ذلك، ومتى ما كان كذلك فإنه لن يكون رجلاً عاديًّا، بل سيكون مستجمعاً للكمالات، وسيكون أفضل أهل زمانه، وهذا ليس بمحال.

وعدم اعتقاد أهل السنة وغيرهم بوجود إمام في هذا العصر متّصف بهذه الصفات لا يدل على عدم وجوده فعلاً، ولا سيما إذا كانت الأدلة الصحيحة قد دلّت على وجوده كما سيتّضح ذلك في كلامنا حول الإمام المهدي المنتظر عليه السلام إن شاء الله تعالى.

وعليه، فإن كان هذا الإمام ظاهراً ومتمكِّناً من ممارسة مهامه كخليفة،

---

(١) قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٨/ ٢٦٦: المقاطع: جمع مقطع، وهو ما ينتهي الحق إليه، أي لا تصل الحقوق إلى أربابها لأجل ما أخذ من الرشوة عليها.

(٢) نهج البلاغة: ١٥٦.

فإنه يجب على الأمة أن يبايعوه، وأن يسمعوا له ويطيعوا، وإلا فإنه يجب على الناس أن يجعلوا لهم حاكماً لا يتسمّى باسم الخلافة، ولا تكون له عليهم ولاية، ولا في أعناقهم له بيعة، وإنما يمارس مهامّه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومتى ما رأت الأمة عدم صلاحيته عزلوه، وولّوا غيره.



ما تثبت به الخلافة

اختلف المسلمون في ما تثبت به الخلافة وما لا تثبت به؛ ولأن أهل السنة والشيعة اختلفوا في هذه المسألة اختلافاً كبيراً، فإننا سنقسم هذا البحث إلى قسمين:

رأي أهل السنة:

ذهب أهل السنة إلى أن الخلافة تثبت بأمور:

١ - النص من الله ورسوله:

وهذه المسألة لم يختلف فيها المسلمون؛ لأنهم يعتقدون أن الله تعالى ورسوله ﷺ هما المصدر الأول للسلطة الدينية، ومع ثبوت النص منهما لا يحق لأحد مخالفتهما.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

واختلاف الشيعة مع أهل السنة إنما هو في ثبوت النص بالخلافة على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وعدم ثبوته، وأهل السنة إنما قالوا بصحة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان لعدم ثبوت النص عندهم على غيرهم، وإلا لو ثبت النص كما يقول الشيعة فإن ذلك يبطل خلافة هؤلاء الخلفاء عندهم من دون أدنى شك.

ولأجل ذلك كثر الجدال بين الشيعة وأهل السنة في ثبوت النص وعدم ثبوته، وكثر الأخذ والرد في مدى دلالة جملة من الآيات والأحاديث على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام، وهو خلاف مشهور وقديم.

ولكن تبقى مسألة النص مسألةً نظرية على رأي مشهور أهل السنة لا أكثر؛ لأنهم يرون أن الله تعالى لم ينص في كتابه الكريم على أحد بالخلافة، كما أن النبي ﷺ لم ينص كذلك على أحد بعينه، وإنما ترك الأمة تختار من ترى أنه الأصلح.

قال ابن كثير: إن رسول الله ﷺ لم ينص على الخلافة عيناً لأحد من الناس، لا لأبي بكر كما قد زعمه طائفة من أهل السنّة، ولا لعلي كما يقوله طائفة من الرافضة[(١)].

ولكن الذي يثير التساؤل هو أن النبي ﷺ كان يعلم كما دلَّت على ذلك الأحاديث أن صحابته سيحرصون من بعده على الإمارة، وأنهم سيتنافسون على الدنيا.

فقد أخرج البخاري بسنده عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: إنكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرضعة، وبئست الفاطمة[(٢)].

وعنه ﷺ قال: إني لست أخشى عليكم أن تشركوا بعدي، ولكني أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوا فيها، وتقتتلوا، فتهلكوا كما هلك من كان قبلكم[(٣)].

ومع ذلك فإن أهل السنة ذهبوا إلى أنه ﷺ لم يوص بالخلافة لأحد، مع أن مقتضى كونه بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً أن يختار من صحابته من يراه الأصلح للخلافة؛ لكي يجنب أصحابه هذا التنافس الذي ربما يسبب هلاكهم في الدنيا وندامتهم في الآخرة، ولا سيما أن أهل السنة يقولون: إن مجتمع الصحابة كان مجتمعاً مثاليًّا، وأنهم كانوا أطوع لله ولرسوله ﷺ ممن جاء بعدهم!!

وهنا نتساءل: لماذا لم يستخلف النبي ﷺ رجلاً يتولى الخلافة من بعده؟

---

(١) البداية والنهاية ٥/ ٢١٩.

(٢) صحيح البخاري ٤/ ٢٢٣٤.

(٣) صحيح مسلم ٤/ ١٧٩٦.

هل كان رسول الله ﷺ لا يعرف من هو الأولى بالخلافة، فلذلك أوكل الأمر إلى من يعرف؟ أو أنه كان يعتقد أن الناس سيختارون خيراً من اختياره؟ أو أنه كان يعتقد أن صحابته لن يطيعوه في اختيار الخليفة؟

قال ابن تيمية في جواب ذلك: إن الصّدِّيق كان فيه من الفضائل التي بان بها عن غيره ما علم المسلمون به أنه أحقّهم بالخلافة، وأن ذلك لا يحتاج فيه إلى عهد خاص، كما قال النبي ﷺ لما أراد أن يكتب لأبي بكر، فقال لعائشة: ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمنٍّ، ويقول قائل: «أنا أولى»، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر. أخرجاه في الصحيحين، وفي البخاري: لقد هممتُ أن أرسل إلى أبي بكر وابنه، وأعهد، أن يقول القائلون أو يتمنّى المتمنّون، ويدفع الله، ويأبى المؤمنون. فبيَّن ﷺ أنه يريد أن يكتب كتاباً خوفاً، ثم علم أن الأمر واضح ظاهر ليس مما يقبل النزاع فيه، والأمة حديثة عهد بنبيِّها، وهم خير أمة أُخرجت للناس، وأفضل قرون هذه الأمة، فلا يتنازعون في هذا الأمر الواضح الجلي، فإن النزاع إنما يكون لخفاء العلم أو لسوء القصد، وكلا الأمرين منتفٍ، فإن العلم بفضيلة أبي بكر جلي، وسوء القصد لا يقع من جمهور الأمة الذين هم أفضل القرون، ولهذا قال: «يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»، فترك ذلك لعلمه بأن ظهور فضيلة أبي بكر الصديق واستحقاقه لهذا الأمر يغنى عن العهد، فلا يُحتاج إليه، فتركه؛ لعدم الحاجة، وظهور فضيلة الصّدّيق واستحقاقه، وهذا أبلغ من العهد[(١)].

وهذا الكلام مردود بأن الأحاديث التي نقلناها آنفاً دلَّت على أن النبي ﷺ أخبر صحابته بأنهم سيتنافسون من بعده على الدنيا، فيكون ذلك سبباً لهلاكهم، وأنهم سيحرصون على الخلافة بغير حق، فتكون لهم ندامة يوم القيامة.

ومن الطبيعي أن يترتَّب على تنافسهم على الدنيا وحرصهم على الخلافة نزاع واختلاف، ولهذا تنازعوا على الخلافة في اليوم الذي توفي فيه رسول الله

---

(١) منهاج السنة ١/ ٣١٢.

ﷺ، فكثر لغطهم واختلافهم في سقيفة بني ساعدة، وقد وصف عمر بن الخطاب هذا الاختلاف بقوله: فقال قائل من الأنصار: «أنا جُذَيلها المحكَّك وعُذَيقها المرجَّب، منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش»، فكثر اللغط، وارتفعت الأصوات حتى فَرَقْتُ من الاختلاف[1].

وقول ابن تيمية: «فترك ذلك لعلمه بأن ظهور فضيلة أبي بكر الصدّيق واستحقاقه لهذا الأمر يغنى عن العهد»، وقوله: «ثم علم أن الأمر واضح ظاهر ليس مما يقبل النزاع فيه»، يردّه أن الظاهر من كلام عمر في حديث السقيفة أن فضل أبي بكر عند الصحابة لم يكن بهذه الدرجة من الوضوح بحيث لا يحصل معه اختلاف ونزاع، ولهذا اعتذر عمر عن بيعة أبي بكر التي وصفها بأنها فلتة بأنهم لو لم يبايعوا أبا بكر لبايع الأنصار رجلاً آخر.

قال عمر: «خشينا إن فارَقْنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا».

بل إن الظاهر من اجتماع الأنصار في سقيفة بني ساعدة أنهم كانوا يريدون اختيار خليفة منهم، حتى بعد حضور أبي بكر وعمر، ولهذا قال عمر: «فإذا هم» يعني الأنصار «يريدون أن يختزلونا من أصلنا» أي يقتطعونا عن الخلافة، وينفردوا بها دوننا، «وأن يحضنونا من الأمر»، قال ابن حجر: حَضَنَه واحتضنه عن الأمر: أخرجه في ناحية عنه، واستبدَّ به، أو حَبَسه عنه[2].

وبه يُعلم بطلان ما زعمه ابن تيمية من أن ظهور فضيلة أبي بكر واستحقاقه للخلافة يغنى عن العهد، وأنه واضح ظاهر ليس مما يقبل النزاع فيه.

ومن غرائب ما وقع في السقيفة من الحوادث أن زعيم الخزرج سعد بن عبادة[3] الذي كان قد رشَّح نفسه للخلافة، رفض بيعة أبي بكر، فوثب عليه

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ٢١٣٢.

(٢) فتح الباري ١٢/ ١٨٠.

(٣) قال ابن عبد البر في الاستيعاب ٢/ ٥٩٥: كان سيِّداً في الأنصار، مقدَّماً، وجيهاً، له رياسة وسيادة يعترف قومُه له بها.

عمر ومن كان معه حتى كادوا يقتلونه!!

قال عمر: «ونَزَوْنا على سعد بن عبادة، فقال قائل: قتلتم سعد بن عبادة. فقلت: قَتَل الله سعد بن عبادة».

قال ابن حجر: قوله: «فقال قائل: قتلتم سعد بن عبادة» أي كدتم تقتلونه، وقيل: هو كناية عن الإعراض والخذلان، ويردّه ما وقع في رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب. «فقال قائل من الأنصار: أبقوا سعد بن عبادة، لا تطئوه، فقال عمر: اقتلوه قتله الله». نعم لم يرد عمر الأمر بقتله حقيقة[(١)]، وأما قوله: «قتله الله» فهو دعاء عليه... وفي حديث مالك: فقلت وأنا مغضب: قتل الله سعداً، فإنه صاحب شر وفتنة[(٢)].

وهذا كله إذا لم يكن نزاعاً على الخلافة بنظر ابن تيمية، فلا ندري ما هو النزاع عنده؟! ولا سيما أن سعد بن عبادة امتنع عن بيعة أبي بكر حتى مات، وكذا امتنع عن البيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وجملة من بني هاشم وجماعة من الصحابة، ولم يبايعوا على قول عائشة وغيرها إلا بعد وفاة السيدة فاطمة عليها السلام بعد ستة أشهر.

قال ابن الأثير: وكانت بيعتهم [يعني مَن تخلّفوا عن بيعة أبي بكر] بعد

(١) الظاهر أن بعضهم فهم أن عمر أمر بقتله حقيقة، ولهذا قُتل في الشام، وكانت ظروف مقتله غامضة، حيكت حولها أساطير. قال ابن عبد البر: وتخلّف سعد بن عبادة عن بيعة أبي بكر رضي الله عنه، وخرج من المدينة، ولم ينصرف إليها إلى أن مات بحوران من أرض الشام لسنتين ونصف مضتا من خلافة عمر رضي الله عنه، وذلك سنة خمس عشرة، وقيل: سنة أربع عشرة. وقيل: بل مات سعد بن عبادة في خلافة أبي بكر سنة إحدى عشرة. ولم يختلفوا أنه وجد ميتاً في مغتسله وقد اخضر جسده، ولم يشعروا بموته حتى سمعوا قائلاً يقول ولا يرون أحداً:

قتلنا سيِّدَ الخزْ رَج سعدَ بنَ عبادةْ
ورَمَيْناهُ بسهمٍ فلم يُخْطِ فؤادَهْ

ويقال: إن الجن قتلته. وروى ابن جريج عن عطاء، قال: سمعت الجن قالت في سعد بن عبادة، فذكر البيتين. (الاستيعاب ٢/ ٥٩٩).

(٢) فتح الباري ٧/ ٣٧.

ستة أشهر على القول الصحيح[(١)].

والسبب في امتناع أمير المؤمنين عليه السلام وسائر بني هاشم عن بيعة أبي بكر كل هذه المدّة هو أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يترك الأمة حائرة من دون أن ينص على أسماء الخلفاء من بعده، ويرى أنه هو الخليفة الشرعي الذي يجب على الناس أن يبايعوه.

وأما ما ذكرته عائشة من أن أمير المؤمنين عليه السلام اعتذر عن عدم بيعة أبي بكر بقوله: إنا قد عرفنا فضلك وما أعطاك الله، ولم ننفس عليك خيراً ساقه الله إليك، ولكنك استبددتَ علينا بالأمر، وكنا نرى لقرابتنا من رسول الله صلى الله عليه وآله نصيباً[(٢)].

فهو كلام غير قابل للتصديق؛ لأن أمير المؤمنين عليه السلام إذا كان يرى أن الخلافة خير ساقه الله لأبي بكر وأعطاه الله إياه، فلا ينبغي له أن يمتنع عن بيعته يوماً واحداً، فضلاً عن ستة أشهر.

وقوله: «نرى لقرابتنا من رسول الله صلى الله عليه وآله نصيباً» لا معنى له؛ لأن الخلافة لا تتجزّأ حتى يكون لأمير المؤمنين عليه السلام نصيب منها، ولأبي بكر نصيب آخر، فإما أن يكون الخليفة أبا بكر أو أمير المؤمنين عليه السلام.

وأما قول عائشة الذي استدل به ابن تيمية، أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لها: ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً، فإني أخاف أن يتمنّى متمنٍّ، ويقول قائل: «أنا أولى»، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر[(٣)].

فإنه كلام غير قابل للتصديق أيضاً؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله إذا كان فعلاً يخاف من وقوع الاختلاف وأن يتمنّى الخلافة متمنٍّ فلمَ لم ينص على أبي بكر بالخلافة ليقطع النزاع ويمنع الفتنة؟!

ومن الواضح أن عائشة قالت ذلك لإضفاء الشرعية على خلافة أبيها التي

---

(١) أسد الغابة ٣/ ٣٣٠.

(٢) صحيح البخاري ٣/ ١٢٨٦.

(٣) صحيح مسلم ٤/ ١٨٥٧.

وقعت فلتة.

هذا مع أن الخلافة لو كانت متعيِّنة في أبي بكر، لما كان هناك ما يدعو أبا بكر للاعتذار للناس عن قبول البيعة بأنه خشي الفتنة.

فقد أخرج أحمد في المسند أن أبا بكر قال: فبايَعوني لذلك، وقبلتُها منهم، وتخوَّفتُ أن تكون فتنة تكون بعدها رِدَّة(١).

وأخرج الحاكم والبيهقي بسندهما عن إبراهيم بن عوف: أن عبد الرحمن بن عوف كان مع عمر بن الخطاب ﵁، وأن محمد بن مسلمة كسر سيف الزبير، ثم قام أبو بكر فخطب الناس، واعتذر إليهم، وقال: والله ما كنتُ حريصاً على الإمارة يوماً ولا ليلة قط، ولا كنت فيها راغباً، ولا سألتها الله عزَّ وجل في سِرٍّ وعلانية، ولكني أشفقت من الفتنة(٢).

فإذا كانت الفتنة وشيكة الوقوع لدرجة أن أبا بكر وعمر بادرا بسرعة إلى اختيار خليفة قبل أن يُفرَغ من تجهيز رسول الله ﷺ وقبل اجتماع عامة المهاجرين والأنصار، فإن النّص على الخليفة حينئذ يكون ضروريًّا لمنع وقوع هذه الفتنة، ولتجنيب الأمة هذا الخلاف المستمر إلى يومنا هذا، ولا سيما أن النص على الخلفاء سهل المؤونة لا يشق على النبي ﷺ، خصوصاً على ما يقوله أهل السنة من أن الصحابة كانوا يسمعون كلامه ويطيعون أمره.

واستدل النووي على أن النبي ﷺ لم يوص لأحد بالخلافة بقوله: فمن زعم أنه كان لأحد منهم وصيّة فقد نسب الأمة إلى اجتماعها على الخطأ، واستمرارها عليه، وكيف يحل لأحد من أهل القبلة أن ينسب الصحابة إلى المواطأة على الباطل في كل هذه الأحوال؟! ولو كان شيء لنُقِل، فإنه من الأمور

---

(١) مسند أحمد بن حنبل ١/ ٤١، قال أحمد شاكر: إسناده صحيح، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده جيد.

(٢) المستدرك ٣/ ٧٠، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. السنن الكبرى للبيهقي ٨/ ١٥٣.

المهمّة[١].

وهذا مردود بأن الصحابة غير معصومين، وحالهم حال غيرهم في اتباع الأهواء ووقوع الخطأ منهم، ولم نجد دليلاً في كتاب الله تعالى أو في سُنّة رسوله ﷺ يدل على عصمة الصحابة عن الخطأ عمداً أو جهلاً، أو تنزيه الأكثرية منهم عن أن يتمالؤوا على الباطل.

بل ورد في كتاب الله تعالى ما يدل على احتمال انقلابهم على الأعقاب بعد رسول الله ﷺ.

قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وهذا هو نفس ما دلَّت عليه أحاديث مخرجة في الصحيحين، فقد أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: بينا أنا قائم فإذا زمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم. فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله. قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدّوا بعدك على أدبارهم القهقرى. ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم. قلت: أين؟ قال: إلى النار والله. قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدّوا بعدك على أدبارهم القهقرى. فلا أراه يخلص منهم إلا مثل هَمَل النعم[٢].

وأخرج مسلم في صحيحه بسنده عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: أنا فَرَطكم[٣] على الحوض، ولأُنازَعَنَّ أقواماً ثم لأُغلَبَنَّ عليهم[٤]، فأقول: يا رب، أصحابي أصحابي. فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك[٥].

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٢/ ٢٠٦.

(٢) صحيح البخاري ٤/ ٢٠٥٨.

(٣) أي سابقكم ومتقدِّمكم.

(٤) أي سأجادل عن أقوام رغبة في خلاصهم فلا ينفعهم ذلك.

(٥) صحيح مسلم ٤/ ١٧٩٦.

ويكفي أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام رفض بيعة أبي بكر ستة أشهر على رواية عائشة، وهذا دليل على أنه عليه السلام قد خطّأ كل من بايع أبا بكر، ولم يجد في ذلك هذا التهويل الذي ذكره النووي في تخطئة الصحابة!!

وقوله: «ولو كان شيء لنُقِل، فإنه من الأمور المهمّة»، يردّه أن المنقول في النص على خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في كتب القوم كثير جدًّا رغم أنه يخالف رأي السلطة المتعاقبة آنذاك، وأنا أتعجَّب من زعمهم أن النبي صلى الله عليه وآله لم يستخلف أحداً مع كثرة النصوص الموجودة في كتبهم التي تدل بوضوح على استخلاف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

فقد أخرج أحمد في مسنده، والحاكم في المستدرك أن النبي صلى الله عليه وآله قال: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس بعدي نبي، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي[(١)].

وعند ابن أبي عاصم في كتاب السنة أن النبي صلى الله عليه وآله قال: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لستَ نبيًّا، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي[(٢)].

وبنفس السند في موضع آخر قال: أفلا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لستَ بنبي، وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي[(٣)].

ومنها: ما أخرجه الحاكم بسنده عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وآله قال: أنا سيِّد ولد

---

(١) مسند أحمد بن حنبل ١/ ٣٣٠-٣٣١. المستدرك ٣/ ١٣٣، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة. ووافقه الذهبي. المعجم الكبير للطبراني ١٢/ ٩٩. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١١٩: رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح، غير أبي بلج الفزاري، وهو ثقة، وفيه لين.

(٢) كتاب السنة ٢/ ٥٥١، قال الألباني في تعليقته: إسناده حسن، ورجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي بلج، واسمه يحيى بن سليم بن بلج، قال الحافظ: صدوق، ربما أخطأ.

(٣) كتاب السنة ٢/ ٥٨٩.

آدم، وعليٌّ سيِّد العرب[(١)].

قال الحاكم: و له شاهد آخر من حديث جابر ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: ادعوا لي سيد العرب. فقالت عائشة ﵂: ألستَ سيّد العرب يا رسول الله؟ فقال: أنا سيّد ولد آدم، وعلي سيّد العرب.

ومنها: ما أخرجه الحاكم في المستدرك بسنده عن أسعد بن زرارة، قال: قال رسول الله ﷺ: أُوحي إليَّ في عليٍّ ثلاث: أنه سيّد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغُر المُحجَّلين[(٢)].

ومنها: ما أخرجه ابن عساكر عن بريدة الأسلمي، قال: أمَرَنا رسول الله ﷺ أن نسلِّم على علي بأمير المؤمنين ونحن سبعة، وأنا أصغر القوم يومئذ[(٣)].

ومنها: ما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن أبي ذر وسلمان قالا: أخذ رسول الله ﷺ بيد عليٍّ فقال: هذا أول مَنْ آمن بي، وهذا أول مَنْ يصافحني يوم القيامة، وهذا الصدِّيق الأكبر، وهذا فاروق هذه الأمة، يفرق بين الحق والباطل، وهذا يعسوب[(٤)] المؤمنين، والمال يعسوب الظالم[(٥)].

فإذا لم تكن هذه الروايات وغيرها نصًّا في الخلافة فما هو النّص الذي يسلّمون بدلالته على الاستخلاف بنظرهم؟!

٢- الاستخلاف:

ذهب أهل السنة إلى أنه يجوز للخليفة أن يستخلف من يقوم بالأمر من بعده، واستدلوا على ذلك بأن أبا بكر استخلف عمر بن الخطاب، ولم ينكر عليه

---

(١) المستدرك ٣/ ١٣٤، قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد.

(٢) نفس المصدر ٣/ ١٤٨، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

(٣) تاريخ دمشق ٤٥/ ٢٣١.

(٤) اليعسوب: هو السيِّد والرئيس.

(٥) المعجم الكبير للطبراني ٦/ ٢٦٩. قال الشوكاني في در السحابة، ص ٢٠٥: أخرجه الطبراني في الكبير بإسناد رجاله ثقات.

أحد من الصحابة، بل قبلوه منه.

وبفعل أبي بكر استدل عمر على جواز الاستخلاف، فيما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما بسندهما عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قيل لعمر: ألا تستخلف؟ قال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله صلى الله عليه وآله. فأثنوا عليه، فقال: راغب وراهب، وددت أني نجوت منها كفافاً لا لي ولا عليَّ، لا أتحمّلها حيًّا وميتاً[1].

كما أن أهل السنة جوَّزوا للخليفة أن يختار جماعة معيَّنة يختارون منهم من يكون خليفة للناس، واستدلوا على ذلك بأن عمر بن الخطاب حصر الشورى في ستة من الصحابة.

ولهذا قال النووي: إن المسلمين أجمعوا على أن الخليفة إذا حضرتْه مقدمات الموت وقبل ذلك يجوز له الاستخلاف، ويجوز له تركه، فإن تركه فقد اقتدى بالنبي صلى الله عليه وآله في هذا، وإلا فقد اقتدى بأبي بكر، وأجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف، وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لإنسان إذا لم يستخلف الخليفة، وأجمعوا على جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين جماعة كما فعل عمر بالستة[2].

والذي يظهر أن أبا بكر وعمر لم يستندا فيما صدر منهما إلى حجة واضحة من كتاب الله تعالى أو سُنّة رسوله صلى الله عليه وآله تعطيهما هذه الصلاحية!! ولا سيما أنهما خالفا فعل النبي صلى الله عليه وآله في الاستخلاف، مع أنه لا خلاف في أن النبي صلى الله عليه وآله كان أحرص على مصلحة الأمة من كل أحد.

وإذا كان اختيار الخليفة حقًّا لكل الأمة؛ ويتم عبر الانتخاب أو الشورى، فإن استبداد الخليفة به يسلب الأمة هذا الحق، ويجعل أشخاصاً قلائل يحتكرون السلطة، ويقرّرون مصير الأمة بدون مشورة أهل الحل والعقد.

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ٢٢٥٦. صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٤.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١٢/ ٢٠٥.

والذي يظهر أن ما صنعه أبو بكر فتح على المسلمين بعد ذلك باب توريث الحكم للأبناء الذي انتهجه الأمويون والعباسيون ومن جاء بعدهم، وأن ما صنعه عمر فتح على الناس باب التلاعب في الشورى وانتخابات الحكّام.

وأما الشيعة الإمامية فذهبوا إلى أن الخليفة السابق ليس له حق استخلاف أي إمام بعده إلا إذا كان منصوصاً عليه من قبل الله تعالى ورسوله ﷺ.

٣- البيعة:

ذهب أهل السنة إلى أن الخلافة تنعقد ببيعة أهل الحل والعقد[١]، واستدلوا على ذلك ببيعة عمر لأبي بكر، وبيعة عبد الرحمن بن عوف لعثمان.

قال الإيجي: وتثبت [يعني الإمامة] ببيعة أهل الحل والعقد خلافاً للشيعة. لنا: ثبوت إمامة أبي بكر بالبيعة كما سيأتي[٢].

إلى أن قال: وإذا ثبت حصول الإمامة بالاختيار والبيعة فاعلم أن ذلك لا يفتقر إلى الإجماع؛ إذ لم يقم عليه دليل من العقل أو السمع، بل الواحد والاثنان من أهل الحل والعقد كافٍ؛ لعلمنا أن الصحابة مع صلابتهم في الدين اكتفوا بذلك، كعقد عمر لأبي بكر، وعقد عبد الرحمن بن عوف لعثمان، ولم يشترطوا اجتماع من في المدينة فضلاً عن إجماع الأمة، هذا ولم ينكر عليهم أحد، وعليه انطوت الأعصار إلى وقتنا هذا[٣].

ولكن هذا الاستدلال غير صحيح؛ لأنه لا يصح الاستدلال في مسألة مهمة كالإمامة إلا بقول الله تعالى وقول رسوله ﷺ؛ وأما اجتهادات الصحابة فلا تصلح دليلاً؛ لأن الصحابة يصيبون ويخطئون؛ خصوصاً إذا كان الاستدلال بفعل صحابي يحتاج هذا الفعل إلى دليل لتصحيحه، كخلافة أبي بكر وعمر وعثمان.

---

(١) هم الوجهاء والعلماء وأصحاب الرأي والمشورة، مثل الصحابة في زمان رسول الله ﷺ.

(٢) المواقف: ٣٩٩.

(٣) نفس المصدر: ٤٠٠.

وما يثير التساؤل هو أن البيعة لا تجوز إلا لمن ثبتت إمامته بالدليل الصحيح، فكيف تكون بيعة أهل الحل والعقد دليلاً على صحّة الإمامة؟!

وبعبارة أخرى: إن أهل الحل والعقد لا يجوز لهم أن يبايعوا رجلاً لم تثبت عندهم إمامته، ومتى ما رأوا أنه يجوز لهم أن يبايعوه، فإن ذلك كاشف عن وجود دليل صحيح يدل على إمامته بنظرهم، وأما البيعة في نفسها فلا تصلح لأن تكون دليلاً على الإمامة.

ومن المعلوم أنهم قالوا بثبوت الخلافة ببيعة أهل الحل والعقد لتصحيح خلافة أبي بكر وعثمان وغيرهما، وإلا فإن بيعة أهل الحل والعقد لا دليل عليها من كتاب الله، ولا من سنة النبي ﷺ، ولا من العقل، بل إن عمر بن الخطاب نهى عن الأخذ بها، وتوعَّد فاعلها بالقتل، فقال: وليس فيكم من تُقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، مَنْ بايَعَ رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يُتابَع هو ولا الذي تابعه تغرّة أن يُقتَلا[1].

ثم من هم أهل الحل والعقد هؤلاء في عصرنا هذا مثلاً، الذين تكون بيعتهم ملزمة لغيرهم من المسلمين؟ فإنه لا يُعرف في أكثر العصور جماعة موصوفة بهذا الوصف.

وما هي الأسس والمعايير التي ينبغي توفّرها في بيعة أهل الحل والعقد؟ وماذا تصنع الأمة إذا بايعت جماعة رجلاً، وبايعت جماعة أخرى رجلاً آخر؟ أيهما يُختار؟

ومن الواضح أن بيعة رجل بالخلافة من دون مشورة (أهل الحل والعقد) الآخرين يفضي إلى النزاع والخلاف الذي لا تحمد عقباه.

وأما بيعة الناس المغلوب على أمرهم، أو الذين يتّبعون أهواءهم، أو لا يعرفون مصالحهم الحقيقيّة، فإنها لا تضفي الشرعية على خلافة أو إمارة، وهو

---

(١) صحيح البخاري ٦/ ٢٥٠٥.

أمر واضح.

٤- الغلبة والقهر (الثورة أو الانقلاب ضد النظام):

ذهب أهل السنة إلى أن من قهر الناس بقوته وأعوانه، واستولى على بلاد المسلمين، ونصب نفسه إماماً على المسلمين، فإنه تثبت إمامته، فتجب طاعته، وتحرم مخالفته.

قال ابن حجر العسقلاني: وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلِّب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء، وحجّتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح، فلا تجوز طاعته في ذلك، بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها(١).

وقال القرطبي في تفسيره: فإن تغلَّب من له أهلية الإمامة، وأخذها بالقهر والغلبة، فقد قيل: إن ذلك يكون طريقاً رابعاً، وقد سُئل سهل بن عبد الله التستري: ما يجب علينا لمن غلب على بلادنا وهو إمام؟ قال: تجيبه، وتؤدّي إليه ما يطالبك من حقّه، ولا تنكر فعاله، ولا تفر منه، وإذا ائتمنك على سرٍّ من أمر الدين لم تفشه. وقال ابن خويز منداد: ولو وثب على الأمر من يصلح له من غير مشورة ولا اختيار، وبايع له الناس، تمَّت له البيعة، والله أعلم(٢).

وقال جلال الدين السيوطي: وأما مَن قهر الناس بشوكته وقوة بأسه وأعوانه، واستولى عليهم، وانتصب إماماً، فإن أحكامه تنفذ، وتجب طاعته، وتحرم مخالفته في غير معصية، عبداً كان أو حرًّا أو فاسقاً(٣).

وقال القسطلاني: وتنعقد الإمامة ببيعة أهل العقد والحل من العلماء ووجوه الناس المتيسِّر اجتماعهم، وباستخلاف الإمام من يعيِّنه في حياته،

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٩.
(٢) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٦٩.
(٣) الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٢/ ٢٩٠.

ويشترط القبول في حياته، ليكون خليفة بعد موته، وباستيلاء متغلِّب على الإمامة ولو غير أهل لها كصبي وامرأة، بأن قهر الناس بشوكته وجنده؛ وذلك لينتظم شمل المسلمين(١).

وهذا الذي قالوه لم يقم عليه دليل، بل قام الدليل على خلافه، وبسبب أمثال هذه الفتاوى كثرت الانقلابات والحروب في بلاد المسلمين من أجل الاستيلاء على السلطة، واستولى على الممالك الإسلامية كل طامع وفاسق، فآل أمر المسلمين إلى التقهقر والانحطاط.

وكل هذه الأمور التي ذكروا أن الإمامة تثبت بها ليست صحيحة، فلا تثبت بها ولاية فضلاً عن الخلافة العظمى التي هي أعظم عند الله تعالى من أن يجعلها نهبة لكل ظالم غشوم، وإنما ذهب إليها من أراد تصحيح خلافة السابقين، حيث استنبط من تلك الحوادث قواعد عامة، جعلها دِيْناً لا يجوز عنده مخالفته، مع أن خلافة الرسول ﷺ ينبغي أن تكون هي وقواعدها ومعاييرها مستمدَّة من كتاب الله العزيز، ومن كلام النبي الأكرم ﷺ، لا من أقوال الرجال الذين يصيبون ويخطئون ولا من أفعالهم.

رأي الشيعة الإمامية:

ذهب الشيعة الإمامية إلى أن الخلافة تثبت بأحد أمرين:

١ - النص من الله ورسوله ﷺ:

ذكرنا فيما سبق أنه يشترط في الإمام أن يكون منصوصاً عليه من الله ورسوله ﷺ، ولا يحق للإمام السابق أن يستخلف رجلاً آخر لم يرد في إمامته بعينه نص خاص؛ لأن الخلافة لا تكون إلا بأمر الله ورسوله، وتكون بأمر أحد آخر.

ولهذا فإن الشيعة الإمامية قالوا: إن جميع أئمتهم الاثني عشر عليهم السلام وردت

(١) إرشاد الساري ١٠/ ٢١٨.

فيهم النصوص الصحيحة الدالة على إمامتهم، التي تعيّنهم بأسمائهم، وصفاتهم وأشخاصهم.

وهذه المسألة من المسائل التي تفرَّد بها الشيعة الإمامية دون غيرهم من أتباع المذاهب الأخرى، ولهذا وقعت بينهم وبين خصومهم مناظرات كثيرة حول ثبوت النص على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فكُتبت الكتب الكثيرة، وألفت المصنّفات العديدة في ذلك.

وهذا الرأي هو الرأي الصحيح؛ لما قلناه فيما سبق من أن ظواهر آيات القرآن الكريم دلَّت على أن الإمامة إنما تكون بجعل من الله تعالى، لا باختيار الناس، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص: ٥]، وقوله عزَّ من قائل: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]، وغير ذلك.

وإذا كان النبي صلى الله عليه وآله قد بيَّن كل أمور الشريعة حتى الآداب والمستحبات، فمن المستحيل أن يترك الأمة من دون أن يبيِّن لها الخلفاء الذين يتولون الأمر من بعده، ولا سيما أنه صلى الله عليه وآله يعلم بحرص أصحابه وغيرهم على الخلافة، وأنهم سيتنازعون عليها من بعده كما أخبر بذلك، مع أن الله تعالى قال في نبيه صلى الله عليه وآله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، وأي عنت تقع فيه الأمة أعظم من ترك المسلمين يتقاتلون على الخلافة من دون أن يُنَص على الخلفاء الذين يتولّون أمر هذه الأمة!!

٢- المعجزة:

المعجزة: هي الأمر الخارق للعادة المقرون بدعوى النبوة أو الإمامة، يجري على يد المخلوق مطابقاً لدعواه في مقام التحدّي أو الإثبات.

وهي تختلف عن الكرامة التي تكون أيضاً أمراً خارقاً للعادة، إلا أنها لا تكون مقرونة بادّعاء نبوة أو إمامة، ولا تكون في مقام التحدي أو الإثبات، فليس كل من جرت على يده كرامة كان إماماً مفترض الطاعة؛ إذ ربما يكون عبداً صالحاً لا أكثر.

ولا ينبغي الشك في أن كل من ادَّعى الإمامة وأقام المعجزة الدالة على صدقه فإنه تثبت إمامته؛ لأنه يقبح من الله سبحانه وتعالى أن يُجري الأمر الخارق للعادة على يد الكاذب المدَّعي الإمامة؛ لما فيه من إيقاع الناس في الفتنة العظيمة، والإعانة على تضليل الأمة، وتصديق الكاذب في كذبه، وسقوط المعجزة عن أن تكون دليلاً على شيء، وبذلك تبطل كل النبوات وجميع الأديان السماوية.

وإذا كانت المعجزة دليلاً على النبوة فهي دليل على الإمامة من باب أولى عند كل من يرى أن النبوة أعظم شأناً من الإمامة.

وقد ورد في أخبار أهل البيت عليهم السلام ما يدل على ذلك، فقد روى الشيخ الصدوق قدس سره بسنده عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لأي علة أعطى الله عزَّ وجل أنبياءه ورسله وأعطاكم المعجزة؟ فقال: ليكون دليلاً على صدق من أتى به، والمعجزة علامة لله، لا يعطيها إلا أنبياءه ورسله وحججه؛ ليُعرَف به صدق الصادق من كذب الكاذب[1].



(١) علل الشرائع ١/ ١٤٨.

سقوط شرعيّة الخليفة

من المعلوم أن الناس جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات، وليس لأحد الحق في أن يجعل لنفسه سلطة أو ولاية على الناس إلا إذا استند إلى أمر أو جهة لها الحق في تخويله ممارسة السلطة أو الولاية نيابة عنها، وبهذا يكتسب الحاكم الشرعية في الحكم.

وقد اختلف المسلمون في مصدر شرعية الخليفة، فذهب الشيعة إلى أنه لا يكون إلا إلهيًّا، فلا تكون الخلافة شرعية إلا بالنص من الله تعالى أو من رسوله ﷺ فقط، ولا تكون شرعية باختيار عموم الناس، أو خصوص أهل الحل والعقد، ولا ببيعتهم، ولا بالوراثة، ولا بغيرها.

وأما أهل السنة فذهبوا إلى أن شرعية الخلافة تكون بالنص من الله تعالى أو من رسوله، أو بالاستخلاف من الخليفة السابق، أو باختيار أهل الحل والعقد، أو باختيار غيرهم وهو ما يعبَّر عنه بالشورى، أو ببيعة الناس، أو بالقهر والغلبة، وقد تكلمنا في ذلك كله فيما سبق.

ولا شك في أن كل حاكم يحتاج إلى إثبات شرعيّة حكمه، وكل سلطة فقدت الشرعية فإنها عادة ما تكون عرضة للسقوط والزوال، وعدم الاستقرار، ولا يستطيع الحاكم حينئذ أن يجابه خصومه الطامعين في زحزحته عن الحكم إلا بقوة الجند، ووفرة السلاح من جهة، وبإثبات شرعيّة حكمه من جهة أخرى.

ولهذا قال بعضهم: إن الشرعية حماية للدولة، وفقدانها يضعفها، ويهدِّد بقاءها، ويزعزع هيبتها.

وكل من قرأ حوادث التاريخ الإسلامي يرى أن أكثر خلفاء المسلمين السابقين كانوا يؤكّدون على شرعية حكمهم، وأنهم الأولى من غيرهم بالخلافة.

ولأجل ذلك كله حاول الخلفاء على مر العصور إيجاد آليات معيَّنة يستطيعون من خلالها إثبات الشرعية للجمهور، فتوسَّعوا في ما يثبت الشرعية، وتشدّدوا فيما يسقطها.

ولا شك في أن ما يثبت الخلافة يثبت شرعيَّتها، ونحن بحثنا هذا الموضوع فيما سبق، فلا حاجة لإعادته، ولكن بقي الكلام فيما يسقط شرعية الخلافة، فإن الآراء تباينت في هذه المسألة تبايناً شديداً، كما تباينت في جميع المسائل الأخرى المرتبطة بالخلافة.

رأي الشيعة الإمامية:

بما أن الشيعة الإمامية يشترطون في إمام المسلمين أن يكون منصوصاً عليه من الله تعالى ورسوله ﷺ، أو من إمام الحق السابق، فإن شرعية الخليفة شرعية دينية مستمدّة من الله تعالى ومن رسوله ﷺ، وحيث إنهم يشترطون عصمة الأئمة عن كل زلل وخطأ، وأن يكونوا أفضل أهل زمانهم علماً، وزهداً، وورعاً، وعبادة، وغير ذلك، فإن كل إمام من هؤلاء الأئمة لا تسقط شرعية خلافته وإن تطاول به الزمان في الحكم؛ لأن عصمته مانعة له عن الظلم، والجور، وارتكاب المحرَّمات، التي هي أهم أسباب سقوط الشرعية.

وبعبارة أخرى: إن الشيعة يرون لزوم اتصاف خليفة المسلمين بمجموعة من الصفات التي لا تتوفّر في غيره، ولا يحتاجون للحكم بسقوط شرعيتّه إلى أكثر من معرفتهم بأنه فاقد لصفة واحدة منها فقط، كالعصمة مثلاً التي يُعلم عدم اتصافه بها بارتكابه ذنباً واحداً صغيراً، وكذلك اشتراط معرفته بكل ما تحتاج إليه الأمة من معارف وأحكام، وعدم معرفته بحكم شرعي واحد كافٍ في الحكم عليه بعدم الأهلية للخلافة؛ لأن ارتكابه لذنب واحد أو جهله بمعرفة حكم واحد يكشف عن أن هذا الحاكم لم تتوفَّر فيه شرائط الخليفة الحق الذي يجب أن يتولى أمور المسلمين، فلم تثبت شرعية خلافته من الأساس، ولا يأتي الدور للبحث في سقوط خلافته أو عدم سقوطها.

رأي أهل السنة:

الذي يظهر من أحاديث أهل السنة وكلمات أعلامهم أن الحاكم لا ينعزل بالفسق والفجور، والظلم، وعدم أداء الحقوق للناس، وغير ذلك، وإنما ينعزل إذا كَفَرَ كُفْراً بواحاً، أي ظاهراً بدرجة لا يصح معها حمله على أي محمل من الصحة، كما ينعزل أيضاً إذا ترك الصلاة.

والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة.

منها: ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عبّادة بن الصامت رضي الله عنه، قال: دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثَرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان[1].

وأخرج مسلم في صحيحه بسنده عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: خيار أئمتكم الذين تحبّونهم، ويحبّونكم، وتصلّون عليهم، ويصلّون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم، ويبغضونكم، وتلعنونهم، ويلعنونكم. قالوا: قلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: لا ما أقاموا فيكم الصلاة، لا ما أقاموا فيكم الصلاة، أَلَا من وُلّي عليه والٍ، فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعنَّ يداً من طاعة[2].

وعن أم سلمة رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ستكون أُمراء، فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع. قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: لا، ما صلّوا[3].

إلى غيرها من الأحاديث التي لأجلها تضافرت كلمات أعلام أهل السنة

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ٢٢١٠. صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٠.

(٢) صحيح مسلم ٣/ ١٤٨٢.

(٣) نفس المصدر ٣/ ١٤٨٠.

بعدم جواز الخروج على الحاكم وإن فسق وفجر، وعدم جواز عزله عن الخلافة بالفسق، والظلم، ومنع الحقوق.

قال ابن كثير: ولو فسق الإمام هل ينعزل أم لا؟ فيه خلاف، والصحيح أنه لا ينعزل؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «إلا أن تروا كفرًا بواحاً عندكم من الله فيه برهان»(١).

وقال أبو الطيب القنوجي في تأليف له سماه: (العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة): وقد تواترت الأحاديث في النهي عن الخروج على الأئمة ما لم يظهر منهم الكفر البواح، أو ترك الصلاة، فإذا لم يظهر من الإمام الأول أحد الأمرين لم يجز الخروج عليه، **وإن بلغ في الظلم أي مبلغ**، لكنه يجب أمره بالمعروف، ونهيه عن المنكر بحسب الاستطاعة(٢).

وقال النووي: ومعنى الحديث: لا تُنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم، إلا أن تروا منهم منكراً محقَّقاً، تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقولوا بالحق حيث ما كنتم، **وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين**، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحُكي عن المعتزلة أيضاً، فغلط من قائله، مخالف للإجماع.

قال العلماء: وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتَّب على ذلك من الفتن، وإراقة الدماء، وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه(٣).

وقال القاضي عيّاض: ولا تنعقد [الخلافة] لفاسق ابتداءً، فلو طرأ على

(١) تفسير القرآن العظيم ١/ ٧٢.
(٢) نظم المتناثر: ١٧١.
(٣) شرح النووي لصحيح مسلم ١٢/ ٢٢٩.

الخليفة فسق قال بعضهم: يجب خلعه، إلا أن تترتّب عليه فتنة وحرب. وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدّثين والمتكلّمين: لا ينعزل بالفسق، والظلم، وتعطيل الحقوق، ولا يُخلع، ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه وتخويفه؛ للأحاديث الواردة في ذلك[1].

وقال ابن حجر العسقلاني: دعا المأمون، والمعتصم، والواثق، إلى بدعة القول بخلق القرآن، وعاقبوا العلماء من أجلها بالقتل، والضرب، والحبس، وأنواع الإهانة، ولم يقل أحد بوجوب الخروج عليهم بسبب ذلك، ودام الأمر بضع عشرة سنة، حتى ولي المتوكل الخلافة[2].

ولا يخفى على القارئ العزيز أن نتيجة هذا الرأي أن الحاكم الجائر لا يجوز عزله بأي حال من الأحوال، وإن بلغ ظلمه الغاية؛ لأنه لا يوجد حاكم عاقل يُظهر الكفر البواح حتى لو كان كافراً في نفسه، ولن نرى حاكماً يتجاهر بترك الصلاة حتى لو كان لا يصلي في الخفاء.

وترتّب الفتن على عزله، وإراقة الدماء، وفساد ذات البين، لا يسوِّغ الحكم بشرعية خلافته، لأنه إن تعذَّر عزل الحاكم الجائر فإن إسقاط شرعيته لا يتعذّر.

مع أن تسلّط السلطان الفاسق الجائر فيه من الفتن في الدين والدنيا، والظلم والفساد، وإراقة الدماء، وهتك الأعراض ما لا ينكره منكر، فكيف تكون المفسدة في عزلة أكثر منها في بقائه؟! ولا سيما أن المفسدة في عزله مؤقتة، وأما المفسدة في بقائه وبقاء نظامه فهي دائمة!! ولكن في كثير من الأحيان تُبدِّل عطايا الحاكم وسياطه الفتاوى وتُغيِّر الأحكام الشرعية، بفتاوى أخر تتلاءم مع رغبة الحاكم، يتم بها انتهاك حقوق الإنسان، وشرعنة الاستبداد والفساد وسرقة المال العام!!

---

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ١٢/ ٢٢٩.

(٢) فتح الباري ١٣/ ١٤٣.

خليفة واحد في كل عصر

تضافرت كلمات أعلام أهل السنة والشيعة الإمامية على أن الخلافة لا يصح أن تُعْقَد لاثنين أو أكثر في عصر واحد ولو كانا في أقاليم متباعدة، وأنه يلزم أن يكون للمسلمين في كل عصر إمام واحد لا أكثر.

رأي أهل السنة:

أخرج البخاري ومسلم بسندهما عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: وسيكون خلفاء فيكثرون. قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فُوْا ببيعة الأول فالأول، أعطوهم حقَّهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم[1].

قال النووي: معنى هذا الحديث: إذا بويع لخليفة بعد خليفة، فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها، وبيعة الثاني باطلة يحرم الوفاء بها، ويحرم عليه طلبها، وسواء عقدوا للثاني عالمين بعقد الأول [أم] جاهلين، وسواء كانا في بلدين أو بلد، أو أحدهما في بلد الإمام المنفصل والآخر في غيره. هذا هو الصواب الذي عليه أصحابنا وجماهير العلماء. وقيل: تكون لمن عُقدت له في بلد الإمام. وقيل: يُقرَع بينهم. وهذان فاسدان. واتّفق العلماء على أنه لا يجوز أن يُعقَد لخليفتين في عصر واحد، سواء اتسعت دار الإسلام أم لا.

ثم نقل قول إمام الحرمين بأنه يحتمل جواز عقدها لإمامين إذا اتّسع البُعد بينهما، وقال: وهو قول فاسد مخالف لما عليه السلف والخلف ولظواهر إطلاق الأحاديث[2].

---

(١) صحيح البخاري ٢/ ١٠٧٤. صحيح مسلم ٣/ ١٤٧١.

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم ١٢/ ٢٣١.

وقال ابن كثير في تفسيره: فأما نَصْب إمامين في الأرض أو أكثر فلا يجوز؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ جاءكم وأمركم جميع يريد أن يفرِّق بينكم فاقتلوه كائناً من كان»، وهذا قول الجمهور، وقد حكىٰ الإجماع على ذلك غيرُ واحد، منهم إمام الحرمين(١).

وقال ابن حزم في كتابه المحلى: ولا يحل أن يكون في الدنيا إلا إمام واحد، والأمر للأول بيعة(٢).

وقال القرطبي: فأما إقامة إمامين أو ثلاثة في عصر واحد وبلد واحد فلا يجوز إجماعاً لما ذكرنا. قال الإمام أبو المعالي: ذهب أصحابنا إلى منع عقد الإمامة لشخصين في طرفي العالَـم، ثم قالوا: لو اتَّفق عقد الإمامة لشخصين نُزِّل ذلك منزلة تزويج وليَّين امرأة واحدة مِن زوجين من غير أن يشعر أحدهما بعقد الآخر(٣).

رأي الشيعة الإمامية:

روى الكليني ﵀ بسند صحيح عن الحسين بن أبي العلاء، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: تكون الأرض ليس فيها إمام؟ قال: لا، قلت: يكون إمامان؟ قال: لا، إلا وأحدهما صامت(٤).

والمراد بالصامت: غيرُ القائم بمهام الإمامة، لا أنه لا يتكلم بشيء.

قال المولى محمد صالح المازندراني ﵀: قوله: «قلت: يكون إمامان؟ قال: لا ... إلخ»، في طريق العامة أيضاً ما يدل على اعتبار الوحدة في الإمام، قال الأُبّي في كتاب إكمال الإكمال: «وحديث: «إذا بويع الخليفتان فاقتلوا الآخر منهما» يدل على أن شرطها الوحدة وعدم التعدّد». وقال بعضهم: «إن هذا الشرط إنما هو بحسب الإمكان، فلو بَعُد موضع إمام حتى لا ينفذ حكمه في

(١) تفسير القرآن العظيم ١/ ٧٢.

(٢) المحلى ٩/ ٣٦٠.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٧٣.

(٤) الكافي ١/ ١٧٨.

بعض الأقطار البعيدة جاز نصب غيره بذلك القطر». وفيه: إن الكلام في خليفة الأصل، وإلا فيجوز التعدّد في نائبه قطعاً، اللهم إلا أن يقول ذلك القائل: «إنه يجوز لأهل الأقطار البعيدة أن ينصبوا لأنفسهم خليفة كما نصبوا أولاً»، وفي شرح نهج البلاغة أن في آخر الزمان لا يكون في كل وقت وزمان إلا إمام واحد، وأما الأنبياء والأوصياء في الزمن الأول كانوا في عهد واحد جماعة كثيرة، وفي آخر الزمان مذ عهد رسول الله ﷺ إلى قيام الساعة لا يكون في كل حين إلا وصي واحد(١).

ولما انقسمت الخلافة عند أهل السنة إلى خلافتين: خلافة في بغداد، وخلافة أخرى في الأندلس، أفضى ذلك إلى مزيد من الانقسام، فقامت دولة في المغرب، ودولة في مصر، ودولة في الشام، وغيرها، وهذا هو السبب الأساس الذي جعل المسلمين يتقاتلون فيما بينهم، وأحدث مزيداً من الخلافات والفتن التي أضعفت المسلمين، واستنزفت قوتهم، وصاروا بسببها هدفاً سهلاً للصليبيين والغزاة المعتدين.

والحديث السابق الذي رواه أبو هريرة دلَّ على أن المدَّعين للإمامة والغاصبين للخلافة، سيكثرون، وسيتعدّدون في العصر الواحد، وجاءت أحاديث أخر فبيَّنت أن الواجب على المسلمين هو الالتزام ببيعة الخليفة الأول، وقتل الخليفة الآخر إذا لم يندفع إلا بالقتل.

فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا بُويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما(٢).

وعن عبد الله بن عمرو – في حديث – أن النبي ﷺ قال: من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر(٣).

---

(١) شرح أصول الكافي ٥/ ١٢٢.
(٢) صحيح مسلم ٣/ ١٤٨٠.
(٣) نفس المصدر ٣/ ١٤٧٣.

قال ابن الجوزي: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما» إذا استقر أمر الخليفة، وانعقد الإجماع عليه، فبويع لآخر بنوع تأويل، كان باغياً، وكان أنصاره بغاة، يقاتَلون قتال البغاة. وقوله: «فاقتلوا الآخر منهما» ليس المراد به أن يُقدَّم فيُقتل، وإنما المراد: قاتلوه، فإن آل الأمر إلى قتله جاز[1].

وقال القرطبي في تفسيره: وإذا بويع لخليفتين فالخليفة الأول، وقُتل الآخر، واختلف في قتله، هل هو محسوس أو معنى، فيكون عزله قتله وموته، والأول أظهر، قال رسول الله ﷺ: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما». رواه أبو سعيد الخدري، أخرجه مسلم، وفي حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه سمعه يقول: «ومن بايع إماماً، فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه، فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر». رواه مسلم أيضاً، ومن حديث عرفجة: «فاضربوه بالسيف كائنا من كان». وهذا أدل دليل على منع إقامة إمامين؛ ولأن ذلك يؤدّي إلى النفاق، والمخالفة، والشقاق، وحدوث الفتن، وزوال النعم[2].

وقال الشربيني: ولا يجوز عَقْدُها لإمامين فأكثر ولو بأقاليم ولو تباعدتْ؛ لما في ذلك من اختلاف الرأي وتفرُّق الشمل، فإن عُقِدتْ لاثنين معاً بطلتا، أو مرتَّباً انعقدتْ للسابق كما في النكاح على امرأة، ويُعَزَّر الثاني ومبايعوه إن علموا ببيعة السابق؛ لارتكابهم محرَّماً. فإن قيل: ورد في مسلم: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما»، فكيف يقال بالتعزير فقط؟ أُجيب بأن معنى الحديث: لا تطيعوه فيكون كمن قُتِل، وقيل: معناه أنه إن أصرَّ فهو باغٍ يُقاتَل[3].

ولكن الملاحظ أن هذه الأحاديث والفتاوى بقيت محصورة في بطون الكتب، ولم يعمل بها الناس، ولا ندري بم يعتذر من يعتقد بصحة هذه الأحاديث والفتاوى، خصوصاً إذا كان لا يقول بجواز العمل بالتقية من الحاكم المسلم!!

---

(١) كشف المشكل ٣/ ١٧٨.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٧٢.

(٣) مغني المحتاج ٤/ ١٧١.

وجوب معرفة إمام المسلمين في كل عصر

معرفة إمام المسلمين واجبة على كل مسلم؛ لأن بيعة الإمام، وطاعته، وأداء حقوقه إليه، والتمسّك به، والاهتداء بهديه، لا تتم إلا بمعرفته، وهذه الأمور كلها واجبة، وما يتوقّف عليه الواجب فإنه واجب حتماً.

ولا تكفي المعرفة الإجمالية بأن المسلمين لهم إمام مفترض الطاعة، بل لا بد من معرفته بشخصه، كما لا يكفي العلم بأن هذا الرجل هو إمام المسلمين في هذا العصر، من دون الاعتقاد بأنه هو الإمام المنصوب من قبل الله تعالى، الذي يجب اتباعه، والتمسّك به، والأخذ بهديه، فإنه إذا لم يعتقد فيه ذلك، فإن تلك المعرفة لا تفيده بشيء.

وبتعبير آخر: إن المعرفة الواجبة هي المعرفة المقرونة باعتقاد إمامته، التي تدعو إلى السير على منهاجه، وأخذ أحكام الشريعة منه، مع الالتزام بطاعته في كل ما يأمر، وتصديقه في كل ما يقول.

وقد رويت روايات تدل على وجوب المعرفة، منها:

١- صحيحة محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كل من دان الله عزَّ وجل بعبادة يجهد فيها نفسه ولا إمام له من الله، فسعيه غير مقبول، وهو ضالٌّ، متحيِّر، والله شانئ لأعماله، ومثله كمثل شاة ضلَّت عن راعيها وقطيعها، فهجمت ذاهبة وجائية يومها، فلما جنَّها الليل بصرت بقطيع غنم مع راعيها.... فبينا هي كذلك إذ اغتنم الذئب ضيعتها، فأكلها، وكذلك والله يا محمد من أصبح من هذه الأمة لا إمام له من الله عزَّ وجل ظاهر عادل، أصبح ضالاً تائهاً، وإن مات على هذه الحالة مات ميتة كفر ونفاق، و اعلم يا محمد أن أئمة الجور وأتباعهم لمعزولون عن دين الله، قد ضلّوا وأضلّوا، فأعمالهم التي

يعملونها كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف، لا يقدرون مما كسبوا على شيء، ذلك هو الضلال البعيد[١].

٢- صحيحة زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أخبرني عن معرفة الإمام منكم واجبة على جميع الخلق؟ فقال: إن الله عزَّ وجل بعث محمداً صلى الله عليه وآله إلى الناس أجمعين رسولاً، وحجّة لله على جميع خلقه في أرضه، فمن آمن بالله وبمحمد رسول الله، واتبعه، وصدَّقه، فإن معرفة الإمام منا واجبة عليه، ومن لم يؤمن بالله وبرسوله، ولم يتبعه، ولم يصدِّقه، ويعرف حقَّهما، فكيف يجب عليه معرفة الإمام وهو لا يؤمن بالله ورسوله، ويعرف حقّهما؟! قال: قلت: فما تقول فيمن يؤمن بالله ورسوله، ويصدِّق رسوله في جميع ما أنزل الله، يجب على أولئك حق معرفتكم؟ قال: نعم...[٢].

٣- صحيحة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزَّ وجل: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾، فقال: طاعة الله، ومعرفة الإمام[٣].

٤- موثقة بريد، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول في قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، فقال: ميت، لا يعرف شيئاً، و﴿نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾: إماماً يؤتم به، ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾، قال: الذي لا يعرف الإمام[٤].

٥- صحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: ذروة الأمر، وسنامه، ومفتاحه، وباب الأشياء، ورضا الرحمن تبارك وتعالى: الطاعة للإمام بعد معرفته، ثم قال: إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ وَمَن

---

(١) الكافي ١ / ١٨٣.

(٢) نفس المصدر ١/ ١٨٠.

(٣) نفس المصدر ١/ ١٨٥.

(٤) نفس المصدر.

تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ﴾ [النساء: ٨٠][(١)].

وقد دلّت أيضاً على ذلك روايات في كتب أهل السنة.

منها: ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن عبد الله بن عمر - في حديث - عن النبي ﷺ قال: ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية[(٢)].

ومنها: ما رواه ابن أبي عاصم، أن النبي ﷺ قال: من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية[(٣)].

بتقريب أن من مات ولم يعرف إمام زمانه فإنه سيموت وليس في عنقه بيعة له، أو سيموت وليس عليه إمام، فتكون ميتته ميتة جاهلية، فإن تحقق البيعة مترّتب على المعرفة كما قلنا، وهذا الحديث لم يقتصر على وجوب معرفة الإمام فقط، بل أوجب بيعته أيضاً بعد معرفته.



---

(١) نفس المصدر.

(٢) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٨.

(٣) كتاب السنة: ٤٨٩، قال الألباني: إسناده حسن، ورجاله ثقات.

خلفاء الرسول ﷺ اثنا عشر

دلَّت الأحاديث الصحيحة بل المتواترة عند الشيعة وأهل السنة على أن الخلفاء اثنا عشر خليفة، لا يزيدون ولا ينقصون، وإليك البيان:

طرق الحديث عند أهل السنة:

روى حديث الخلفاء الاثني عشر جمع كبير من حفَّاظ الحديث عند أهل السنة، وخرَّجوه في صحاحهم، وسُننهم، ومسانيدهم، ومستدركاتهم، ومصنَّفاتهم، فجاء هذا الحديث بألفاظ متشابهة، وعبارات متعدّدة، وفي وقائع مختلفة، تدل على أن النبي ﷺ قد أخبر بذلك مراراً عديدة، وأكَّد عليه في مناسبات كثيرة.

وإليك قارئي العزيز بعضاً من طرق هذا الحديث، وهي كالتالي:

١- أخرج البخاري وغيره عن جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: كلهم من قريش[١].

قال البغوي: هذا حديث متّفق على صحّته[٢].

٢- وأخرج مسلم عن جابر بن سمرة، قال: دخلت مع أبي على النبي ﷺ، فسمعته يقول: إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة. قال: ثم تكلَّم بكلام خفي عليَّ. قال: فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلهم من قريش[٣].

٣- وأخرج مسلم أيضاً بسنده عن جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي ﷺ

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ٢٢٥٧.

(٢) شرح السنة ١٥/ ٣١.

(٣) صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٢.

يقول: لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً. ثم تكلّم النبي ﷺ بكلمة خفيت عليَّ، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله ﷺ؟ فقال: كلهم من قريش[(١)].

٤- وأخرج مسلم أيضاً عن جابر بن سمرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة. ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: كلهم من قريش[(٢)].

٥- وأخرج أيضاً بسنده عن جابر بن سمرة، قال: انطلقت إلى رسول الله ﷺ ومعي أبي، فسمعته يقول: لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة. فقال كلمة صَمَّنيها الناس، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلهم من قريش[(٣)].

٦- وأخرج أيضاً بسنده عن جابر بن سمرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يوم جمعة عشية رجم الأسلمي يقول: لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة، أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش...[(٤)].

٧- وأخرج الترمذي بسنده عن جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: يكون من بعدي اثنا عشر أميراً. ثم تكلّم بشيء لم أفهمه، فسألت الذي يليني، فقال: قال: كلهم من قريش[(٥)].

٨- وأخرج أبو داود حديث الخلفاء الاثني عشر بثلاثة طرق صحيحة، صحَّحها الألباني في صحيح سنن أبي داود ٣/ ٨٠٧.

قال في أحدها: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم تجتمع عليه الأمة. فسمعت كلاماً من النبي

---

(١) صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٢.

(٢) نفس المصدر ٣/ ١٤٥٣.

(٣) نفس المصدر.

(٤) نفس المصدر.

(٥) سنن الترمذي ٤/ ٥٠١، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

لم أفهمه، قلت لأبي: ما يقول؟ قال: كلهم من قريش[(١)].

وقال في آخر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة. قال: فكبَّر الناس وضجّوا، ثم قال كلمة خفية. قلت لأبي: يا أبه، ما قال؟ قال: كلهم من قريش[(٢)].

٩- وأخرج الطبراني بسنده عن أبي جحيفة قال: كنت مع عمِّي عند رسول الله ﷺ وهو يخطب، فقال: لا يزال أمر أمتي صالحاً حتى يمضي اثنا عشر خليفة. وخفض بها صوته، فقلت لعمّي وكان أمامي: ما قال يا عَمّ؟ قال يا بني: كلهم من قريش[(٣)].

١٠- وأخرج أحمد في المسند، وابن حجر في المطالب العالية، والبوصيري في مختصر إتحاف السادة المهرة، عن مسروق، قال: جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود، فقال: هل حدَّثكم نبيُّكم كم يكون بعده من الخلفاء؟ قال: نعم، وما سألني عنها أحد قبلك وإنك لمن أحدث القوم سنًّا. قال: يكونون عدّة نقباء موسى، اثني عشر نقيباً[(٤)].

وهذا الحديث حسَّنه ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ١٣/ ١٨١، وابن حجر الهيتمي المكي في تطهير الجنان واللسان: ٣١٣، والسيوطي في تاريخ الخلفاء: ٨، والبوصيري في مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ٦/ ٤٣٦.

١١- وأخرج أحمد بن حنبل في المسند عن جابر بن سمرة، قال: سمعت

---

(١) سنن أبي داود ٤/ ١٠٦.

(٢) نفس المصدر.

(٣) المعجم الكبير ٢٢/ ١٢٠. المعجم الأوسط ٤/ ٣٥٠. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١٩٠: رواه الطبراني في الأوسط والكبير والبزار، ورجال الطبراني رجال الصحيح. ورواه عن جابر في ٥/ ١٩١، وقال: رجاله ثقات.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ١/ ٣٩٨، ٤٠٦. المطالب العالية ٢/ ١٩٧. مختصر إتحاف السادة المهرة ٦/ ٤٣٦.

رسول الله ﷺ يقول: يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش...[(١)].

١٢- وأخرج أحمد بن حنبل في المسند، والحاكم النيسابوري في المستدرك عن جابر بن سمرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في حجّة الوداع: لا يزال هذا الدين ظاهراً على من ناواه، لا يضرّه مخالف ولا مفارق، حتى يمضي من أمتي اثنا عشر أميراً، كلهم. ثم خفي من قول رسول الله ﷺ، قال: يقول: كلهم من قريش[(٢)].

حديث الخلفاء الاثني عشر في كتب الشيعة الإمامية:

الأحاديث التي حصرت الأئمة في اثني عشر متواترة عند الشيعة الإمامية كما سيأتي بيانه، فلا حاجة لاستقصائها كلها، وسنكتفي بذكر بعضها.

منها: ما رواه الشيخ محمد بن علي بن بابويه المعروف بالصدوق قدس سره بسند صحيح عن ثابت بن دينار، عن سيِّد العابدين علي بن الحسين، عن سيّد الشهداء الحسين بن علي، عن سيّد الأوصياء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الأئمة من بعدي اثنا عشر، أوّلهم أنت يا علي، وآخرهم القائم الذي يفتح الله تعالى ذِكْره على يديه مشارق الأرض ومغاربها[(٣)].

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق قدس سره أيضاً بسند صحيح عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي، عن أبيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام، قال: قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله: أخبرني بعدد الأئمة بعدك. فقال: يا علي، هم اثنا عشر، أوّلهم أنت، وآخرهم القائم[(٤)].

ومنها: ما رواه الحر العاملي قدس سره عن كتاب الفضل بن شاذان (إثبات

---

(١) مسند أحمد بن حنبل ١/ ٣٩٨. قال البغوي في شرح السنة ١٥/ ٣٠: هذا حديث صحيح.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٥/ ٨٧، ٨٨، ٩٠. المستدرك ٣/ ٦١٧.

(٣) أمالي الصدوق: ٩٧، عيون أخبار الرضا ١/ ٦٦.

(٤) أمالي الصدوق: ٥٠٢.

الرجعة) بسند صحيح عن أبي شعبة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن آبائه، عن الحسن عليه السلام، قال: سألت جدّي رسول الله ﷺ عن الأئمة بعده، فقال: الأئمة بعدي بِعَدد نقباء بني إسرائيل: اثنا عشر، أعطاهم الله علمي وفهمي...[(١)].

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق قدس سره بسنده عن يحيى بن أبي القاسم، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن علي عليهم السلام قال: قال رسول الله ﷺ: الأئمة بعدي اثنا عشر، أوّلهم علي بن أبي طالب، وآخرهم القائم، هم خلفائي، وأوصيائي، وأوليائي، وحُجج الله على أمّتي بعدي...[(٢)].

ومنها: ما رواه الكليني، والصدوق، والمفيد قدّس الله أسرارهم بأسانيدهم عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: نحن اثنا عشر إماماً، منهم: حسن وحسين، ثم الأئمة من ولد الحسين عليه السلام[(٣)].

ومنها: ما رواه الكليني والمفيد والطوسي والصفار قدَّس الله أسرارهم بأسانيدهم عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الاثنا عشر الإمام من آل محمد، كلهم مُحدَّث، من ولد رسول الله ﷺ وولد علي بن أبي طالب عليه السلام، فرسول الله ﷺ وعلي عليه السلام هما الوالدان[(٤)].

ومنها: ما رواه الكليني والصدوق والمفيد والطوسي قدَّس الله أسرارهم بسنده عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر، آخرهم القائم عليه السلام، ثلاثة منهم محمد، وثلاثة منهم علي[(٥)].

ومنها: ما رووه قدَّس الله أسرارهم أيضاً بأسانيدهم عن زرارة، قال:

---

(١) عن إثبات الهداة ٢/ ٢٣٣.

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤/ ١٣٦. عيون أخبار الرضا ١/ ٦١.

(٣) الكافي ١/ ٥٣٣. الخصال: ٤٧٨. الإرشاد ٢/ ٣٤٧.

(٤) الكافي ١/ ٥٣٣. الإرشاد ٢/ ٣٤٧. الغيبة: ٩٧. بصائر الدرجات ٢/ ١١١.

(٥) الكافي ١/ ٥٣٢. عيون أخبار الرضا ١/ ٥٢. الإرشاد ٢/ ٣٤٦. الغيبة للطوسي: ٩٢.

سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: نحن اثنا عشر إماماً، منهم حسن وحسين، ثم الأئمة من وُلد الحسين عليه السلام[(١)].

إلى غير ذلك من الأحاديث التي تركناها روماً للاختصار.

(١) الكافي ١/ ٥٣٣. عيون أخبار الرضا ١/ ٥٩. الإرشاد: ٣٤٧.

صحَّة حديث الخلفاء الاثني عشر

تبيَّن مما تقدّم أن حديث الخلفاء الاثني عشر حديث صحيح، بل هو حديث متَّفق عليه باصطلاحهم؛ لأنه مروي في صحيحي البخاري ومسلم، وعليه فلا حاجة عند أهل السنة لتصحيح أحد بعد وروده في الصحيحين.

نعم، ورد هذا الحديث بألفاظ مختلفة، وأسانيد متعدّدة في غير الصحيحين، صحَّحها جمع آخرون من حفّاظ الحديث وأعلام أهل السنة المشهورين، منهم:

١ - **محمد بن عيسى الترمذي**: روى بسنده عن جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: يكون من بعدي اثنا عشر أميراً... كلهم من قريش.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[١].

٢- **نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي**: روى عن أبي جحيفة قال: كنت مع عمّي عند النبي ﷺ وهو يخطب، فقال: لا يزال أمر أمتي صالحاً حتى يمضي اثنا عشر خليفة... كلهم من قريش.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط والكبير، والبزار، ورجال الطبراني رجال الصحيح[٢].

٣- **الحسين بن مسعود البغوي**: روى بسنده عن جابر بن سمرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش...

قال البغوي: هذا حديث صحيح[٣].

---

(١) سنن الترمذي ٤/ ٥٠١.

(٢) مجمع الزوائد ٥/ ١٩٠.

(٣) شرح السنة ١٥/ ٣٠.

وقال بعد أن ذكر حديثاً آخر مثله: هذا حديث متّفق على صحّته[(١)].

٤- **ابن حجر العسقلاني**: قال: وقع عند أبي داود ما أخرجه أحمد والبزار من حديث ابن مسعود بسند حسن، أنه سُئل: كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال: سألْنا عنها رسول الله ﷺ فقال: اثنا عشر كعدَّة نقباء بني إسرائيل[(٢)].

٥- **ابن حجر الهيتمي المكي**: قال: وصحَّ حديث: لا يزال أمر أمتي صالحاً حتى يمضي اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش[(٣)].

وقال: وفي حديث سنده حسن، سُئل رسول الله ﷺ: كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ قال: اثنا عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل[(٤)].

٦- **جلال الدين السيوطي**: قال: وعند أحمد والبزار بسند حسن عن ابن مسعود، أنه سُئل: كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال: سألْنا عنها رسول الله ﷺ فقال: اثنا عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل[(٥)].

٧- **شهاب الدين أحمد بن أبي بكر المشهور بالبوصيري**: روى عن مسروق، قال كنا جلوساً عند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بعد المغرب وهو يقرأ القرآن، فسأله رجل: يا أبا عبد الرحمن أما سألتَ النبي ﷺ كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ قال: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك. ثم قال: نعم ولقد سألناه، فقال: اثني عشر كعدّة نقباء بنى إسرائيل.

قال: رواه مسدد، وإسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو يعلى، وأحمد بن حنبل بسند حسن[(٦)].

٨- **محمد ناصر الدين الألباني**: صحَّح حديث: لا يزال هذا الأمر ماضياً

---

(١) نفس المصدر ١٥/ ٣١.

(٢) فتح الباري ١٣/ ١٨١.

(٣) تطهير الجنان واللسان: ٣١٤.

(٤) نفس المصدر: ١١٣.

(٥) تاريخ الخلفاء: ٨.

(٦) مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ٦/ ٤٣٦.

حتى يقوم اثنا عشر أميراً، كلهم من قريش[(١)].

وحديث: لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، كلهم من قريش[(٢)].

وغير هؤلاء آخرون لا حاجة لذكرهم بعد ورود هذه الأحاديث كما قلنا في الصحيحين.

وأما من صحَّح هذا الحديث من علماء الشيعة، أو قال بتواتره، فمنهم:

١- **الشيخ محمد بن علي بن بابويه المعروف بالشيخ الصدوق** قدس سره: قال: إن الأخبار في هذا الباب كثيرة، والمفزع والملجأ إلى نَقَلة الحديث...

إلى أن قال: ونقل مخالفونا من أصحاب الحديث نقلاً ظاهراً مستفيضاً من حديث جابر بن سمرة، ما حدَّثنا به أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري، وكان من أصحاب الحديث، قال: حدثني أبو بكر بن أبي داود، عن إسحاق بن إبراهيم بن شاذان، عن الوليد بن هشام، عن محمد بن ذكوان، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن سيرين، عن جابر بن سمرة السوائي، قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وآله فقال: «يلي هذه الأمة اثنا عشر»، قال: فصرخ الناس، فلم أسمع ما قال، فقلت لأبي - وكان أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله مني: ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فقال: قال: «كلهم من قريش، وكلهم لا يُرى مثله». وقد أخرجتُ طرق هذا الحديث أيضاً، وبعضهم روى: «اثنا عشر أميراً»، وبعضهم روى «اثنا عشر خليفة»، فدلَّ ذلك على أن الأخبار التي في يد الإمامية، عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام بذكر الأئمة الاثني عشر أخبار صحيحة[(٣)].

٢- **شيخ الطائفة الشيخ محمد بن الحسن الطوسي** قدس سره: قال: ويدل على إمامة الاثني عشر - على ما نذهب إليه - ما تواترت به الشيعة من نص النبي

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٧١٩.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٧١٩. صحيح سنن أبي داود ٣/ ٨٠٧.

(٣) كمال الدين وتمام النعمة: ٦٨.

ﷺ على الاثني عشر في الجملة، ورووه أيضاً عن إمام إمام على من يقوم مقامه، وترتيب ذلك كترتيب النص على أمير المؤمنين عليه السلام[١].

وقال أيضاً: أما الذي يدل على صحَّتها فإن الشيعة الإمامية يروونها على وجه التواتر خلفاً عن سلف، وطريقة تصحيح ذلك موجودة في كتب الإمامية والنصوص على أمير المؤمنين عليه السلام، والطريقة واحدة. وأيضاً فإن نقل الطائفتين المختلفتين المتباينتين في الاعتقاد يدل على صحّة ما قد اتّفقوا على نقله؛ لأن العادة جارية أن كل من اعتقد مذهباً، وكان الطريق إلى صحّة ذلك النقل، فإن دواعيه تتوفّر إلى نقله، وتتوفّر دواعي من خالفه إلى إبطال ما نقله، أو الطعن عليه، والإنكار لروايته، بذلك جرت العادات في مدائح الرجال، وذمِّهم، وتعظيمهم، والنقص منهم، ومتى رأينا الفرقة المخالفة لهذه الفرقة قد نقلت مثل نقلها، ولم تتعرَّض للطعن على نقله، ولم تنكر متضمَّن الخبر، دلَّ ذلك على أن الله تعالى قد تولى نقله، وسخَّرهم لروايته، وذلك دليل على صحّة ما تضمَّنه الخبر[٢].

٣- الشيخ محمد بن إبراهيم النعماني رحمه الله: قال: فتأمَّلوا - يا معشر الشيعة - رحمكم الله ما نطق به كتاب الله عزَّ وجل، وما جاء عن رسول الله ﷺ، وعن أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام واحد بعد واحد في ذكر الأئمة الاثني عشر، وفضلهم، وعدّتهم، من طرق رجال الشيعة الموثقين عند الأئمة، فانظروا إلى اتصال ذلك، وووروده متواتراً، فإن تأمُّل ذلك يجلو القلوب من العمى، وينفي الشك، ويزيل الارتياب عمّن أراد الله به الخير، ووفّقه لسلوك طريق الحق، ولم يجعل لإبليس على نفسه سبيلاً بالإصغاء إلى زخارف المموِّهين وفتنة المفتونين[٣].

٤- علي بن الحسن بن أبي المجد الحلي قدس سره: قال: النصوص النبوية المتضمّنة أسماءهم وأوصافهم وتعيينهم واحداً بعد واحد، والتصريح فيها

---

(١) الاقتصاد: ٤٧١.

(٢) الغيبة للطوسي: ١٠٠.

(٣) الغيبة للنعماني: ٦١.

بثبوت إمامتهم، ولزوم خلافتهم، وفرض طاعتهم، وإيجاب ولايتهم، والتنبيه على عددهم، وغيبة قائمهم، وما يكون لهم ومنهم إلى قيام الساعة، فإنها أكثر من أن تحصى، وأعظم من أن تستقصى؛ لظهورها وشياعها في نقل كل مؤالف ومخالف، فتواتر نقلها واتفاق الفريقين على روايتها أشهر من كل مشهور، وأظهر من كل ظهور[١].

٥- **علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي** رحمه الله: قال: اعلم أن الخبر إذا رواه المعترف بصحّته الدائن بصدقه، ووافقه على ذلك المنكر لمضمونه، الدافع لما اشتمل عليه، فقد أسفر فيه الحق عن وجه الدلالة؛ لاتفاق المتضادّين في المقالة، إذ لو كان باطلاً لما توفَّرت دواعي المنكر له على نقله، وهو حجّة عليه، بل كانت منه الدواعي متوفّرة في دفعه على مجرى العرف والعادة، لا سيما وقد سَلِم من بعض معارضه، فسقط الحجة به، أو دعوى تكافيه في الظاهر، فتمنع من العمل عليه والاعتقاد به، وإذا كانت الأخبار الواردة في اعداد الأئمة عليه السلام بهذه الصفة فقد وجب القطع على صحَّتها[٢].

٦- **الشيخ جعفر كاشف الغطاء** رحمه الله: قال: ولعمري إن هذه الأخبار إن لم تكن من المتواترة على كثرتها، وكثرة رواتها، وكثرة الكتب التي نُقلت فيها، لم يكن متواتر أصلاً. ثم إن لم تكن متواترة فهي من المحفوفة بالقرائن، وإنما حُفظت بلطف الله، وكان مقتضى الحال إخفاؤها؛ لإخلالها بدينهم المؤسَّس بالسقيفة، المودع في ضمن تلك الصحيفة، ومخالفتها لهوى الأمراء، فظهورها مع أن المقام يقتضي إخفاءها قرينة على أن الجاحد لا يمكنه إنكارها كما أنكر كثيراً من أضرابها[٣].

٧- **المحقّق السيد أبو القاسم الخوئي** رحمه الله: قال: الروايات المتواترة

(١) إشارة السبق: ٦٠.

(٢) كشف الغمة ٣/ ٣٠٨.

(٣) كشف الغطاء ١/ ٧٧.

الواصلة إلينا من طريق العامّة والخاصّة قد حدَّدت الأئمة عليهم السلام باثني عشر من ناحية العدد[1].

(١) صراط النجاة ٢/ ٤٧٧.

مدح الخلفاء الاثني عشر

ربما يتساءل الناظر في أحاديث الخلفاء الاثني عشر، فيقول:

هل هذه الأحاديث جاءت مادحة لهؤلاء الخلفاء ومبشِّرة بهم؟ أو أنها جاءت قادحة فيهم، ومحذِّرة منهم؟

والمتأمِّل في الألفاظ المختلفة لتلك الأحاديث ودلالاتها يحكم بأن هذه الأحاديث جاءت مادحة للخلفاء الاثني عشر غير قادحة فيهم؛ لأنها دلَّت على أن الإسلام يكون بهم عزيزاً، منيعاً، وأمر الناس يكون بهم صالحاً ماضياً.

وهذا هو الذي فهمه من اطلعنا على كلامه من شرَّاح هذا الحديث والذين تكلَّموا فيه.

ولكن ذهب بعض آخر إلى أن أحاديث الخلفاء الاثني عشر وردت في مقام الذم لهم، والتحذير منهم، وممن تبنى هذا الرأي:

١ - المهلب بن أحمد بن أبي صفرة:

قال المهلب وهو من شرَّاح صحيح البخاري: الذي يغلب على الظن أنه عليه الصلاة والسلام أخبر بأعاجيب تكون بعده من الفتن، حتى يفترق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميراً. قال: ولو أراد غير هذا لقال: «يكون اثنا عشر أميراً يفعلون كذا... »، فلما أعراهم من الخبر عرفنا أنه أراد أنهم يكونون في زمن واحد[١].

ولكن ابن حجر العسقلاني لم يرتض منه هذا الرأي، فقال: وهو كلام مَن لم يقف على شيء من طرق الحديث غير الرواية التي وقعت في البخاري هكذا

(١) فتح الباري ١٣/ ١٨٠.

مختصرة، وقد عرفت من الروايات التي ذكرتها من عند مسلم وغيره أنه ذكر الصفة التي تختص بولايتهم، وهو كون الإسلام عزيزاً منيعاً. وفي الرواية الأخرى صفة أخرى، وهي أن كلهم يجتمع عليه الناس كما وقع عند أبي داود.

إلى أن قال: ولو لم يرِد إلا قوله: كلهم يجتمع عليه الناس [لكفى]، فإن وجودهم في عصر واحد عين الافتراق، فلا يصح أن يكون المراد(١).

٢- بعض الباحثين:

ذهب بعض الباحثين إلى ما يشبه رأي المهلب، فقال: إن الحديث يفيد الذم لا المدح، وأن المراد بهؤلاء الأمراء الاثنا عشر وهم من الأغيلمة السفهاء الذين كانت الفتنة بسببهم، ودارت على رؤوسهم، وكانوا سبب افتراق الأمة وتقاتلها، وهم:

١- معاوية بن أبي سفيان والي الشام (قرشي).

٢- الوليد بن عقبة والي الكوفة (قرشي).

٣- سعيد بن العاص والي الكوفة بعد الوليد (قرشي).

٤- عبد الله بن أبي السرح والي مصر (قرشي).

٥- عبد الله بن أبي ربيعة والي على بعض اليمن (قرشي).

٦- عبد الله بن عامر والي البصرة (قرشي).

٧- علي بن ربيعة بن عبد العزى والي مكة (قرشي).

٨- خالد بن العاص بن هشام المخزومي (قرشي).

٩- حبيب بن مسلمة الفهري أمير قنسرين (قرشي).

١٠- مروان بن الحكم والي البحرين وكاتب عثمان ومستشاره (قرشي).

١١- عبد الرحمن بن خالد بن الوليد والي حمص (قرشي).

---

(١) نفس المصدر ١٣/ ١٨٠.

١٢- العلاء بن وهب العامري والي الجزيرة العراقية (قرشي).

فهؤلاء كانوا أسباب ضعف الأمة، إما باستئثارهم بالأموال وظلمهم للصالحين، وطردهم للبدريّين، أو التضييق عليهم، وإظهار بعضهم بيع الخمور وشربها، ومنادمة النصارى، والتصرّف في بيت المال بخلاف المعهود في عهد أبي بكر وعمر...

وإذا كان بعض هؤلاء الولاة خامل الذكر وقد لا يكون من أسباب الفتنة فقد يدخل قرشيون آخرون بدلاً منهم، كمحمد بن أبي حذيفة (قرشي)، أو عمرو بن العاص (قرشي)، أو عدي بن نوفل بن أسد بن عبد العزى القرشي والي حضرموت، أو يعلى بن أمية الثقفي (حليف قريش، وحليف القوم له حكمهم)، وقد كان عمرو بن العاص ومحمد بن أبي حذيفة يحرّضان على عثمان رضي الله عنه، فشاركا في اختلاف الأمة وضعفها وتنازعها، وقد ولي مصر عمرو بن العاص في أول عهد عثمان، ومحمد بن أبي حذيفة في آخر عهد عثمان بعد أن تغلب على مصر تغلباً...[1].

قلت: يَرِدُ على هذا الكلام أمور:

١- أن هذا الرأي لا يستقيم إلا بادّعاء وقوع الخطأ في ألفاظ حديث الخلفاء الاثني عشر في أغلب مصادر الحديث السّنّية، بإطلاق لفظ الخلفاء على أمراء البلدان، وهو إطلاق غير صحيح.

٢- أن الأمراء القرشيّين الذين كانوا في زمان عثمان أكثر من اثني عشر أميراً.

منهم: سعد بن أبي وقاص، ولاه عثمان على الكوفة أيضاً في السنة الأولى من حكمه، وبقي والياً على الكوفة مدة عام.

قال ابن كثير: قال الواقدي فيما ذكره عن زيد بن أسلم عن أبيه، أن عمر أوصى أن تقر عماله سنة، فلما ولي عثمان أقرَّ المغيرة بن شعبة على الكوفة سنة، ثم

---

(١) مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة: ١٤١.

عزله، واستعمل سعداً، ثم عزله، وولى الوليد بن عقبة بن أبي معيط[١].

ومنهم: عمرو بن العاص، كان والياً على مصر، ثم عزله عثمان في سنة سبع وعشرين كما قيل، وولى أخاه لأمه عبد الله بن أبي سرح[٢].

ثم إن من ولاة عثمان من لم يكونوا من قريش:

منهم: المغيرة بن شعبة كما قلنا.

ومنهم: أبو موسى الأشعري، كان والياً على البصرة ست سنين[٣]، ثم ولاه الكوفة بعد أن منع الناس واليه سعيد بن العاص من الدخول إلى الكوفة[٤].

ومنهم: عبد الله بن حازم السلمي: كان والياً على خراسان، ثم عزله عبد الله بن عامر، ثم أقرّه عليها[٥].

والغريب قول الباحث: «وإذا كان بعض هؤلاء الولاة خامل الذكر وقد لا يكون من أسباب الفتنة فقد يدخل قرشيون آخرون بدلاً منهم، كمحمد بن أبي حذيفة (قرشي)... الخ»، وهذا نقض لما قاله من أن هؤلاء هم سبب الفتنة والفساد والشر، مع أن بعضهم لم يُذكر عنه أي شيء.

كما أن بعض من ذكرهم الباحث لم أعرفهم، ولم أجد من ترجمهم، لا في الصحابة ولا في الرواة، مثل علي بن ربيعة بن عبد العزى.

٣- أن ابن كثير في البداية والنهاية ذكر أن نوّاب معاوية بن أبي سفيان: عبد الرحمن بن خالد بن الوليد على حمص، وحبيب بن سلمة على قنسرين، وأبو الأعور على الأردن، وحكيم بن علقة على فلسطين، والأشعث بن قيس على

---

(١) البداية والنهاية ٧/ ١٥٥.

(٢) نفس المصدر ٧/ ١٥٧.

(٣) نفس المصدر ٧/ ١٥٩.

(٤) نفس المصدر ٧/ ١٧٤.

(٥) نفس المصدر ٧/ ١٦٧، أحداث سنة ٣٢هـ.

أذربيجان، وجرير بن عبد الله البجلي على قرقيسيا، وعتبة بن النهاس على حلوان، ومالك بن حبيب على قيسارية، وحبيش على همذان(١).

فإن عددنا أمراء كبار الأمصار، وهم: الوليد بن عقبة والي الكوفة، وعبد الله بن عامر والي البصرة، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح والي مصر، ومعاوية بن أبي سفيان والي الشام، وغيرهم فهؤلاء أقل من اثني عشر، وإن عددنا معهم نوابهم وغيرهم كوالي اليمن، ووالي مكة، ووالي خراسان وغيرهم، زادوا على الاثني عشر أميراً، مع أن هذا الباحث ذكر من جملة الأمراء الاثني عشر والي حمص ووالي قنسرين اللذين كانا واليين من قبل معاوية الذي كان والياً على الشام كلها.

٤- أن الأمراء الذين ولاهم معاوية وغيره من خلفاء بني أمية لم يكونوا أحسن حالاً من الأمراء الذين ولاهم عثمان، فإن من أمراء معاوية:

فضالة بن عبيد على قضاء الشام، ثم ولى بعده أبا إدريس الخولاني، وولى عمرو بن العاص على مصر، ثم تولى بعد موته عبد الله بن عمرو، ثم عزله معاوية، وولى على مصر معاوية بن خديج(٢)، وولى على الكوفة المغيرة بن شعبة، وعلى البصرة بسر بن أرطأة، ثم ولى بعده عليها عبد الله بن عامر(٣)، ثم ولى عليها زياد بن أبيه(٤)، وولى مروان بن الحكم نيابة المدينة، وعلى مكة خالد بن العاص بن هشام، وعلى خراسان قيس بن الهيثم من قبل عبد الله بن عامر(٥)، ثم تولى على خراسان الحكم بن عمرو الغفاري نيابة عن زياد بن أبيه(٦).

وفي سنة ٤٩هـ جمع معاوية لزياد الكوفة والبصرة، وكان يستخلف على

---

(١) نفس المصدر ٧/ ٢٣٨.

(٢) نفس المصدر ٨/ ٣٣.

(٣) نفس المصدر ٨/ ٢٢، ٢٣.

(٤) نفس المصدر ٨/ ٣٠.

(٥) نفس المصدر ٨/ ٢٥.

(٦) نفس المصدر ٨/ ٣٠.

البصرة سمرة بن جندب[1].

وهؤلاء الولاة سواء أكانوا اثني عشر أم أكثر أم أقل فإن حالهم لم يكن أحسن من حال ولاة عثمان، فلا أدري لم صرف هذا الباحث أحاديث الخلفاء الاثني عشر إلى ولاة عثمان دون ولاة معاوية أو ولاة خلفاء بني أمية أو بني العباس؟!

٥- أن الولاة الذين كانوا في زمان خلفاء بني أمية ومن جاء بعدهم كالحجاج الثقفي وغيره كانوا أشد ظلماً من بعض ولاة عثمان.

قال السيوطي: وأخرج أبو نعيم في الحلية عن ابن شوذب، قال: قال عمر بن عبد العزيز وكان الوليد بالشام، والحجاج بالعراق، وعثمان بن حبارة بالحجاز، وقرة بن شريك بمصر: امتلأت الأرض والله جوراً[2].

وليس هناك أي أهمية في أن يكونوا اثني عشر أو أكثر أو أقل، فإنهم كانوا طواغيت عتاة، ظلمة، فجرة، سفَّاحين، لا يرقبون في مؤمن إلًّا ولا ذمَّة.

قال الباحث: ومعنى الحديث: أن الإسلام سيكون منيعاً ظاهراً حتى يليه هؤلاء، فيبدأ الضعف، وهذا التفسير أقرب للصواب لعدة أمور:

الأول: أن اللفظ الأقوى هو «أمراء» لا «خلفاء»، ولفظ «أمراء» لفظ البخاري، واللفظ الأقوى من ألفاظ مسلم لفظ آخر محايد: «اثنا عشر رجلاً»، وهو أقوى من لفظ «خلفاء»، فلفظة «خلفاء» يبدو أنها مروية بالمعنى[3].

قلت: إن تقوية لفظ من ألفاظ الحديث على آخر لا بد أن يكون بحجة واضحة وصحيحة، وأما التقوية الانتقائية فلا قيمة لها.

وورود لفظ في صحيح البخاري لا يدل على أقوائيته على ما جاء في صحيح مسلم أو غيره؛ لأن البخاري كثيراً ما ينقل الأحاديث بالمعنى، فلا تكاد

(١) نفس المصدر ٨/ ٣٤.

(٢) تاريخ الخلفاء: ١٧٨.

(٣) مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة: ١٤١.

تجد حديثاً مكرَّراً في صحيح البخاري اتّفقت ألفاظه وإن كان السند واحداً، وبعض أحاديث صحيح البخاري كُرِّر أربع عشرة مرة لم يتّفق منها حديثان على لفظ واحد.

مع أن حديث البخاري جاء مبتوراً مختصراً ركيكاً؛ فإن قوله: «يكون اثنا عشر أميراً... كلهم من قريش» لا يكاد يفيد بشيء، بل هو كلام غير صحيح؛ لأن الأمراء الذين حكموا بعد رسول الله ﷺ كانوا أكثر من ذلك، مع أن الحديث لم يبيِّن أوصاف أولئك الأمراء، ولم يوضّح الغاية من ذكرهم وذكر عددهم.

ثم إن هذه الأحاديث لا تنافي بينها حتى يلزم ترجيح بعضها على بعض، فإن الخلفاء أمراء، فلا محذور في تسميتهم خلفاء تارة، وأمراء تارة أخرى، ورجالاً تارة ثالثة، وهذا هو المرجِّح لكون لفظة «أمراء» نُقلت بالمعنى.

ولازم تقوية لفظ «أمراء» على لفظ «خلفاء» هو الحكم بأن أكثر الأحاديث كُتبت فيها كلمة مغلوطة، وهي كلمة «خلفاء»، وهذا لا يمكن المصير إليه إلا بحجة قاطعة.

قال الباحث: الثاني: أن أكثر ألفاظ الحديث توحي بذم هؤلاء لا مدحهم كما في قوله: «لا يزال هذا الأمر ظاهراً، لا يضرّه خلاف من خالفه، حتى يؤمر اثنا عشر من أمّتي كلهم من قريش».

وفي لفظ: «لا يزال الأمر ظاهراً حتى يكون اثنا عشر أميراً، كلهم من قريش».

وفي لفظ ثالث: «إن هذا الأمر لن ينقضي حتى يكون فيهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش».

وفي لفظ: «لا يزال هذا الدين قائماً حتى يقوم اثنا عشر خليفة»[1].

إلى أن قال: فهذه الألفاظ - وهي الأقوى - تؤكّد أن الأمة ستكون صالحة متماسكة، وأن الدين سيبقى عزيزاً منيعاً، حتى يقوم هؤلاء «الأغيلمة

---

(١) مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة: ١٤٢.

السفهاء، فيكون فساد الأمة وهلاكها على أيديهم»، بل بعض الألفاظ يدل عليه، مثل: «لا يزال هذا الأمر في مسكة وفي علياء، حتى يملك اثنا عشر من قريش»[١].

ويَرِدُ على هذا الكلام عدة أمور:

١- أن وصفهم بأنهم خلفاء، أو أمراء، ظاهر في مدحهم، ولو كانوا أغيلمة سفهاء، متأمِّرين على الأمة بالغلبة والقهر لما وصفهم النبي ﷺ بذلك.

٢- أنه لا معنى لنسبة الفساد إلى أولئك الأمراء دون الخليفة الذي أقامهم على رقاب المسلمين، وتركهم يعيثون في الأرض فساداً، فتبرئة السبب الأساس وهو الخليفة القائم، ونسبته إلى أمراء متفرِّقين في البلدان لا يمكن قبوله بحال.

٣- أن جملة من الأحاديث قد دلَّت على أن خلافة النبي ﷺ، وعزّة الإسلام، ومنعته، وقيامه، وصلاح أمر الناس، لا تكون إلا في زمان خلافة هؤلاء الخلفاء الاثني عشر.

منها: ما أخرجه مسلم في صحيحه أن النبي ﷺ قال: إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة[٢].

قلت: أي أن هذا الأمر وهو الخلافة لا ينقضي أي لن ينقطع، بل ستستمر الخلافة إلى أن يمضي اثنا عشر خليفة، فإذا مضى هؤلاء فلا خلافة، فتسمية هؤلاء الاثني عشر خلفاء دون غيرهم دليل على صلاحهم واستقامتهم.

ومنها: ما أخرجه مسلم أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال: لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً[٣].

قلت: كلمة «ما» في قوله: «ما وليهم» مصدرية ظرفية، فيكون معنى الحديث: إن أمر الناس سيكون ماضياً صالحاً حسناً في مدة ولاية هؤلاء الخلفاء

---

(١) نفس المصدر: ١٤٣.

(٢) صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٢.

(٣) نفس المصدر.

الاثني عشر، وهذا يدل أنهم خلفاء حق وعدل.

ومنها: قوله ﷺ: إن هذا الدين لن يزال ظاهراً على من ناوأه، لا يضره مخالف ولا مفارق، حتى يمضي من أمّتي اثنا عشر خليفة[١].

ومنها: قوله ﷺ: لا يزال أمر أمّتي صالحاً حتى يمضي اثنا عشر خليفة[٢].

قلت: هذان الحديثان واضحا الدلالة على أن ظهور الإسلام وعزَّته ومنعته وصلاح أمر هذه الأمة ينتهي بمضي هؤلاء الخلفاء، لا بتولّيهم أمور المسلمين.

ومنها: قوله ﷺ: يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش. فلما رجع إلى منزله أتته قريش، قالوا: ثم يكون ماذا؟ قال: ثم يكون الهرج[٣].

قلت: فُسِّر الهرج في الحديث بأنه القتل، وهو مترتِّب على حصول الفتن والاختلاف، وهذا الحديث دال بوضوح على أن الهرج إنما يكون بعد مضي هؤلاء الخلفاء، لا في مدة حكمهم.

وأما الأحاديث التي ورد فيها قوله: «إلى اثني عشر خليفة»، وهي قوله ﷺ: لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة.

وقوله: لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة.

وقوله: لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة.

فإن كلمة «إلى» فيها دالَّة على انتهاء الغاية، إلا أن الأمر الذي ينبغي أن يُعرف هو المصدر المجرور المقدَّر بعد كلمة «إلى»، وهذا الباحث الكريم جعل المصدر المقدَّر هو: «أن يحكم»، ولذلك قال: إن معنى الحديث: لا يزال الإسلام عزيزاً ومنيعاً إلى أن يحكم هؤلاء الاثنا عشر، فتزول عزَّة الإسلام ومنعته.

---

(١) مسند أحمد ٥/ ٨٧، ٨٨.

(٢) المستدرك ٣/ ٦١٨. المعجم الكبير ٢٢/ ١٢٠. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١٩٠: رواه الطبراني في الأوسط والكبير والبزار، ورجال الطبراني رجال الصحيح.

(٣) سنن أبي داود ٤/ ١٠٦.

وبسبب هذا التقدير دخل عليه الوهم، فظن أن الحديث وارد في ذم هؤلاء الخلفاء، لا في مدحهم.

وهذا التقدير لا دليل عليه؛ ولا بد لمعرفة التقدير الصحيح من النظر في جميع ألفاظ الحديث لفهم المراد منه، فإن بعض ألفاظه يفسِّر بعضها الآخر، وقد ورد في بعضها كما قلنا قوله: «حتى يمضي اثنا عشر خليفة»، وقوله: «ما وليهم اثنا عشر رجلاً»، وفي هذين اللفظين دلالة واضحة على أن عزَّة الإسلام ومنعته وصلاح أمر الناس إنما هي في مدة حكم هؤلاء الخلفاء، وأن فساد أمر الأمة إنما يكون بعد مضي هؤلاء الخلفاء، لا في مدة حكمهم.

وعليه فالمصدر المقدر هو: «أن يمضي»، فيكون المعنى: لا يزال هذا الدين منيعاً إلى أن يمضي اثنا عشر خليفة واحداً بعد واحد، فتنتهي مدة حكمهم جميعاً.

قال الباحث: الثالث: إن هذا التفسير لا يتناقض مع الأدلة الأخرى التي تذم الملك العضوض، بل تصبح متَّسقة متسايرة في المعنى، ويفسِّر بعضها بعضاً، فنصبح نقرأ الأحاديث في ذم أمراء بني أمية متّسقة، لا نخشى أن تناقض أحاديث أخرى، فنعرف أنهم «الأغيلمة السفهاء» الذين كان فساد الأمة على أيديهم، وأن منهم «الفئة الباغية التي تدعو إلى النار»، وأن بهم «يبدأ الملك العضوض»، «وأنهم أول من يغيِّر سُنَّة النبي ﷺ»، وغير ذلك من الأحاديث التي لا يجوز أن نحاربها أو نهملها من أجل تفسير ظني بل باطل لحديث أحادي اختلف في لفظه عن جابر بن سمرة مع انتقاء بعض ألفاظه الغريبة، وإهمال الألفاظ الأقوى والأشهر.

قلت: هذا التفسير لأحاديث الخلفاء الاثني عشر يجعل جملة من الأحاديث الصحيحة عند أهل السنة متناقضة جدًّا؛ لأن هذه الأحاديث بهذا التفسير تخرج خلافة عثمان عن أن تكون خلافة نبوية، وتجعل ملكه ملكاً عضوضاً، تولاه «أغيلمة سفهاء» يبدِّلون سُنَّة النبي ﷺ؛ لأن من جعل على الأمة هؤلاء الأمراء الجائرين لا تكون خلافته خلافة نبوة.

وهذا ينافي التفسير السُّنّي لما روي صحيحاً عندهم عن النبي ﷺ أنه قال: خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله الملك أو ملكه من يشاء[١].

ولهذا وصفوا خلافة عثمان بأنها أيضاً خلافة نبوة.

قال سعيد: قال لي سفينة: أمسك عليك: أبا بكر سنتين، وعمر عشراً، وعثمان اثنتي عشرة، وعلي كذا. قال سعيد: قلت لسفينة: إن هؤلاء يزعمون أن عليًّا عليه السلام لم يكن بخليفة! قال: كذبت أستاه بني الزرقاء - يعني مروان[٢].

كما أن أحاديث الخلفاء الاثني عشر بالتفسير الذي ذكره هذا الباحث لا تنسجم مع التفسير السُّنّي لحديث الخلفاء الراشدين المروي عن النبي ﷺ أنه قال: فعليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسَّكوا بها، وعضّوا عليها بالنواجذ[٣].

والسبب في ذلك أنَّا إذا عددنا عثمان بن عفان من ضمن أولئك الخلفاء الراشدين، فإنا لا نتعقل أن يكون حاكم المسلمين - وهو عثمان بن عفان - من الخلفاء الراشدين الذين أمر النبي ﷺ بالتمسّك بسُنَّتهم، بينما يكون أمراؤه الذين سلَّطهم على رقاب المسلمين مذمومين، «ويكونون أول من يغيِّر سُنَّة النبي ﷺ»، وبهم تزول عزَّة الإسلام ومنعته، ويفسد أمر هذه الأمة!!

وأما التفسير الآخر لحديث الخلفاء الاثني عشر فلا يتناقض مع شيء من الأدلة الأخرى التي تذم الفئة الباغية أو الأغيلمة السفهاء الذين يكون ملكهم

---

(١) سنن أبي داود ٤/ ٢١١. سنن الترمذي ٤/ ٥٠٣ وقال: هذا حديث حسن. صحَّحه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٣/ ٨٧٩، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٧٤٢، ونقل تصحيحه عن الحاكم، والذهبي، وابن حبان، وابن حجر، وابن جرير الطبري، وابن تيمية، ونقل عنه اعتماد الإمام أحمد عليه، وذكر أنه متفق عليه بين الفقهاء وعلماء السنة، ثم قال: فقد تبيَّن بوضوح سلامة الحديث من علة قادحة في سنده، وأنه صحيح محتج به.

(٢) سنن أبي داود ٤/ ٢١١.

(٣) سنن أبي داود ٤/ ٢٠١، سنن الترمذي ٥/ ٤٤، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. صحّحه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/ ٦٩، وصحيح سنن ابن ماجة ١/ ١٣.

ملكاً عضوضاً، كما لا تتنافى مع الأحاديث التي تذم سلاطين بني أمية؛ لأن كل واحدة من الطائفتين تتحدّث عن فئة مغايرة لما تتحدّث عنه الطائفة الأخرى، فلا منافاة بين مدح الخلفاء العدول الاثني عشر الذين يكون الإسلام بهم عزيزاً منيعاً، وذم شر الملوك الذين هم الأغيلمة السفهاء، وهم بنو أمية.

قال الباحث: وهاهم - يعني النواصب المحرِّفين للأحاديث - يجعلون فساد الأمة على أيدي بني أمية صلاحاً للدين والدنيا بهؤلاء الأمراء! بينما ألفاظ الحديث تؤكّد أن الدين والدنيا سيكونان بخير «حتى يكون فيهم اثنا عشر أميراً»، مع أن المراد بالحديث ما ذكره في الحديث الآخر: «فساد أمتي على أيدي سفهاء من قريش»[1].

قلت: إن ادِّعاء أن هذه الأحاديث تدل على القدح في الخلفاء الاثني عشر خلاف ما فهمه أكثر من تكلّم في شرح هذه الأحاديث، فلا شأن للنواصب وغيرهم في صرف هذه الأحاديث من كونها قادحة إلى كونها مادحة.

ونحن أوضحنا آنفاً أن الأحاديث تدل بوضوح - بالنظر إلى مجموع ألفاظها - على مدح هؤلاء الخلفاء الاثني عشر بالقرائن التي بيّناها فيما سبق.

ثم إن مدح هؤلاء الخلفاء لا يستلزم مدح الخلفاء الأمويين حتى يمكن اتهام النواصب بذلك؛ لأن المراد بالخلفاء رجال آخرون من غير الأمويين كما يذهب إليه الشيعة، أو أن المراد بعض الأمويين مع آخرين من غيرهم كالخلفاء الأربعة كما سيأتي في نقل أقوال علماء أهل السنة.

ولم لا يقال: إن النواصب جاؤوا إلى أحاديث مادحة للخلفاء الاثني عشر الذين يراد بهم غير ملوك بني أمية، فصرفوها إلى الخلفاء الأمويين، فإن ذلك أيسر من ادّعاء دلالة هذه الأحاديث المادحة للخلفاء الاثني عشر على ذمِّهم والقدح فيهم.

قال الباحث: وأخيراً يستطيع المتعنِّت أن يعل الحديث كله بانفراد جابر بن

---

(١) مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة: ١٤٣.

سمرة به، وكون مناسبته مضطرب فيها بين حَجّة الوداع في عرفة، أو في منى، أو يوم رجم ماعز الأسلمي، فقد يقول المتعنِّت: سبحان الله، لم يسمع هذا الحديث من الحجيج المائة ألف إلا جابر بن سمرة، وقد خطب به النبي ﷺ في عرفة حسب ما جاء في بعض الروايات(١).

والجواب: أنـَّا لا كلام لنا مع كل متعنِّت، فإن المتعنِّت يستطيع أن يقول ما يشاء حتى لو كان باطلاً، وإنما كلامنا مع المنصف الطالب للحق.

ومع ذلك نستطيع أن نجيب هذا المتعنِّت بأن انفراد جابر بن سمرة لا يقدح في الحديث؛ لأنه صحابي ثقة على مذهب أهل السنة، وتفرّده بالحديث لا يوهن الحديث، وإلا لزم إسقاط كل حديث تفرّد بروايته صحابي واحد، وهذا يستلزم ضياع كثير من أحكام الشريعة.

واختلاف الأحاديث في بيان المناسبة لا يدل على اضطراب في مناسبة الحديث؛ إذ يمكن أن يقال: إن النبي ﷺ كرّر الحديث في مناسبات متعدّدة، مع أن اضطراب الحديث الصحيح في المناسبة لا يقتضي طرح الحديث بالكليّة.

ثم إن جابر بن سمرة لم يتفرَّد برواية هذا الحديث، فقد رواه رواة آخرون، منهم:

١- **عبد الله بن مسعود**: ورد فيه أن الخلفاء اثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل، وقد سبق ذكره(٢).

٢- **عبد الله بن عمرو بن العاص**: بلفظ: إذا ملك اثنا عشر من عمرو بن كعب كان النقف والنقاف إلى يوم القيامة(٣).

وفي لفظ آخر، قال: يكون في هذه الأمة اثنا عشر خليفة، أبو بكر أصبتم اسمه، وعمر الفاروق قرن من حديد أصبتم اسمه، وعثمان بن عفان ذو النورين

---

(١) مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة: ١٥٠.

(٢) راجع صفحة ١١٩.

(٣) المعجم الأوسط للطبراني ٣/ ٥٦.

أوتي كفلين من الأجر، قتل مظلوماً، أصبتم اسمه[١].

٣- **سفينة**: رواه بلفظ: الخلافة ثلاثون سنة، وسائرهم ملوك، والخلفاء والملوك اثنا عشر[٢].

٤- **أبو جحيفة (وهب بن عبد الله السوائي)**: رواه بلفظ: لا يزال أمر أمتي صالحاً حتى يمضي اثنا عشر خليفة[٣].

٥- **عبد الله بن عمر**: رواه بلفظ: يكون في هذه الأمة اثنا عشر خليفة: أبو بكر أصبتم اسمه، وعمر بن الخطاب قرن من حديد أصبتم اسمه، وعثمان بن عفان ذو النورين، أوتي كفلين من رحمته، قُتل مظلوماً، أصبتم اسمه[٤].

٦- **أبو الجلد، وهو جيلان بن فروة**: رواه بلفظ: إن هذه الأمة لن تهلك حتى يكون فيها اثنا عشر خليفة، كلهم يعمل بالهدى ودين الحق[٥].

ولو سلَّمنا أن جابر بن سمرة تفرّد برواية هذا الحديث فإن تفرّده بروايته لا يدل على تفرّده بسماعه دون باقي الحجيج؛ لأنه ليس كل من سمع حديثاً رواه، وهذا الحديث وإن سمعه الكثيرون إلا أن الذين رووه منهم أشخاص قلائل كما هو حال كثير من الأحاديث التي لم يروها إلا شخص واحد مع أن الحاضرين في الحدث أشخاص كثيرون، ولعل كثيراً من الصحابة رووا هذا الحديث إلا أنه لم تصل إلينا إلا رواية شخص واحد فقط بسبب ضياع باقي الروايات؛ لأن تدوين الحديث لم يبدأ إلا في زمان عمر بن عبد العزيز، أو لأن

---

(١) المعجم الكبير ١/ ٨٩، السنة لابن أبي عاصم: ٩٥٥، صحَّحه الألباني في تعليقته. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ٨٩: رواه الطبراني بإسنادين، ورجال أحدهما رجال الصحيح، غير عقبة بن أوس وهو ثقة.

(٢) صحيح ابن حبان ١٥/ ٣٤.

(٣) المستدرك ٣/ ٦١٨، المعجم الكبير للطبراني ٢٢/ ١٢٠، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١٩٠: رواه الطبراني في الأوسط والكبير والبزار، ورجال الطبراني رجال الصحيح.

(٤) المصنف لابن أبي شيبة ٦/ ٣٦٦. كتاب السنة لابن أبي عاصم ٢/ ٥٣٤، صحّحه الألباني في تعليقته، وقال: والحديث أخرجه ابن سعد ٣/ ١٧٠ ... وسنده صحيح أيضاً.

(٥) دلائل النبوة للبيهقي ٦/ ٥٢٣.

رواية مثل هذا الحديث يتنافى مع التوجه العام للحكم الأموي آنذاك، أو لغير ذلك من الأسباب.

قال الباحث: كما يستطيع المتعنِّت أن يقول: إن السلطة الأموية وعلماءها حرَّفت الحديث من الذم إلى ما يُفهم منه المدح، كما فعلت في أحاديث أخرى، وكما وضعت أيضاً ما يقارب أربعة آلاف حديث على رسول الله ﷺ كما نصَّ على ذلك الإمام حماد بن أسامة أحد كبار المحدِّثين[1].

والجواب: أنه يلزم المتعنِّت المذكور أن يثبت لنا بدليل تام أن اللفظ الصحيح للحديث يدل على الذم، لا على المدح، ودون ذلك خرط القتاد.

ووضع ما يقارب أربعة آلاف حديث على رسول الله ﷺ أو أكثر لا يقتضي التشكيك في كل حديث مروي بسند صحيح، من ناحية سنده، أو من ناحية لفظه، وإلا استلزم ذلك طرح كل الأحاديث الصحيحة، للشك في العبث بأسانيدها أو في تحريف ألفاظها، وهذا لا يمكن المصير إليه؛ لاستلزامه ضياع الشريعة بكاملها.

ثم لم لا يقال: إن الأحاديث المحرَّفة هي الأحاديث التي تمسَّك بها الباحث الفاضل، والتي قد يُفهم من بعضها الدلالة على ذم أولئك الخلفاء، بسبب معرفة الأمويين بأن المعني بهذه الأحاديث هم أئمة أهل البيت عليهم السلام؟

وأخيراً، فإني لم أجد في كلام هذا الباحث أي دليل صحيح يدل على ما ذهب إليه من أن أحاديث الخلفاء الاثني عشر وردت في ذم ولاة عثمان بن عفان أيام خلافته، وكل ما قاله لا يعدو كونه ظنونات، واحتمالات دلَّ الدليل الصحيح على بطلانها.



---

(١) مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة: ١٥٠.

مَن هم الخلفاء الاثنا عشر؟

حاول غير الشيعة الإمامية كشف المراد بالخلفاء الاثني عشر في الأحاديث السابقة، بما يتّفق مع مذاهبهم، ويلتئم مع معتقداتهم، فذهبوا ذات اليمين وذات الشمال لا يهتدون إلى شيء صحيح.

وحاولوا جاهدين أن يصرفوا هذه الأحاديث عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، ويجعلوها في غيرهم ممن لا تنطبق عليهم الأوصاف الواردة فيها، فتاهوا وتحيَّروا، حتى ذهبوا إلى مذاهب عجيبة، وصدرت منهم أقوال غريبة، وأقرَّ بعضهم بالعجز، واعترف بعضهم بعدم وضوح معنى لهذه الأحاديث تركن إليه النفس.

قال ابن الجوزي في كشف المشكل: هذا الحديث قد أطلتُ البحث عنه، وتطلَّبتُ مظانّه، وسألتُ عنه، فما رأيت أحداً وقع على المقصود به...[1].

وقال ابن بطال عن المهلب: لم ألقَ أحداً يقطع في هذا الحديث - يعني بشيء معين[2].

اختلاف أهل السنة في الخلفاء الاثني عشر:

كثرت أقوال أهل السنة في هذه المسألة، واختلفت آراؤهم اختلافاً عظيماً، وتضاربت تضارباً شديداً، ومع كثرة تلك الأقوال لا تجد فيها قولاً خالياً من الخدش والخلل، وكل أقوالهم كما سيتّضح للقارئ العزيز مبتنية على الظنون والاحتمالات التي لا تغني عن الحق شيئاً، وأهم ما عثرت عليه من أقوالهم في

---

(١) كشف المشكل ١/ ٤٤٩.

(٢) فتح الباري ١٣/ ١٨٠.

هذه المسألة تسعة أقوال، وإليك بيانها، وبيان ما فيها:

١ - رأي القاضي عياض والحافظ البيهقي:

قال القاضي عياض: لعل المراد بالاثني عشر في هذه الأحاديث وما شابهها أنهم يكونون في مدة عزَّة الخلافة وقوة الإسلام واستقامة أموره، والاجتماع على مَن يقوم بالخلافة، وقد وُجد فيمن اجتمع عليه الناس، إلى أن اضطرب أمر بني أمية، ووقعت بينهم الفتنة زمن الوليد بن يزيد، فاتصلت بينهم إلى أن قامت الدولة العباسية، فاستأصلوا أمرهم(١).

قال ابن حجر العسقلاني: كلام القاضي عياض أحسن ما قيل في الحديث وأرجحه؛ لتأييده بقوله في بعض طرق الحديث الصحيحة: «كلّهم يجتمع عليه الناس»، وإيضاح ذلك أن المراد بالاجتماع انقيادهم لبيعته، والذي وقع أن الناس اجتمعوا على أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، إلى أن وقع أمر الحَكَمين في صفِّين، فتسمَّى معاوية يومئذ بالخلافة، ثم اجتمع الناس على معاوية عند صلح الحسن، ثم اجتمعوا على ولده يزيد، ولم ينتظم للحسين أمر، بل قُتل قبل ذلك، ثم لما مات يزيد وقع الاختلاف إلى أن اجتمعوا على عبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير، ثم اجتمعوا على أولاده الأربعة: الوليد ثم سليمان ثم يزيد ثم هشام، وتخلل بين سليمان ويزيد: عمرُ بن عبد العزيز، فهؤلاء سبعة بعد الخلفاء الراشدين، والثاني عشر هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك، اجتمع الناس عليه لما مات عمّه هشام، فولي نحو أربع سنين، ثم قاموا عليه فقتلوه، وانتشرت الفتن وتغيَّرت الأحوال من يومئذ، ولم يتَّفق أن يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك...(٢).

وهذا هو قول أبي بكر البيهقي أيضاً في دلائل النبوة، حيث قال بعد أن ساق بعضاً من الأحاديث السابقة: وقد وُجد هذا العدد بالصفة المذكورة إلى

---

(١) فتح الباري ١٣/ ١٨٠.

(٢) نفس المصدر ١٣/ ١٨٢.

وقت الوليد بن يزيد بن عبد الملك، ثم وقع الهرج والفتنة العظيمة كما أخبر في هذه الرواية، ثم ظهر ملك العباسية...[١].

ثم قال: والمراد بإقامة الدين - والله أعلم - إقامة معالمه وإن كان بعضهم يتعاطى بعد ذلك ما لا يحل[٢].

أقول:

١ - يرُدّ هذا القول وسائر أقوالهم ما رواه القوم عن سفينة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: الخلافة ثلاثون سنة، ثم تكون بعد ذلك مُلْكاً.

ولأجل هذا صرَّحوا بأن الخلافة عندهم منحصرة في أربعة، وهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي استناداً إلى هذا الحديث، أو خمسة بضميمة عمر بن عبد العزيز[٣]، فكيف صار غير هؤلاء خلفاء مع أن الحديث نصَّ على أن ما بعد ثلاثين سنة لا تكون خلافة، بل يكون ملك.

وفي سنن الترمذي: قال سعيد: فقلت له [أي لسفينة راوي الحديث]: إن بني أمية يزعمون أن الخلافة فيهم. قال: كذبوا بنو الزرقاء، بل هم ملوك من شر الملوك.

وفي سنن أبي داود: قلت لسفينة: إن هؤلاء يزعمون أن عليًّا لم يكن بخليفة. قال: كذبت أستاه بني الزرقاء - يعني بني مروان[٤].

وقال القاضي عياض وغيره في الجمع بين حديث سفينة وحديث الخلفاء الاثني عشر: إنه أراد في حديث سفينة خلافة النبوة، ولم يقيّده في حديث جابر بن

---

(١) دلائل النبوة ٦/ ٥٢٠.

(٢) نفس المصدر ٦/ ٥٢١.

(٣) قال السيوطي في تاريخ الخلفاء، ص ١٨٣: عمر بن عبد العزيز بن مروان، الخليفة الصالح أبو حفص، خامس الخلفاء الراشدين. وقال الذهبي في كتابه العِبَر ١/ ٩١: في رجب [سنة إحدى ومائة] توفي الإمام العادل أمير المؤمنين وخامس الخلفاء الراشدين أبو حفص عمر بن عبد العزيز. وأخرج أبو داود في سننه ٤/ ٢٠٧: عن سفيان الثوري أنه قال: الخلفاء خمسة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز.

(٤) سنن أبي داود ٤/ ٢١٠. وصحَّحه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٣/ ٨٧٩.

سمرة بذلك[١].

وقال الألباني: وهذا جمع قوي، ويؤيّده لفظ أبي داود: «خلافة النبوة ثلاثون سنة»، فلا ينافي مجيء خلفاء آخرين من بعدهم؛ لأنهم ليسوا خلفاء النبوة، فهؤلاء هم المعنيون في الحديث لا غيرهم، كما هو واضح[٢].

ويردّه: أن خلافة النبوة هذه لم يذكر لها علماء أهل السنة معنى واضحاً، واختلفوا في بيان المراد منها، فمنهم من قال: إن خلافة النبوة هي التي لا طلب فيها للملك ولا منازعة فيها لأحد، وهذا قول الطيبي[٣]، فعليه تخرج خلافة أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام عن كونها خلافة نبوّة؛ لمنازعة أهل الجمل وأهل النهروان ومعاوية وأهل الشام له[٤]، مع أنهم ذكروا أن خلافته عليه السلام خلافة نبوة، وهذا تهافت واضح.

وذكر البغوي في شرح السنة ١٤/ ٧٥، والمناوي في فيض القدير ٣/ ٥٠٩ أن خلافة النبوة إنما تكون لمن عملوا بالسُّنَّة، فإذا خالفوا السنّة وبدّلوا السيرة فهم ملوك وإن تسمّوا بالخلفاء.

وعليه تكون خلافة النبوة أكثر من ثلاثين سنة، لقولهم: «إن عمر بن عبد العزيز كان يعمل بالسنّة»، ولعدّهم إياه من الخلفاء الراشدين، مع أنهم لم يذكروه من ضمن مَن كانت خلافتهم خلافة نبوة.

وقال الملا علي القاري: إن المراد بالخلافة في حديث سفينة هي الخلافة الحقَّة، أو المرضيّة لله ورسوله، أو الكاملة، أو المتّصلة[٥].

---

(١) فتح الباري ١٣/ ١٨٠.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٧٤٨.

(٣) عون المعبود ١٢/ ٣٨٨.

(٤) ذهب إلى ذلك ابن أبي العز حيث قال: «إن زمان علي لم ينتظم فيه الخلافة ولا الملك». وسنذكر كلمته قريباً. وقال الطيبي كما في عون المعبود ١٢/ ٣٨٨: إن الخلافة في زمن عثمان وعلي رضي الله عنهما مشوبة بالملك.

(٥) مرقاة المفاتيح ٩/ ٢٧١.

وعليه فتكون خلافة النبوة هي خلافة أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام وابنه الإمام الحسن عليه السلام فقط دون غيرهما.

ولو سلَّمنا أن خلافة الأربعة كانت مرضيّة لله ورسوله أو كاملة أو غير ذلك فلا بد أن يُضاف إليها عندهم خلافة عمر بن عبد العزيز، فتكون خلافة النبوة حينئذ أكثر من ثلاثين سنة.

والصحيح أن يقال في هذا الحديث على تقدير صحَّته: إن خلافة النبوة لا يمكن أن يراد بها إلا الخلافة التي كانت بنصّ النبي صلى الله عليه وآله، فمَن استخلفه النبي صلى الله عليه وآله على الأمة فهو خليفة النبي، وخلافته هي خلافة النبوة، ومَن لم يستخلفه واستخلفه الناس فهو خليفتهم، والنبي صلى الله عليه وآله استخلف عليًّا عليه السلام، والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة، ليس هذا موضع ذكرها.

وعليه يكون معنى حديث سفينة: إن خلافة النبوة - وهي خلافة علي بن أبي طالب عليه السلام - تستمر إلى ثلاثين سنة، ثم يتولى أمور المسل يمين الملوك. وعدم تمكّن أمير المؤمنين عليه السلام من تولي أمور المسلمين، أو عدم اتّباع الناس له إلا النفر القليل لا يسلب عنه الخلافة بعد أن حكم الشارع المقدّس بها ونصّ عليها، وهذا له نظائر كثيرة في الأصول والفروع لا تخفى.

منها: أن وصف الرسالة والنبوّة لا يرتفع عن النبي والرسول بسبب عدم إتباع الناس له، وعدم قناعتهم بنبوّته ورسالته، وصاحب المال أو المتاع لا يُحكم بصيرورة المال لغيره بمجرّد عدم قدرته على التصرّف فيه، وتمكّن غيره منه، وهو واضح معلوم.

وأما حديث الخلفاء الاثني عشر ففيه بيان لعدد أئمة الهدى وخلفاء الحق وسادة الخلق المنصوبين من الله سبحانه، الذين لا يضرّهم من ناواهم، ويكون الإسلام بهم عزيزاً، وبهذا يتّضح أنه لا منافاة بين الحديثين بهذين المعنيين.

٢- أن أكثر مَن ذكرهم القاضي عياض والبيهقي لم يجتمع عليهم الناس، فإن عثمان وإن تمَّت له البيعة واجتماع الناس في أول خلافته، إلا أن الأمور

انتقضت عليه بعد ذلك حتى قتله الناس، وأما الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام فلم يجتمع عليه الناس من أول يوم في خلافته؛ وذلك لأن أهل الشام لم يبايعوه، وهم كثيرون، وخرج عليه طلحة والزبير وعائشة بعد ذلك، فحاربهم في البصرة، ثم خرج عليه الخوارج فحاربهم في النهروان... وكل ذلك كان في أقل من خمس سنين.

قال ابن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية: علي رضي الله عنه... لم يجتمع الناس في زمانه، بل كانوا مختلفين، لم ينتظم فيه خلافة النبوة ولا الملك[1].

فعلى ذلك لا يكون الإمام علي عليه السلام من هؤلاء الخلفاء عندهم.

وأما يزيد بن معاوية فلم يبايعه الإمام الحسين بن علي عليه السلام وأهل بيته حتى قُتلوا في كربلاء، وخرج عليه أهل المدينة، فأخرجوا منها عامله وسائر بني أمية، ثم وقعت بينهم وبينه وقعة الحرة، وخرج عليه بعد ذلك ابن الزبير في مكة واستولى عليها... فأي اجتماع حصل له!؟

٣- أن معاوية ومن جاء بعده من ملوك بني أمية وغيرهم لم يجتمع عليهم الناس، بل كانوا متغلِّبين على الأمَّة بالقوة والقهر، ومن الواضح أن هناك فرقاً بيِّناً بين اجتماع الناس على شيء وجمعهم عليه، فإن الاجتماع مأخوذ في معناه اختيار المجتمعين، وأما الجمع فمأخوذ فيه عدم الاختيار، والذي حصل لبني أميَّة هو الثاني، والمذكور في الحديث هو الأول، وهذا واضح معلوم لمن نظر في تاريخ بني أمية وسيرتهم في الناس.

وقد روي الكثير مما يدل على ذلك، ومنه ما روي عن سعيد بن سويد، قال: صلى بنا معاوية بالنخيلة - يعني خارج الكوفة - الجمعة في الضحى، ثم خطبنا، فقال: ما قاتلتكم لتصوموا ولا لتصلّوا ولا لتحجّوا ولا لتزكّوا، قد عرفت أنكم تفعلون ذلك، ولكن إنما قاتلتكم لأتأمّر عليكم، فقد أعطاني الله ذلك وأنتم كارهون[2].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ٤٧٣.

(٢) البداية والنهاية ٨/ ١٣٤.



٤- أن الخلفاء حسبما جاء في كلام القاضي عيَّاض ثلاثة عشر لا اثنا عشر، وهم:

١- أبو بكر.

٢- عمر.

٣- عثمان.

٤- الإمام علي عليه السلام.

٥- معاوية.

٦- يزيد بن معاوية.

٧- عبد الملك.

٨- الوليد.

٩- سليمان.

١٠- عمر بن عبد العزيز.

١١- يزيد بن عبد الملك.

١٢- هشام بن عبد الملك.

١٣- الوليد بن يزيد.

قال ابن كثير: إن الخلفاء إلى زمن الوليد بن اليزيد أكثر من اثني عشر على كل تقدير[1].

٢- رأي ابن حجر العسقلاني:

قال ابن حجر العسقلاني: الأَولى أن يحمل قوله: «يكون بعدي اثنا عشر خليفة» على حقيقة البَعْدية، فإن جميع من ولي الخلافة مِن الصدِّيق إلى عمر بن عبد العزيز أربعة عشر نفساً، منهم اثنان لم تصح ولايتهما ولم تطل مدَّتهما، وهما معاوية بن يزيد، ومروان بن الحكم، والباقون اثنا عشر نفساً على الولاء كما أخبر صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١) نفس المصدر ٦/ ٢٥٥.

إلى أن قال: ولا يقدح في ذلك قوله: «يجتمع عليه الناس»؛ لأنه يُحمَل على الأكثر الأغلب؛ لأن هذه الصفة لم تُفقد إلا في الحسن بن علي وعبد الله بن الزبير مع صحّة ولايتهما، والحُكم بأن مَن خالفهما لم يثبت استحقاقه إلا بعد تسليم الحسن، وبعد قتل ابن الزبير، والله أعلم[1].

أقول: على هذا القول يكون الخلفاء الاثنا عشر هم:

١- أبو بكر.

٢- عمر.

٣- عثمان.

٤- الإمام علي عليه السلام.

٥- الإمام الحسن عليه السلام.

٦- معاوية.

٧- يزيد بن معاوية.

٨- عبد الله بن الزبير.

٩- عبد الملك بن مروان.

١٠- الوليد.

١١- سليمان.

١٢- عمر بن عبد العزيز.

وقوله: إن «يجتمع عليه الناس» محمول على الأكثر الأغلب، يردّه أن مجيء التأكيد بـ «كل» في قوله ﷺ: «كلّهم يجتمع عليه الناس» الدال بالنصّ على العموم يقدح في كلام ابن حجر.

هذا مع أن الصفة المذكورة - وهي اجتماع الناس - فُقدت في غير الحسن عليه السلام وابن الزبير كما مرَّ آنفاً.

---

(١) فتح الباري ١٣/ ١٨٢.

وقوله: «إن معاوية بن يزيد ومروان بن الحكم لم تصح ولايتهما» يردّه أن يزيد بن معاوية إن كانت ولايته صحيحة كما قال، فنص يزيد على ابنه معاوية من بعده يصحِّح ولايته بلا ريب ولا شبهة وإن لم تطل مدّته، وإن كان التغلّب على أمور المسلمين يصحّح خلافة معاوية، فتغلّب مروان بن الحكم بعد ذلك مصحِّح لخلافته أيضاً.

ثم إن جَعْله طول الولاية دليلاً على صحَّتها واعتبارها لا يصح؛ إذ لا دليل عليه، وصحّة الولاية غير مشروطة بطولها، مع أن ابن حجر صحَّح خلافة الإمام الحسن بن علي عليه السلام التي دامت ستة أشهر، ولم يصحِّح خلافة مروان بن الحكم التي دامت نفس هذه الفترة.

ومن الغريب أن ابن حجر زعم أن معاوية لم يثبت استحقاقه للخلافة إلا بعد قيامه على الخليفة الحق وهو الإمام الحسن عليه السلام، وتنازل الإمام الحسن له بالخلافة، وأن عبد الملك بن مروان لم يثبت استحقاقه للخلافة إلا بعد قيامه على من يرى أنه الخليفة الحق آنذاك وهو عبد الله بن الزبير وقتله، فأي خلافة هذه التي تؤخذ بالانتزاع والغلبة وقتل الخليفة الشرعي؟

والذي يظهر من كلام ابن حجر أنه يرى أن كل أولئك الحكَّام كانوا متأهّلين للخلافة ومستحقّين لها، مع أن أكثر هؤلاء لم يكونوا متّصفين بالصفات التي ذكروا أنه يجب توفّرها في إمام المسلمين من العلم والاجتهاد والعدالة، ولا سيما يزيد بن معاوية الذي لا يختلف المنصفون في عدم أهليّته للخلافة وعدم استحقاقه لها؛ لأنه تولَّى ثلاث سنين: في السنة الأولى قتل الإمام الحسين عليه السلام، وفي السنة الثانية أباح المدينة المنوّرة، وفي السنة الثالثة هدم الكعبة المشرَّفة... فكيف يكون يزيد من الخلفاء الذين يكون الإسلام بهم عزيزاً منيعاً قائماً!؟

٣- قول ابن أبي العز شارح العقيدة الطحاوية:

قال ابن أبي العز الحنفي: والاثنا عشر: الخلفاء الراشدون الأربعة، ومعاوية وابنه يزيد، وعبد الملك بن مروان، وأولاده الأربعة، وبينهم عمر بن

عبد العزيز، ثم أخذ الأمر في الانحلال، وعند الرافضة أن أمر الأمَّة لم يزل في أيام هؤلاء فاسداً منغَّصاً، يتولّى عليه الظالمون المعتدون، بل المنافقون الكافرون، وأهل الحق أذل من اليهود، وقولهم ظاهر البطلان، بل لم يزل الإسلام عزيزاً في ازدياد في أيام هؤلاء الاثني عشر[1].

أقول: الخلفاء الاثنا عشر على هذا القول هم:

١- أبو بكر.

٢- عمر.

٣- عثمان.

٤- الإمام علي عليه السلام.

٥- معاوية.

٦- يزيد بن معاوية.

٧- عبد الملك.

٨- الوليد.

٩- سليمان.

١٠- عمر بن عبد العزيز.

١١- يزيد بن عبد الملك.

١٢- هشام بن عبد الملك.

ويَرِد عليه ما قلناه في خلافة معاوية بن يزيد، وخلافة مروان بن الحكم، فراجعه.

ثم إن كل مَن نظر في تاريخ المسلمين يعلم أن الأمة لا تزال في ذلّ وهوان في زمن أكثر هؤلاء الخلفاء، وأقوال علماء أهل السنة تشهد بذلك وتصرّح به، ولو لم يكن في زمانهم إلا قتل الإمام الحسين عليه السلام لكفى، كيف وقد أعلن بنو أمية

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ٤٨٩.

سب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على المنابر قرابة ستين سنة، وضُرِبت الكعبة بالمنجنيق حتى تهدّمت حيطانها، واشتعلت النار في أستارها، وأبيحت المدينة ثلاثة أيام، فوقع فيها من المخازي ما يندى له جبين التاريخ، فإنهم كانوا يقتلون كل من وجدوه من الناس، وكانوا يسلبون كل ما وقع تحت أيديهم من الأموال، ووقعوا على النساء حتى قيل: إنه حبلت ألف امرأة من أهل المدينة من غير زوج. وقُتل من وجوه المهاجرين والأنصار سبعمائة، ومن سائر الناس عشرة آلاف، ولما دخل مسلم بن عقبة المدينة دعا الناس للبيعة على أنهم عبيد وخَدَم ليزيد بن معاوية، يحكم في دمائهم وأموالهم وأهليهم ما يشاء(١).

إلى غير ذلك مما يطول ذِكْره.

وقال السيوطي: لو لم يكن من مساوئ عبد الملك إلا الحجَّاج وتوليته إياه على المسلمين وعلى الصحابة رضي الله عنهم، يهينهم ويذلّهم قتلاً وضرباً وشتماً وحبساً، وقد قتل من الصحابة وأكابر التابعين ما لا يُحصي، فضلاً عن غيرهم، وختم على عنق أَنَس وغيره من الصحابة ختماً، يريد بذلك ذلَّهم، فلا رحمه الله ولا عفا عنه(٢).

وقال الذهبي في كتابه العِبَر: قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله: الوليد بالشام، والحجَّاج بالعراق، وقُرَّة [بن شريك] بمصر، وعثمان بن حبان بالحجاز، امتلأت والله الأرض جوراً(٣).

فهل كان الإسلام عزيزاً في أيام هؤلاء الخلفاء وفي ازدياد؟ وهل كان الناس عامة والمؤمنون خاصة في عز وكرامة، أم في ذلّ ومهانة؟

الأمر معلوم وواضح، ولا ينكر ذلك إلا مكابر أو جاهل أو متعصِّب.

ويكفي قول سفينة المتقدِّم فيهم لما سأله سعيد فقال: إن بني أمية يزعمون أن الخلافة فيهم. قال: كذبوا بنو الزرقاء، بل هم ملوك من شر الملوك.

---

(١) باختصار من كتاب البداية والنهاية ٨/ ٢٢٤، راجع لسان الميزان ٦/ ٢٩٤، تاريخ الإسلام، حوادث سنة ٦١-٨٠هـ.

(٢) تاريخ الخلفاء: ١٧٦.

(٣) العِبَر في خبر من غبر ١/ ٨٥.

٤- قول ابن كثير وابن تيمية:

وهو أن المراد وجود اثني عشر خليفة في جميع مدة الإسلام إلى يوم القيامة، يعملون بالحق وإن لم تتوالَ أيامهم، ويؤيِّده ما أخرجه مُسدَّد في مسنده الكبير من طريق أبي بحر، أن أبا الجلد حدَّثه أنه لا تهلك هذه الأمة حتى يكون منها اثنا عشر خليفة، كلهم يعمل بالهدى ودين الحق، منهم رجلان من أهل بيت محمد ﷺ، يعيش أحدهما أربعين سنة، والآخر ثلاثين سنة.

وعلى هذا فالمراد بقوله: «ثم يكون الهرج» أي الفتن المؤذنة بقيام الساعة، من خروج الدجّال ثم يأجوج ومأجوج إلى أن تنقضي الدنيا[١].

قال ابن كثير: قد وافق أبا الجلد طائفة من العلماء، ولعل قوله أرجح لما ذكرنا، وقد كان ينظر في شيء من الكتب المتقدّمة، وفي التوراة التي بأيدي أهل الكتاب ما معناه: إن الله تعالى بشَّر إبراهيم بإسماعيل، وأنه ينميه ويكثِّره، ويجعل في ذرّيّته اثني عشر عظيماً. قال شيخنا العلامة أبو العباس بن تيمية: وهؤلاء المبشَّر بهم في حديث جابر بن سمرة، وقرّر أنهم يكونون مفرّقين في الأمّة، ولا تقوم الساعة حتى يوجدوا[٢].

قال السيوطي: وعلى هذا فقد وُجد من الاثني عشر خليفة: الخلفاء الأربعة، والحسن ومعاوية وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز، ويحتمل أن يُضم إليهم المهتدي من العباسيين؛ لأنه فيهم كعمر بن عبد العزيز، وكذلك الطاهر؛ لما أوتيه من العدل، وبقي الاثنان المنتظران، أحدهما المهدي؛ لأنه من أهل بيت محمد ﷺ[٣].

أقول: يُفسد هذا القول أن الإمام عليًّا وابنه الإمام الحسن عليهما السلام - وهما من أهل البيت عليهم السلام - لم يعش واحد منهما ثلاثين سنة والآخر أربعين، وعليه فينبغي إخراجهما من جملة هؤلاء الاثني عشر.

---

(١) البداية والنهاية ٦/ ٢٥٦. فتح الباري ١٣/ ١٨٢.

(٢) البداية والنهاية ٦/ ٢٥٦.

(٣) تاريخ الخلفاء: ١٠.

قال ابن كثير: إن إخراج علي وابنه الحسن من هؤلاء الاثني عشر خلاف ما نصَّ عليه أئمة السنة، بل والشيعة[(١)].

هذا مضافاً إلى أن عد السيوطي من هؤلاء الخلفاء ثلاثة من أهل البيت خلاف حديث أبي الجلد الذي أيَّدوا به قولهم.

ثم إن عد معاوية ممن يعمل بالهدى ودين الحق خلاف ما هو معلوم من حاله ومشهور من أفعاله، وحسبك أنهم اتَّفقوا على إخراجه من زمرة الخلفاء الراشدين، فجعلوهم أربعة أو خمسة، ولم يجعلوه منهم.

وقد أخرج مسلم بسنده عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة - في حديث طويل - قال: فقلت له - أي لعبد الله بن عمرو بن العاص -: هذا ابن عمك معاوية يأمرنا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل ونقتل أنفسنا، والله يقول: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾. قال: فسكت ساعة، ثم قال: أطعه في طاعة الله، واعصِه في معصية الله[(٢)].

وأخرج الحاكم وصحَّحه على شرط الشيخين، عن عبادة بن الصامت، أنه قام قائماً في وسط دار عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم محمداً أبا القاسم يقول: «سيلي أموركم من بعدي رجال يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، فلا طاعة لمن عصى الله، فلا تعتبوا أنفسكم»، فوالذي نفسي بيده إن معاوية من أولئك. فما راجعه عثمان حرفاً واحداً[(٣)].

ثم إن إخبار النبي صلى الله عليه وآله بهؤلاء الخلفاء لم يكن عبثاً، وإنما كان لغرض مهم أراد النبي صلى الله عليه وآله بيانه لهذه الأمة، وهو لزوم مبايعة هؤلاء الخلفاء، ومتابعتهم، والأخذ بهديهم دون غيرهم ممن لم يكن على صفتهم.

---

(١) البداية والنهاية ٦/ ٢٥٥.

(٢) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٢.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣/ ٣٥٧.

وعليه، فلو صحَّ قول ابن تيمية في معنى الحديث لما كان هناك فائدة مهمة في بيان وجود اثني عشر خليفة يعملون بالهدى ودين الحق في جميع مدة الإسلام إلى يوم القيامة، وإن لم تتوالَ أيامهم، إذا لم يتميّز هؤلاء الخلفاء بأعيانهم وأشخاصهم بحيث لا يدخل فيهم غيرهم.

مع أن كل خليفة يمكن أن يدّعي أنه أحد هؤلاء الخلفاء الممدوحين، وهذه الادّعاءات توقع الناس في مزيد من الحيرة والضلال، ويلتبس الأمر على الناس، فلا يدرون، هل يُبايعون هذا الخليفة، ويُتابعونه باعتباره أحد الخلفاء الاثني عشر، أو لا يبايعونه؛ لأنه ليس واحداً منهم؟ وذِكْر العدد المجرَّد القابل للانطباق على كل من يتولّى أمر الأمَّة لا يحل هذه المشكلة.

والغريب من ابن كثير كيف رجَّح قول أبي الجلد بكونه ينظر في كتب أهل الكتاب، واستدلّ في هذه المسألة بحديث مذكور في التوراة، مع أنَّا لا نحتاج لإثبات مسألة مهمَّة كهذه إلى توراة أو إنجيل محرَّفين، وعندنا أحاديث النبي ﷺ التي تكفّلت ببيان مسائل الخلافة وغيرها.

وهذا دليل واضح على مبلغ التخبّط والحيرة التي وقع فيها غير الشيعة حتى التجؤوا إلى ما لا يجوز الالتجاء إليه، واعتمدوا على ما لا يصح الاعتماد عليه.

ثم إن البيان الذي ذكره السيوطي غير صحيح؛ لما قلناه من أن معاوية لم يكن يعمل بالهدى ودين الحق، وكذلك ابن الزبير الذي قال فيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: خَبٌّ ضَب[1]، يروم أمراً ولا يدركه، ينصب حبالة الدين لاصطياد الدنيا، وهو بَعْدُ مصلوب قريش[2].

٥- قول ابن الجوزي والخطابي:

ومفاده أن النبي ﷺ أشار إلى ما يكون بعده وبعد أصحابه، وأن حكم

---

(١) الخب: المخادع. قال الطريحي في مجمع البحرين ٢/ ٤٨: يقال: «فلان خب ضب» إذا كان فاسداً، مفسداً، مراوغاً.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٧/ ٤٨.

أصحابه مرتبط بحكمه، فأخبر عن الولايات الواقعة بعدهم، فكأنه أشار بذلك إلى عدد الخلفاء من بني أمية، وكأن قوله: «لا يزال الدين» أي الولاية إلى أن يلي اثنا عشر خليفة، ثم ينتقل إلى صفة أخرى أشد من الأولى، وأول بني أمية يزيد بن معاوية، وآخرهم مروان الحمار، وعدّتهم ثلاثة عشر، ولا يُعَد عثمان ومعاوية ولا ابن الزبير؛ لكونهم صحابة، فإذا أسقطنا مروان بن الحكم للاختلاف في صحبته، أو لأنه كان متغلِّباً بعد أن اجتمع الناس على ابن الزبير صحَّت العدة، وعند خروج الخلافة من بني أمية وقعت الفتن العظيمة والملاحم الكثيرة حتى استقرّت دولة بني العباس، فتغيّرت الأحوال عما كانت عليه تغيّراً بيِّناً...[(١)].

أقول: لا يخفى على القارئ الكريم ضعف هذا القول وركاكته، فإن أحاديث الخلفاء الاثني عشر وردت بلسان المدح لهم والبشارة بهم، ووصفتهم بأن الإسلام يكون بهم عزيزاً منيعاً قائماً، وقد أوضحنا فيما تقدّم مفصلاً أن حال هؤلاء ليس كذلك، وأن هذه الأحاديث أجنبية عن خلفاء بني أمية، وبعيدة كل البعد عنهم.

وقوله: «إن حكم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله مرتبط بحكمه في هذا الأمر» لا تدل عليه هذه الأحاديث ولا غيرها.

والعجيب في المقام أن الخطابي جعل أحاديث الخلفاء الاثني عشر مقصورة على بني أمية خاصة، مع أنها جاءت مادحة للاثني عشر مبشِّرة بهم، وغفل عن الأحاديث الصحيحة الأخرى التي دلَّت على ذم بني أمية وبني أبي العاص بأشد ما يكون الذم، وهي كثيرة جداً.

منها: ما دلَّ على أن النبي صلى الله عليه وآله ساءه ملك بني أمية.

فقد أخرج الترمذي في سُننه، أن النبي صلى الله عليه وآله أُري بني أمية على منبره فساءه ذلك، فنزلت: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾... ونزلت: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾[(١)]

---

(١) فتح الباري ١٣/ ١٨١.

﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ ۝٢ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ﴾ يملكها بنو أميّة يا محمد. قال القاسم: فعددناها فإذا هي ألف شهر، لا يزيد يوم ولا ينقص(١).

وأخرج أبو يعلى، والحاكم، وغيرهما عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رأى في منامه كأن بني الحكَم(٢) ينزون على منبره وينزلون، فأصبح كالمتغيظ، فقال: ما لي رأيت بني الحكَم ينزون على منبري نزو القردة؟ قال: فما رؤي رسول الله ﷺ مستجمعاً ضاحكاً بعد ذلك حتى مات ﷺ(٣).

وأخرج السيوطي عن ابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي في الدلائل وابن عساكر عن سعيد بن المسيب، قال: رأى رسول الله ﷺ بني أمية على المنابر فساءه ذلك، فأوحى الله إليه: «إنما هي دنيا أُعطوها». فقرَّت عينه، وهي قوله: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ إِلَّا فِتۡنَةٗ لِّلنَّاسِ﴾، يعني بلاء(٤).

ومنها: ما دلَّ على أن بني أميّة أبغض الناس إلى النبي ﷺ.

فقد أخرج أبو يعلى، والحاكم، عن أبي برزة الأسلمي، قال: كان أبغض الأحياء إلى رسول الله ﷺ بنو أمية وثقيف وبنو حنيفة(٥).

ومنها: ما دل على أن بني أمية من شر القبائل.

فقد أخرج أبو يعلى بسنده عن عبد الله بن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) سنن الترمذي ٥/ ٤٤٥.

(٢) هو الحكم بن أبي العاص الأموي والد مروان بن الحكم وعم عثمان بن عفان، طرده رسول الله ﷺ، ونفاه من المدينة إلى الطائف، ولعنه رسول الله ﷺ ولعن مَن في صُلبه، وسنذكر بعض هذه الأحاديث قريباً، توفي في خلافة عثمان.

(٣) المستدرك ٤/ ٤٨٠، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. وقال الذهبي: على شرط مسلم. مسند أبي يعلى ٥/ ٤٦٩، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ٢٤٣: رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح غير مصعب بن عبد الله بن الزبير وهو ثقة. وقال البوصيري في مختصر إتحاف السادة المهرة ١٠/ ٥٠٥: رواه أبو يعلى، ورواته ثقات.

(٤) البداية والنهاية ٦/ ٢٤٨. معجم الطبراني الكبير ٢/ ٩٢.

(٥) مسند أبي يعلى ٦/ ٢٦٦. المستدرك ٤/ ٤٨١، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وشر قبائل العرب بنو أمية وبنو حنيفة وثقيف[١].

ومنها: ما دلَّ على سوء فعلهم وعظم ضررهم إذا كثر عددهم.

فقد أخرج الحاكم وأبو يعلى والطبراني عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا بلغ بنو أبي العاص[٢] ثلاثين رجلاً اتّخذوا مال الله دُوَلاً[٣]، ودين الله دَغَلاً[٤]، وعباد الله خَوَلاً[٥][٦].

وفي رواية أخرى قال: إذا بلغت بنو أمية أربعين...[٧].

ومنها: ما دلَّ على أن النبي ﷺ لعن بعض هؤلاء الخلفاء وهم في الأصلاب.

من ذلك ما أخرجه الحاكم في المستدرك ٤/٥٢٨، وصحَّحه، عن عبد الله بن الزبير: أن رسول الله ﷺ لعن الحكَم وولده[٨].

وأخرج الحاكم وصحَّحه عن عمرو بن مرة الجهني وكانت له صحبة أن الحكم بن أبي العاص استأذن على النبي ﷺ، فعرف النبي ﷺ صوته وكلامه، فقال: ايذنوا له، عليه لعنة الله وعلى من يخرج من صلبه إلا المؤمن منهم، وقليل ما هم، يشرفون في الدنيا، ويضعون في الآخرة، ذوو مكر وخديعة، يعطون في

---

(١) مسند أبي يعلى ٦/ ٤٥. إتحاف الخيرة المهرة ١٠/ ٢٢٥، قال البوصيري: رواه أبو يعلى الموصلي بإسناد حسن. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/ ٧١: رواه أحمد وأبو يعلى... وكذلك الطبراني، ورجالهم رجال الصحيح، غير عبد الله بن مطرف بن الشخير، وهو ثقة.

(٢) هم الحكَم وابنه مروان وأولادهما.

(٣) أي يتداولونه فيما بينهم.

(٤) قال ابن الأثير في النهاية ٢/ ١٢٣: أي يخدعون به الناس، وأصل الدغل: الشجر الملتف الذي يكمن أهل الفساد فيه...

(٥) خول: أي خَدَم وعبيد.

(٦) المستدرك ٤/ ٤٨٠. وقال البوصيري في مختصر إتحاف السادة المهرة ١٠/ ٥٠٥: رواه أبو يعلى بسند صحيح. وصححه الألباني في سلسلته الصحيحة ٢/ ٣٦٨.

(٧) المستدرك ٤/ ٥٢٦.

(٨) نفس المصدر ٤/ ٥٢٨.

الدنيا، وما لهم في الآخرة من خلاق(١).

ومنها: ما دلَّ على أن بعضهم أشر على هذه الأمة من فرعون لقومه، وهو الوليد بن عبد الملك، أو الوليد بن يزيد.

فقد أخرج أحمد بن حنبل في المسند بسنده عن عمر، قال: وُلد لأخي أم سلمة زوج رسول الله ﷺ غلام، فسمَّوه الوليد، فقال النبي ﷺ: سمّيتموه بأسماء فراعنتكم؟ ليكونن في هذه الأمة رجل يقال له الوليد، لَهُو أشر على هذه الأمة من فرعون لقومه(٢).

قال ابن كثير: قال أبو عمر الأوزاعي: كان الناس يرون أنه الوليد بن عبد الملك، ثم رأينا أنه الوليد بن يزيد؛ لفتنة الناس به، حتى خرجوا عليه فقتلوه، وانفتحت على الأمة الفتنة والهرج(٣).

أقول: سواء أكان هذا أم ذاك فكلاهما من الخلفاء الاثني عشر عندهم، فيكون واحد من هؤلاء الخلفاء أشر على هذه الأمة من فرعون.

ومنها: ما دلَّ على أن بعضهم جبابرة.

من ذلك ما أخرجه الطبراني عن ابن وهب - في حديث - قال: وذكر مروان حاجة له - أي لمعاوية - فردَّ مروان عبد الملك إلى معاوية، فكلّمه فيها، فلما أدبر عبد الملك قال معاوية [لابن عباس وكان جالساً معه على سريره]: أنشدك بالله يا ابن عباس، أما تعلم أن رسول الله ﷺ ذكر هذا فقال: أبو الجبابرة الأربعة؟ فقال ابن عباس: اللهم نعم(٤).

أقول: الجبابرة الأربعة هم أولاد عبد الملك، وهم: الوليد وسليمان ويزيد وهشام، وهم من الخلفاء الاثني عشر عندهم!!

---

(١) نفس المصدر ٤/ ٥٢٨.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ١/ ١٨، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ٢٤٠: رواه أحمد، وإسناده حسن.

(٣) البداية والنهاية ٦/ ٢٤٧.

(٤) المعجم الكبير للطبراني ١٢/ ٢٣٦. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ٢٤٣: رواه الطبراني، وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف، وحديثه حسن.

وبعد هذا كله نتساءل: هل يصح بعد النظر في هذه الأحاديث الصحيحة وغيرها أن يقال: إن النبي ﷺ بشَّر بهؤلاء الملوك من بني أمية، وأخبر أن الدين بهم يكون عزيزاً منيعاً صالحاً؟!

ثم إن الخطابي أخرج مروان بن الحكم من عداد هؤلاء الاثني عشر للاختلاف في صحبته، مع أن أقوال علماء أهل السنة تنص على عدم صحبته.

قال البخاري: لم يرَ النبي ﷺ[1].

وقال ابن حجر: روى عن النبي، ولا يصح له منه سماع[2].

وقال أيضاً: لم أرَ من جزم بصحبته[3].

وقال النووي: لم يسمع النبي ﷺ ولا رآه؛ لأنه خرج إلى الطائف طفلاً لا يعقل حين نفى النبي ﷺ أباه الحكم، فكان مع أبيه بالطائف حتى استُخلف عثمان فردَّهما[4].

وكذلك قال ابن الأثير في أسد الغابة ٤/ ٣٤٨، وابن عبد البر في الاستيعاب ٣/ ٤٢٥، وغيرهما.

ثم إن لازم إخراج مروان من عدّة هؤلاء الخلفاء لتغلّبه إخراج كل خلفاء بني أمية معه؛ لأن خلافتهم كانت بالتغلّب والقهر أيضاً كما هو معلوم.

على أنّا إذا أخرجنا مروان بن الحكم من العدّة فلا بد أن ندخل فيهم إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك ليتم العدد، مع أن إبراهيم هذا تولّى الملك سبعين ليلة، ثم خلع نفسه، وسلَّم الأمر إلى مروان بن محمد، وبايعه طائعاً[5].

وقوله: «وعند خروج الخلافة من بني أميّة وقعت الفتن العظيمة...» إلى

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ٨٩.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/ ٨٣.

(٣) الإصابة ٣/ ٤٧٧.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٨٧.

(٥) تاريخ الخلفاء: ٢٠٤.

آخر ما قاله، يفسده أن ما وقع من الحوادث والفتن في زمن هؤلاء الخلفاء من بني أمية أعظم وأشنع من الفتن الواقعة في زمن جملة من خلفاء بني العباس، كالمنصور، والمهدي، والهادي، وهارون، والمأمون، والمعتصم، وهذا ظاهر معلوم.

٦- قول ابن حبَّان:

قال ابن حبَّان: معنى الخبر عندنا: أن مَن بعد الثلاثين سنة يجوز أن يقال لهم خلفاء أيضاً على سبيل الاضطرار وإن كانوا ملوكاً على الحقيقة، وآخر الاثني عشر من الخلفاء كان عمر بن عبد العزيز، فلما ذكر المصطفى ﷺ الخلافة ثلاثين سنة وكان آخر الاثني عشر عمر بن عبد العزيز، وكان من الخلفاء الراشدين المهديين، أطلق على مَن بينه وبين الأربع الأول اسم الخلفاء...

ثم ساق كلاماً طويلاً ذكر فيه كل مَن تولّى، ولم يعيِّن من هم الاثنا عشر، إلا أنه ذكر الثلاثة وأمير المؤمنين عليه السلام، ومعاوية، والإمام الحسن عليه السلام، ويزيد، ومعاوية بن يزيد، وعبد الله بن الزبير، ومروان بن الحكم، وعبد الملك، والوليد، وسليمان، وعمر بن عبد العزيز، وهو آخرهم(١).

أقول: هؤلاء أربعة عشر نفساً، وهو قول فاسد على جميع الاحتمالات.

قال ابن كثير الدمشقي: وعلى كل تقدير فهم اثنا عشر قبل عمر بن عبد العزيز.

ثم أوضح ذلك بما حاصله: أنه إن أُدخل يزيد بن معاوية في الخلفاء الاثني عشر خرج عمر بن عبد العزيز، مع أن الأئمة عدّوه من الخلفاء الراشدين، وإن اعتُبر مَن اجتمعت الأمة عليه خرج علي، وابنه الحسن، وهذا خلاف ما نصّ عليه أئمة السنة بل والشيعة، وخلاف ما دلَّ عليه نصًّا حديث سفينة، وقد بيَّنَّا دخول خلافة الحسن وكانت نحواً من ستة أشهر فيها أيضاً... إلى آخر ما قاله(٢).

---

(١) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ١٥/ ٣٦.

(٢) البداية والنهاية ٦/ ٢٥٥.

والمضحك قوله: «يجوز أن يقال لهم خلفاء على سبيل الاضطرار»، ولا أدري كيف اضطر رسول الله ﷺ لتسمية بعضهم خلفاء مع أنهم كانوا جبابرة وطواغيت كما دلت عليه أحاديث ذكرناها قريباً، ودلت عليه سيرة جملة منهم؟!

٧- رأي المهلب:

وهو رأي سبق أن ذكرناه، وحاصله أن المراد بالحديث هو الإخبار عن أعاجيب وفتن تحدث بعد زمان النبي ﷺ، ومن ضمنها افتراق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميراً، ولو أراد غير هذا لقال: «يكون اثنا عشر أميراً يفعلون كذا...»، فلما لم يذكر ذلك علمنا أنه أراد أنهم يكونون في زمن واحد.

وضعَّف ابن حجر هذا القول بأن الروايات التي رواها مسلم وغيره ورد فيها أن الإسلام يكون بهم عزيزاً منيعاً، وأن كل واحد منهم يجتمع عليه الناس، ووجودهم في عصر واحد يمنع من اجتماع الناس على كل واحد منهم[1].

٨- قول أبي الحسين بن المنادي:

قال في الجزء الذي جمعه في المهدي: يحتمل في معنى حديث: «يكون اثنا عشر خليفة» أن يكون هذا بعد المهدي الذي يخرج في آخر الزمان، فقد وجدت في كتاب دانيال: إذا مات المهدي مَلَكَ بعده خمسة رجال من ولد السبط الأكبر، ثم خمسة من ولد السبط الأصغر، ثم يوصي آخرهم بالخلافة لرجل من ولد السبط الأكبر، ثم يملك بعده ولده، فيتم بذلك اثنا عشر ملكاً، كل واحد منهم إمام مهدي.

ثم ساق رواية رواها أبو صالح عن ابن عباس، ورواية أخرى عن كعب بهذا المعنى[2].

قال ابن حجر: الوجه الذي ذكره ابن المنادي ليس بواضح، ويعكِّر عليه

---

(١) راجع صفحة ١٢٩.

(٢) عن فتح الباري ١٣/ ١٨١.

ما أخرجه الطبراني من طريق قيس بن جابر الصدفي، عن أبيه، عن جدّه رفعه: «سيكون من بعدي خلفاء، ثم من بعد الخلفاء أمراء، ومن بعد الأمراء ملوك، ومن بعد الملوك جبابرة، ثم يخرج رجل من أهل بيتي، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، ثم يؤمّر القحطاني، فوالذي بعثني بالحق ما هو دونه»، فهذا يرِد على ما نقله ابن المنادي من كتاب دانيال، وأما ما ذكره عن أبي صالح فواهٍ جداً، وكذا عن كعب[1].

أقول: الذي ذكره ابن المنادي ليس بظاهر البتة من أحاديث الخلفاء الاثني عشر المتقدِّمة، بل الظاهر منها خلافه، فإن الخطاب في قوله ﷺ: «يكون عليكم اثنا عشر خليفة» إنما هو لصحابته الباقين بعده، ولأنهم فهموا ذلك علا الضجيج الذي حال دون سماع جابر بن سمرة باقي كلام رسول الله ﷺ، ولو كان الأمر مرتبطاً بغيرهم، ومن حوادث آخر الزمان، لما كان ثمة ما يثير مشاعرهم إلى هذا الحد.

هذا مضافاً إلى أن أحاديث آخر الزمان لم تذكر هؤلاء الخلفاء الاثني عشر الذين ذكرهم ابن المنادي في كلامه، اللهم إلا ما ورد في كتاب دانيال، وهو كتاب لم يصل إلينا، ولا نعرف سنده، فلا يمكن الاحتجاج به في شيء.

نعم، روى الشيخ الطوسي رحمه الله بسنده عن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل أنه قال: يا أبا حمزة إن منا بعد القائم أحد عشر مهديًّا من ولد الحسين عليه السلام.

وسيأتي الكلام مفصَّلاً إن شاء الله تعالى في الأحاديث التي ذكرت مهديِّين اثني عشر أو أحد عشر بعد الإمام المهدي عليه السلام في الفصل الذي سنعقده عن من هو الخليفة بعد الإمام المهدي عليه السلام، فانتظر.

٩- رأي بعض الباحثين:

سبق أن ذكرنا أن بعض الباحثين المعاصرين ذكر في كتابه: (مع الشيخ عبد

---

(١) فتح الباري ١٣/ ١٨١.

الله السعد في الصحبة والصحابة) أن المراد بالخلفاء في الحديث هم الأمراء الذين استعان بهم عثمان بن عفان في زمن خلافته، وكانوا هم سبب الفتنة التي حدثت له، والتي أدَّت إلى مقتله، منهم: معاوية بن أبي سفيان، والوليد بن عقبة، وسعيد بن العاص، وعبد الله بن أبي السرح، وعبد الله بن أبي ربيعة، ومروان بن الحكم، وغيرهم.

وقد ناقشنا هذا القول، وبيَّنا ما فيه من ضعف وركاكة، فلا حاجة لإعادة ذكره.

وبعد هذه الجولة نجد أن كل هذه الأقوال كما اتضح للقارئ العزيز ضعيفة واهية، لا تعدو كونها تخرّصات وظنوناً لا تصلح أن تكون مبيِّنة للمراد بالأئمة الاثني عشر الذين بهم تتحقق عزّة الإسلام ومنعته، وصلاح أمر هذه الأمة وهدايتها.



الخلفاء الاثنا عشر هم أئمة أهل البيت عليهم السلام

بعد أن تبين بطلان الأقوال السابقة كلها نقول:

إن الخلفاء الاثني عشر الذين بشَّر بهم النبي صلى الله عليه وآله في الأحاديث المتقدّمة هم أئمة أهل البيت عليهم السلام، ويدل على ذلك أمور:

١- أن هذه الأحاديث نصَّت على العدد المعيَّن - أي الاثني عشر - وهو عدد أئمة أهل البيت عليهم السلام، بلا زيادة ولا نقيصة، فلا نحتاج لأن نتكلَّف إسقاط بعض أو ضم بعض آخر كما فعل مَن صرَفها إلى غيرهم.

ولا يصح أن يراد بهم ملوك بني أمية أو ملوك بني العباس كلهم؛ لأنهم يزيدون على هذا العدد بكثير، ولا أن يُراد بعضهم دون بعض؛ لأنه لا ترجيح في البين؛ لأن أحوالهم متقاربة، وسِيَرهم متشابهة، مع أن كل واحد منهم لا تنطبق عليه الأوصاف المذكورة في الأحاديث كما أوضحنا ذلك فيما تقدَّم.

٢- أن الأحاديث المذكورة أشارت إلى أوصافهم، فأوضحت أن الدين يكون بهم عزيزاً منيعاً قائماً، وأن أمر الناس يكون بهم صالحاً ماضياً، وهذا لا يتحقق إلا إذا تولى أمر المسلمين من يرشدهم إلى الحق، ويدلّهم على الهدى، ويحملهم على الخير، ويكون اتّباع الناس له سبباً لسعادتهم في الدنيا ولفوزهم في الآخرة.

ولا يختلف المسلمون في أن الإسلام يكون عزيزاً منيعاً قائماً، وأمر الناس يكون ماضياً صالحاً بأئمة أهل البيت عليهم السلام، الذين هم عصمة للأمة من الضلال، وأمان لها من الفرقة والاختلاف، فإن أهل السنة لا يختلفون في ورعهم وتقواهم وعلمهم، وأن الناس لو اتّبعوهم لَما ضلّوا، ولو اجتمعوا عليهم لَما افترقوا، ولهذا يصح لنا أن نقول: إن الأمة أجمعت واجتمعت عليهم.

وأما غير هؤلاء الأئمة من الخلفاء والحكام - ولا سيما بنو أمية - فإن الأمة لم تنل بولايتهم إلا التفرّق والوقوع في الفتن والمهالك، ولا أظن منصفاً ينكر ذلك.

٣- أننا قلنا فيما تقدّم: «إن الغاية من ذِكر هؤلاء الخلفاء في هذه الأحاديث هي الحث على اتّباعهم والاهتداء بهم»، وحديث الثقلين الذي سبق تخريج مصادره فيما سبق[(١)] يدل بوضوح على أن الذين يجب على الأمة اتّباعهم والاهتداء بهم هم أئمة أهل البيت عليهم السلام، وهو موضح للمراد بالخلفاء الاثني عشر في تلك الأحاديث، ولا سيما أن النبي صلى الله عليه وآله أطلق لفظ (الخليفة) على العترة النبوية الطاهرة كما ورد في بعض طرق حديث الثقلين، حيث قال: إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرَّقا حتى يَرِدَا عليَّ الحوض[(٢)].

ولعل قوله صلى الله عليه وآله: «كلهم من قريش» فيه نوع إشارة إلى هؤلاء الخلفاء، فإنه صلى الله عليه وآله لما أراد أن يوضِّح هؤلاء الأئمة وينص عليهم بأعيانهم حال الضجيج بينه وبين ذلك، فاكتفى بالإشارة عن صريح العبارة.

وليس من البعيد أن يكون النبي صلى الله عليه وآله قد أوضح هذا الأمر ونصَّ على أن هؤلاء الأئمة من عترته أو من بني هاشم، إلا أن يد التحريف عبثت بهذه الأحاديث رعاية لمآرب أعداء آل محمد صلى الله عليه وآله من الحُكّام وغيرهم.

وقد روى الشيخ محمد بن علي بن بابويه المعروف بالصدوق قدس سره بسند صحيح عن غياث بن إبراهيم عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي عليه السلام، قال: سُئل أمير

---

(١) راجع صفحة ٤١.

(٢) مسند أحمد ٥/ ١٨٢، المعجم الكبير للطبراني ٥/ ١٥٣، ١٥٤، مجمع الزوائد ١/ ١٧٠، قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات، وقال في موضع آخر ٩/ ١٦٣: رواه أحمد، وإسناده جيد. وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير ١/ ٤٨٢، وقال في سلسلة الأحاديث الصحيحة: وهذا إسناد حسن في الشواهد والمتابعات.

المؤمنين عليه السلام عن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «إني مخلّف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي»، مَن العترة؟ فقال: أنا، والحسن، والحسين، والأئمة التسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهديهم وقائمهم، لا يفارقون كتاب الله ولا يفارقهم، حتى يرِدُوا على رسول الله صلى الله عليه وآله حوضه[1].

وهناك أحاديث أخر سنذكرها عندما نتكلم في النص على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام.

والحاصل أن صلاح هؤلاء الأئمة، وطيب سيرتهم، ونقاء سريرتهم، وأهليّتهم للإمامة العظمى والخلافة الكبرى مما لا ينكره إلا مكابر أو متعصِّب.

أما أهلية الإمام أمير المؤمنين وولديه الحسن والحسين عليهم السلام للإمامة والخلافة فهي واضحة لا تحتاج إلى بيان، ومع ذلك فقد أقرَّ بها وبأهلية غيرهم من الأئمة بعض أعلام أهل السنة.

قال الذهبي: فمولانا الإمام علي من الخلفاء الراشدين المشهود لهم بالجنة رضي الله عنه نُحبّه ونتولاه... وابناه الحسن والحسين فسبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيّدا شباب أهل الجنة، لو استُخلفا لكانا أهلاً لذلك[2].

وقال في ترجمة الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام: وكان له جلالة عجيبة، وحقَّ له والله ذلك، فقد كان أهلاً للإمامة العظمى؛ لشرفه وسؤدده وعلمه وتألّهه، وكمال عقله[3].

وقال في ترجمة الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام: وكان أحد مَن جمع بين العلم والعمل والسؤدد والشرف والثقة والرزانة، وكان أهلاً للخلافة[4].

وقال في ترجمة الإمام جعفر الصادق عليه السلام: مناقب جعفر كثيرة، وكان

---

(١) عيون أخبار الرضا ١/ ٦٠، كمال الدين وتمام النعمة: ٢٣٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٢٠.

(٣) نفس المصدر ٤/ ٣٩٨، ١٣/ ١٢٠.

(٤) نفس المصدر ٤/ ٤٠٢، ١٣/ ١٢٠.

يصلح للخلافة؛ لسؤدده وفضله وعلمه وشرفه رضي الله عنه[١].

وقال في الإمام موسى بن جعفر عليه السلام: كبير القدر، جيّد العلم، أولى بالخلافة من هارون [الرشيد][٢].

وقال في ترجمة الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام: وقد كان علي الرضا كبير الشأن، أهلاً للخلافة[٣].

وفي مقام الردّ على من قال بإمامة الأئمة الاثني عشر دون غيرهم لِمَا امتازوا به من الفضائل التي لم يحزها غيرهم قال ابن تيمية: إن تلك الفضائل غايتها أن يكون صاحبها أهلاً أن تُعقد له الإمامة، لكنه لا يصير إماماً بمجرد كونه أهلاً.

إلى أن قال: إن أهلية الإمامة ثابتة لآخرين **كثبوتها لهؤلاء**، وهم أهل أن يتولّوا الإمامة، فلا موجب للتخصيص، ولم يصيروا بذلك أئمة[٤].

وكلامه واضح في الاعتراف بأهلية هؤلاء الأئمة الاثني عشر عليهم السلام للخلافة، ولو كان بوسعه إنكار أهليّتهم للخلافة لأنكرها كما أنكر كثيراً من الأحاديث الصحيحة في كتابه (منهاج السنة) كحديث الموالاة وغيره؛ لأنه كان في مقام المناظرة مع خصمه لا في مقام المجاملة.

وقوله: «لكنه لا يصير إماماً بمجرد كونه أهلاً» مردود بأنه إذا كان أهلاً للإمامة فإنه يتعين لها دون غيره ممن هو ليس بأهل.

وقوله: «فلا موجب للتخصيص» غير صحيح؛ لأن التخصيص حاصل بالأهلية أولاً بالنصوص الصحيحة الآمرة بالتمسّك بأهل البيت عليهم السلام دون غيرهم ثانياً، فلا سبيل للعدول عنهم إلى غيرهم.

---

(١) تاريخ الإسلام: حوادث ووفيات سنة ١٤١-١٦٠هـ ص ٩٣. سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٢٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٢٠.

(٣) نفس المصدر ٩/ ٣٩٢.

(٤) منهاج السنة النبوية ٤/ ٢١٣.

هذا ما عثرتُ عليه من إقرار علماء أهل السنة بأهلية هؤلاء الأئمة، ولو كثّفتُ البحث في كتبهم لعثرت على أكثر من ذلك، ولعل الباحث المتتبّع يجد المزيد، إلا أن ما ذكرناه كاف، فإن علماءهم مع إقرارهم بأهلية أئمة أهل البيت عليهم السلام للخلافة لم يتّفقوا على إدخال الخلفاء الثلاثة الأوائل في الخلفاء الاثني عشر، فضلاً عن إثبات أهليتهم وأهلية غيرهم، وهذا دليل واضح على أن كل ما قالوه لصرف هذه الأحاديث عن أئمة أهل البيت عليهم السلام إنما كان ظنًّا وتخرّصاً لا يغنيان عن الحق شيئاً.



شبهات وردود

الشبهة الأولى: أن أئمة أهل البيت عليهم السلام لم يكونوا خلفاء:

ربما يقال: إن أئمة أهل البيت لم يتولَّوا أمور المسلمين وإن كانوا أهلاً لذلك، فلا يصدق عليهم أنهم خلفاء بمجرد أهليَّتهم للخلافة، كما أن القاضي لا يصدق عليه أنه قاضٍ بمجرّد كونه أهلاً ما لم يتولّ القضاء، فكيف يصح ما ذهبتم إليه من أن هؤلاء الأئمة هم الخلفاء الاثنا عشر؟

والجواب: أن النصوص الصحيحة لما دلَّت على أن الخلفاء الاثني عشر هم أئمة أهل البيت عليهم السلام، وأنهم هم الذين يجب اتّباعهم، وتلزم الناس بيعتهم وطاعتهم دون من سواهم، فحينئذ لا يجوز العدول عنهم إلى غيرهم؛ لأن ذلك تبديل لحكم النبي صلى الله عليه وآله، وردٌّ لقوله، وإبطال لأمره.

على أن انصراف أكثر الناس عنهم لا يصيّرهم رعيّة، ولا يجعل غيرهم أئمة وخلفاء، كما أن انصراف أكثر الناس عن الاعتقاد بنبوّة النبي لا يبطل نبوّته. قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

ولا ريب في أن ثمة فرقاً واضحاً بين القاضي المنصوب وبين مَن له أهلية القضاء، فإن الأول يسمَّى قاضياً، والآخر لا يوصف بذلك، إلا أن هذا أجنبي عما نحن فيه؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله قد أخبر عن هؤلاء الأئمة ونصَّ عليهم، فهُم خلفاء لأن النبي صلى الله عليه وآله سمّاهم بذلك، وإن لم يبايعهم الناس أو يقرّوا لهم بالخلافة، وحال هؤلاء حال من نصَّبه النبي صلى الله عليه وآله للقضاء فأبى الناس أن يترافعوا إليه، فإنه يبقى قاضياً شاء الناس أم أبوا، وهذا واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان.

ثم إن الأئمة عليهم السلام قاموا بمهام الإمامة خير قيام، فبيّنوا الأحكام،

وأوضحوا شرائع الإسلام، ونفوا عن الدين تحريف المبطلين وتأويل الجاهلين، وردّوا شبهات المُضلّين، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء. والنبوة فضلاً عن الإمامة لا تتقوّم باتباع الناس أو بخلافهم، فإن رسول الله ﷺ كان رسولاً نبيًّا وهو في مكة لم يؤمن به إلا قليل، والإمام كذلك.

والمعنى القرآني للإمامة هو أن يكون الإمام هادياً للأمة، قائماً بأمر الله، متأهِّلاً لأن يحكم بين الناس بالحق، حتى لو لم يجتمع عليه الناس، ويدل على ذلك إطلاق الإمامة على إبراهيم الخليل عليه السلام مع أنه لم يكن حاكماً، وإطلاق الخليفة على آدم عليه السلام قبل خلق البشر.

الشبهة الثانية: أن الناس لم يجتمعوا على أئمة أهل البيت عليهم السلام:

قد يقول قائل: إن بعض الأحاديث الصحيحة دلّت على أن كل أولئك الخلفاء يجتمع عليهم الناس، فقد روى جابر بن سمرة عن النبي ﷺ أنه قال: لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الأمة[(١)].

مع أن أئمة أهل البيت عليهم السلام لم يجتمع عليهم أحد، حتى أمير المؤمنين عليه السلام اختلف الناس عليه في زمانه، فكيف يكونون هم الأئمة المعنيين في هذه الأحاديث؟

والجواب: أنا لا نسلِّم أن اجتماع الناس عليهم شرط لثبوت إمامتهم، فإن إمامتهم عليهم السلام تثبت مع ورود النص الصحيح الصادر عن رسول الله ﷺ، سواء اجتمع عليهم الناس أو تفرَّقوا عنهم.

ولو سلمنا بذلك فإن كان المراد باجتماع الناس عليهم ما فهمه بعض علماء أهل السنة من الاتفاق على البيعة، فهذا لا ينطبق على أي واحد ممن تولّوا أمر الناس، حتى أبي بكر وعمر، فإن أبا بكر تمّت له البيعة في سقيفة بني ساعدة وأكثر المهاجرين كانوا غائبين عنها، حتى إن عمر بن الخطاب سماها: «فلتة»[(٢)]،

---

(١) سنن أبي داود ٤/ ١٠٦. صحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير ٢/ ١٢٧٤.

(٢) صحيح البخاري ٤/ ٢١٣١.

أي فجأة لم تكن بتدبّر ورويّة، وخالف جمع من الصحابة فلم يبايعوا، منهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وسائر بني هاشم، وغيرهم[١].

وأما عمر فكانت خلافته باستخلاف أبي بكر لا باجتماع الناس، حتى قال بعضهم لأبي بكر: أتستخلف علينا فظاً غليظاً، فلو ملكنا كان أفظ وأغلظ...[٢].

وأما غيرهما ممن جاء بعدهما فقد بيّنّا أنهم لم يجتمع عليهم الناس بهذا المعنى.

وعليه فإن كان المراد من اجتماع الناس هذا المعنى فهو لا ينطبق على أحد، فيكون هذا الحديث باطلاً، فحينئذ لا مناص من القول بأن المراد من اجتماع الناس في الحديث هو اجتماعهم على صلاح هؤلاء الخلفاء، وحسن سيرتهم، وطيب سريرتهم، والاجتماع بهذا المعنى متحقّق في أئمة أهل البيت عليهم السلام دون غيرهم، فهُم وحدهم الذين اتّفق الشيعة وأهل السنة على مدحهم، فيكون هذا المعنى هو المراد في الحديث؛ لوجود مصاديق له دون المعنى الأول.

قال عبد العزيز الدهلوي[٣]: وقد عُلم أيضاً من التواريخ وغيرها أن أهل البيت ولا سيما الأئمة الأطهار من خيار خلق الله تعالى بعد النبيِّين، وأفضل سائر عباده المخلصين والمقتفين لآثار جدّهم سيّد المرسلين[٤].

ويمكن أن نقول: إن اللام في «الناس» لاستغراق الصفات، فيكون المراد بهم الكُمَّل من الناس، لا سواد الناس الهمج الرعاع، الذين ينعقون مع كل ناعق، أتباع سلاطين الجور وأئمة الضلال، فإنهم لا قيمة لهم، ولا عبرة بخلافهم.

---

(١) راجع ما كتبناه في كتابنا: مسائل خلافية: ٤٧.

(٢) المصنف لابن أبي شيبة ٦/ ٣٦١. الطبقات الكبرى ٣/ ١٩٩.

(٣) قال محب الدين الخطيب في ترجمته في مقدمة مختصر التحفة الاثني عشرية: كبير علماء الهند في عصره شاه عبد العزيز الدهلوي (١١٥٩-١٢٣٩)، أكبر أنجال الإمام الصالح الناصح شاه ولي الله الدهلوي، وكان شاه عبد العزيز يُعَدّ خليفة أبيه ووارث علمه.

أقول: هو مؤلف كتاب (التحفة الاثنا عشرية)، وهو شديد التحامل على الشيعة والطعن فيهم وفي مذهبهم على طريقة ابن تيمية وابن حزم ونظائرهما.

(٤) مختصر التحفة الاثني عشرية: ٥٥.

والكُمَّل من الناس اجتمعوا على بيعة هؤلاء الأئمة خلفاء للأمّة دون غيرهم، وفيهم بحمد الله كفاية للدلالة على صدق الحديث.

الشبهة الثالثة: أن أئمة أهل البيت عليهم السلام لم يكونوا خير هذه الأمة:

قد يقول قائل: إن أئمة أهل البيت الاثني عشر لم يكونوا خير هذه الأمة، فإن في هذه الأمة من هم خير من أهل البيت، فلا معنى لكونهم خلفاء دون غيرهم ممن هم أفضل منهم.

والجواب: أن فضل أئمة أهل البيت عليهم السلام لا شك فيه؛ لأن هذه الأمة اتّفقت على صلاح أهل البيت عليهم السلام، وخصوصاً الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، فإن كل واحد منهم كان سيِّد أهل البيت في زمانه، وسيأتي نقل أقوال علماء أهل السنة في كل واحد منهم إن شاء الله تعالى.

وأما فضل غيرهم فلم يُتَّفق عليه، وكل طائفة دأبت على مدح رجال تعظِّمهم من العلماء والقادة والرواة وغيرهم، والملاحظ أن من تمدحهم طائفة تذمّهم الطوائف الأخرى، ولم يتّفق المسلمون إلا على أئمة أهل البيت عليهم السلام، الذين عرفهم الناس بالعلم والصلاح، وقالوا بوجوب محبّتهم، ونجاتهم، ونجاة أتباعهم، وهذا دليل واضح على أنهم كذلك، ولولا ذلك لما حصل مثل هذا الاتفاق.

وبكلمة أخرى أقول: إن فضلهم عليهم السلام معلوم بالدليل القطعي الثابت في كتاب الله تعالى وسُنّة نبيّه صلى الله عليه وآله، وأما فضل غيرهم فهو ادّعاء، ولا يمكن طرح المقطوع به بالادعاء.

وعليه، فلا شك في أن من اتّفقت الأمة على علمه وصلاحه وأهليّته، أولى بالخلافة ممن اختلفوا فيه، وهذا واضح.

الشبهة الرابعة: أن بعض أئمة أهل البيت عليهم السلام مختلف فيه:

قد يقول قائل: إن الناس لم يتَّفقوا على جميع أئمة أهل البيت عليهم السلام، فإن الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام اختلف الناس في وجوده، فضلاً عن إمامته، وكذلك طعن بعضهم في الإمام الحسن العسكري عليه السلام وغيره من أئمة

أهل البيت عليهم السلام.

قال ابن الجوزي في كتابه الموضوعات بعد أن ذكر حديثاً مرويًّا عن الإمام العسكري بسنده عن آبائه عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: هذا حديث موضوع، والحسن بن علي صاحب العسكر هو الحسن بن علي بن محمد بن موسى بن جعفر، أبو محمد العسكري، آخر من تعتقد فيه الشيعة الإمامة، روى هذا الحديث عن آبائه، وليس بشيء!![1].

وقد وافق السيوطيُّ ابنَ الجوزي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/ ٣٦١ في أن الإمام العسكري ليس بشيء.

وعبارة: «ليس بشيء» معناها أنه لا يعتد به، وهذه العبارة من عبارات الذم.

والجواب: أن الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام لم يختلف الناس في إيمانه وتقواه وورعه وعلمه، وإنما اختلفوا في وجوده، وبقائه هذا العمر الطويل، ونحن سنبين ذلك فيما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وفي الحقيقة أن هذا الاختلاف ناشئ عن جهلهم بولادته وبقائه عليه السلام، ومع قيام الدليل الصحيح على أنه إمام هذا العصر كما سيأتي بيان ذلك، فإنه لا قيمة لإنكار من ينكره، ولا جهل من يجهله.

وبعبارة أخرى: إن الأمة اتفقت على صلاح الإمام المهدي عليه السلام، وتقواه وورعه، وأنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما مُلئت ظلماً وجوراً، ولكن اختلفوا في تشخيصه من هو؟ فهل هو الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام أو غيره، واختلافهم في تشخيصه لا ينافي اتفاقهم على صلاحه واستقامته.

وكل من ثبت عنده أن الإمام المهدي هو الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام فإنه يقول بصلاحه واستقامته، وأما من لم يثبت عنده ذلك فإنه لا يذم الإمام عليه السلام ولا يقدح فيه؛ لأنه يرى أنه ليس بموجود.

---

(١) الموضوعات ١/ ٤١٥.

ويمكن أن يقال: إن الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام وإن اختلف الناس فيه قبل ظهوره؛ لشكّهم في ولادته وبقائه، إلا أن القول بأن الناس لم يتّفقوا عليه سابق لأوانه الآن؛ لأنه عليه السلام إذا صحَّ مذهب الشيعة فيه، فإن الناس سيتّفقون عليه بعد أن يظهر ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

وأما طعن بعضهم في الإمام العسكري عليه السلام أو غيره فلا قيمة له؛ وذلك لعدة أمور:

١- أن المعتمَد هو القول المشهور المعروف بين علماء الجرح والتعديل، وأما الأقوال الشاذة الصادرة عن بعضهم نصباً، أو جهلاً، أو لأي غاية أخرى فلا أهمية لها، وقول ابن الجوزي: «إن الإمام العسكري ليس بشيء» من هذا القبيل، وإلا لو التزمنا بتضعيف كل من قُدح فيه لما سلم أحد.

قال بدر الدين الزركشي: ولو ذهب العلماء إلى ترك كل مَنْ تُكُلِّم فيه لم يبق بأيدي أهل هذا الشأن من الحديث إلا اليسير، بل لم يبق شيء.

ومَنْ الذي يَنْجو مِنَ الناسِ سَالماً   وللناسِ قالٌ بالظنُونِ وقِيلُ[1]

٢- أن هذا القدح لم يُعلّل بعلة قادحة، وكل قدح غير معلل لا قيمة له كما نُصَّ عليه في مباحث علم الدراية.

قال ابن الصلاح: أما الجرح فإنه لا يُقبل إلا مفسَّراً مُبيَّن السبب؛ لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه؛ لينظر فيه أهو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرَّر في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل: البخاري، ومسلم، وغيرهما[2].

٣- أنهم ذهبوا إلى أن المشهور بالعدالة والإمامة لا يُقبل فيه عندهم أي جرح حتى لو كان الجرح من إمام مثله.

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح: ٢٥٧.

(٢) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: ١٦١.

قال السبكي: الصواب عندنا أنّ من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه ومزكّوه، وندر جارحه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه، من تعصّب مذهبي أو غيره، فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة، وإلا فلو فتحنا هذا الباب أو أخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذْ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون[١].

وقال: إن الجارح لا يُقبل منه الجرح وإن فسَّره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه، ومادحوه على ذامِّيه، ومُزكّوه على جارحيه، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه، من تعصب مذهبي، أو منافسة دنيوية، كما يكون من النظراء أو غير ذلك، فنقول مثلاً: لا يُلتفَت إلى كلام ابن أبي ذيب في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح؛ لأن هؤلاء أئمة مشهورون صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب، لو صحَّ لتوفَّرت الدواعي على نقله[٢].

٤- أنهم اشترطوا ألا يكون الجارح مخالفاً للمجروح في المذهب؛ لأن ذلك يدعو إلى جرحه لمذهبه.

قال السبكي: ومما ينبغي أن يُتفقَّد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة، فجرحه لذلك، وإليه أشار الرافعي بقوله: وينبغي أن يكون المزكّون برآء من الشحناء والعصبية في المذهب، خوفاً من أن يحملهم ذلك على جرح عدل أو تزكية فاسق، وقد وقع هذا لكثير من الأئمة، جَرَحوا بناء على معتقدهم وهم المخطئون والمجروح مصيب. وقد أشار شيخ الإسلام سيِّد المتأخرين تقي الدين ابن دقيق العيد فى كتابه (الاقتراح) إلى هذا، وقال: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدِّثون والحكام[٣].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٩.

(٢) نفس المصدر ٢/ ١٢.

(٣) نفس المصدر.

ومن المعلوم أن ابن الجوزي والسيوطي يخالفان الإمام العسكري عليه السلام في المعتقد، فلا يُقبل قولهما في جرحه.

*****

وبعد كل هذا البيان يتّضح أن الخلفاء الاثني عشر الذين بشّر النبي صلى الله عليه وآله بهم أمّته، ووصفهم بأن الإسلام يكون بهم عزيزاً منيعاً قائماً، وأمر الناس يكون بهم صالحاً ماضياً؟ وكلهم تجتمع عليه الأمة، لا يمكن أن يكونوا أولئك الخلفاء الذين ذكروهم، وكانت أيامهم مملوءة بالفتن والهرج والاختلاف، ولياليهم كلها خمر ومجون، وانتهاك لحرمات الله، وعبث بأحكام الله، وما إلى ذلك مما هو معلوم، فإن الأمة لم تجنِ من ولاية هؤلاء خيراً.

وحينئذ لا مناص من الجزم بأن الخلفاء الاثني عشر هم أئمة أهل البيت عليهم السلام، الذين حثَّ النبي صلى الله عليه وآله على اتّباعهم والتمسّك بهم في حديث الثقلين الذي سبق ذكره.

إلا أنّا نتساءل: هل خفي على أعلام المذاهب الأخرى هؤلاء الخلفاء الذين وصفهم النبي صلى الله عليه وآله بأوضح الصفات التي بها امتازوا عن سواهم؟ أم أنهم أخفوا بيان ذلك لمآرب وغايات عندهم؟

إن زعم خفاء هذه المسألة يرجع في واقعه إلى الطعن في نبي الأمة صلى الله عليه وآله بالتقصير في بيان هذه المسألة المهمة حتى خفيت على علماء الأمة، وهذا لا يصدر من مسلم، فإن النبي صلى الله عليه وآله لم يكن يتحدَّث بالأحاجي والألغاز خصوصاً في أهم المسائل الدينية، وهي مسألة الإمامة والخلافة.

إذن، لماذا خفيت هذه المسألة على علماء تلك المذاهب؟ أو لماذا أخفوها؟

هذه أسئلة تدور في الأذهان، وتحتّم على غير الشيعة الإمامية أن يجيبوا عليها إجابات علمية صحيحة ليست مبتنية على الظن والتخمين والاحتمالات

التي لا تغني من الحق شيئاً.

﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾

[البقرة: ١٤٦]

أقوال علماء أهل السنة في أئمة أهل البيت الاثني عشر عليهم السلام

تضافرت كلمات أعلام أهل السنة في مدح أئمة أهل البيت الاثني عشر عليهم السلام، والثناء عليهم، بالعلم، والتقوى، والورع، والزهد، وغير ذلك، وكلماتهم مبثوثة في كتب التراجم وغيرها.

والغريب في الأمر أن علماء أهل السنة يكادون أن يطبقوا على جلالة هؤلاء الأئمة، وعلى صلاحهم، وأهلية أكثرهم للخلافة العظمى، ومع ذلك قالوا بصحة خلافة ملوك بني أمية وبني العباس دون هؤلاء الأئمة عليهم السلام، رغم أن كل خلفاء بني أمية وبني العباس أو أكثرهم على الأقل لم يكونوا متأهّلين لتولي منصب الخلافة، ورأوا أن خلافة هؤلاء الملوك صارت شرعية بالتغلب وببيعة الناس المغلوب على أمرهم، وأن مجونهم، وفسقهم، ولعبهم بمقدرات الأمة كلها لم تكن كافية لإسقاط تلك الشرعية المزعومة.

وإليك أيها القارئ العزيز بعضاً مما قاله علماء أهل السنة في أئمة أهل البيت عليهم السلام.



الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

(٢٣ ق. هـ - ٤٠ هـ)

قال السيوطي: علي رضي الله عنه أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأخو رسول الله صلى الله عليه وآله بالمؤاخاة، وصهره على فاطمة سيِّدة نساء العالمين رضي الله عنها، وأحد السابقين إلى الإسلام، وأحد العلماء الربّانيين، والشجعان المشهورين، والزهّاد المذكورين، والخطباء المعروفين، وأحد من جمع القرآن وعرضه على النبي عليه الصلاة السلام... وهو أول خليفة من بني هاشم، وأبو السبطين، أسلم قديماً، بل قال ابن عباس وأنس وزيد بن أرقم وسلمان الفارسي وجماعة: إنه أول من أسلم. ونقل بعضهم الإجماع عليه... وكان عمره حين أسلم عشر سنين، وقيل: تسع، وقيل: ثمان، وقيل دون ذلك...

إلى أن قال: وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله بدراً وأُحداً وسائر المشاهد إلا تبوك، فإن النبي صلى الله عليه وآله استخلفه على المدينة، وله في جميع المشاهد آثار مشهورة، وأعطاه النبي عليه الصلاة والسلام اللواء في مواطن كثيرة... وأحواله في الشجاعة وآثاره في الحروب مشهورة[١].

وقال الإمام النووي: كنية علي رضي الله عنه أبو الحسن، وكنّاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا تراب، فكان أحب ما يُنادى به إليه، وهو أخو رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمؤاخاة، وصهره على فاطمة سيّدة نساء العالمين، وأبو السبطين، وأول هاشمي وُلد بين هاشميِّين، وأول خليفة من بني هاشم، وهو أحد العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنّة، وأحد الستة أصحاب الشورى الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم

---

(١) تاريخ الخلفاء: ١٥٥.

راض، وأحد الخلفاء الراشدين، وأحد العلماء الربانيّين، والشجعان المشهورين، والزهّاد المذكورين، وأحد السابقين إلى الإسلام(١).

وقال ابن عبد البر: وقد أجمعوا أنه - أي عليًا عليه السلام - أول من صلّى القبلتين، وهاجر، وشهد بدراً وأُحداً وسائر المشاهد، وأنه أبلى ببدر وأُحد والخندق وخيبر البلاء العظيم، وكان لواء رسول الله ﷺ بيده في مواطن كثيرة، ولم يتخلّف إلا في تبوك، خلّفه رسول الله ﷺ على المدينة، وقال: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي(٢).

وقال سعيد بن المسيب: لم يكن أحد من الصحابة يقول: «سلوني» إلا علي(٣).

وقال: كان عمر بن الخطاب يتعوّذ بالله من معضلة ليس فيها أبو الحسن(٤).

وعن أبي هريرة، قال: قال عمر بن الخطاب: أقرؤنا أُبيٌّ، وأقضانا عليٌّ(٥).

وقال مسروق: انتهى علم أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام إلى عمر وعلي وابن مسعود وعبد الله رضي الله عنهم(٦).

وقال عبد الله بن عياش: كان لعلي ما شئت من ضرس قاطع في العلم، وكان له البسطة في العشيرة، والقِدم في الإسلام، والعهد برسول الله ﷺ، والفقه في السنة، والنجدة في الحرب، والجود في المال(٧).

وعن ابن عباس، قال: إذا حدّثنا ثقة عن علي بفُتْيا لا نعدوها(٨).

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣٤٤.

(٢) الاستيعاب ٣/ ٣٣.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣٤٦. تاريخ الإسلام ٢/ ٦٣٨. الاستيعاب ٣/ ٤٠.

(٤) الطبقات الكبرى ٢/ ٣٣٩. الاستيعاب ٣/ ٣٩. تاريخ الإسلام ٢/ ٦٣٨.

(٥) صحيح البخاري ٣/ ١٣٥٤.

(٦) تاريخ الإسلام ٢/ ٦٣٨. تاريخ الخلفاء: ١٦٠.

(٧) الاستيعاب ٣/ ٤٣. تاريخ الخلفاء: ١٦٠.

(٨) الطبقات الكبرى ٢/ ٣٣٨. الاستيعاب ٣/ ٤٠. تاريخ الخلفاء: ١٦٠.

وقال: أُعطي علي تسعة أعشار العلم، والله لقد شاركهم في العُشر الباقي[١].

وقال الإمام النووي: وأما علمه فكان من العلوم بالمحل العالي... وسؤال كبار الصحابة له، ورجوعهم إلى فتاويه وأقواله في المواطن الكثيرة والمسائل المعضلات مشهور، وأما زهده فهو من الأمور المشهورة التي اشترك في معرفتها الخاص والعام...

إلى أن قال: وأحوال علي رضي الله عنه وفضائله في كل شيء مشهورة غير منحصرة[٢].

ما قيل في فضائله عليه السلام:

قال الإمام أحمد بن حنبل: ما جاء لأحد من الصحابة من الفضائل ما جاء لعلي[٣].

وقال إسماعيل القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري: لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان أكثر مما جاء في علي[٤].

وأخرج الطبراني في الأوسط عن ابن عباس، قال: كانت لعلي ثماني عشرة منقبة لو لم يكن له إلا واحدة منها لنجى بها، ولقد كانت له ثلاث عشرة منقبة ما كانت لأحد من هذه الأمّة[٥].

وأخرج مسلم في صحيحه عن سعد بن أبي وقاص، قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسب أبا تراب؟ فقال: أمّا ما ذكرتُ ثلاثاً قالهن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبّه؛ لأن تكون لي واحدة منهن أحب إليَّ من حمر

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣٤٦. الاستيعاب ٣/ ٤٠.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣٤٥-٣٤٨.

(٣) المستدرك ٣/ ١٠٧. تاريخ الإسلام ٢/ ٦٣٨. الاستيعاب ٣/ ٥١.

(٤) الصواعق المحرقة: ١٤٨.

(٥) المعجم الأوسط ٦/ ١٨٠.

النعم. سمعت رسول الله ﷺ يقول له، خلّفه في بعض مغازيه، فقال له عليّ: خلّفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله ﷺ: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبوة بعدي. وسمعته يقول يوم خيبر: لأُعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله. قال: فتطاولنا لها، فقال: ادعوا لي عليًّا. فأُتي به أرمد، فبصق في عينه، ودفع إليه الراية، ففتح الله عليه. ولمّا نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]، دعا رسول الله ﷺ عليًّا وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: اللهم هؤلاء أهلي[١].

وأخرج أحمد بن حنبل بسنده عن عبد الله بن عمر، قال: ولقد أوتي ابن أبي طالب ثلاث خصال لأن تكون لي واحدة منهن أحبَّ إليَّ من حمر النعم: زوَّجه رسول الله ﷺ ابنته، وولدت له، وسدَّ الأبواب إلا بابه في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر[٢].

وأخرج الحاكم بسنده عن ابن عباس قال: لعلي أربع خصال ليست لأحد: هو أول عربي وأعجمي صلّى مع رسول الله ﷺ، وهو الذي كان لواؤه معه في كل زحف، والذي صبر معه يوم المهراس[٣]، وهو الذي غسّله وأدخله قبره[٤].

وأخرج ابن عساكر عن ابن عباس، قال: ما نزل في شأن أحد من كتاب الله ما نزل في علي.

---

(١) صحيح مسلم ٤/ ١٨٧١.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٢/ ٢٦. مسند أبي يعلى ٥/ ١٠٢ قال ابن حجر في فتح الباري ٧/ ١٩: أخرجه أحمد، وإسناده حسن. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٢٠: رواه أحمد وأبو يعلى، ورجالهما رجال الصحيح. وقال الألباني في ظلال الجنة ٢/ ٣٤٥: إسناده جيّد، رجاله كلهم ثقات.

(٣) يوم المهراس هو يوم أُحد، جاء فيه علي عليه السلام بماء من مهراس. والمهراس: صخرة منقورة تسع كثيراً من الماء.

(٤) المستدرك ٣/ ١١١. الاستيعاب ٣/ ٢٧.

وقال: نزلت في علي ثلاثمائة آية[١].

وأخرج الطبراني في معجمه الكبير بسنده عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، قال: ما أنزل الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ إلا علي أميرها وشريفها، ولقد عاتب الله أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم في غير مكان، وما ذكر عليًّا إلا بخير[٢].

قلت: لأمير المؤمنين عليه السلام فضائل كثيرة لم يشاركه فيها أحد من الصحابة، بعضها ورد في الأحاديث السابقة، وبعضها الآخر سيأتي، ويكفي أن الشيعة وأهل السنة اتّفقوا على كثير من فضائله، وأما فضائل غيره من الصحابة فإنهم اختلفوا فيها.

بعض فضائل أمير المؤمنين عليه السلام:

فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أكثر من أن تُحصر، وأشهر من أن تذكر، وسنذكر بعضاً من فضائله سلام الله عليه.

فمن فضائله عليه السلام:

١ - الإمام علي عليه السلام أول الناس إسلاماً:

أخرج الطبراني عن أبي إسحاق: إن عليًّا رضي الله عنه لما تزوّج فاطمة رضي الله عنها قالت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: زوَّجتنيه أُعَيمش عظيم البطن. فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لقد زوجتكه وإنه لأول أصحابي سِلماً - أي إسلاماً - وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلماً[٣].

وعن معقل بن يسار - في حديث - أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة: أما ترضين أن أزوّجك أقدم أُمّتي سِلماً، وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلماً[٤].

---

(١) تاريخ دمشق ٤٥/ ٢٧٨.

(٢) المعجم الكبير ١١/ ٢٦٤.

(٣) المعجم الكبير ١/ ٩٤. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٠٢: رواه الطبراني، وهو مرسل صحيح الإسناد. در السحابة: ٢٠٥، ووثق رجاله.

(٤) مسند أحمد ٥/ ٢٦. مجمع الزوائد ٩/ ١٠١، قال: رواه أحمد والطبراني، وفيه خالد بن طهمان، ←

وأخرج الترمذي وأحمد والحاكم وابن سعد وغيرهم عن زيد بن أرقم، قال: إن أول من أسلم مع رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب[١].

وأخرج الطبراني عن سلمان، قال: أول هذه الأمّة وروداً على نبيِّها ﷺ أولها إسلاماً: علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٢].

وعن ابن عباس، قال: علي بن أبي طالب أول من آمن من الناس بعد خديجة[٣].

وأخرج أحمد بن حنبل عن علي، قال: أنا أول من صلى مع رسول الله ﷺ[٤].

وعن علي عليه السلام - في حديث - قال: اللهم لا أعرف عبداً من هذه الأمّة عبَدَك قبلي غير نبيّك - ثلاث مرات - لقد صلّيت قبل أن يصلي الناس سبعاً[٥].

وأخرج الحاكم وغيره عن أنس، قال: نُبئ النبي ﷺ يوم الاثنين، وأسلم علي يوم الثلاثاء[٦].

← وثقه أبو حاتم وغيره، وبقية رجاله ثقات.

(١) سنن الترمذي ٥/ ٦٤٢ وصحّحه. مسند أحمد ٤/ ٣٦٨. المستدرك ٣/ ١٣٦، وصحّحه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٢) المعجم الكبير ٦/ ٢٦٥. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٠٢: رواه الطبراني، ورجاله ثقات.

(٣) مسند أحمد ١/ ٣٣١. المستدرك ٣/ ١٤٣، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة. ووافقه الذهبي. قال ابن عبد البر في الاستيعاب ٣/ ٢٨: هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد؛ لصحَّته وثقة نقَلَته.

(٤) مسند أحمد ١/ ١٤١. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٠٣: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير حبة العرني، وقد وُثق.

(٥) مسند أحمد ١/ ٩٩. المعجم الأوسط ١/ ٤٧٣. مسند أبي يعلى ١/ ٢١٧. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٠٢: رواه أحمد وأبو يعلى باختصار والبزار والطبراني في الأوسط، وإسناده حسن. در السحابة: ٢٠٦، وحسَّنه.

(٦) المستدرك ٣/ ١١٢، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. در السحابة: ٢٠٧، ووثق رجاله.

وعن بريدة - في حديث - قال: أُوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الاثنين، وصلى علي يوم الثلاثاء[(١)].

قال السيوطي: قال ابن عباس، وأنس، وزيد بن أرقم، وسلمان الفارسي، وجماعة[(٢)]: إنه أول من أسلم. ونقل بعضهم الإجماع عليه[(٣)].

وقال ابن عبد البر: قال ابن شهاب وعبد الله بن محمد بن عقيل وقتادة وابن إسحاق: أول من أسلم من الرجال علي. واتفقوا على أن خديجة أوّل من آمن بالله ورسوله، وصدَّقه فيما جاء به، ثم علي بعدها.

وقال: سُئل محمد بن كعب القرظي عن أول من أسلم: أعليٌّ أم أبو بكر رضي الله عنهما؟ قال: سبحان الله، عليٌّ أولهما إسلاماً، وإنما شُبِّه على الناس لأن عليًّا أخفى إسلامه [خوفاً] من أبي طالب[(٤)]، وأسلم أبو بكر فأظهر إسلامه، ولا شك أن عليًّا عندنا أولهما إسلاماً[(٥)].

٢- الإمام علي عليه السلام مولى كل مؤمن ومؤمنة:

أخرج الترمذي وأحمد وغيرهما عن زيد بن أرقم وغيره، عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه.

---

(١) المستدرك ٣/ ١١٢.

(٢) منهم: أبو ذر، والمقداد، وخباب، وجابر، وأبو سعيد كما في أسد الغابة ٤/ ١٨، والاستيعاب ٣/ ٢٧. ومنهم: أبو رافع، وعفيف بن عبد الله الكندي، وأبو أيوب الأنصاري، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وبريدة الأسلمي، والبراء بن عازب، وعبد الله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وكعب بن زهير، وخزيمة بن ثابت، وغيرهم خلق كثير. راجع ترجمة الإمام علي بن أبي طالب من تاريخ دمشق ١/ ٤١ - ١١٦، الغدير ٣/ ٢٢٤ وما بعدها.

(٣) تاريخ الخلفاء: ١٥٦.

(٤) هذا بناء على معتقدهم بعدم إيمان أبي طالب عليه السلام، ولكن مع قيام الأدلة الثابتة على إيمانه فإن زعم إخفاء أمير المؤمنين عليه السلام إيمانه خوفاً من أبيه لا يمكن قبوله بحال، والأحاديث الكثيرة الصحيحة دلت على أن أمير المؤمنين عليه السلام هو أول من آمن برسول الله صلى الله عليه وآله من الرجال، وهذا كاف ووافٍ.

(٥) الاستيعاب ٣/ ٢٩. للإطلاع على المزيد راجع كتاب الغدير للأميني ٣/ ٢١٩ - ٢٤٣.

وهذا الحديث أخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٦٣٣، وقال: هذا حديث حسن صحيح. والحاكم في المستدرك ٣/ ١٠٩، ١١٠ وصحَّحه، ووافقه الذهبي. كما أخرجه أحمد بن حنبل في المسند ١/ ٨٤، ١١٨، ١١٩، ١٥٢، ٣٢١، ٤/ ٢٨١، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢، ٥/ ٣٤٧، ٣٦٦، ٤١٩. وابن ماجة في سننه ١/ ٤٣. وغيرهم، وعدَّه السيوطي في (قطف الأزهار المتناثرة): ٢٧٧ من الأحاديث المتواترة، وكذا الكتاني في (نظم المتناثر): ٢٠٦، والزبيدي في (لقط اللآلئ المتناثرة): ٢٠٥، والحافظ شمس الدين الجزري في (أسنى المطالب): ٥، والألباني في سلسلته الصحيحة ٤/ ٣٤٣.

والمراد بالمولى هنا هو الأولى بالتصرف، فالمولى والولي شيء واحد، بدليل ما ورد في كثير من طرق الحديث، أن النبي ﷺ قال: أيها الناس، ألستُ أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: فمن كنت مولاه فعلي مولاه[1].

وقوله ﷺ: «إن عليًّا منّي وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي» شاهد على ذلك.

قال المناوي: قال الحرالي: والمولى هو الولي اللازم الولاية، القائم بها، الدائم عليها لمن تولاّه، بإسناد أمره إليه فيما هو ليس بمستطيع له[2].

وهذا نص صريح وصحيح في خلافة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام دون سواه.

٣- منزلة الإمام علي عليه السلام من رسول الله ﷺ كمنزلة هارون من موسى:

أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن سعد بن أبي وقاص، قال: قال

---

(١) سنن ابن ماجة ١/ ٤٣. صحَّحه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة ١/ ٢٦. وقال في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/ ٣٣١: إسناده صحيح على شرط الشيخين. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٠٤: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة. وقال الحاكم المستدرك ٣/ ١١٠: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وسكت عنه الذهبي. وقال البوصيري في مختصر إتحاف السادة المهرة ٩/ ١٩٤: رواه إسحاق بسند صحيح.

(٢) فيض القدير ٤/ ٣٥٨.

النبي صلى الله عليه وآله لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي[(١)].

ومنزلة هارون من موسى في كتاب الله تعالى هي منزلة الوزارة والخلافة. قال تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي﴾ [طه: ٢٩، ٣٠]، وقال سبحانه: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٢].

٤- الإمام علي عليه السلام خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله من بعده:

أخرج أحمد والطبراني والحاكم أن النبي صلى الله عليه وآله قال: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس بعدي نبي، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي[(٢)].

وأخرج ابن أبي عاصم في كتاب السنة بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لستَ نبيًّا، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي[(٣)].

وفي موضع آخر قال: أفلا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لستَ بنبي، وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي[(٤)].

---

(١) صحيح البخاري ٣/ ١١٤٢. صحيح مسلم ٤/ ١٨٧٠-١٨٧١. عدّ السيوطي هذا الحديث في (قطف الأزهار المتناثرة): ٢٨١ من الأحاديث المتواترة. وكذا الكتاني في (نظم المتناثر): ٢٠٦، والزبيدي في (لقط اللآلئ المتناثرة): ٣١.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ١/ ٣٣٠-٣٣١. المعجم الكبير للطبراني ١٢/ ٩٩. المستدرك ٣/ ١٣٣، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة. ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١١٩: رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح، غير أبي بلج الفزاري، وهو ثقة، وفيه لين.

(٣) كتاب السنة ٢/ ٥٥١، قال الألباني في تعليقته: إسناده حسن، ورجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي بلج، واسمه يحيى بن سليم بن بلج، قال الحافظ: صدوق ربما أخطأ.

(٤) كتاب السنة ٢/ ٥٨٩ بنفس السند السابق في ٢/ ٥٥١.

٥- الإمام علي عليه السلام يحب الله ورسوله ويحبّانه:

أخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن سعد وغيره، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: لأعطينّ الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله[(١)].

٦- الإمام علي عليه السلام مع القرآن والقرآن مع علي:

أخرج الحاكم وغيره عن أم سلمة قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: علي مع القرآن والقرآن مع علي، لن يتفرَّقا حتى يَرِدا عليَّ الحوض[(٢)].

٧- الإمام علي عليه السلام مع الحق، يدور الحق معه حيثما دار:

أخرج أبو يعلى وغيره عن أبي سعيد الخدري، قال: كنا عند بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نفر من المهاجرين والأنصار، فقال: ألا أخبركم بخياركم؟ قالوا: بلى. قال: الموفون المطيبون، إن الله يحب الخفي التقي. قال: ومرَّ علي بن أبي طالب فقال: الحق مع ذا، الحق مع ذا[(٣)].

وأخرج البزار عن حذيفة بن اليمان، قال: انظروا إلى الفرقة التي تدعو إلى أمر علي فالزموها، فإنها على الهدى[(٤)].

وأخرج الترمذي والحاكم عن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اللهم أدِر الحق معه حيث دار[(٥)].

وأخرج البزار أيضاً عن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي: يا علي من

---

(١) صحيح البخاري ٣/ ١٢٨٠. صحيح مسلم ٤/ ١٨٧١-١٨٧٢.

(٢) المستدرك ٣/ ١٢٤. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.

(٣) مسند أبي يعلى ١/ ٤٥١. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ٢٣٤ – ٢٣٥: رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات.

(٤) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ٢٣٦: رواه البزار، ورجاله ثقات.

(٥) سنن الترمذي ٥/ ٦٣٣. المستدرك ٣/ ١٢٤-١٢٥، قال الحاكم: هذا الحديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

فارقني فارق الله، ومن فارقك يا علي فارقني[(١)].

قال الفخر الرازي: ومن اقتدى في دينه بعلي بن أبي طالب فقد اهتدى، والدليل عليه قوله عليه السلام: اللهم أدر الحق مع علي حيث دار[(٢)].

٨- النظر إلى وجه الإمام علي عليه السلام عبادة:

أخرج الحاكم وغيره عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: النظر إلى وجه علي عبادة[(٣)].

٩- أخو النبي صلى الله عليه وآله في الدنيا والآخرة:

أخرج الترمذي وغيره، عن ابن عمر قال: آخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه، فجاء علي تدمع عيناه، فقال: يا رسول الله، آخيتَ بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنت أخي في الدنيا والآخرة[(٤)].

أقول: ذكر هذه المؤاخاة كثير ممن ترجم أمير المؤمنين عليه السلام وقد تقدَّم شيء من ذلك.

١٠- باب مدينة العلم:

أخرج الحاكم عن علي عليه السلام وغيره، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب[(٥)].

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

---

(١) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٣٥: رواه البزار ورجاله ثقات. ووثق الشوكاني رواة الحديث في در السحابة: ٢٢٦.

(٢) التفسير الكبير ١/ ٢٠٥.

(٣) المستدرك ٣/ ١٤١-١٤٢، وصحّحه الحاكم، ووافقه الذهبي. وقال السيوطي في تاريخ الخلفاء، ص ١٦١: إسناده حسن. وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة، ص ٣٦١ بعد أن ذكر طرق الحديث: فظهر بهذا أن الحديث مِن قسم الحسن لغيره، لا صحيحاً كما قال الحاكم، ولا موضوعاً كما قال ابن الجوزي.

(٤) سنن الترمذي ٥/ ٦٣٦، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. المستدرك ٣/ ١٤.

(٥) المستدرك ٣/ ١٢٦-١٢٧.

وقال السيوطي: هذا حديث حسن على الصواب، لا صحيح كما قال الحاكم، ولا موضوع كما قاله جماعة منهم ابن الجوزي والنووي، وقد بينتّ حاله في التعقيبات على الموضوعات[١].

وقال ابن حجر في فتاويه: إنه من قسم الحسن، لا يرتقي إلى الصحة، ولا ينحط إلى الكذب[٢].

وقال الحافظ العلائي: الصواب أنه حسن باعتبار، لا صحيح ولا ضعيف[٣].

وقال الزركشي: الحديث ينتهي إلى درجة الحسن المحتج به، ولا يكون ضعيفاً فضلاً عن كونه موضوعاً[٤].

قال ابن عساكر: قال القاسم: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث، فقال: هو صحيح.

قال الخطيب: أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية، وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد عنه[٥].

قلت: إذا صحَّ هذا الحديث عن أبي معاوية فهو صحيح عندهم؛ لأن أبا معاوية يرويه عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ، والقوم إنما يتّهمون بوضع هذا الحديث أبا الصلت الهروي عبد السلام بن صالح، وهو إنما يرويه عن أبي معاوية.

وقد روى هذا الحديث عن أبي معاوية جماعة كما قال الخطيب، منهم: رجاء بن سلمة، والحسن بن علي بن راشد، وأحمد بن سلمة أبو عمرو الجرجاني،

---

(١) تاريخ الخلفاء: ١٥٩.

(٢) عن فيض القدير ٣/ ٤٦.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٤٧.

(٤) نفس المصدر.

(٥) تاريخ دمشق ٤٥/ ٢٩١.

وعمر بن إسماعيل بن مجالد، ومحمد بن جعفر الفيدي، وجعفر بن محمد البغدادي[١].

١١- لا يحب عليًّا عليه السلام إلا مؤمن، ولا يبغضه إلا منافق:

أخرج مسلم وغيره، عن علي عليه السلام قال: والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمّي إليَّ أنه لا يحبّني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق[٢].

وعن أبي سعيد الخدري، قال: إنّا كنّا لنعرف المنافقين نحن معشر الأنصار ببغضهم علي بن أبي طالب[٣].

١٢- الإمام علي عليه السلام سيّد العرب:

أخرج الحاكم النيسابوري وغيره، عن عائشة وغيرها، أن النبي صلى الله عليه وآله قال: أنا سيّد ولد آدم، وعلي سيّد العرب[٤].

وقريب منه ما رواه الحاكم بسنده عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أوحي إليَّ في علي ثلاث: أنه سيّد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجَّلين[٥].

١٣- الإمام علي عليه السلام خشن في ذات الله:

أخرج أحمد والحاكم، عن أبي سعيد الخدري، قال: شكى عليَّ بن أبي طالب الناسُ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فقام فينا خطيباً، فسمعته يقول: أيها الناس، لا تشكوا عليًّا، فو الله إنه لأخشن في ذات الله وفي سبيل الله[٦].

---

(١) راجع تاريخ دمشق ٤٥/ ٢٨٩-٢٩٢.

(٢) صحيح مسلم ١/ ٨٦.

(٣) سنن الترمذي ٥/ ٦٣٥.

(٤) المستدرك ٣/ ١٢٤، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

(٥) المستدرك ٣/ ١٤٨، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

(٦) مسند أحمد ٣/ ٨٦. المستدرك ٣/ ١٣٤، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. ووثق الشوكاني رواة الحديث في در السحابة: ٢٢٣. وقال الألباني في سلسلة ←

١٤- الإمام علي عليه السلام ممّن أُمر النبي بحبّهم:

أخرج الترمذي، وابن ماجة، وأحمد، والحاكم، وغيرهم، عن بريدة، قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله أمرني بحب أربعة، وأخبرني أنه يحبّهم، قيل: يا رسول الله سمِّهم لنا. قال: عليٌّ منهم - يقول ذلك ثلاثاً - وأبو ذر، والمقداد، وسلمان، أمرني بحبّهم، وأخبرني أنه يحبّهم(١).

١٥- الإمام علي عليه السلام ممَّن تشتاق الجنة إليهم:

أخرج الحاكم والبزار والطبراني وغيرهم، عن أنس وغيره، قال: قال رسول الله ﷺ: اشتاقت الجنة إلى ثلاثة: علي، وعمار، وسلمان(٢).

١٦- أمر النبي ﷺ بسد الأبواب إلا باب الإمام علي عليه السلام:

أخرج الترمذي وأحمد والحاكم وغيرهم، عن ابن عباس وغيره، أن رسول الله ﷺ أمر بسد الأبواب إلا باب علي(٣).

وعن سعد قال: أمرَنا رسول الله ﷺ بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي رضي الله عنه(٤).

← الأحاديث الصحيحة ٥/ ٦٢٦: وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات معروفون، غير زينب بنت كعب، فقال في التجريد: صحابية تزوجها أبو سعيد الخدري.

(١) سنن الترمذي ٥/ ٦٣٦، وقال: هذا حديث حسن. سنن ابن ماجة ١/ ٥٣، مسند أحمد ٥/ ٣٣٣، ٣٥١، ٣٥٦. المستدرك ٣/ ١٣٠، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

(٢) المستدرك ٣/ ١٣٧، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. المعجم الكبير ٦/ ٢١٥. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ٣٣٠: رواه البزار، وإسناده حسن، ٩/ ٣٤٤، وقال: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، غير أبي ربيعة الأيادي، وقد حسَّن الترمذي حديثه.

(٣) سنن الترمذي ٥/ ٦٤١، المستدرك ٣/ ١٢٥. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. مسند أحمد ١/ ١٧٥، ٣٣٠، ٢/ ٢٦، ٤/ ٣٦٩. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١١٤: وإسناد أحمد حسنٌ.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ١/ ١٧٥. قال ابن حجر في فتح الباري ٧/ ١١: أخرجه أحمد، والنسائي، وإسناده قوي. ثم ساق بعض طرق الحديث، ووثق أسانيد بعضها، وحسَّن بعضاً آخر منها، ثم قال: وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً، وكل طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها.

وعن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي: يا علي لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك[١].

وأورد السيوطي بعض طرق حديث سد الأبواب إلا باب علي، وصحّح بعضها، وحسَّن بعضها الآخر، ثم قال: قد ثبت بهذه الأحاديث الصحيحة، بل المتواترة، أنه صلى الله عليه وآله وسلم منع من فتح باب شارع إلى مسجد، ولم يأذن في ذلك لأحد، ولا لعمّه العباس، ولا لأبي بكر، إلا لعلي[٢].

وقال الشوكاني: بالجملة فالحديث ثابت، لا يحل لمسلم أن يحكم ببطلانه، وله طرق كثيرة جدًّا[٣].

١٧ - الإمام علي مِن النبي صلى الله عليه وآله، والنبي منه:

أخرج البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله قال لعلي: أنت مني، وأنا منك[٤].

وأخرج الترمذي بسنده عن حبشي بن جنادة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: علي منّي، وأنا من علي، ولا يؤدّي عني إلا أنا أو علي[٥].

قال ابن حجر: قوله: «وقال لعلي: أنت منّي وأنا منك» أي في النسب والصهر والمسابقة والمحبة وغير ذلك من المزايا، ولم يرد محض القرابة، وإلا فجعفر شريكه فيها[٦]، وهو قول الملا علي القاري والمناوي وغيرهما[٧].

١٨ - الإمام علي عليه السلام أحب الخلق إلى الله:

أخرج الترمذي والحاكم، عن أنس بن مالك، قال: كان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم

---

(١) سنن الترمذي ٥/ ٦٣٩، وقال: هذا حديث حسن غريب.

(٢) الحاوي للفتاوي ٢/ ١٦.

(٣) الفوائد المجموعة: ٣٦٦.

(٤) صحيح البخاري ٢/ ٨٢٠، ٣/ ١١٤٠، ١٢٨٩.

(٥) سنن الترمذي ٥/ ٦٣٦، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/ ٥٢٢.

(٦) فتح الباري ٧/ ٤٠٩.

(٧) مرقاة المفاتيح ١٠/ ٤٦١. فيض القدير ٤/ ٣٥٧.

طير، فقال اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير. فجاء علي فأكل معه[(١)].

أقول: أنكر أكثر القوم هذا الحديث، وضعَّفوه مع صحّة سنده، وكثرة طرقه التي تلحقه بالحَسن على الأقل، والسبب أنه مخالف للمعتقد الموروث بتفضيل غيره عليه، ومَن لم يجسر على رد هذا الحديث أوَّله بما يخرجه عن أن يكون فضيلة ذات شأن لأمير المؤمنين عليه السلام.

١٩ - من آذى الإمام عليًّا عليه السلام فقد آذى رسول الله صلى الله عليه وآله:

أخرج أحمد والحاكم وغيرهما، عن عمرو بن شاش الأسلمي - في حديث - أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: مَنْ آذى عليًّا فقد آذاني[(٢)].

وأخرج أبو يعلى بسنده عن سعد بن أبي وقاص، قال: كنتُ جالساً في المسجد أنا ورجلين معي، فنلنا من علي، فأقبل رسول الله صلى الله عليه وآله غضبان يُعرَف في وجهه الغضب، فتعوَّذت بالله من غضبه، فقال: ما لكم وما لي؟ من آذى عليًّا فقد آذاني[(٣)].

---

(١) سنن الترمذي ٥/ ٦٣٦. المستدرك ٣/ ١٣٠-١٣٢، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً، ثم صحّت الرواية عن علي، وأبي سعيد الخدري، وسفينة. المعجم الكبير ٧/ ٨٢. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٢٥-١٢٦: رواه البزار والطبراني باختصار، ورجال الطبراني رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة. وقال الذهبي في تاريخ الإسلام ٢/ ٦٣٣: له طرق كثيرة عن أنس متكلّم فيها، وبعضها على شرط السنن.

(٢) مسند أحمد٣/ ٤٨٣. المستدرك ٣/ ١٢٢. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٢٩: رواه أحمد والطبراني... ورجال أحمد ثقات... وقال أيضاً: رواه أبو يعلى والبزار باختصار، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، غير محمود بن خداش وقنان، وهما ثقتان. ورمز له السيوطي في الجامع الصغير ٢/ ٥٤٧ بالصحة. وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/ ٣٧٣: وبالجملة، فالحديث صحيح بمجموع هذه الطرق.

(٣) مسند أبي يعلى ١/ ٣٢٥. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٢٩: رواه أبو يعلى والبزار باختصار، ←

٢٠- مَن سبَّ الإمام عليًّا عليه السلام فقد سبَّ رسول الله صلى الله عليه وآله:

أخرج أحمد والحاكم وغيرهما، عن أم سلمة، قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: مَن سبَّ عليًّا فقد سبَّني، ومن سبَّني فقد سبَّ الله تعالى[(١)].

٢١- مَن أحبَّ الإمام عليًّا عليه السلام فقد أحبَّ رسول الله صلى الله عليه وآله، ومَن أبغضه أبغضه:

أخرج الحاكم وغيره، عن سلمان الفارسي، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من أحبَّ عليًّا فقد أحبَّني، ومن أبغض عليًّا فقد أبغضني[(٢)].

٢٢- رد الشمس للإمام علي عليه السلام:

أخرج الطبراني والطحاوي وغيرهما، عن أسماء بنت عميس قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوحى إليه ورأسه في حِجْر علي، فلم يُصلِّ العصر حتى غربت الشمس. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صلّيتَ يا علي؟ قال: لا. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة نبيِّك فاردد عليه الشمس. قالت أسماء: فرأيتها غربت، ثم رأيتها طلعت بعدما غربت[(٣)].

قال السيوطي: الحديث صرَّح جماعة من الأئمة والحفّاظ بأنه صحيح. قال القاضي عياض في الشفاء: أخرج الطحاوي في مشكل الآثار عن أسماء بنت عميس من طريقين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوحى إليه ورأسه في حجر علي... فذكر الحديث. قال الطحاوي: وهذان الحديثان ثابتان، ورواتها ثقات. وحكى

← ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، غير محمود بن خداش وقنان، وهما ثقتان.

(١) مسند أحمد ٦/ ٣٢٣. المستدرك ٣/ ١٢١، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٣٠: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، غير أبي عبد الله الجدلي، وهو ثقة. ورمز له السيوطي في الجامع الصغير ٢/ ٦٠٨ بالصحة.

(٢) المستدرك ٣/ ١٣٠، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين... ووافقه الذهبي. ورمز له السيوطي بالصحة في الجامع الصغير ٢/ ٥٥٤، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير ٢/ ١٠٣٤، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٣/ ٢٨٨.

(٣) المعجم الكبير ٢٤/ ١٤٥. مشكل الآثار ٢/ ٩، ٤/ ٣٨٨، ٣٨٩.

الطحاوي أن أحمد بن صالح كان يقول: لا ينبغي لمن سبيله العلم التخلّف عن حفظ حديث أسماء؛ لأنه من علامات النبوّة(١).

ثم قال: ومما يشهد بصحة ذلك قول الإمام الشافعي رضي الله عنه وغيره: «ما أُوتي نبي معجزة إلا أوتي نبيّنا ﷺ نظيرها أو أبلغ منها»، وقد صحّ أن الشمس حُبست على يوشع ليالي قاتل الجبارين، فلا بد أن يكون لنبيّنا ﷺ نظير ذلك، فكانت هذه القصة نظير تلك، والله أعلم(٢).

أقول: لقد أشبع شيخنا العلامّة الأميني أعلى الله مقامه البحث حول هذا الحديث في كتاب الغدير ٣/ ١٢٦-١٤١، فذكر طُرُقه ومَن صحَّحه من أعلام أهل السنّة، بما لا يحتاج إلى مزيد، وألف العلامّة المحقّق المتتبِّع السيد محمد مهدي الخرسان حفظه الله كتاباً خاصًا في رد الشمس، أسماه: (مزيل اللبس في مسألتي شق القمر ورد الشمس)، فراجعه فإنه نافع جدًّا.

ولو أردنا أن نستقصي فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لطال بنا المقام، وما بلغنا الغاية، وما ذكرناه فيه الكفاية.



(١) اللآلئ المصنوعة ١/ ٣٣٧.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٤١.

الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب عليهما السلام

(٣ - ٥٠هـ)

قال النووي: هو أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي المدني، سبط رسول الله ﷺ وريحانته وابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ سيّدة نساء العالمين عليها السلام... وكان حليماً كريماً ورعاً، دعاه ورعه وحلمه إلى أن ترك الدنيا والخلافة لله تعالى[1].

وقال: ومناقبه رضي الله عنه كثيرة مشهورة[2].

وقال الذهبي: وقد كان هذا الإمام سيّداً، وسيماً، جميلاً، عاقلاً، رزيناً، جواداً، ممدحاً، خيّراً، ديِّناً، ورِعاً، محتشماً، كبير الشأن[3].

وقال السيوطي: الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أبو محمد، سبط رسول الله عليه الصلاة والسلام وريحانته وآخر الخلفاء بنَصِّه... روي له عن النبي ﷺ أحاديث، وروت عنه عائشة رضي الله عنها وخلائق من التابعين... وكان شبيهاً بالنبي ﷺ، وسمّاه النبي ﷺ الحسن، وعقّ عنه يوم سابعه، وحلق شعره، وأمر أن يُتصدّق بزنة شعره فضّة، وهو خامس أهل الكساء[4].

قال المفضل: إن الله حجب اسم الحسن والحسين حتى سمّى بهما النبي عليه الصلاة والسلام ابنيه الحسن والحسين[5].

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٥٨.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٦٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٥٣.

(٤) تاريخ الخلفاء: ١٧٥.

(٥) المصدر السابق: ١٧٦.

وقال عبد الله بن عمرو بن العاص: هذا - يعني الحسن - أحب أهل الأرض إلى أهل السماء(١).

بعض فضائله عليه السلام:

قد وردت في فضله أحاديث كثيرة صحيحة، منها:

١- أن النبي صلى الله عليه وآله سمّاه الحسن:

فقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن علي، أنه قال: لما وُلد الحسن جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: أروني ابني، ما سمَّيتموه؟ قلت: حرباً(٢). قال: بل هو حسن. فلما وُلِد الحُسين سمّيته حرباً، فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: أروني ابني ما سميتموه؟ قال: قلت: حرباً. قال: بل هو حسين. فلما وُلد الثالث سمّيته حرباً، فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: أروني ابني ما سمّيتموه؟ قلت: حرباً. قال: بل هو محسن. ثم قال: سمّيتهم بأسماء ولد هارون: شبر وشبير ومشبر(٣).

٢- أن الإمام الحسن عليه السلام يُشبه النبي صلى الله عليه وآله:

فقد أخرج البخاري بسنده عن أبي جحيفة، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان الحسن بن علي عليهما السلام يشبهه...(٤).

ولاحظ قوله: «عليهما السلام» في هذا المورد، وهو جارٍ على ما هو المتعارف عند الشيعة، وسيأتي مثله قريباً إن شاء الله.

---

(١) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٧٧: رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح غير هاشم بن البريد، وهو ثقة.

(٢) لا أرى أن أمير المؤمنين عليه السلام سمَّى أبناءه بحرب، ولكن نقلت هذا الحديث لما فيه من الدلالة على أن النبي صلى الله عليه وآله سمَّى الحسن والحسين والمحسن بهذه الأسماء المباركة.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ١/ ٩٨، ١١٨. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٨/ ٥٢: رواه أحمد والبزار... والطبراني، ورجال أحمد والبزار رجال الصحيح غير هانئ بن هانئ وهو ثقة. وصحَّحه الحاكم في المستدرك ٣/ ١٦٥.

(٤) صحيح البخاري ٣/ ١٠٩٩.

وعن أنس بن مالك قال: لم يكن منهم أحد أشبه برسول الله من الحسن بن علي[١].

٣- أن النبي ﷺ يحبّه، ويدعو الله أن يحبّه، وأن يحبَّ من يحبّه:

فقد أخرج مسلم بسنده عن أبي هريرة في حديث قال:... فقال رسول الله ﷺ: اللهم إني أحبّه، فأحبّه، وأحبب من يحبّه[٢].

وأخرج البخاري بسنده عن البراء بن عازب، قال: رأيت النبي ﷺ والحسن بن علي على عاتقه، يقول: اللهم إني أحبّه، فأحبَّه[٣].

وتصريح النبي ﷺ بأنه يحبّه ورد في أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر كما ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٥١.

٤- الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة:

فقد أخرج الترمذي والحاكم وغيرهما، عن النبي ﷺ أنه قال: الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة.

وهذا الحديث أخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٦٥٦، وقال: هذا حديث حسن صحيح. والحاكم في المستدرك ٣/ ١٦٧، وقال: هذا حديث قد صحَّ من أوجه كثيرة، وأنا أتعجّب أنهما لم يخرجاه. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٨٢-١٨٤: رواه الطبراني، وإسناده حسن.

وهو حديث أخرجه كثير من الحفاظ كأحمد بن حنبل في المسند ٣/ ٣، ٦٢، ٦٤، ٨٠، ٨٢، والطبراني في معجمه الكبير ٣/ ٢٤-٣٠، وعدَّه من الأحاديث المتواترة: السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة: ٢٨٦، والكتاني في نظم

---

(١) سنن الترمذي ٥/ ٦٥٩، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وصحّحه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/ ٥٤٠. المستدرك ٣/ ١٦٨.

(٢) صحيح مسلم ٤/ ١٨٨٣.

(٣) صحيح البخاري ٣/ ١١٥٠.

المتناثرة: ٢٠٧، والزبيدي في لقط اللآلئ المتناثرة: ١٤٩. وذكره الألباني في سلسلته الصحيحة ٢/ ٤٣٨، وخرّج طرقه وقال: وبالجملة فالحديث صحيح بلا ريب، بل هو متواتر كما نقله المناوي، وكذلك الزيادات التي سبق تخريجها، فهي صحيحة ثابتة.

٥- الحسن والحسين عليهما السلام ريحانتا رسول الله صلى الله عليه وآله:

قال ابن الأثير: الريحان والريحانة: الرزق والراحة، ويُسمّى الولد ريحاناً وريحانة لذلك[1].

وقد أخرج البخاري عن ابن أبي نُعْم، قال: كنت شاهداً لابن عمر وسأله رجل عن دم البعوض، فقال: ممن أنت؟ فقال: من أهل العراق. قال: انظروا إلى هذا، يسألني عن دم البعوض وقد قتلوا ابن النبي ﷺ، وسمعت النبي ﷺ يقول: «هما ريحانتاي من الدنيا»[2].

وأخرج الترمذي بسنده عن عبد الرحمن بن أبي نعم: أن رجلاً من أهل العراق سأل ابن عمر عن دم البعوض يصيب الثوب، فقال ابن عمر: انظروا إلى هذا، يسأل عن دم البعوض وقد قتلوا ابن رسول الله ﷺ، وسمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الحسن و الحسين هما ريحانتاي من الدنيا[3].

٦- أن الإمام الحسن عليه السلام من أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس:

فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن عائشة، قالت: خرج النبي ﷺ وعليه مِرْط مُرَحَّل[4] من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال:

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٢/ ٢٨٨.

(٢) صحيح البخاري ٣/ ١١٥١.

(٣) سنن الترمذي ٥/ ٦٥٧، قال الترمذي: هذا حديث صحيح. وصحَّحه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/ ٥٣٨.

(٤) المرط: كساء من صوف، وربما كان من خز أو غيره. والمرَحَّل: الذي نُقش فيه تصاوير الرِّحال.

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣](١).

وأخرج الترمذي بسنده عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ كان يمر بباب فاطمة ستة أشهر إذا خرج إلى صلاة الفجر يقول: الصلاة يا أهل البيت ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾(٢).

وأخرج الحاكم أيضاً عن أم سلمة، قالت: في بيتي نزلت: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، قالت: فأرسل رسول الله ﷺ إلى علي وفاطمة والحسن والحسين، فقال: هؤلاء أهل بيتي(٣).

ورواه عن واثلة بن الأسقع، وفيه أن رسول الله رسول الله ﷺ دعا الحسن والحسين، فأقعد كل واحد منهما على فخذيه، وأدنى فاطمة من حجره وزوجها، ثم لفَّ عليهم ثوباً، وقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، ثم قال: هؤلاء أهل بيتي، اللهم أهل بيتي أحق(٤).

٧- أن الإمام الحسن عليه السلام أحد من خرج بهم النبي ﷺ للمباهلة:

فقد أخرج مسلم عن سعد بن أبي وقاص - في حديث طويل - قال: ولما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]، دعا رسول الله ﷺ عليًّا، وفاطمة، وحسناً، وحسيناً، فقال: اللهم هؤلاء أهلي(٥).

---

(١) صحيح مسلم ٤/ ١٨٨٣.

(٢) سنن الترمذي ٥/ ٣٥٢، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٥٨. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

(٣) المستدرك ٣/ ١٤٦، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

(٤) المستدرك ٣/ ١٤٧، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. وقال الذهبي: على شرط مسلم.

(٥) صحيح مسلم ٤/ ١٨٧١.

وذكر خروج النبي ﷺ للمباهلة ومعه علي، وفاطمة، والحسن، والحسين عليهم السلام أصحاب التفاسير، كالطبري في جامع البيان ٣/ ٢١١-٢١٣، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٠٤، وابن كثير في تفسير القرآن العظيم ١/ ٣٧٠-٣٧١، والسيوطي في الدر المنثور ٤/ ٢٣١-٢٣٢، والزمخشري في الكشاف ١/ ١٩٣.

قال الفخر الرازي: واعلم أن هذه الرواية كالمتفق على صحّتها بين أهل التفسير والحديث(١).

٨- أن الإمام الحسن عليه السلام سيّد:

فقد أخرج البخاري – في حديث - أن أبا بكرة، قال: رأيت رسول الله ﷺ على المنبر، والحسن بن علي إلى جنبه، وهو يُقْبِل على الناس مرة وعليه أخرى، ويقول: إن ابني هذا سيِّد، ولعلَّ الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين(٢).

وعن المقبري قال: كنا مع أبي هريرة، فجاء الحسن بن علي رضي الله عنهما، فسلَّم فردّ عليه القوم، ومعنا أبو هريرة لا يعلم فقيل له: هذا حسن بن علي يسلّم. فلحقه فقال: وعليك يا سيّدي. فقيل له: تقول: يا سيّدي؟ فقال: أشهد أن رسول الله ﷺ قال: إنه سيّد(٣).

٩- أن النبي ﷺ كان يقبّله، ويضمّه، ويشمّه، ويدخل لسانه في فِيْهِ، ويحمله، ويُركبه ظهره:

فقد أخرج الحاكم في المستدرك عن أبي هريرة، أنه لقي الحسن بن علي فقال: رأيت رسول الله ﷺ قبَّل بطنك، فاكشف الموضع الذي قبَّل رسول الله

---

(١) التفسير الكبير ٨/ ٨٠.

(٢) صحيح البخاري ٢/ ٨٢٢.

(٣) المعجم الكبير ٣/ ٢٤. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٧٨: رواه الطبراني، ورجاله ثقات. وقال الحاكم في المستدرك ٣/ ١٦٩: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.

ﷺ حتى أُقَبِّله. قال: وكشف له الحسن، فقبَّله[١].

وعن الزبير: أن رسول الله ﷺ قبَّل حسناً، وضمَّه إليه، وجعل يشمّه، وعنده رجل من الأنصار، فقال الأنصاري: إن لي ابناً قد بلغ، ما قبَّلته قط. فقال رسول الله ﷺ: أرأيت إن كان الله نزع الرحمة من قلبك فما ذنبي؟[٢].

وعن سعيد بن زيد بن نفيل: أن النبي ﷺ احتضن حسناً، ثم قال: اللهم إنّي قد أحببتُه فأحبَّه[٣].

وعن أبي هريرة قال: لا أزال أحب هذا الرجل بعدما رأيت رسول الله ﷺ يصنع ما يصنع. رأيت الحسن في حجر النبي ﷺ وهو يدخل أصابعه في لحية النبي ﷺ، والنبي ﷺ يُدخل لسانه في فمه، ثم قال: اللهم إني أحبّه فأحبّه[٤].

وعن أبي هريرة قال: كنّا نصلّي مع رسول الله ﷺ العشاء، فإذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره، وإذا رفع رأسه أخذهما فوضعهما وضعاً رفيقاً، فإذا عاد عادا، فلما صلّى جعل واحداً ههنا وواحداً ههنا...[٥].

وعن عمر بن الخطاب، قال: رأيت الحسن والحسين على عاتقي النبي ﷺ، فقلت: نِعْمَ الفَرس تحتكما. فقال النبي ﷺ: ونِعْم الفارسان[٦].

---

(١) المستدرك ٣/ ١٦٨، قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. مسند أحمد ٢/ ٤٨٨. المعجم الكبير ٣/ ١٩. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٧٧: رواه أحمد والطبراني، ورجالهما رجال الصحيح، غير عمير بن إسحاق، وهو ثقة.

(٢) المستدرك ٣/ ١٧٠، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

(٣) المعجم الكبير ٣/ ١٩. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٧٦: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير يزيد بن نحيس، وهو ثقة.

(٤) المستدرك ٣/ ١٦٩، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

(٥) المستدرك ٣/ ١٦٧، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. مسند أحمد ٢/ ٥١٣. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٨١: رواه أحمد والبزار... ورجال أحمد ثقات.

(٦) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٨١: رواه أبو يعلى في الكبير، ورجاله رجال الصحيح. ←

١٠- أن النبي صلى الله عليه وآله كان يعوّذ الإمام الحسن عليه السلام بكلمات:

فقد أخرج الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعوذ الحسن والحسين، يقول: أعيذكما بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامّة. ثم يقول: هكذا كان يعوذ إبراهيم ابنيه إسماعيل وإسحاق(١).

١١- أن من أبغض الإمام الحسن عليه السلام فقد أبغض النبي صلى الله عليه وآله:

فقد أخرج ابن ماجة في سننه بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من أحبَّ الحسن والحسين فقد أحبّني، ومن أبغضهما فقد أبغضني(٢).

وأخرج أحمد في مسنده بسنده عن أبي هريرة: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: من أحبَّهما فقد أحبَّني، ومن أبغضهما فقد أبغضني(٣).

١٢- الأمر بموالاة الإمام الحسن عليه السلام والتحذير من معاداته:

فقد أخرج أبو يعلى في مسنده عن أم سلمة - في حديث - قالت: فجلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، يأكلون، قالت أم سلمة: وما سامني النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وما أكل طعاماً وأنا عنده إلا سامنيه قبل ذلك اليوم - تعني سامني: دعاني إليه - فلما فرغ التفَّ عليهم بثوبه، ثم قال: اللهم عادِ من عاداهم، ووالِ من والاهم(٤).

١٣- أن النبي صلى الله عليه وآله كان راضياً عنه:

فقد أخرج الطبراني في معجمه الأوسط بسنده عن علي بن أبي طالب

← وراجع سنن الترمذي ٥/ ٦٦١.

(١) المستدرك ٣/ ١٦٧، قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي.

(٢) سنن ابن ماجة ١/ ٥١. حسّنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة ١/ ٢٩. وقال الحاكم في المستدرك ٣/ ١٧١: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. وصحّحه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة ٩/ ٣٢٢.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ١٦/ ٥٠٧، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن. وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/ ٩٣١.

(٤) مسند أبي يعلى ٦/ ٩٦. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٦٦: رواه أبو يعلى، وإسناده جيد.

عليه السلام، أنه دخل على النبي ﷺ وقد بسط شملة، فجلس عليها هو وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، ثم أخذ النبي ﷺ بمجامعه فعقد عليهم، ثم قال: اللهم ارضَ عنهم كما أنا راضٍ عنهم[١].

---

(١) المعجم الأوسط ٤/ ١٤٥. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٦٩: رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح غير عبيد بن طفيل وهو ثقة.

الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام

(٤ - ٦١هـ)

قال الذهبي: الإمام الشريف الكامل، سبط رسول الله ﷺ وريحانته من الدنيا، ومحبوبه، أبو عبد الله الحسين ابن أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب...[1].

وقال النووي: الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله، سبط رسول الله ﷺ وريحانته رضي الله عنه، وهو وأخوه الحسن سيّدا شباب أهل الجنّة...

وقال: وقبره مشهور، يُزار ويُتبرَّك به، وحزن الناس عليه كثيراً، وأكثروا فيه المراثي رضي الله عنه[2].

وقال ابن حجر: كان الحسين فاضلاً، ديِّناً، كثير الصوم والصلاة والحج[3].

وقال ابن الأثير: الحسين بن علي بن أبي طالب... أبو عبد الله، ريحانة النبي ﷺ، وشبهه من الصدر إلى ما أسفل منه، ولما وُلِد أذَّن النبي ﷺ في أذنه، فهو سيِّد شباب أهل الجنّة، وخامس أهل الكساء، أمّه فاطمة بنت رسول الله ﷺ سيِّدة نساء العالمين، إلا مريم عليها السلام[4].

وقال: وكان الحسين رضي الله عنه فاضلاً كثير الصوم، والصلاة، والحج،

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٨٠.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٦٢-١٦٣.

(٣) الإصابة ١/ ٣٧٨.

(٤) أسد الغابة ٢/ ١٨.

والصدقة، وأفعال الخير جميعها[(١)].

وقال ابن كثير: هو... السبط الشهيد بكربلاء، ابن بنت رسول الله ﷺ فاطمة الزهراء، وريحانته من الدنيا[(٢)].

وقال: إن الحسين عاصر رسول الله ﷺ، وصَحِبه إلى أن توفي وهو عنه راضٍ، ولكنه كان صغيراً، ثم كان الصدّيق يكرمه ويعظِّمه، وكذلك عمر وعثمان... وكان معظَّماً موقَّراً[(٣)].

وقال: وليس على وجه الأرض يومئذ أحد يساميه ولا يساويه[(٤)].

وقال أيضاً: فكل مسلم ينبغي له أن يُحزنه قتله رضي الله عنه، فإنه من سادات المسلمين، وعلماء الصحابة، وابن بنت رسول الله ﷺ، التي هي أفضل بناته، وكان عابداً، وشجاعاً، وسخيًّا[(٥)].

بعض فضائله عليه السلام:

وفضائله عليه السلام كثيرة، تقدّم شطر منها في فضائل أخيه الإمام الحسن عليه السلام، وهي على نحو الإجمال:

١- أن رسول الله صلى الله عليه وآله سمّاه: الحسين.

٢- أن الحسن والحسين عليهما السلام سيّدا شباب أهل الجنة.

٣- أن الحسن والحسين عليهما السلام ريحانتا رسول الله صلى الله عليه وآله.

٤- أن الإمام الحسين عليه السلام من أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهَّرهم تطهيراً.

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٢٠.

(٢) البداية والنهاية ٨/ ١٥٢.

(٣) المصدر السابق ٨/ ١٥٣.

(٤) المصدر السابق ٨/ ١٥٤.

(٥) المصدر السابق ٨/ ٢٠٤.

٥- أن الإمام الحسين عليه السلام ممن باهل بهم رسول الله صلى الله عليه وآله نصارى نجران.

٦- أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يحمله على عاتقه وظهره في الصلاة وغيرها.

٧- أن النبي صلى الله عليه وآله كان يعوّذه بكلمات كان إبراهيم الخليل عليه السلام يعوّذ بها ابنيه إسماعيل وإسحاق عليهما السلام.

٨- أن بُغض الإمام الحسين عليه السلام بغض للنبي صلى الله عليه وآله، وحبُّه حبّه.

٩- أن الإمام الحسين عليه السلام ممن أُمِر الناس بموالاتهم، ونُهوا عن معاداتهم.

١٠- أن الإمام الحسين عليه السلام ممن كان النبي صلى الله عليه وآله عنهم راضياً، ودعا الله لهم ليرضى عنهم.

فضائل أخرى لم تُذكر سابقاً:

١- أن الإمام الحسين عليه السلام شبيه رسول الله صلى الله عليه وآله:

أخرج البخاري والترمذي وغيرهما، عن أنس وغيره، قال: أُتي عبيد الله بن زياد برأس الحسين عليه السلام، فجُعل في طست، فجَعل ينكت، وقال في حُسنه شيئاً، فقال أنس: كان أشبههم برسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان مخضوباً بالوسمة[١].

وأخرج الترمذي وغيره عن علي، قال: الحسن أشبه برسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين الصدر إلى الرأس، والحسين أشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم ما كان أسفل من ذلك[٢].

٢- أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يحب الإمام الحسين عليه السلام:

أخرج الترمذي وأحمد وغيرهما، عن البراء: أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر حسناً وحسيناً، فقال: اللهم إني أحبّهما فأحبَّهما[٣].

---

(١) صحيح البخاري ٣/ ١١٥٠. سنن الترمذي ٥/ ٦٥٩.

(٢) سنن الترمذي ٥/ ٦٦٠، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

(٣) سنن الترمذي ٥/ ٦٦١، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. مسند أحمد ٥/ ٢١٠. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٧٩: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح. وفي ٥/ ١٨٠ قال: رواه البزار، وإسناده جيد. وروى هذا الحديث أيضاً عن أبي هريرة، وقال: رواه البزار، وإسناده حسن.

وأخرج الحاكم عن أبي هريرة، قال: رأيت رسول الله ﷺ وهو حامل الحسين بن علي وهو يقول: اللهم إنّي أحبه فأحبَّه[(١)].

٣- أن رسول الله ﷺ كان يلثم فم الإمام الحسين عليه السلام:

أخرج الحاكم عن أبي هريرة، قال: ... إن رسول الله ﷺ خرج يوماً... فجلس في المسجد... فأتى الحسين يشتد حتى وقع في حجره، ثم أدخل يده في لحية رسول الله ﷺ، فجعل رسول الله ﷺ يفتح فم الحسين، فيدخل فاه في فيه، ويقول: اللهم إني أحبّه، فأحبَّه[(٢)].

وأخرج الطبراني عن أنس، قال: لما أُتي برأس الحسين بن علي إلى عبيد الله بن زياد، جعل ينكت بقضيب في يده، ويقول: إن كان لحسن الثغر، فقلت: والله لأسوأنَّك، لقد رأيت رسول الله ﷺ يقبِّل موضع قضيبك من فيه[(٣)].

٤- أن الإمام الحسين عليه السلام من رسول الله ﷺ، ورسول الله منه:

أخرج الترمذي وابن ماجة والحاكم وأحمد وغيرهم، عن يعلى بن مرَّة، قال: قال رسول الله ﷺ، حسين مني، وأنا من حسين، أحبَّ الله من أحبَّ حسيناً، حسين سبط من الأسباط[(٤)].

٥- أن النبي ﷺ أخبر بقتل الإمام الحسين عليه السلام، وبكى عليه:

أخرج أحمد وغيره - في حديث - أن عليًّا عليه السلام قال: دخلت على النبي ﷺ

---

(١) المستدرك ٣/ ١٧٧ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.

(٢) المستدرك ٣/ ١٧٨، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.

(٣) المعجم الكبير ٣/ ١٣٤. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٩٥: رواه البزار والطبراني بأسانيد، ورجاله وثِّقوا.

(٤) سنن الترمذي ٥/ ٦٥٨، قال الترمذي: هذا حديث حسن. سنن ابن ماجة ١/ ٥١. المستدرك ٣/ ١٧٧، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. المعجم الكبير ٣/ ٢١. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٨١: رواه الطبراني، وإسناده حسن. وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/ ٥٣٩، وصحيح سنن ابن ماجة ١/ ٣٠، وصحَّحه في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣/ ٢٢/ ٩.

ذات يوم وإذا عيناه تذرفان. قلت: يا نبي الله، أغضبك أحد؟ ما شأن عينيك تفيضان؟ قال: بل قام من عندي جبريل عليه السلام قبل، فحدَّثني أن الحسين يُقتل بشط الفرات. قال: فقال: هل لك أن أشمك من تربته؟ قلت: نعم. قال: فمدّ يده، فقبض قبضة من التراب فأعطانيها، فلم أملك عينيَّ أن فاضتا[1].

(١) مسند أحمد ١/ ٨٥. المعجم الكبير ٣/ ١١١. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ١٨٧: رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار، والطبراني، ورجاله ثقات. ورواه عن أم سلمة ٩/ ١٨٨، وقال: رواه الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها ثقات. وعن أبي الطفيل ٩/ ١٩٠، وقال: رواه الطبراني، وإسناده حسن. وعن ابن عباس ٩/ ١٩١، وقال: رواه البزار، ورجاله ثقات... وعن غيرهم.

الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام

(٣٨- ٩٥هـ)

قال ابن حجر: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي زين العابدين، ثقة، ثبت، عابد، فقيه، فاضل، مشهور[(١)].

وقال: قال ابن سعد: وكان ثقة، مأموناً، كثير الحديث، عالياً، رفيعاً، ورعاً[(٢)].

وقال الزهري: ما رأيت قرشيًّا (أو هاشميًّا) أفضل من علي بن الحسين[(٣)].

وقال أيضاً: ما رأيت أحداً كان أفقه من علي بن الحسين[(٤)].

وقال: كان علي بن الحسين من أفضل أهل بيته، وأحسنهم طاعة[(٥)].

وقال: لم أدرك من أهل البيت أفضل من علي بن الحسين[(٦)].

وقال مالك: لم يكن في أهل بيت رسول الله ﷺ مثل علي بن الحسين[(٧)].

وقال: كان من أهل الفضل[(٨)].

وقال: بلغني أنه كان يصلي في كل يوم وليلة ألف ركعة إلى أن مات، وكان

---

(١) تقريب التهذيب: ٤٠٠.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٩، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣٤٣.

(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٩. طبقات الحفاظ: ٣٧.

(٤) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٩. تذكرة الحفاظ ١/ ٧٥.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٨٩.

(٦) نفس المصدر ٤/ ٣٨٩.

(٧) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٩.

(٨) طبقات الحفاظ: ٣٧.

يسمَّى (زين العابدين) لعبادته[١].

وقال أبو حازم الأعرج: ما رأيت هاشميًّا أفضل منه[٢].

وقال الذهبي: وكان له جلالة عجيبة، وحقَّ له والله ذلك، فقد كان أهلاً للإمامة العظمى؛ لشرفه، وسؤدده، وعلمه، وتألّهه، وكمال عقله[٣].

وقال محمد بن إسحاق: كان ناس من أهل المدينة يعيشون لا يدرون من أين كان معاشهم، فلما مات علي بن الحسين فَقَدوا ما كانوا يُؤتون به في الليل[٤].

وقال الواقدي: كان من أورع الناس، وأعبدهم، وأتقاهم لله عزّ وجلّ[٥].

وقال النووي: أجمعوا على جلالته في كل شيء[٦].

وقال ابن عائشة: قال أبي: سمعت أهل المدينة يقولون: ما فقدنا صدقة السِّر حتى مات علي بن الحسين[٧].

وقال يحيى بن سعيد: سمعت علي بن الحسين وكان أفضل هاشمي أدركته[٨].

وقال سعيد بن المسيب: ما رأيت أورع منه[٩].

وقال العجلي: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: تابعي ثقة، وكان رجلاً صالحاً[١٠].

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٩. تذكرة الحفاظ ١/ ٧٥.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ٧٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٩٨.

(٤) حلية الأولياء ٣/ ١٣٦.

(٥) البداية والنهاية ٩/ ١١٠.

(٦) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣٤٣.

(٧) حلية الأولياء ٣/ ١٣٦.

(٨) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٩.

(٩) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٩، طبقات الحفاظ: ٣٧.

(١٠) تاريخ الثقات: ٣٤٤.

وقال ابن تيمية: وأما علي بن الحسين فمن كبار التابعين، وساداتهم علماً وديناً(١).

وقال: ولهذا من يتّبع المنقول الثابت عن النبي ﷺ وخلفائه وأصحابه وأئمة أهل بيته، مثل الإمام علي بن الحسين زين العابدين، وابنه الإمام أبي جعفر محمد بن علي الباقر، وابنه أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق شيخ علماء الأمة، ومثل أنس بن مالك والثوري وطبقتهما، وجد ذلك جميعه متّفقاً مجتمعاً في أصول دينهم... الخ(٢).

وقال الذهبي: علي بن الحسين... السيِّد الإمام زين العابدين الهاشمي العلوي المدني(٣).

وقال: مناقبه كثيرة، من صلواته، وخشوعه، وحَجّه، وفضله رضي الله عنه(٤).

وقال ابن حبان: وكان من أفاضل بني هاشم، من فقهاء أهل المدينة وعُبَّادهم... وكان يقال بالمدينة: إن علي بن الحسين سيّد العابدين في ذلك الزمان(٥).

وقال الشبراوي(٦): وكان [زين العابدين] رضي الله عنه عابداً، زاهداً، ورِعاً، متواضعاً، حسن الأخلاق، وكان إذا توضأ للصلاة اصفرّ لونه، فقيل له: ما هذا الذي نراه يعتريك عند الوضوء؟ فقال: أما تدرون بين يدي مَنْ أريد [أن]

---

(١) منهاج السنة ٢/ ١٢٣.

(٢) حقوق آل البيت: ٤٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٨٦.

(٤) العبر في خبر من غبر ١/ ٨٣.

(٥) كتاب الثقات ٥/ ١٥٩.

(٦) قال في معجم المؤلفين ٦/ ١٢٤: عبد الله بن محمد بن عامر بن شرف الدين الشبراوي القاهري الشافعي [١٠٩٢-١١٧١هـ]... محدّث فقيه أصولي متكلم أديب شاعر مشارك في بعض العلوم. ولد سنة ١٠٩٢ هـ تقريباً، وولي مشيخة الأزهر، وتوفي في ٦ ذي الحجة. من مؤلفاته: عنوان البيان وبستان الأذهان، ديوان شعر، نزهة الأبصار في رقائق الأشعار، شرح الصدور بغزوة أهل بدر، والإتحاف بحب الأشراف.

أقف؟! وكان يصلي في اليوم والليلة ألف ركعة... وكان يتصدق سرًّا، ويقول: صدقة السِّر تطفئ غضب الرب[1].

وقال ابن خلكان: وهو أحد الأئمة الاثني عشر ومن سادات التابعين، قال الزهري: ما رأيت قرشياً أفضل منه[2].

ثم قال: وفضائل زين العابدين ومناقبه أكثر من أن تحصر[3].



(١) الإتحاف بحب الأشراف: ١٣٦.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ٢٦٧.

(٣) نفس المصدر ٣/ ٢٦٩.

الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام

(٥٧ - ١١٤هـ)

قال الذهبي: أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين، الإمام الثبت الهاشمي العلوي المدني، أحد الأعلام... وكان سيّد بني هاشم في زمانه، اشتهر بالباقر من قولهم: «بَقَرَ العلم» يعني: شَقَّهُ فعلم أصله وخَفيَّه. وقيل: إنه كان يصلي في اليوم والليلة مائة وخمسين ركعة، وعدّه النسائي وغيره من فقهاء التابعين في المدينة(١).

وقال: وكان أحد من جمع بين العلم والعمل والسؤدد والشرف والثقة والرزانة، وكان أهلاً للخلافة، وهو أحد الأئمة الاثني عشر الذين تبجّلهم الشيعة الإمامية، وتقول بعصمتهم ومعرفتهم بجميع الدين...

وقال: وشُهر أبو جعفر بالباقر مِنْ: بَقَرَ العلم، أي شقَّه، فعرف أصله وخفيَّه، ولقد كان أبو جعفر إماماً، مجتهداً، تالياً لكتاب الله، كبير الشأن...(٢).

ثم قال: وقد عدّه النسائي وغيره من فقهاء التابعين بالمدينة، واتّفق الحفّاظ على الاحتجاج بأبي جعفر(٣).

وعن سلمة بن كهيل في قوله: ﴿ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ [الحجر: ٧٥]، قال: كان أبو جعفر منهم(٤).

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٠٢.

(٣) نفس المصدر ٤/ ٤٠٣.

(٤) نفس المصدر ٤/ ٤٠٥.

وقال ابن سعد: وكان ثقة، كثير العلم والحديث[١].

وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة[٢].

وقال ابن البرقي: كان فقيهاً، فاضلاً[٣].

وقال الزبير بن بكار: كان يقال لمحمد: «باقر العلم»[٤].

وقال محمد بن المنكدر: ما رأيت أحداً يفضل على علي بن الحسين حتى رأيت ابنه محمداً، أردت يوماً أن أعظه فوعظني[٥].

وقال النووي: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، القرشي الهاشمي المدني، أبو جعفر المعروف بالباقر، سُمّي بذلك لأنه بقر العلم، أي شقّه، فعرف أصله وعلم خفيّه... وهو تابعي جليل إمام بارع مجمع على جلالته، معدود في فقهاء المدينة وأئمتهم[٦].

وقال السيوطي: وثّقه الزهري وغيره، وذكره النسائي في فقهاء التابعين من أهل المدينة[٧].

وقال عبد الله بن عطاء: ما رأيت العلماء عند أحدٍ أصغر علماً منهم عند أبي جعفر، لقد رأيت الحكَم عنده كأنه متعلِّم[٨].

وقال ابن كثير: وهو تابعي جليل، كبير القدر كثيراً، أحد أعلام هذه الأمة علماً وعملاً وسيادة وشرفاً.

وقال: وسمّي الباقر لبقْره العلوم واستنباطه الحكم، كان ذاكراً خاشعاً

---

(١) الطبقات الكبرى ٥/ ٣٢٤.

(٢) تاريخ الثقات: ٤١٠. تهذيب التهذيب ٩/ ٣١٢.

(٣) تهذيب التهذيب ٩/ ٣١٢.

(٤) نفس المصدر ٩/ ٣١٣.

(٥) نفس المصدر ٩/ ٣١٣.

(٦) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٨٧.

(٧) طبقات الحفاظ: ٥٦.

(٨) حلية الأولياء ٣/ ١٨٦، صفة الصفوة ٢/ ١١٠، البداية والنهاية ٩/ ٣٢٣.

صابراً، وكان من سلالة النبوة، رفيع النسب عالي الحسب، وكان عارفاً بالخطرات، كثير البكاء والعبرات، معرِضاً عن الجدال والخصومات(١).

وقال ابن خلكان: كان الباقر عالماً سيِّداً كبيراً، وإنما قيل له (الباقر) لأنه تبقَّر في العلم أي توسَّع، والتبقّر: التوسّع. وفيه يقول الشاعر:

يا باقرَ العلمِ لأهلِ التقى وخيرَ مَن لبَّى على الأَجْبُلِ(٢)

وقال ابن تيمية: أبو جعفر محمد بن علي من خيار أهل العلم والدين، وقيل: إنما سُمي «الباقر» لأنه بقر العلم(٣).

وقال الشبراوي: وله [يعني زين العابدين عليه السلام] من الأولاد خمسة عشر ما بين ذكر وأنثى، أجلّهم وأفضلهم، بل أشرف آل البيت وأنبلهم وأعزّهم وأكملهم الخامس من الأئمة: محمد الباقر بن علي زين العابدين... ولُقّب بالباقر لبقره العلم، يقال: بقر الشيء: فجَّره. سارت بذكر علومه الأخبار، وأُنشدت في مدائحه الأشعار(٤).

وقال: ومناقبه رضي الله عنه باقية على ممر الأيام، وفضائله قد شهد بها الخاص والعام(٥).



(١) البداية والنهاية ٩/ ٣٢١.

(٢) وفيات الأعيان ٤/ ١٧٤.

(٣) منهاج السنة ٢/ ١٢٣.

(٤) الإتحاف بحب الأشراف: ١٤٣.

(٥) نفس المصدر: ١٤٥.

الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام

(٨٣ - ١٤٨هـ)

قال الذهبي: جعفر بن محمد بن علي بن الشهيد الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي الإمام أبو عبد الله العلوي المدني الصادق، أحد السادة الأعلام.

وقال: مناقب هذا السيّد جمّة[١].

وقال: أحد الأئمة الأعلام، برّ، صادق، كبير الشأن[٢].

وقال: وكانا - أي جعفر بن محمد وأبوه - من جلّة علماء المدينة[٣].

وقال يحيى بن معين: جعفر ثقة، مأمون[٤].

وقال النسائي في الجرح والتعديل: ثقة[٥].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: جعفر بن محمد ثقة لا يُسأل عن مثله[٦].

وقال: سمعت أبا زرعة وسُئل عن جعفر بن محمد عن أبيه، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه، والعلاء عن أبيه: أيما أصح؟ قال: لا يُقرن جعفر إلى هؤلاء - يريد جعفر أرفع من هؤلاء في كل معنى[٧].

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٦.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤١٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٥.

(٤) ميزان الاعتدال ١/ ٤١٥.

(٥) تهذيب التهذيب ٢/ ٨٩.

(٦) الجرح والتعديل ٢/ ٤٨٧.

(٧) المصدر السابق.

وسُئِل الشافعي: كيف جعفر بن محمد عندك؟ فقال: ثقة[١].

وسئل أبو حنيفة: من أفقه من رأيت؟ فقال: ما رأيت أحداً أفقه من جعفر بن محمد[٢].

وروى ابن عقدة بسنده عن حسن بن زياد، قال: سمعت أبا حنيفة، وسئل: من أفقه من رأيت؟ قال: ما رأيت أحداً أفقه من جعفر بن محمد، لما أقدمه المنصور الحيرة، بعث إليّ، فقال: يا أبا حنيفة، إن الناس قد فُتنوا بجعفر بن محمد، فهيِّئ له من مسائلك الصعاب. فهيأت له أربعين مسألة، ثم أتيت أبا جعفر، وجعفر جالس عن يمينه، فلما بصرت بهما، دخلني لجعفر من الهيبة ما لا يدخلني لأبي جعفر، فسلّمت وأذن لي، فجلست، ثم التفت إلى جعفر، فقال: يا أبا عبد الله، تعرف هذا ؟ قال: نعم، هذا أبو حنيفة. ثم أتبعها: قد أتانا. ثم قال: يا أبا حنيفة، هات من مسائلك نسأل أبا عبد الله. فابتدأت أسأله، فكان يقول في المسألة: أنتم تقولون فيها كذا وكذا، وأهل المدينة يقولون كذا وكذا، ونحن نقول كذا وكذا، فربما تابعنا، وربما تابع أهل المدينة، وربما خالفنا جميعاً، حتى أتيت على أربعين مسألة ما أخرم منها مسألة. ثم قال أبو حنيفة: أليس قد روينا أن أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس؟![٣].

وذكر ابن حبّان الإمام جعفراً الصادق عليه السلام في الثقات وقال: كان من سادات أهل البيت فقهاً، وعلماً، وفضلاً، روى عنه الثوري، ومالك، وشعبة، والناس[٤].

وقال الشهرستاني: وهو ذو علم غزير في الدين، وأدب كامل في الحكمة، وزهد بالغ في الدنيا، وورع تام عن الشهوات، وقد أقام بالمدينة مدة يفيد الشيعة

---

(١) المصدر السابق.

(٢) تهذيب الكمال ٥/ ٧٩، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٧، تاريخ الإسلام: حوادث ١٤١-١٦٠هـ ص ٨٩. تهذيب الكمال ٥/ ٧٩.

(٤) الثقات ٦/ ١٣١.

المنتمين إليه، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم[١].

وقال الساجي: كان صدوقاً، مأموناً، إذا حدَّث عنه الثقات فحديثه مستقيم[٢].

وقال عمرو بن أبي المقدام: كنتُ إذا نظرت إلى جعفر بن محمد علمت أنه من سلالة النبيّين[٣].

وقال مالك: اختلفت إليه زماناً، فما كنت أراه إلا على ثلاث خصال: إما مُصَلٍّ، وإما صائم، وإما يقرأ القرآن، وما رأيته يحدِّث إلا على طهارة[٤].

وقال ابن تيمية: وجعفر الصادق رضي الله عنه من خيار أهل العلم والدين[٥].

وقال ابن العماد الحنبلي في أحداث سنة ١٤٨ هـ من شذراته: وفيها توفي الإمام سلالة النبوة أبو عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين الهاشمي العلوي... وكان سيّد بني هاشم في زمنه[٦].

وقال الذهبي: مناقب جعفر كثيرة، وكان يصلح للخلافة؛ لسؤدده، وفضله، وعلمه، وشرفه رضي الله عنه[٧].

وقال في ردّه على يحيى بن سعيد القطان الذي ذكر أن في نفسه من جعفر شيئاً، ومجالد أحب إليه منه: هذه من زلقات يحيى القطان، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفراً أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى[٨].

---

(١) الملل والنحل ١/ ١٦٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٢/ ٨٩.

(٣) تهذيب التهذيب ٢/ ٨٨، منهاج السنة ٢/ ١٢٤، تهذيب الكمال ٥/ ٧٨، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٥٠.

(٤) تهذيب التهذيب ٢/ ٨٩.

(٥) منهاج السنة ٢/ ١٢٣.

(٦) شذرات الذهب ١/ ٢٢٠.

(٧) تاريخ الإسلام: حوادث ووفيات سنة ١٤١-١٦٠هـ ص ٩٣.

(٨) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٦.

وقال: قال أبو أحمد بن عدي: له حديث كثير عن أبيه عن جابر وعن آبائه، ونُسَخٌ لأهل البيت، وقد حدَّث عنه الأئمة، وهو من ثقات الناس كما قال ابن معين[(١)].

وقال ابن خلكان: وكان من سادات أهل البيت، ولُقِّب بالصادق لصدقه في مقالته، وفضله أشهر من أن يُذكر[(٢)].

وقال النووي: اتّفقوا على إمامته، وجلالته، وسيادته[(٣)].

وقال الشبراوي: أبو عبد الله، السادس من الأئمة، جعفر الصادق، ذو المناقب الكثيرة والفضائل الشهيرة، روى عنه الحديث أئمة كثيرون، مثل مالك بن أنس، وأبي حنيفة، ويحيى بن سعيد، وابن جريج، والثوري، وابن عيينة، وشعبة، وغيرهم.

وقال: وغُرَر فضائله وشرفه على جبهات الأيام كاملة، وأندية المجد والعز بمفاخره ومآثره آهلة[(٤)].

وقال ابن خلكان: وتوفي في شوال سنة ثمان وأربعين ومائة بالمدينة، ودُفن بالبقيع في قبر فيه أبوه محمد الباقر، وجدّه علي زين العابدين، وعم جدّه الحسن بن علي رضي الله عنهم أجمعين، فللَّه درّه من قبر ما أكرمه وأشرفه[(٥)].



---

(١) نفس المصدر ٦/ ٢٥٧.

(٢) وفيات الأعيان ١/ ٣٢٧.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٥٠.

(٤) الإتحاف بحب الأشراف: ١٤٦.

(٥) وفيات الأعيان ١/ ٣٢٧.

الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام

(١٢٨ - ١٨٣هـ)

قال ابن حجر العسقلاني: موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن الهاشمي، المعروف بالكاظم، صدوق عابد[١].

وقال: ومناقبه كثيرة[٢].

وقال أبو حاتم: ثقة، صدوق، إمام من أئمة المسلمين[٣].

وقال الذهبي: كان صالحاً، عابداً، جواداً، حليماً، كبير القدر[٤].

وقال: وقد كان موسى من أجود الحكماء، ومن العبّاد الأتقياء، وله مشهد معروف ببغداد[٥].

وقال: أجَلّ آل جعفر وأشرفهم ابنه موسى الكاظم، الإمام القدوة السيِّد أبو الحسن العلوي والد الإمام علي بن موسى الرضا، مدني نزل ببغداد[٦].

وقال: روى أصحابنا أنه دخل مسجد رسول الله ﷺ، فسجد سجدة في أول الليل، فسُمع وهو يقول في سجوده: «عظُمَ الذنب عندي، فليحسن العفو من عندك، يا أهل التقوى ويا أهل المغفرة»، فجعل يردّدها حتى أصبح. وكان

---

(١) تقريب التهذيب: ٥٥٠.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٠٣.

(٣) الجرح والتعديل ٨/ ١٣٩.

(٤) العبر في خبر من غبر ١/ ٢٢٢.

(٥) ميزان الاعتدال ٤/ ٢٠٢.

(٦) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٧٠.

سخيًّا كريماً، يبلغه عن الرجل أنه يؤذيه، فيبعث إليه بصُرَّة فيها ألف دينار[(١)].

وقال يحيى بن الحسن بن جعفر النسَّابة: كان موسى بن جعفر يُدعى العبد الصالح من عبادته واجتهاده[(٢)].

وقال ابن الجوزي: كان يُدعى العبد الصالح، لأجل عبادته واجتهاده وقيامه بالليل، وكان كريماً حليماً، إذا بلغه عن رجل أنه يؤذيه بعث إليه بمال[(٣)].

وقال ابن كثير: كان كثير العبادة والمروءة، إذا بلغه عن أحد أنه يؤذيه أرسل له بالذهب والتحف[(٤)].

وقال ابن تيمية: وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة والنسك[(٥)].

وقال السويدي: هو الإمام الكبير القدر، الكثير الخير، كان يقوم ليله، ويصوم نهاره، وسُمي كاظماً لفرط تجاوزه عن المعتدين... وكانت له كرامات ظاهرة، ومناقب لا يسع مثل هذا الموضع ذكرها[(٦)].



(١) نفس المصدر ٦/ ٢٧١.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٠٢.

(٣) صفة الصفوة ٢/ ١٨٤.

(٤) البداية والنهاية ١٠/ ١٨٩.

(٥) منهاج السنة ٢/ ١٢٤.

(٦) سبائك الذهب: ٧٥.

الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام

(١٤٨- ٢٠٣هـ)

قال الذهبي: علي الرضا، الإمام السيّد، أبو الحسن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن الحسين، الهاشمي العلوي المدني[١].

وقال: وقد كان علي الرضا كبير الشأن، أهلاً للخلافة[٢].

وقال السمعاني: والرضا كان من أهل العلم والفضل مع شرف النسب[٣].

وعدّه ابن حبان في الثقات، وقال: علي بن موسى الرضا... من سادات أهل البيت وعقلائهم، وجلّة الهاشميين ونبلائهم، يجب أن يعتبر حديثه... لأنه في نفسه كان أجلّ من أن يكذب، ومات علي بن موسى الرضا بطوس... وقبره بسناباذ خارج النوقان مشهور يُزار، بجنب قبر الرشيد، قد زرته مراراً كثيرة، وما حلّت بي شدة في وقت مقامي بطوس، فزرت قبر علي بن موسى الرضا صلوات الله على جدّه وعليه، ودعوت الله إزالتها عني، إلا استُجيب لي، وزالت عني تلك الشدّة، وهذا شيء جرّبته مراراً فوجدته كذلك، أماتنا الله على محبّة المصطفى وأهل بيته صلى الله عليه وعليهم أجمعين[٤].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٨٧.

(٢) نفس المصدر ٩/ ٣٩٢.

(٣) الأنساب ٣/ ٧٤، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٣٩.

(٤) الثقات ٨/ ٤٥٦.

وقال الحاكم النيسابوري: وكان يفتي في مسجد رسول الله ﷺ وهو ابن نيّف وعشرين سنة، روى عنه من أئمة الحديث آدم بن أبي إياس، ونصر بن علي الجهضمي، ومحمد بن رافع القشيري وغيرهم[١].

وقال: سمعت أبا بكر محمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسى يقول: خرجنا مع إمام أهل الحديث أبي بكر بن خزيمة[٢]، وعديله أبي علي الثقفي مع جماعة من مشايخنا، وهم إذ ذاك متوافرون، إلى زيارة قبر علي بن موسى الرضا بطوس، فرأيت من تعظيمه - يعني ابن خزيمة - لتلك البقعة وتواضعه لها وتضرّعه عندها ما تحيّرنا[٣].

وقال ابن تيمية: إن علي بن موسى له من المحاسن والمكارم المعروفة والممادح المناسبة للحالة اللائقة به ما يعرفه بها أهل المعرفة. (منهاج السنة ٢/ ١٢٥).

وقال يوسف النبهاني: أحد أكابر الأئمة، ومصابيح الأُمّة من أهل بيت النبوّة، ومعادن العلم والكرم والفتوَّة، كان عظيم القدر، مشهور الذكر، وله كرامات كثيرة[٤].

وقال الواقدي: سمع علي [أي الرضا] الحديث من أبيه وعمومته وغيرهم، وكان ثقة، يفتي بمسجد رسول الله ﷺ وهو ابن نيّف وعشرين سنة،

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٣٩.

(٢) قال الذهبي في تذكرة الحفّاظ ١/ ٧٢٠: ابن خزيمة الحافظ الكبير إمام الأئمة شيخ الإسلام.
وقال أيضاً في ص ٧٢٣: هذا الإمام كان فريد عصره.
وقال أبو حاتم محمد بن حبان البستي: ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ويحفظ ألفاظها الصحاح وزيادتها حتى كأن السنن بين عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط (ص٧٢٣). وقال الدارقطني: كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً معدوم النظير (ص ٧٢٨). وقال ابن حبان في كتابه الثقات ٩/ ١٥٦: كان رحمه الله أحد أئمة الدنيا علماً وفقهاً وحفظاً وجمعاً واستنباطاً حتى تكلم في السنن بإسناد لا نعلم سبق إليها غيره من أئمتنا مع الإتقان الوافر والدين الشديد إلى أن توفي رحمه الله.

(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٣٩.

(٤) جامع كرامات الأولياء ٢/ ١٥٦.

وهو من طبقة الثامنة من التابعين من أهل المدينة[١].

وقال الشبراوي: كان لموسى الكاظم من الأولاد سبعة وثلاثون ولداً ما بين ذكر وأنثى، أجلّهم، وأفضلهم، وأشرفهم، وأكملهم الثامن من الأئمة علي الرضا، كان رضي الله عنه كريماً، جليلاً، مهاباً[٢].

وقال: كانت مناقبه عليَّة، وصفاته سنيَّة، ونفسه الشريفة هاشمية، وأرومته الكريمة نبوية، كراماته أكثر من أن تُحصر، وأشهر من أن تُذكر...

ثم ساق بعض كراماته[٣].

وقال السويدي: علي الرضا كانت أخلاقه عليَّة، وصفاته سنيَّة... وكراماته كثيرة، ومناقبه شهيرة، لا يسعها مثل هذا الموضع[٤].

---

(١) عن تذكرة الخواص: ٣١٥.

(٢) الإتحاف بحب الأشراف: ١٥٥.

(٣) نفس المصدر: ١٥٦.

(٤) سبائك الذهب: ٧٥.

الإمام محمد بن علي الجواد عليه السلام

(١٩٥- ٢٢٢هـ)

قال صلاح الدين الصفدي: محمد بن علي هو الجواد بن الرضا بن الكاظم موسى بن جعفر عليهم السلام، كان يلقَّب بالجواد، وبالقانع، وبالمرتضى، وكان من سروات أهل بيت النبوّة.

وقال: وكان من الموصوفين بالسخاء، ولذلك لُقِّب الجواد، وهو أحد الأئمة الاثني عشر(١).

وقال ابن تيمية: محمد بن علي الجواد كان من أعيان بني هاشم، وهو معروف بالسخاء والسؤدد، ولهذا سُمّي الجواد(٢).

وقال سبط ابن الجوزي: وكان على منهاج أبيه في العلم، والتقى، والزهد، والجود(٣).

وقال يوسف النبهاني: محمد الجواد بن علي الرضا، أحد أكابر الأئمة ومصابيح الأُمّة من ساداتنا أهل البيت، ذكره الشبراوي في (الإتحاف بحب الأشراف)(٤)، وبعد أن أثنى عليه الثناء الجميل، وذكر شيئاً من مناقبه وما جرى له مما دلَّ على فضله وكماله، وأن المأمون العباسي زوَّجه بنته أم الفضل، حكى أنه لما توجَّه عليه السلام من بغداد إلى المدينة الشريفة خرج معه الناس يشيّعونه للوداع،

---

(١) الوافي بالوفيات ٤/ ١٠٥.

(٢) منهاج السنة ٢/ ١٢٧.

(٣) تذكرة الخواص: ٣٢١.

(٤) الإتحاف بحب الأشراف: ١٦٨ .

فسار إلى أن وصل باب الكوفة عند دار المسيب، فنزل هناك مع غروب الشمس، ودخل إلى مسجد قديم مؤسَّس بذلك الموضع يصلي فيه المغرب، وكان في صحن المسجد شجرة نبق [وهو ثمر السدر] لم تثمر قط، فدعا بكوز فيه ماء، فتوضأ في أصل الشجرة، فقام وصلى معه الناس المغرب... ثم بعد فراغه جلس هنيهة يذكر الله، وقام فتنفَّل بأربع ركعات، وسجد معهن سجدتي الشكر، ثم قام فودّع الناس وانصرف، فأصبحت النبقة وقد حملت من ليلتها حملاً حسناً، فرآها الناس، وتعجّبوا من ذلك غاية العجب، وكان ما هو أغرب من ذلك، وهو أن نبق هذه الشجرة لم يكن لها عجم، فزاد تعجّبهم من ذلك، وهذا من بعض كراماته الجليلة، ومناقبه الجميلة[1].

وقال الشبراوي قبل ذكره للقصَّة المذكورة: وكراماته ﷺ كثيرة، ومناقبه شهيرة[2].

وقال الشبلنجي: قال صاحب كتاب مطالب السؤول في مناقب آل الرسول ﷺ: هذا محمّد أبو جعفر الثاني... وإن كان صغير السن فهو كبير القدر، رفيع الذِّكر، ومناقبه ﷺ كثيرة[3].

وقال القرماني: وأما مناقبه فما امتدت أوقاتها، ولا تأخَّر ميقاتها، بل قضت عليه الأقدار الإلهية بقلة بقائه في الدنيا، فقلَّ مقامه، وعاجله حِمامه، ولم تطل أيامه، غير أن الله عزَّ وجلَّ خصَّه بمنقبة شريفة، وآية منيفة...

ثم ساق قضية وقعت له في صباه مع المأمون العباسي[4].



(١) جامع كرامات الأولياء ١/ ١٣٦.

(٢) الإتحاف بحب الأشراف: ١٦٨.

(٣) نور الأبصار: ٢٨٣.

(٤) أخبار الدول وآثار الأول ١/ ٣٤٦.

الإمام علي بن محمد الهادي عليه السلام

(٢١٢ - ٢٥٤هـ)

ذكره الذهبي في أحداث سنة ٢٥٤هـ فقال: وفيها [توفي] أبو الحسن علي بن الجواد محمد، بن الرضا علي، بن الكاظم موسى، بن الصادق جعفر، العلوي الحسيني المعروف بالهادي، توفي بسامراء وله أربعون سنة، وكان فقيهاً إماماً متعبّداً، استفتاه المتوكِّل مرة، ووصله بأربعة آلاف دينار[(١)].

وقال أيضاً: كان مفتياً صالحاً، وصله المتوكِّل مرَّة بأربعة آلاف دينار، وعاش أربعين سنة[(٢)].

وقال ابن العماد الحنبلي في أحداث السنة المذكورة: وفيها [توفي] أبو الحسن علي بن الجواد... المعروف بالهادي، كان فقيهاً إماماً متعبِّداً، سُعي به إلى المتوكّل وقيل له: إن في بيته سلاحاً وعدَّة ويريد القيام. فأمر من هجم عليه منزله، فوجده في بيت مغلق وعليه مدرعة من شعر، يصلي ليس بينه وبين الأرض فراش، وهو يترنَّم بآيات من القرآن في الوعد الوعيد، فحُمِل إليه ووُصف له حاله، فلما رآه عظّمه، وأجلسه إلى جنبه، وناوله شراباً، فقال: ما خامر لحمي ولا دمي فاعفني منه. فأعفاه. وقال له: أنشدني شعراً. فأنشده أبياتاً أبكاه بها، فأمر بأربعة آلاف دينار، وردَّه مكرَّماً[(٣)].

---

(١) العبر في خبر من غبر ١/ ٣٦٤.

(٢) دول الإسلام: ١٣٨.

(٣) شذرات الذهب ٢/ ١٢٨. راجع تفصيل هذه القضية في البداية والنهاية ١١/ ١٧، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٧٢.

والأبيات التي أنشدها المتوكّل هي:

باتوا على قُلَلِ الأجبالِ تحرُسُهمْ غُلْبُ الرجالِ فما أغنَتْهمُ القُلَلُ
واستُنزِلوا بعد عزٍّ مِن معاقلِهِمْ فأُودِعُوا حُفَراً يا بئسَ ما نَزَلوا
ناداهمُ صارخٌ مِن بعد ما قُبِروا: أين الأَسِرّةُ والتيجانُ والحُلَلُ؟
أين الوجوهُ التي كانت منعمةً مِن دونِها تُضرَبُ الأستارُ والكللُ؟
فأفصحَ القبرُ عنهم حين ساءَلهم: تلك الوجوهُ عليها الدُّودُ يَقْتَتِلُ
قَدْ طالما أَكلوا دهراً وما شربوا فأصبحوا بَعْدَ طُولِ الأكلِ قَدْ أُكِلُوا
وطالما عمَّروا دُوراً لتُسكِنهم ففارقوا الدُّورَ والأهلينَ وانتقلوا
وطالما كَنَزُوا الأموالَ وادَّخروا ففرَّقُوها على الأعداءِ وارتحلوا
أضحتْ منازلُهم قفراً معطَّلَةً وساكِنُوها إلى الأجداثِ قد نَزَلوا

وقال ابن كثير: وكان عابداً زاهداً، نقله المتوكّل إلى سامرا، فأقام بها أزيد من عشرين سنة بأشهر[١].

وقال ابن حجر الهيتمي: كان وارث أبيه علماً وسخاءً[٢].

وقال الشبلنجي: ومناقبه رضي الله عنه كثيرة[٣].

وقال السويدي: علي الهادي وُلد بالمدينة، وكنيته أبو الحسن، ولقبه الهادي... ومناقبه كثيرة[٤].



(١) البداية والنهاية ١١/ ١٧.

(٢) الصواعق المحرقة: ٢٣٩.

(٣) نور الأبصار: ٢٩٠.

(٤) سبائك الذهب: ٧٧.

الإمام الحسن العسكري عليه السلام

(٢٣٢ - ٢٦٠هـ)

قال يوسف النبهاني: الحسن العسكري أحد أئمة ساداتنا آل البيت العظام، وساداتهم الكرام، رضي الله عنهم أجمعين.

وقال: وقد رأيت له كرامة بنفسي، هي أنه في سنة ١٢٩٦هجرية، سافرت إلى بغداد من بلدة كوي سنجق إحدى قواعد بلاد الأكراد، وكنت قاضياً فيها، ففارقتها قبل أن أكمل المدّة المعيّنة؛ لشدة ما وقع فيها من الغلاء والقحط الذي عمَّ بلاد العراق في تلك السنة، فسافرت في الكلك، وهو ظروف يشدّون بعضها إلى بعض، ويربطون فوقها الأخشاب، ويجلسون عليها، ويسافرون، فلما وصل الكلك قبالة مدينة سامراء، وكانت مقرًّا لخلفاء العباسيين، أحببنا أن نزور الإمام الحسن العسكري المذكور، وهو مدفون فيها، فوقف الكلك هناك، وخرجنا لزيارته رضي الله عنه، فحينما دخلتُ على قبره الشريف حصلت لي حالة روحانية لم يحصل لي مثلها قط، إلا حينما زرت نبي الله يونس في الموصل، فقد حصلت لي تلك الحالة أيضاً، وهذه كرامة له رضي الله عنه[1].

وقال سبط ابن الجوزي: كان عالماً ثقة، روى الحديث عن أبيه عن جدّه، ومن جملة مسانيده حديث في الخمر عزيز، ذكره جدّي أبو الفرج [ابن الجوزي] في كتابه المسمَّى بـ (تحريم الخمر) ونقلته من خطّه وسمعته يقول: أشهد بالله لقد سمعت أبا عبد الله الحسين بن علي يقول:... أشهد بالله لقد سمعت الحسن بن علي العسكري يقول: أشهد بالله لقد سمعت أبي، عليَّ بن محمد يقول: أشهد بالله

---

(١) جامع كرامات الأولياء ٢/ ١٨.

لقد سمعت أبي، محمد بن علي بن موسى الرضا يقول: أشهد بالله لقد سمعت أبي، عليَّ بن موسى يقول: أشهد بالله لقد سمعت أبي، موسى يقول: أشهد بالله لقد سمعت أبي، جعفَر بن محمد يقول: أشهد بالله لقد سمعت أبي، محمدَ بن علي يقول: أشهد بالله لقد سمعت أبي، عليَّ بن الحسين يقول: أشهد بالله لقد سمعت أبي، الحسين بن علي يقول: أشهد بالله لقد سمعت أبي، عليَّ بن أبي طالب عليه السلام يقول: أشهد بالله لقد سمعت محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: أشهد بالله لقد سمعت جبرئيل يقول: أشهد بالله لقد سمعت ميكائيل يقول: أشهد بالله لقد سمعت إسرافيل يقول: أشهد بالله على اللوح المحفوظ أنه قال: سمعت الله يقول: شارب الخمر كعابد الوثَن[١].

قال: ولمّا روى جدِّي هذا الحديث في كتاب تحريم الخمر قال: قال أبو نعيم الفضل بن دكين: هذا حديث صحيح ثابت، روته العترة الطيِّبة الطاهرة[٢].

وأخرجه أبو نعيم الأصفهاني في حليته بتغيّر طفيف، وقال: هذا حديث صحيح ثابت، روته العترة الطيِّبة[٣].

وقال شمس الدين بن طولون: هذا حديث جليل القدر من رواية هذه السادة الأخيار، الأئمة الأطهار رضي الله عنهم[٤].

ومما قيل فيه عليه السلام أيضاً ما قاله الشبلنجي، قال: ومناقبه رضي الله عنه كثيرة... ثم ساق له بعض الكرامات[٥].



(١) تذكرة الخواص: ٣٢٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) حلية الأولياء ٣/ ٢٠٤.

(٤) الأئمة الاثنا عشر: ١٢٠.

(٥) نور الأبصار: ٢٩٤.

المهدي المنتظر الإمام
محمد بن الحسن العسكري عليه السلام

(٢٥٥هـ - حي يُرزق)

وهو مهدي هذه الأمّة، الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما مُلئتْ ظلماً وجوراً، وقد بشّر به النبي صلى الله عليه وآله، وأخبر بخروجه في أحاديث كثيرة بلغت حدّ التواتر، رواها الشيعة وأهل السنة في كتبهم المشهورة.

ولكن اختلف المسلمون في شخص المهدي المنتظر من هو؟ مع اتفاقهم على اسمه وكنيته، وأنه من أهل البيت عليهم السلام، ومن ولد فاطمة عليها السلام بالخصوص.

والذي عليه الشيعة هو أن المهدي المنتظر هو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، والذي عليه أكثر أهل السنة أنه رجل آخر غيره.

التعريف بالإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام:

هو الإمام محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا بن موسى بن جعفر الصادق بن محمد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وُلد عليه السلام في النصف من شعبان سنة ٢٥٥هـ بسُرَّ مَنْ رأى، وتولَّى الإمامة بعد وفاة أبيه في الثامن من شهر ربيع الأول سنة ٢٦٠هـ وعمره حوالي خمس سنين، وقد بقي متوارياً عن الأنظار في غيبة صغرى استمرت إلى سنة ٣٢٩هـ، لا يراه فيها إلا خواص شيعته، وكان عنده أربعة سفراء هم الواسطة بينه وبين شيعته، ثم غاب بعد موت سفيره الرابع غيبة كبرى، وبقي متوارياً عن الأنظار

حيًّا يُرزق إلى هذا اليوم، وهو باقٍ إلى أن يأذن الله له في الخروج؛ ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً.

ثبوت ولادته عليه السلام:

أنكر بعض أهل السنة ولادته، وزعموا أن الإمام الحسن العسكري عليه السلام مات ولم يخلف ولداً.

قال ابن حجر الهيتمي: والكثير على أن العسكري لم يكن له ولد؛ لطلب أخيه جعفر ميراثه من تركته لما مات، فدلَّ طلبه أن أخاه لا ولد له، وإلا لم يسعه الطلب(١).

وقال شمس الدين الذهبي: ذكر ابن جرير وابن قانع وغيرهما أن الحسن بن علي العسكري لم يعقب(٢).

ولكن مع قيام الدليل الصحيح عندنا على ولادته عليه السلام لا نرى قيمة لإنكار ولادته ووجوده من قبل جعفر بن الإمام الهادي عليه السلام أو غيره ممن لم يعلم بولادته عليه السلام، ولم يقم دليل عنده على وجوده.

الأدلة الدالة على ولادة الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام:

١- أنا إذا لم نقل بولادة الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام وبقائه، فإنه يلزم خلو هذا العصر من إمام من العترة النبوية الطاهرة، ولا يكون أي مصداق في هذا العصر لحديث الثقلين، وهو قوله النبي صلى الله عليه وآله: إني تاركٌ فيكم الثَّقَلين: كتاب الله وعِتْرتي أهل بيتي، ما إن تمسَّكتم بهما فلن تضلُّوا بعدي أبداً، وإنهما لن يفترقا حتى يَرِدَا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما(٣).

وإذا أنكرنا وجود الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام وبقاءه في هذا

---

(١) الصواعق المحرقة: ٤٨٢.

(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال: ١٧٢.

(٣) سبق تخريج هذا الحديث في صفحة ٤١، فراجعه.

العصر، فلا يوجد إمام آخر من العترة النبوية الطاهرة يصلح للتمسّك به، وينطبق عليه حديث الثقلين في عصرنا، وهذا يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وآله في هذا الحديث الصحيح أو تخطئته، وهذا لا يقوله مسلم، فإن الحديث دلَّ بوضوح على وجود متأهِّل من أهل البيت صالح للإمامة في كل عصر إلى أن تقوم الساعة، وإلا لحصل الافتراق بين الكتاب والعترة المنفي في الحديث.

قال ابن حجر الهيتمي المكي: والحاصل أن الحث وقع على التمسّك بالكتاب والسنّة وبالعلماء بهما من أهل البيت، ويستفاد من مجموع ذلك بقاء الأمور الثلاثة إلى قيام الساعة[1].

وقال: وفي أحاديث الحث على التمسّك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهِّل منهم للتمسّك به إلى يوم القيامة، كما أن الكتاب العزيز كذلك.

وقال المناوي: قال الشريف: هذا الخبر يُفهم وجود من يكون أهلاً للتمسّك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمن إلى قيام الساعة، حتى يتوجَّه الحثّ المذكور إلى التمسّك بهم، كما أن الكتاب كذلك، فلذلك كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض[2].

٢- أنّا إذا لم نقل بولادة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده وأنه إمام هذا العصر فلا بد من القول بأن كل المسلمين في عصرنا وفي العصور السابقة لعصرنا ميتتهم ميتة جاهلية؛ لقوله صلى الله عليه وآله: «مَنْ مات وليس في عنقه بيعة فميتته ميتة جاهلية»[3]؛ لأن كل المسلمين حينئذ لا إمام لهم، وهذا باطل بالإجماع.

٣- أنّا إذا لم نقل بولادة الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري عليه السلام وبقائه، وقلنا: «إن الإمام المهدي شخص آخر غيره، سيولد في آخر الزمان» كما هو معتقد أهل السنة، فإنه تلزم محاذير وإشكالات كثيرة لا يمكن دفعها.

---

(١) الصواعق المحرقة: ١٥١.

(٢) فيض القدير ٣/ ١٤.

(٣) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٨.

منها: أن الإمام المهدي إذا كان لا يتلقّى وحياً من السماء، وأنه رجل عادي، فإنه لا يعرف أنه هو الإمام المهدي الموعود به، ولأجل ذلك كثر المدَّعون للمهدوية من أهل السنة؛ لأن مجموع الصفات التي ذكروها للإمام المهدي عليه السلام من أنه أجلى الجبهة، وأقنى الأنف، وأنه من ولد فاطمة، واسمه محمد، غير كافية في الدلالة عليه، وتمييزه عن غيره.

ومنها: أنه يجب على الإمام المهدي أن يبايع واحداً من سلاطين عصره؛ فإنه إذا لم يبايع أحداً منهم فقد ترك واجباً من أهم الواجبات الدينية؛ لأنه لا يجوز له أن يبيت ليلة وليس في عنقه بيعة لإمام؛ لما رووه عن رسول الله ﷺ أنه قال: مَنْ مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية[١].

وقوله: مَنْ مات ليس عليه إمام فميتته جاهلية[٢].

وإن بايع الإمام المهدي واحداً من أولئك السلاطين فلا يجوز له القيام عليه؛ لأن بيعته له تعني إقراره بشرعية حُكمه ولزوم طاعته.

ومنها: أنه يحرم على الإمام المهدي عليه السلام أن يقوم على سلاطين عصره؛ لأن سلاطين عصره إن كانوا يحكمون بالعدل فلا يجوز القيام عليهم، وإن كانوا ظَلَمة فكذلك؛ لأنا أوضحنا فيما تقدّم أن الواجب عند أهل السنة هو الصبر والسَّمع والطاعة لسلاطين الجور، وعدم جواز القيام عليهم إلا إذا رأوا منهم كفراً بواحاً.

وعلى هذا جرت سيرة علماء أهل السنة على مَرّ العصور، وانعقدت إجماعاتهم، وتضافرت كلماتهم، فإنهم لم يقوموا على سلاطين الدولتين الأموية والعباسية، ولم يجوِّزوا نقض بيعتهم وخلع طاعتهم، بل سلَّموا لهم مع عظيم ظلمهم، ووضوح تجاهرهم بالفسق والمجون.

قال القرطبي: الذي عليه الأكثر من العلماء أن الصبر على طاعة الإمام

---

(١) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٨.

(٢) كتاب السنة لابن أبي عاصم ٢/ ٤٨٩. قال الألباني: إسناده حسن، ورجاله ثقات.

الجائر أولى من الخروج عليه؛ لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، وإراقة الدماء، وانطلاق أيدي السفهاء، وشَنّ الغارات على المسلمين، والفساد في الأرض[(١)].

وعليه، فلا مُصحّح لقيام الإمام المهدي عليه السلام على سلاطين عصره بحسب دلالة الأحاديث الصحيحة عند أهل السنة وأقوال علمائهم.

ومنها: أن الناس لا يستطيعون تمييز الإمام المهدي المنتظر عن غيره؛ وذلك لأن الإمام المهدي عند أهل السنة ليست له علامات تشخِّصه، ولا تجري على يده كرامات تميِّزه عن غيره ممن يدَّعون المهدوية.

وهذا ما أوقع الكثير من الناس في اللبس حتى صدَّقوا المدَّعين للمهدوية تارة، وظنوا المهدوية في بعض آخر تارة أخرى.

وأما الشيعة فالأمر عندهم سهل؛ لأنهم لا يعتقدون بمهدوية مَن لا يأتي بالكرامة الدالة على صدقه، فكل من عجز عن ذلك فهو كذَّاب مفترٍ عندهم.

وهناك ستة إشكالات أخر غير هذه الإشكالات الأربعة ذكرتها كلها مفصَّلة في كتابي (من هو خليفة المسلمين في هذا العصر؟)، فراجعها.

٤- أنَّ جمعاً كبيراً من علماء أهل السنة قد أقرّوا بولادته عليه السلام، سنذكرهم قريباً إن شاء الله تعالى.

ومن المجازفة العظيمة إنكار ولادة رجل قال بولادته المؤالفون، واعترف بولادته جمع من العلماء المخالفين الذين لا يُتَّهمون بممالأة خصومهم ولا بمجاملة مخالفيهم!!

٥- أنه قد ثبت بسند صحيح عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام أنه أقرَّ بولادة ابنه الإمام المهدي عليه السلام.

فقد روى الكليني قدس سره في كتاب الكافي بسند صحيح عن محمد بن يحيى،

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٠٩.

عن أحمد بن إسحاق، عن أبي هاشم الجعفري قال: قلت لأبي محمد عليه السلام: جلالتك تمنعني من مسألتك، فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: سَلْ. قلت: يا سيدي هل لك ولد؟ فقال: نعم. فقلت: فإن حدَثَ بك حدثٌ فأين أسأل عنه؟ فقال: بالمدينة[١].

وثبوت الولادات في عموم الأشخاص يُرجَع فيه إلى والد الشخص نفسه، فإذا ثبت عنه برواية واحدة صحيحة أنه قد اعترف بأنه قد وُلد له ولد، فحينئذ لا بدَّ من تصديقه والإقرار له به، وقد أقرَّ الإمام العسكري عليه السلام بأنه قد وُلد له الخلَف من بعده.

وسنذكر فيما بعد بعض الروايات الأخرى الدالة على ذلك، فانتظر.

٦- أن جملة كبيرة من العلماء والصلحاء والمؤمنين رأوا الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري عليه السلام في وقائع كثيرة وحوادث عديدة، حتى جمع الميرزا النوري الطبرسي قدس سره في كتابه (جنة المأوى في ذكر من فاز بلقاء الحُجّة) حكايات كثيرة مسندة عمَّن رأوا الإمام المهدي عليه السلام، وهذا الكتاب مطبوع مستقلاً، كما طُبع في ذيل المجلد الثالث والخمسين من كتاب بحار الأنوار للشيخ المجلسي قدس سره.

وقد اعترف برؤيته بعض علماء أهل السنة، منهم الشيخ حسن العراقي، كما صرَّح بذلك عبد الوهاب الشعراني في كتابه (اليواقيت والجواهر)، حيث قال: إلى أن يصير الدين غريباً كما بدأ... فهناك يُترقَّب خروج المهدي عليه السلام، وهو من أولاد الإمام الحسن العسكري عليه السلام، ومولده ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين هجرية، وهو باقٍ إلى أن يجتمع بعيسى بن مريم عليه السلام، فيكون عمره إلى وقتنا هذا - وهو سنة ثمان وخمسين وتسعمائة - سبعمائة سنة وست سنين. هكذا أخبرني الشيخ حسن العراقي المدفون فوق كوم الريش المطل على بركة الرطل بمصر المحروسة عن الإمام المهدي حين اجتمع به، ووافقه على

---

(١) الكافي ١/ ٣٢٨.

ذلك سيدي علي الخواص[١].

وقد ذكر الشيخ يوسف النبهاني في كتابه جامع كرامات الأولياء[٢] قصة لقاء الشيخ حسن العراقي بالإمام المهدي عليه السلام، فراجعها.

---

(١) اليواقيت والجواهر ٢/ ٥٦٢.

(٢) جامع كرامات الأولياء ٢/ ٣٣.

الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام هو إمام هذا العصر

ويمكن إثبات ذلك بثلاثة أدلة:

١ - اشتراط العصمة في الخليفة:

لقد بيَّنا فيما تقدم[1] أن إمام المسلمين يجب أن يكون معصوماً.

والإمام المهدي عليه السلام معصوم بنص النبي صلى الله عليه وآله، إذ قال: «يملأها قسطاً وعدلاً بعدما مُلئت ظلماً وجوراً»، وذلك لا يتم إلا بعصمته وتمام معرفته بشرائع الله وأحكامه.

قال البرزنجي: [هذه] تكملة في فوائد تضمنها الأحاديث ودلَّ عليها الكشف الصحيح، لخّصتها من كلام إمام المحققين محيي الملة والدين محمد بن العربي الطائي الحاتمي الأندلسي. قال رحمه الله ورضي عنه في الباب السادس والستين وثلاثمائة من الفتوحات المكّية ما ملخّصه: إن لله خليفة يخرج وقد امتلأت الأرض جوراً وظلماً، فيملأها قسطاً وعدلاً، يقفو أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم، له ملَك يسدِّده من حيث لا يراه...[2].

ثم قال: وأما عصمة المهدي ففي حُكْمه.

وقال أيضاً: لا يحكم المهدي إلا بما يُلقي إليه الملَك من عند الله الذي بعثه الله إليه يسدّده، وذلك هو الشرع الحنفي المحمدي، الذي لو كان محمد صلى الله عليه وسلم حيًّا،

---

(١) راجع صفحة ٧٨.

(٢) الإشاعة لأشراط الساعة: ١٠٧. راجع الفتوحات المكية ٣/ ٣٢٧.

ورُفعت إليه تلك النازلة لم يحكم فيها إلا بحكم هذا الإمام... ولذا قال ﷺ في صفته: «يقفو أثري لا يخطئ»، فعرفنا أنه متَّبِع لا مشرِّع، وأنه معصوم، ولا معنى للمعصوم في الحكم إلا أنه معصوم من الخطأ، فإنَّ حكم الرسول لا يُنسب إليه الخطأ، فإنه لا ينطق عن الهوى، إنْ هو إلا وحي يُوحى[1].

وعليه، فإن قلنا بعصمة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده في هذا العصر تعيَّن للإمامة دون غيره من الناس؛ لأن الأمّة أجمعت على أن غير المهدي في هذا الزمان ليس بمعصوم، وإلا فقد خلا الزمان ممن يصلح للإمامة، وهذا باطل باتفاق المسلمين.

٢- لزوم النص على الخليفة:

سبق أن أوضحنا[2] أنه يشترط في الخليفة أن يكون منصوصاً عليه من الله تعالى، أو رسوله ﷺ.

وعليه نقول: إن الإمام المهدي عليه السلام إن كان هو الإمام المنصوص عليه في هذا الزمان، فقد ثبت المطلوب، وإن لم نقل بوجوده فضلاً عن النّص عليه فقد خلا الزمان ممن يصلح للإمامة؛ لأن الأمّة قد أجمعت على عدم النّص على غير الإمام المهدي عليه السلام ، وخلو الزمان من متأهّل للإمامة باطل بإجماع المسلمين.

٣- حديث الثقلين:

وهو قول النبي ﷺ: إني تركتُ فيكم ما إنْ أخذتم به لن تضلّوا بعدي: الثَّقَلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعِتْرَتي أهل بيتي، ألا وإنهما لن يفترقا حتى يَرِدا عليَّ الحوض[3].

وهو يدل على لزوم التمسّك بإمام صالح للإمامة من أهل بيت النبي ﷺ،

---

(١) الإشاعة لأشراط الساعة: ١٠٨.

(٢) راجع صفحة ٧٩.

(٣) سبق تخريج مصادره في صفحة ٤١.



لا يفترق عن كتاب الله في قوله وفعله، ويعرف معاني الكتاب الظاهرة والباطنة، فيعمل بما فيه في جميع شؤونه وسائر أحواله، لا يحيد عنه، ولا يميل إلى سواه.

ومثل هذا الإمام المتصف بهذه الصفات موجود في كل عصر إلى قيام الساعة، ولولا ذلك لما صحَّ الحث على التمسّك بأهل البيت عليهم السلام، وقد بيَّنا ذلك فيما تقدّم.

وعليه، فإن قلنا بوجود الإمام المهدي عليه السلام في هذا العصر فهو المتعيِّن للإمامة، وإلا فلا يوجد من يصلح للتمسّك به من أهل البيت النبوي وغيرهم في هذا الزمان؛ لأن الأمة قد أجمعت على أن كل من ادّعى الإمامة من غير أهل البيت عليهم السلام ربما يفترق عن القرآن في بعض أموره قولاً وعملاً؛ لعدم عصمته، فإما أن نكذب هذا الحديث الصحيح ونردّه، وهو غير جائز، وإما أن نقول بإمامة الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، وهو المتعيِّن.



شبهات حول معتقد الشيعة في الإمام المهدي عليه السلام

أُورد على معتقد الشيعة الإمامية في الإمام المهدي عليه السلام عدّة شبهات، نستعرض أهمها، ونجيب عنها بإيجاز.

الشبهة الأولى: طول عمر الإمام المهدي عليه السلام:

وهذه الشبهة مترتبة على القول بولادة الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام سنة ٢٥٥هـ؛ لأنه من غير المألوف أن يُعمَّر الإنسان ما ينيف على ألف عام، ولأجل هذا صار الاعتقاد ببقاء المهدي عليه السلام هذه المدّة الطويلة مما يشنِّع به خصوم الشيعة عليهم.

قال بعضهم مخاطباً الشيعة:

ما آنَ للسِّردابِ أن يَلِدَ الذي　　كلَّمتموه بجهلِكم ما آنا
فعلى عقولِكمُ العَفَاءُ فإنكم　　ثلَّثتمُ العَنْقاءَ والغِيْلانا[1]

والجواب يتضح بأمور:

الأول: أن بقاء المهدي عليه السلام إلى هذا الوقت إنما هو بقدرة الله تعالى، وقدرته سبحانه تتعلّق بالممكنات، وهذا أمر ممكن، بل هو واقع كما سيأتي، فلا مانع من تعلّق قدرة الله تعالى به، بل لا مفرّ من ذلك؛ لتعيّن الإمامة فيه دون غيره كما أوضحناه فيما تقدَّم.

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ١٥٢.

قال فخر الدين الرازي: قال بعض الأطباء: العمر الإنساني لا يزيد على مائة وعشرين سنة. وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، يدل على خلاف قولهم، والعقل يوافقه، وإلا لما بقي نوح هذه المدة، والمؤثِّر في بقاء الإنسان عمراً طويلاً إما أن يكون هو الله سبحانه أو ينتهي إليه، والله سبحانه دائم، فتأثيره يجوز أن يكون دائماً ، فالبقاء إذن ممكن في ذاته.

وقال: ثم نقول: لا نزاع بيننا وبينهم؛ لأنهم يقولون: العمر الطبيعي لا يكون أكثر من مائة وعشرين. ونحن نقول: هذا العمر ليس طبيعيًّا، بل هو عطاء إلهي، وأما العمر الطبيعي فلا يدوم عندنا ولا لحظة، فضلاً عن مائة أو أكثر[1].

قلت: لا شك في أن طول عمر الإمام المهدي عليه السلام لم يكن جارياً على المألوف عند الناس، بل هو خارج عن العادة، ولكنه حاصل بقدرة الله عزَّ وجل، كغيره من خوارق العادات التي وقعت في حياة الأنبياء والأولياء، والتي اتفق المسلمون بشتى مذاهبهم على وقوعها، مثل طول عمر نوح عليه السلام، وبقاء أصحاب الكهف نياماً في كهفهم ثلاثمائة وتسع سنين، وولادة عيسى عليه السلام من غير أب، وكلامه في المهد صبيًّا، وإبرائه الأكمه والأبرص وإحيائه الموتى... وغير ذلك مما يطول ذكره.

ولما انحصرت الإمامة في هذا الزمان في الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام كما مرَّ بيانه مفصَّلاً، وقد رآه كثير من الناس، حكمنا ببقائه وبطول عمره الشريف.

الثاني: أن الله جلَّ وعلا أطال أعمار جمع كثير من الناس في الأمم السالفة والسنين الماضية، كما تقدَّم في آية سورة العنكبوت الدالة على أن نوحاً عليه السلام لبث في قومه يدعوهم إلى عبادة الله ألف سنة إلا خمسين عاماً، وعاش آدم عليه السلام ألف

---

(١) التفسير الكبير ٢٥/ ٤٢ ، بتوضيح منّا.

سنة[١]، ولبث أصحاب الكهف في كهفهم ثلاثمائة وازدادوا تسعاً، وعاش سلمان الفارسي أكثر من مائتين وخمسين عاماً على جميع الأقوال[٢].

الثالث: أن المسلمين يعتقدون ببقاء رجال صالحين غير المهدي عليه السلام عمراً طويلاً، كعيسى والخضر عليهما السلام، وإدريس وإلياس عليهما السلام على بعض الأقوال، كما يعتقدون ببقاء رجال غير صالحين كالدجَّال.

أما عيسى عليه السلام: فقد دلَّت آيات الكتاب العزيز على أن الله رفعه إليه.

قال جلَّ وعلا: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٥٧، ٥٨].

ودلّت الأحاديث المروية في صّحاح أهل السنة على أنه ينزل في آخر الزمان، كحديث مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: والله لينزلنَّ ابن مريم حَكَماً عدلاً، فليكسرنَّ الصليب، وليقتلنَّ الخنزير، وليضعنَّ الجزية...

وعنه أيضاً قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم؟![٣].

وقد نصَّ أعلام أهل السنة على أنه لا يزال حيًّا إلى الآن:

قال ابن حجر العسقلاني: إن عيسى رُفع، وهو حيٌّ على الصحيح[٤].

---

(١) قصص الأنبياء ١/ ٥٧.

(٢) قال ابن حجر في الإصابة ٢/ ٦٢: قال الذهبي: وجدت الأقوال في سِنّه كلها دالّة على أنه جاوز المائتين وخمسين سنة، والاختلاف إنما هو الزائد... إلى أن قال: إن ثبت ما ذكروه يكون ذلك من خوارق العادات في حقّه، وما المانع من ذلك؟! فقد روى أبو الشيخ في طبقات الأصبهانيين من طريق العباس بن يزيد، قال: أهل العلم يقولون: عاش سلمان ثلاثمائة وخمسين سنة، فأما مائتان وخمسون سنة فلا يشكّون فيها.

(٣) صحيح مسلم ١/ ١٣٦.

(٤) فتح الباري ٦/ ٢٩٠.

وقال ابن كثير: المقصود من السياق - أي سياق الآيات - الإخبار بحياته الآن في السماء، وليس كما زعمه أهل الكتاب الجهلة أنهم صلبوه، بل رفعه الله إليه، ثم ينزل من السماء قبل يوم القيامة كما دلّت عليه الأحاديث المتواترة[١].

وقال: إنه رفعه إليه، وإنه باقٍ حيٌّ، وإنه سينزل قبل يوم القيامة كما دلَّت عليه الأحاديث المتواترة[٢].

وقال القرطبي: الصحيح أن الله تعالى رفعه إلى السماء من غير وفاة ولا نوم كما قال الحسن وابن زيد، وهو اختيار الطبري، وهو الصحيح عن ابن عباس، وقاله الضحاك[٣].

قلت: لا يخفى أنه ليس المراد بقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ أن الله تعالى في السماء، وإنما رفعه إلى موضع في السماء، فقد ورد عن الرضا عليه السلام أن لله تعالى بقاعاً في سماواته، فمن عُرج به إلى بقعة منها فقد عُرج به إليه[٤].

وأما الخضر عليه السلام: فقد ذهب المشهور إلى أنه لا يزال حيًّا إلى الآن.

قال النووي: جمهور العلماء على أنه حيٌّ موجود بين أظهرنا، وذلك متَّفق عليه عند الصوفية وأهل الصلاح والمعرفة، وحكاياتهم في رؤيته والاجتماع به والأخذ عنه وسؤاله وجوابه ووجوده في المواضع الشريفة ومواطن الخير أكثر من أن يُحصر، وأشهر من أن يُستر[٥].

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: هو حيٌّ عند جماهير العلماء والصالحين، والعامة معهم في ذلك. قال: وإنما شذّ بإنكاره بعض المحدثين[٦].

---

(١) النهاية في الفتن والملاحم: ٩٣.

(٢) تفسير القرآن العظيم ١/ ٥٧٧.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٠٠.

(٤) من لا يحضره الفقيه ١/ ١٤٣.

(٥) شرح صحيح مسلم ١٥/ ١٣٥. تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٧٧.

(٦) شرح صحيح مسلم ١٥/ ١٣٦. الحذر في أمر الخضر: ٨٦. تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٧٧. الزهر النضر في نبأ الخضر: ٣٨.

وقال القرطبي: وقد ذكر شيخنا الإمام أبو محمد عبد المعطي بن محمود بن عبد المعطي اللخمي في شرح الرسالة له للقشيري حكايات كثيرة عن جماعة من الصالحين والصالحات بأنهم رأوا الخضر عليه السلام ولقوه، يفيد مجموعها غاية الظن بحياته مع ما ذكره النقاش والثعلبي وغيرهما[(١)].

وأما النبي إدريس عليه السلام: فقد ذهب بعض المفسِّرين إلى أنه باقٍ إلى الآن لم يمت.

فقد روي عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧]. قال: رُفع إدريس كما رُفع عيسى، ولم يمت[(٢)].

وأما النبي إلياس عليه السلام: فهو باقٍ لم يمت على بعض الأقوال أيضاً.

فقد أخرج ابن عساكر عن كعب رضي الله عنه قال: أربعة أنبياء اليوم أحياء: اثنان في الدنيا، واثنان في السماء: فأما اللذان في الدنيا فإلياس والخضر، وأما اللذان في السماء فعيسى وإدريس عليهما السلام[(٣)].

وأخرج الحاكم النيسابوري في المستدرك عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله في سفر، فنزلنا منزلاً، فإذا رجل في الوادي يقول: «اللهم اجعلني من أمّة محمد المرحومة المغفورة المثاب لها»، قال: فأشرفت على الوادي فإذا رجل طوله أكثر من ثلاث مائة ذراع، فقال لي: مَنْ أنت؟ قال: قلت أنس بن مالك خادم رسول الله صلى الله عليه وآله. قال: أين هو؟ قلت: هو ذا يسمع كلامك. قال: فأته وأَقْرِئْه مني السلام، وقل له: «أخوك إلياس يُقْرِئك السلام»، فأتيت النبي صلى الله عليه وآله فأخبرته، فجاء حتى لقيه، فعانقه وسلَّم عليه، ثم قعدا يتحدّثان، فقال له: يا رسول الله إني إنما آكل في كل سنة يوماً، وهذا يوم فطري، فآكل أنا وأنت. فنزلت عليهما مائدة من السماء، عليها خبز وحوت وكرفس، فأكلا وأطعماني، وصلينا

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٤٣.

(٢) الدر المنثور ٥/ ٥١٩. تفسير القرآن العظيم ٣/ ١٢٦.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٩/ ١٥٥.

العصر، ثم ودَّعته، ثم رأيته مرَّ على السحاب نحو السماء[١].

وأخرج ابن عساكر بسنده عن عبد الله بن شوذب، قال: الخضر من ولد فارس، وإلياس من بني إسرائيل، فيلتقيان كل عام بالموسم[٢].

قال عبد العزيز بن أبي روّاد: إن إلياس والخضر عليهما السلام يصومان شهر رمضان في كل عام ببيت المقدس، يوافيان الموسم في كل عام. وذكر ابن أبي الدنيا أنهما يقولان عند افتراقهما عن الموسم: ما شاء الله، ما شاء الله، لا يسوق الخير إلا الله ...الخ[٣].

وقال ابن حجر العسقلاني: روى الدارقطني في الأفراد من طريق عطاء عن ابن عباس مرفوعاً: «يجتمع الخضر وإلياس كل عام في الموسم، فيحلق كل واحد منهما رأس صاحبه، ويفترقان عن هؤلاء الكلمات: بسم الله ما شاء الله»، الحديث في إسناده محمد بن أحمد بن زيد... وهو ضعيف، وروى ابن عساكر من طريق هشام بن خالد عن الحسن بن يحيى عن ابن أبي رواد نحوه، وزاد: «ويشربان من ماء زمزم شربة تكفيهما إلى قابل»، وهذا معضل[٤]، ورواه أحمد في الزهد بإسناد حسن عن ابن أبي رواد، وزاد: أنهما يصومان رمضان ببيت المقدس[٥].

وأما الدجَّال: فقد دلَّت روايات أهل السنة على أنه باقٍ من زمان النبي ﷺ إلى هذا اليوم، إما لأنه ابن صيَّاد، أو لأنه شخص آخر مصفَّد في الأغلال إلى حين خروجه.

أما ابن صيَّاد: فقد ذكروا له أخباراً غريبة وصفات عجيبة.

---

(١) المستدرك ٢/ ٦٧٤، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٩/ ١٥٦.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٥/ ١١٦.

(٤) المعضل: هو الحديث الذي سقط من إسناده اثنان فصاعداً.

(٥) فتح الباري ٦/ ٣٣٧.



قال النووي في شرح صحيح مسلم: (باب ذِكْر ابن صيَّاد) يقال له ابن صياد وابن صائد، وسُمِّي بهما في هذه الأحاديث، واسمه صاف. قال العلماء: وقصّته مشكلة، وأمره مشتبه في أنه هل هو المسيح الدجَّال المشهور أم غيره؟ ولا شك في أنه دجَّال من الدجاجلة، قال العلماء: وظاهر الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوحَ إليه بأنه المسيح الدجَّال ولا غيره، وإنما أوحي إليه بصفات الدجَّال، وكان في ابن صياد قرائن محتملة، فلذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقطع بأنه الدجَّال ولا غيره، ولهذا قال لعمر رضي الله عنه: «إن يكن هو فلن تستطيع قتله». وأما احتجاجه هو بأنه مُسْلِم والدجَّال كافر، وبأنه لا يولد للدجَّال وقد وُلد له هو، وأنه لا يدخل مكة والمدينة وأن ابن صياد دخل المدينة، وهو متوجِّه إلى مكة، فلا دلالة له فيه؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أخبر عن صفاته وقت فتنته وخروجه في الأرض، ومن اشتباه قصّته وكونه أحد الدجاجلة الكذّابين قوله للنبي صلى الله عليه وسلم: «أتشهد أني رسول الله؟»، ودعواه أنه يأتيه صادق وكاذب، وأنه يرى عرشاً فوق الماء، وأنه لا يكره أن يكون هو الدجّال، وأنه يعرف موضعه، وقوله: «إني لأعرفه، وأعرف مولده، وأين هو الآن»، وانتفاخه حتى ملأ السّكّة، وأما إظهاره الإسلام وحَجّه وجهاده وإقلاعه عما كان عليه فليس بصريح في أنه غير الدجَّال. قال الخطابي: واختلف السلف في أمره بعد كبره، فرُوي عنه أنه تاب من ذلك القول ومات بالمدينة، وأنهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس. وقيل لهم: «اشهدوا». قال: وكان ابن عمر وجابر فيما رُوي عنهما يحلفان أن ابن صياد هو الدجَّال، لا يشكَّان فيه. فقيل لجابر: إنه أسلم. فقال: وإن أسلم. فقيل: إنه دخل مكة وكان في المدينة. فقال: وإن دخل. وروى أبو داود في سُننه بإسناد صحيح عن جابر قال: «فقَدْنا ابن صياد يوم الحرة»، وهذا يعطل رواية من روى أنه مات بالمدينة وصُلِّيَ عليه، وقد روى مسلم في هذه الأحاديث أن جابر بن عبد الله حلف بالله تعالى أن ابن صيَّاد هو الدجّال، وأنه سمع عمر رضي الله عنه يحلف على ذلك عند النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم، وروى أبو داود بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول: والله ما أشك أن ابن صياد هو المسيح الدجَّال. قال البيهقي في

كتابه البعث والنشور: اختلف الناس في أمر ابن صياد اختلافاً كثيراً، هل هو الدجال؟ قال: ومن ذهب إلى أنه غيره احتج بحديث تميم الداري في قصة الجسَّاسة الذي ذكره[1].

قلت: اختلاف أهل السنة حتى زمان متأخّر في أن ابن صياد هو الدجّال أو لا، يدل على أنه إن كان هو الدجّال فإن طول عمره حينئذ لا يشكّل أية مشكلة عندهم.

وأما خبر الجسَّاسة فقد رووه في كتبهم، وهو يدل على أن الدجَّال كان موجوداً منذ زمان النبي ﷺ، مصفَّداً بالأغلال، ينتظر وقت الخروج.

فقد أخرج مسلم في صحيحه أن النبي ﷺ قال: إني والله ما جمعتُكم لرغبة ولا لرهبة، ولكن جمعتكم لأن تميماً الداري كان رجلاً نصرانيًّا، فجاء فبايع وأسلم، وحدثني حديثاً وافق الذي كنت أحدثكم عن مسيح الدجَّال، حدثني أنه ركب في سفينة بحرية مع ثلاثين رجلاً من لخم وجذام، فلعب بهم الموج شهراً في البحر، ثم أَرْفَأوا إلى جزيرة في البحر حتى مغرب الشمس، فجلسوا في أَقرُب[2] السفينة، فدخلوا الجزيرة، فلقيتْهم دابة أهلب كثير الشعر، لا يدرون ما قُبُلُه من دُبُره من كثرة الشعر، فقالوا: ويلكِ ما أنت؟ فقالت: أنا الجسَّاسة. قالوا: وما الجسَّاسة؟ قالت: أيها القوم انطلقوا إلى هذا الرجل في الدَّيْر، فإنه إلى خبركم بالأشواق. قال: لما سمَّتْ لنا رجلاً فَرِقْنا منها أن تكون شيطانة، قال: فانطلقنا سراعاً حتى دخلنا الدَّيْر، فإذا فيه أعظم إنسان رأيناه قط خَلْقاً وأشده وِثَاقاً، مجموعةٌ يداه إلى عنقه ما بين ركبتيه إلى كعبيه بالحديد، قلنا: ويلك ما أنت؟ قال: قد قدرتم على خبري، فأخبروني ما أنتم؟ قالوا: نحن أناس من العرب، ركبنا في سفينة بحرية، فصادفنا البحر حين اغتلم، فلعب بنا الموج شهراً، ثم أرفأنا إلى جزيرتك هذه، فجلسنا في أَقْرُبها فدخلنا الجزيرة... فقال:

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨/ ٤٦.

(٢) جمْع قارِب.

أخبروني عن نخل بَيْسان. قلنا: عن أي شأنها تستخبر؟ قال: أسألكم عن نخلها هل يثمر؟ قلنا له: نعم. قال: أما إنه يوشك أن لا تثمر. قال: أخبروني عن بحيرة الطبرية. قلنا: عن أي شأنها تستخبر؟ قال: هل فيها ماء؟ قالوا: هي كثيرة الماء. قال: أما إن ماءها يوشك أن يذهب. قال: أخبروني عن عين زُغَر. قالوا: عن أي شأنها تستخبر؟ قال: هل في العين ماء؟ وهل يزرع أهلها بماء العين؟ قلنا له: نعم هي كثيرة الماء، وأهلها يزرعون من مائها. قال: أخبروني عن نبي الأميين، ما فعل؟ قالوا: قد خرج من مكة ونزل يثرب. قال: أَقاتَله العرب؟ قلنا: نعم. قال: كيف صنع بهم؟ فأخبرناه أنه قد ظهر على من يليه من العرب وأطاعوه. قال لهم: قد كان ذلك؟ قلنا: نعم. قال: أما إن ذاك خير لهم أن يطيعوه، وإني مخبركم عني، إني أنا المسيح، وإني أوشك أن يؤذَن لي في الخروج فأخرج، فأسير في الأرض، فلا أدع قرية إلا هبطتها في أربعين ليلة، غير مكة وطَيْبة، فهما محرَّمتان عليَّ كلتاهما، كلما أردتُ أن أدخل واحدة أو واحداً منهما استقبلني مَلَك بيده السيف صَلْتاً يصدّني عنها، وإن على كل نَقْب منها ملائكة يحرسونها. قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وطعن بمخصرته في المنبر: هذه طَيْبَةُ، هذه طَيْبَةُ، هذه طَيْبَةُ - يعني المدينة - ألا هل كنت حدَّثتكم ذلك؟ فقال الناس: نعم. فإنه أعجبني حديث تميم أنه وافق الذي كنت أحدِّثكم عنه وعن المدينة ومكة، ألا إنه في بحر الشام أو بحر اليمن، لا بل من قِبَل المشرق ما هو، من قبل المشرق ما هو، من قبل المشرق ما هو. وأومأ بيده إلى المشرق[1].

قال القرطبي بعد أن ذكر الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «أُقسم بالله ما على الأرض من نَفْس منفوسة تأتي عليها مائة سنة»: قال علماؤنا: وحاصل ما تضمّنه هذا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام أخبر قبل موته بشهر أنَّ كل من كان من بني آدم موجوداً في ذلك [الوقت] لا يزيد عمره على مائة سنة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «ما من نفس منفوسة»، وهذا اللفظ لا يتناول

---

(١) صحيح مسلم ٤/ ٢٢٦٢، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥.

الملائكة ولا الجن، إذ لم يصح عنهم أنهم كذلك، ولا الحيوان غير العاقل؛ لقوله: «ممن هو على ظهر الأرض أحد»، وهذا إنما يقال بأصل وضعه على من يعقل، فتعيَّن أن المراد بنو آدم، وقد بيَّن ابن عمر هذا المعنى فقال: «يريد بذلك أن ينخرم ذلك القَرْن»، ولا حُجَّة لمن استدل به على بطلان قول من يقول: «إن الخضر حي»، لعموم قوله: «ما من نفس منفوسة»؛ لأن العموم وإن كان مؤكّد الاستغراق فليس نصًّا فيه، بل هو قابل للتخصيص، فكما لم يتناول عيسى عليه السلام، فإنه لم يمت ولم يُقتل، فهو حيٌّ بنص القرآن ومعناه، ولا يتناول الدجَّال مع أنه حيٌّ، بدليل حديث الجسَّاسة، فكذلك لم يتناول الخضر عليه السلام، وليس مشاهَداً للناس ولا ممن يخالطهم حتى يخطر ببالهم حالة مخاطبة بعضهم بعضاً، فمثل هذا العموم لا يتناوله[1].

إذا عرفت ذلك نقول: كما أن الدليل القطعي قد دلّ على بقاء عيسى والخضر عليهما السلام، ودلَّ على بقاء الدجَّال مدة أطول بكثير من العمر الطبيعي، كذلك دلَّت الأدلة القطعية التي مرَّ بيانها على وجود الإمام المهدي عليه السلام، وأنه هو إمام هذا الزمان، فيجب قبوله والتسليم به.

وعدم بقاء الإنسان هذا العمر الطويل عادة لا يسوِّغ طرح الأدلة الصحيحة الدالة على وجود الإمام المهدي عليه السلام وبقائه وإمامته، كما لم يسوِّغ ذلك ردّ ما دلَّ على بقاء عيسى والخضر عليهما السلام.

الشبهة الثانية: لا فائدة في الإمام الغائب:

ما فائدة إمام غائب عن الأنظار، مختفٍ عن الأبصار، لا ينتفع به المسلمون، ولا يستفيد منه المؤمنون، مع شدّة الحاجة إليه إذا انتابتهم النوائب، أو ألمتْ بهم المصائب؟

وجوابها:

١ - ما أفاده السيّد المرتضى أعلى الله مقامه من أنَّا إذا علمنا أن المهدي عليه السلام

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٤٢.

هو الإمام دون غيره، ورأيناه غائباً عن الأبصار، علمنا أنه لم يغب مع عصمته وتعيّن فرض الإمامة فيه إلا لسبب اقتضى ذلك، ومصلحة استدعته، وضرورة حملت عليه، وإنْ لم يُعلم وجهه على التفصيل؛ لأن ذلك مما لا يلزم علمه، ويكون كلامنا حينئذ في الغيبة ووجهها جارياً مجرى الكلام في وجه المصلحة في رمي الجمار والطواف وما أشبه ذلك، فإنَّا إذا عوَّلنا على حكمة الله سبحانه، فلا بد من وجهٍ حسن في جميع ذلك وإن جهلناه بعينه، وبذلك نسد الباب على مخالفينا في سؤالاتهم، إلا أنّا نتبرّع بإيراد جوابات تلك المسائل على سبيل الاستظهار وبيان الاقتدار[١].

٢- ننقض عليهم بعيسى بن مريم عليه السلام، فإنه غائب موجود في السماء، بل إن نفع المهدي عليه السلام الغائب في الأرض أقرب من نفع عيسى عليه السلام الغائب في السماء.

ولو سلّمنا بأنه لا فائدة للمهدي الآن في غيبته، فليس في ذلك محذور إذا كانت منفعته المدّخرة - وهي ملء الأرض قسطاً وعدلاً - مقطوعاً بها، كما أن عيسى عليه السلام لا محذور في عدم نفعه الآن إذا كانت له منفعة مدَّخرة مقطوع بها في آخر الزمان.

٣- أن الإمام عليه السلام ينتفع به الناس وإن كان غائباً، فغيبته لا تمنع من أن تكون له منافع مهمة وفوائد جليلة غير ما يتعلق بتبليغ الأحكام الشرعية، مثل رفع العذاب عن الناس؛ لأن الإمام من أهل البيت عليهم السلام أمان لأهل الأرض من العذاب كما ورد في حديث جابر الأنصاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: النجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهبتْ أتاها ما يوعَدون، وأنا أمان لأصحابي ما كنتُ، فإذا ذهبتُ أتاهم ما يوعَدون، وأهل بيتي أمان لأمتي، فإذا ذهب أهل بيتي أتاهم ما يوعَدون[٢].

ومع أن كل وظائف الإمام عليه السلام في زمان الغيبة لا نعلمها ولا نحيط بها،

(١) رسائل الشريف المرتضى ٢/ ٢٩٥.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٢/ ٤٨٦، ٣/ ٥١٧، قال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

إلا أن كثيراً من الشيعة الذين وقعوا في مآزق وخطوب وبلايا، لقيهم الإمام عليه السلام فخلّصهم من محنهم، وأعانهم في شدّتهم.

ولا أدري من أين حصل القطع للمخالفين بأن الإمام عليه السلام لا يصل إليه أحد من المسلمين، ولا ينتفع به أحد من المؤمنين، مع أن هذا أمر غير معلوم لهم، ولا سبيل إلى القطع به من قبلهم، ولا سيما أن الإمام عليه السلام منهم خاف واتقى، وبسببهم غاب واختفى، فلا يُتوقع ظهوره لهم والتقاؤه بهم مع تمييزه بشخصه ومعرفته بوصفه.

٤- أن الإمام عليه السلام ليس بغائب عنّا، بل نحن لا نعرفه بشخصه، ولا نميِّزه عن غيره.

فقد روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في أخبار ظهوره عليه السلام، أن القبائل يثور بعضها على بعض، فتقتتل ويُنهب الحاج، وتسيل الدماء على جمرة العقبة، ويأتي سبعة رجال علماء من آفاق شتى على غير ميعاد، وقد بايع لكل منهم ثلاثمائة وبضعة عشر، فيجتمعون بمكة، ويقول بعضهم لبعض: ما جاء بكم؟ فيقولون: جئنا في طلب هذا الرجل الذي ينبغي أن تهدأ على يديه الفتن ويُفتح له قسطنطينية، قد عرفناه باسمه واسم أبيه وأُمّه... فيتّفق السبعة على ذلك، فيطلبونه بمكّة، فيقولون: أنت فلان ابن فلان؟ فيقول: بل أنا رجل من الأنصار. فينفلت منهم، فيصفونه لأهل الخبرة به والمعرفة فيه، فيقولون: هو صاحبكم الذي تطلبونه وقد لحق بالمدينة. فيطلبونه بالمدينة، فيخالفهم إلى مكة... وهكذا إلى ثلاث مرات... ويأتي أولئك السبعة فيصيبونه بالثالثة بمكة عند الركن، ويقولون: إثمنا عليك، ودماؤنا في عنقك إن لم تمد يدك نبايعك... فيجلس بين الركن والمقام ويمد يده فيبايع[1].

وقوله: «فيصفونه لأهل الخبرة به والمعرفة فيه» دال على أن هناك من يعرفه

---

(١) الفتن لنعيم بن حماد: ٢٤١. لوامع الأنوار البهية ٢/ ٨١. العرف الوردي المطبوع ضمن الحاوي للفتاوي ٢/ ٧٢.

معرفة جيّدة، وإن كان يجهل أنه هو المهدي المنتظر.

وقولهم: «هو صاحبكم الذي تطلبونه» دال على أنهم وجدوا فيه الصفات الفاضلة والمزايا العالية التي تؤهّله لأن يكون مهدي هذه الأمّة، الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، بعدما مُلئت ظلماً وجوراً، وهذه المعرفة لا تكون إلا مع طول المعاشرة وكثرة المخالطة.

الشبهة الثالثة: إمامة الصبي وولايته.

فإن من لوازم القول بإمامة الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام أنه كان إماماً للمسلمين وهو ابن خمس سنين، مع أنه لا يصح أن يتولى الصبي إمامة المسلمين؛ لعدم كفاءته لتولّي هذا المنصب الخطير، مضافاً إلى أن الصبي مولّى عليه، فكيف تكون له الولاية على غيره؟!

والجواب:

أن شرط إمام المسلمين أن يكون كُفْئاً، وأن يتحلى بالمزايا التي تؤهّله للقيام بمهام الإمامة، مثل قوة الذكاء، وشدة الفطنة، وتمام العقل، والورع عن محارم الله، والعلم بأحكام الله... وما إلى ذلك.

وأما كبر السن والتقدّم في العمر فغير معتبر ما دام قادراً على أداء مهام الإمامة على أكمل وجه.

ولهذا لم يُدَّعَ هذا المنصب بعد رسول الله صلى الله عليه وآله لأكبر المسلمين سنًّا، وليس ثمة ما يمنع من أن يكون الإمام صبيًّا، ولا محذور في أن ينعم الله سبحانه وتعالى على أنبيائه وحُجحه وأوليائه بنعمه الظاهرة والباطنة التي تؤهِّلهم للرسالة أو الإمامة صغاراً وكباراً، وقد أخبر الله سبحانه في محكم كتابه أنه آتى يحيى عليه السلام الحُكْم وهو صبي، فقال عزَّ من قائل: ﴿يَـٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَـٰبَ بِقُوَّةٍ ۖ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم: ١٢].

قال الشوكاني: المراد بالحُكْم الحكمة، وهي الفهم للكتاب الذي أُمر

بأخذه، وفهم الأحكام الدينية. وقيل: هي العلم وحفظه والعمل به. وقيل: النبوة. وقيل: العقل. ولا مانع من أن يكون الحُكْم صالحاً لحمله على جميع ما ذُكر[١].

وقال الفخر الرازي: فإن الله تعالى أحكَم عقله - أي يحيى عليه السلام - في صباه وأوحى إليه، وذلك لأن الله تعالى بعث يحيى وعيسى عليهما السلام وهما صبيّان، لا كما بعث موسى ومحمداً عليهما السلام[٢].

بل أخبر سبحانه أنه آتى عيسى عليه السلام الكتاب وجعله نبيًّا وهو رضيع في مهده لم يمضِ على مولده إلا وقت يسير، فقال سبحانه: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٣٠﴾ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ [مريم: ٢٩-٣٢].

قال الفخر الرازي: وقوله: ﴿آتَانِيَ الْكِتَابَ﴾ يدل على كونه نبيًّا[٣] في ذلك الوقت[٤].

وقال: إنه تعالى جعله مع صغر جثّته قوي التركيب كامل العقل، بحيث كان يمكنه أداء الصلاة والزكاة، ولهذا اتّجه تكليفه بالصلاة والزكاة في قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾، فإنه يفيد أنه عليه السلام كان مكلّفاً منذ بدء حياته[٥].

فإذا عرفت ذلك يتّضح أنه لا مانع من أن يكون الإمام المهدي عليه السلام إماماً

---

(١) فتح القدير ٣/ ٣٢٥. راجع تفسير القرطبي ١١/ ٨٧. الكشاف ٢/ ٤٠٧. تفسير القرآن العظيم ٣/ ١١٣. تفسير الطبري ١٦/ ٤٢. التفسير الكبير ٢١/ ١٩١.

(٢) التفسير الكبير ٢١/ ١٩١.

(٣) بل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ أوضح دلالة على كونه نبيًّا في ذلك الوقت، بل قبل ذلك الوقت كما هو مقتضى دلالة الفعل الماضي.

(٤) التفسير الكبير ٢١/ ٢١٤.

(٥) نفس المصدر ٢١/ ٢١٥.

للمسلمين وهو صبي، له من العمر خمس أو ست سنين، بل قبوله هنا أولى؛ لأنه إذا صحَّت نبوَّة الرضيع عندهم صحَّت إمامة الصبي بالأولوية من جهتين.

ونحن قد أثبتنا فيما تقدَّم أنَّ جَعْل النبي والإمام موكول إلى الله سبحانه، وليس موكولاً لاختيار البشر، وأن الإمام المهدي سلام الله عليه مجعول من قِبَل الله تعالى، وجعْله عليه السلام إماماً وهو صبي كاشف عن أهليته للإمامة وعدم مانعية صغر سنِّه، كما أن جعل عيسى عليه السلام نبيًّا وهو رضيع كاشف عن أهليته للنبوة في ذلك الحين.

وأما أن الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام قد آتاه الله الحكمة صبيًّا فقد أقرَّ به بعض أعلام أهل السنّة.

قال ابن حجر الهيتمي: مات [الحسن العسكري] بسر من رأى، ودُفن عند أبيه، وعمره ثمانية وعشرون سنة... ولم يخلّف غير ولده أبي القاسم محمد الحجّة، وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن آتاه الله فيها الحكمة، ويُسمَّى القائم المنتظر[(١)].

وعليه، فلا مانع من كونه إماماً للمسلمين مع صغر سنِّه، وبهذا يندفع الإشكال بحمد الله ونعمته.

الشبهة الرابعة: أن اسمه محمد بن عبد الله.

فقد أخرج أبو داود في سننه، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في مستدركه وغيرهم بأسانيدهم عن ابن مهدي عن سفيان عن عاصم عن زَرّ بن حبيش عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لو لم يبقَ من الدنيا إلا يوم لطوَّل الله ذلك اليوم، حتى يبعث فيه رجلاً مني، أو من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئتْ ظلماً وجوراً[(٢)].

بتقريب أنَّ مواطأة اسم المهدي واسم أبيه لاسم النبي صلى الله عليه وآله واسم أبيه

---

(١) الصواعق المحرقة: ٢٤٠.

(٢) سنن أبي داود ٤/ ١٠٦-١٠٧.

تعني أن اسم المهدي: محمد بن عبد الله، لا محمد بن الحسن كما يذهب إليه الشيعة.

والجواب:

١- أن هذا الحديث قد ورد بصيغ مختلفة كما سيأتي، وهو مروي من طريق غيرنا، فلا يكون حجة علينا، وهو لم يصح عندنا.

ثم إنه حديث لم يصل إلى درجة الصحَّة، بل أكثر ما يقال فيه عندهم: «إنه حديثٌ حسَنٌ»، فلا يصحّ لأجله أن نردّ كل ما تقدم من الأدلة العقلية والنقلية الدالة على أن المهدي عليه السلام هو الإمام محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام، وأن نتجاهل كل الإشكالات الواردة على إنكار أنه عليه السلام هو الإمام المهدي.

٢- أن الحديث الذي ورد فيه قوله: «واسم أبيه اسم أبي» كل طرقه تنتهي إلى عاصم بن أبي النجود صاحب القراءة المشهورة، وهو معروف عندهم بسوء حفظه.

وإليك ما قالوه فيه:

قال الذهبي: ثَبْتٌ في القراءة، وهو في الحديث دون الثَّبْت، صدوق يهم.

وقال يحيي القطان: ما وجدتُ رجلاً اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ.

وقال النسائي: ليس بحافظ.

وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شيء.

وقال ابن خراش: في حديثه نكرة.

وقال شعبة: حدَّثَنا عاصم بن أبي النجود وفي النفس ما فيها.

وقال ابن سعد: ثقة إلا أنه كثير الخطأ في حديثه.

وقال أبو حاتم: ليس محله أن يقال: ثقة[1].

(١) راجع هذه الأقوال في ميزان الاعتدال ٤/ ١٣-١٤.

وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب، وهو ثقة.

وقد تكلَّم فيه ابن علية، وقال: كان كل من اسمه عاصم سيِّئ الحفظ.

وقال العقيلي: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ[١].

قلت: إذا كان حال الرجل هكذا فكيف يصح التعويل على روايته في مسألة مهمة مع وضوح الأدلة الأخرى الدالة على أن المهدي المنتظر هو الإمام محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام؟

٣- أن الرواية عن عاصم قد اختلفت من هذه الناحية، فمنهم من رواها عنه من دون ذكر: «واسم أبيه اسم أبي»، ومنهم من رواها عنه مشتملة على ذلك.

فقد أخرج الترمذي بسنده عن سفيان بن عيينة عن عاصم عن زر عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: يلي رجل من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي[٢].

وأخرج أيضاً بسنده عن سفيان الثوري عن عاصم بن بهدلة عن زر عن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي[٣].

والذين رووا هذا الحديث عن عاصم خالياً من قوله: «واسم أبيه اسم أبي» كثيرون، منهم:

١- محمد بن إبراهيم أبو شهاب: في صحيح ابن حبان ١٣/ ٢٨٤، وموارد الظمآن ٢/ ٨٣٩.

٢- عثمان بن شبرمة: في صحيح ابن حبان ١٥/ ٢٣٨، وموارد الظمآن

---

(١) تهذيب التهذيب ٥/ ٣٥-٣٦.

(٢) سنن الترمذي ٤/ ٥٠٥. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. قال الألباني في صحيح سنن الترمذي ٢/ ٤٨٨: حسن صحيح.

(٣) سنن الترمذي ٤/ ٥٠٥. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. قال الألباني في صحيح سنن الترمذي ٢/ ٤٨٨: حسن صحيح.

٢/ ٨٣٩.

٣- حميد بن أبي غنية: في المعجم الأوسط للطبراني ٥/ ١٣٥.

٤- أبو الأحوص سلام بن سليم: في المعجم الصغير للطبراني ٢/ ١٤٨، والمعجم الكبير ١٠/ ١٣٦.

٥- عمرو بن مرة: في المعجم الكبير ١٠/ ١٣١.

٦- الأعمش: في المعجم الكبير ١٠/ ١٣٣.

٧- أبو إسحاق الشيباني: في المعجم الكبير ١٠/ ١٣٣.

٨- عبد الله بن حكيم بن جبير: في المعجم الكبير ١٠/ ١٣٤.

٩- شعبة: في المعجم الكبير ١٠/ ١٣٤.

١٠- سفيان الثوري: في سنن أبي داود ٤/ ١٠٧، والمعجم الكبير ١٠/ ١٣٤.

١١- سفيان بن عيينة: في مسند أحمد ١/ ٣٧٦، ٤٣٠، والمعجم الكبير ١٠/ ١٣٤.

١٢- عبد الملك بن أبي غنية: في المعجم الكبير ١٠/ ١٣٤.

١٣- عمر بن عبيد الطنافسي: في مسند أحمد ١/ ٣٧٦، ٤٤٨، والمعجم الكبير ١٠/ ١٣٥.

١٤- واسط بن الحارث: في المعجم الكبير ١٠/ ١٣٥.

١٥- أبو بكر بن عياش: في المعجم الكبير ١٠/ ١٣٦.

١٦- معاذ بن هشام عن أبيه: في المعجم الكبير ١٠/ ١٣٣.

١٧- عمرو بن قيس: في المعجم الكبير ١٠/ ١٣٧.

١٨- عبد الله بن شبرمة: في المعجم الكبير ١٠/ ١٣٧.

وبعض الرواة الذين رووا هذا الحديث مشتملاً على هذه الزيادة، قد رووه

هم أنفسهم خالياً منها، ومن هؤلاء:

١- عمر بن عبيد: روى الحديث بالزيادة في سنن أبي داود ٤/ ١٠٦، ورواه بدونها كما تقدّم في الرقم ١٣.

٢- أبو بكر بن عياش: رواه بالزيادة في سنن أبي داود ٤/ ١٠٦، ورواه بدونها كما مرَّ في رقم ١٥.

٣- سفيان: رواه بالزيادة في سنن أبي داود ٤/ ١٠٦، وصحيح ابن حبان ١٥/ ٢٣٦، وبدونها كما مرَّ في ١٠ أو ١١.

٤- عمرو بن أبي قيس: رواه بالزيادة كما في المعجم الكبير ١٠/ ١٣٥، وبدونها كما مرَّ في رقم ١٧، إلا أنه قال: عمرو بن قيس.

فإذا كان حال الرواية في الاضطراب هكذا فكيف يصح التعويل عليها في إثبات اسم والد الإمام المهدي المنتظر عليه السلام؟

٤- أن هذه الرواية قد رُوِيتْ بأسانيد غير مشتملة على عاصم بن أبي النجود خالية عن قوله: «واسم أبيه اسم أبي».

فقد أخرج البزار في مسنده بسنده عن معاوية بن قرة عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لتملأن الأرض جوراً وظلماً، فإذا مُلئتْ جوراً وظلماً بعث الله رجلاً مني، اسمه اسمي أو اسمه اسم أبي[1]، يملؤها عدلاً وقسطاً كما مُلئتْ جوراً وظلماً...[2].

وفي زوائد مسند الحارث عن معاوية بن قرة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لتملأن الأرض جوراً وظلماً، فإذا مُلئتْ جوراً وظلماً بعث الله عزَّ وجل رجلاً مني، اسمه اسمي أو اسم نبي، يملؤها قسطاً وعدلاً كما مُلئتْ جوراً...[3].

---

(١) هذا شك من الراوي، وسيأتي في الرواية التالية أنه قال: «اسمه اسمي، أو اسمه اسم نبي».

(٢) مسند البزار ٨/ ٢٥٨.

(٣) بغية الباحث ١/ ٢٤٨. إتحاف الخيرة المهرة ١٠/ ٢٨١.

٥- لو سلَّمنا بصحة هذه الرواية فإنه يمكن حملها على أن المراد بالاسم فيها هو الكنية، فربما أُطلق الاسم وأُريد به الكنية.

فقد أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن سهل بن سعد قال: ما كان لعلي اسم أحب إليه من أبي تراب، وإنْ كان ليفرح به إذا دُعي بها[١].

وفي صحيح مسلم قال سهل: ما كان لعلي اسم أحبَّ إليه من أبي التراب، وإنْ كان ليفرح إذا دُعي بها، فقال له: أخبرنا عن قصته لم سُمِّي أبا تراب؟ قال: جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة فلم يجد عليًّا في البيت... إلى أن قال: فجاءه رسول الله ﷺ وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقِّه، فأصابه تراب، فجعل رسول الله ﷺ يمسحه عنه ويقول: قم أبا التراب، قم أبا التراب[٢].

ومن الواضح أن (أبا تراب) كنية؛ لأن الكنية هي كل ما صُدِّر بأب أو أم، ولهذا قال ابن حجر في فتح الباري: قوله: (باب القائلة في المسجد) ذكر فيه حديث علي في سبب تكنيته أبا تراب[٣].

وعليه فيكون المراد بالحديث هو أن كنية والد المهدي ككنية والد النبي ﷺ، فكلاهما أبو محمد.

ومن الواضح أن قوله: «يواطئ اسمُه اسمي، واسمُ أبيه اسمَ أبي»، عبارة طويلة غير صريحة في بيان الاسم، ومن السهل إيجازها بما هو أبلغ منها وأصْرَح، كقوله: «اسمه محمد بن عبد الله، أو محمد بن الحسن»، إلا أنه لما كان غرض النبي ﷺ قد تعلَّق بإبهام الاسم الصريح للإمام المهدي عليه السلام، خوفاً عليه من سلاطين الجور وأئمة الضلال، عبَّر عنه بما يحتمل أكثر من معنى، لتذهب العقول حيث شاءت، لئلا تتيسَّر معرفته ويسهل تمييزه للطالبين لقتله عليه السلام والساعين في الإمساك به.

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ١٩٧٦.

(٢) صحيح مسلم ٤/ ١٨٧٤.

(٣) فتح الباري ١١/ ٥٨.



الشبهة الخامسة: أن المهدي عليه السلام من ولد الإمام الحسن عليه السلام.

فقد أخرج أبو داود بسنده عن أبي إسحاق قال: قال علي رضي الله عنه ونظر إلى ابنه الحسن فقال: إن ابني هذا سيِّد كما سمَّاه النبي صلى الله عليه وسلم، وسيخرج من صلبه رجل يُسمَّى باسم نبيكم، يشبهه في الخُلُق، ولا يشبهه في الخَلْق. ثم ذكر قصة «يملأ الأرض عدلاً»[1].

والجواب:

١- أن هذا الحديث ضعيف السند، فإن أبا داود لم يروِه عن هارون بن المغيرة نفسه، وإنما رواه عمن حدَّثه عنه، فيكون الحديث مرسلاً.

وهارون بن المغيرة وإن ذكره ابن حبّان في الثقات إلا أنه قال: ربما أخطأ[2].

وفي سند هذه الرواية: عمرو بن أبي قيس.

قال فيه أبو داود: لا بأس به، في حديثه خطأ.

وقال الذهبي: صدوق له أوهام[3].

وقال عثمان بن أبي شيبة: لا بأس به، كان يهم في الحديث قليلاً[4]. (تهذيب التهذيب ٨/ ٨٢).

وأما أبو إسحاق السبيعي فقيل: إنه لم يروِ عن أمير المؤمنين عليه السلام، وإنما رآه رؤية.

قال المنذري: هذا [الحديث] منقطع، أبو إسحاق السبيعي رأى عليًا عليه السلام رؤية[5].

---

(١) سنن أبي داود ٤/ ١٠٨.

(٢) الثقات ٩/ ٢٣٨.

(٣) ميزان الاعتدال ٥/ ٣٤١.

(٤) تحفة الأحوذي ٦/ ٤٠٣.

(٥) ميزان الاعتدال ٥/ ٣٤١.

وقال الألباني في تعليقته على مشكاة المصابيح: إسناد الحديث ضعيف(١).

٢- أنا لم نجد عندهم دليلاً آخر يدل على أن المهدي عليه السلام من ولد الإمام الحسن السبط عليه السلام، إلا الاستحسانات والظنون التي لا تنفع في المقام.

قال الملا علي القاري في مرقاة المفاتيح: اختُلف في أنه [أي المهدي] من بني الحسن أو من بني الحسين، ويمكن أن يكون جامعاً بين النسبتين الحسنيين، والأظهر أنه من جهة الأب حسني، ومن جانب الأم حسيني، قياساً على ما وقع في ولدَي إبراهيم، وهما إسماعيل وإسحاق عليهم الصلاة والسلام، حيث كان أنبياء بني إسرائيل كلهم من بني إسحاق، وإنما نُبِّئ من ذرية إسماعيل نبيُّنا ﷺ، وقام مقام الكل، ونِعْمَ العِوَض، وصار خاتم الأنبياء، فكذلك لما ظهرت أكثر الأئمة وأكابر الأمة من أولاد الحسين، فناسب أن ينجبر الحسن بأن أُعطي له ولد يكون خاتم الأولياء، ويقوم مقام سائر الأصفياء، على أنه قد قيل: لما نزل الحسن رضي الله تعالى عنه عن الخلافة الصورية كما ورد في منقبته في الأحاديث النبوية، أُعطي له لواء ولاية المرتبة القطبية، فالمناسب أن يكون من جملتها النسبة المهدوية المقارنة للنبوة العيسوية، واتفاقهما على إعلاء كلمة الملة النبوية... وسيأتي في حديث أبي إسحاق عن علي رضي الله عنه ما هو صريح في هذا المعنى، والله تعالى أعلم(٢).

والجواب:

١- أن نَسَب الإمام المهدي عليه السلام لا يثبت بأمثال هذه الاستحسانات، وإنما يثبت بما دلَّت عليه الأحاديث الصحيحة، والملا علي القاري لم يرتكز في استحساناته على دليل تام صحيح، فلا قيمة لكلامه؛ لأنه مبتنٍ على الظنون التي لا يعوَّل عليها في ثبوت الأنساب.

٢- **أن قوله:** «ويمكن أن يكون [المهدي] جامعاً بين النسبتين الحسنيين».

---

(١) مشكاة المصابيح ٣/ ٢٦.

(٢) مرقاة المفاتيح ٩/ ٣٤٩.

جوابه: أنّا لا ننازع في إمكان ذلك، بل ننازع في ثبوت كونه عليه السلام حَسَني الأب.

وقوله: «والأظهر أنه من جهة الأب حَسَني، ومن جانب الأم حُسَيني، قياساً على ما وقع في وَلَدَي إبراهيم، وهما إسماعيل وإسحاق عليهم الصلاة والسلام».

جوابه: أن الأنساب لا تثبت بالقياس ولا بالاستظهارات التي لا دليل عليها.

ولا يصح أن يقال: إن مقتضى الجمع بين ما دلّ على أنّ الإمام المهدي عليه السلام من ولد الإمام الحسن عليه السلام، وما دلّ على أنه من ولد الإمام الحسين عليه السلام هو أنه حَسَني الأب حُسَيني الأم، لاحتمال العكس، فيكون حُسَيني الأب حسني الأم لو صحّت الرواية الدالة على أنه من ولد الإمام الحسن عليه السلام، مع أنها لا تصح كما مرّ آنفاً.

وقوله: «حيث كان أنبياء بني إسرائيل كلهم من بني إسحاق، وإنما نُبِّئَ من ذرية إسماعيل نبيُّنا صلى الله عليه وآله، وقام مقام الكل، ونِعْمَ العِوَض، وصار خاتم الأنبياء، فكذلك لما ظهرت أكثر الأئمة وأكابر الأمة من أولاد الحسين، فناسب أن ينجبر الحسن بأن أُعطي له ولد يكون خاتم الأولياء، ويقوم مقام سائر الأصفياء».

جوابه: أن هذا القياس غير صحيح؛ لأن نبيّنا صلى الله عليه وآله كان خاتم الأنبياء وأفضلهم، وأما الإمام المهدي عليه السلام فهو وإن كان خاتم الأئمة عليهم السلام، إلا أنه لم يكن أفضلهم.

وجعل الأنبياء والأئمة لا يكون لأمثال هذه المناسبات، بل لعلم الله سبحانه بأهلية النبي أو الإمام لهذا المقام، كما قال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وقوله: «على أنه قد قيل: لما نزل الحسن رضي الله تعالى عنه عن الخلافة

الصُّورية كما ورد في منقبته في الأحاديث النبوية، أُعطي له لواء ولاية المرتبة القطبية، فالمناسب أن يكون من جملتها النسبة المهدوية المقارنة للنبوة العيسوية، واتفاقهما على إعلاء كلمة الملة النبوية».

جوابه: أن هذه المناسبات المزعومة لا نسلِّم بها، ولا يصح أن يثبت بها نَسَب كما مرَّ.

ولا ندري ماذا يريد بلواء ولاية المرتبة القطبية، فإن كان مراده لواء إمامة المسلمين فإن الإمامة العظمى كانت ثابتة للإمام الحسن الزكي عليه السلام قبل نزوله عن الخلافة الصُّورية وبعدها، وإن أراد به شيئاً آخر مغايراً للإمامة قد ثبت له عليه السلام بسبب نزوله عن الخلافة فهذا يحتاج منه إلى إيضاح وإثبات، حتى يتبيَّن لنا هل من المناسب أن تكون النسبة المهدوية من جملة لواء المرتبة القطبية أو لا.

وقوله: «وسيأتي في حديث أبي إسحاق عن علي رضي الله عنه ما هو صريح في هذا المعنى».

جوابه: أنَّا أوضحنا فيما تقدَّم ضعف سند هذا الحديث، وأنه لا يصلح أن يكون دليلاً في المقام.

٣- أن بعض رواياتهم قد دلَّ على أن الإمام المهدي عليه السلام من ولد الإمام الحسين عليه السلام، فقد أخرج أبو نعيم الأصفهاني في كتابه (صفة المهدي) بسنده عن حذيفة رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله، فذكَّرنا رسول الله صلى الله عليه وآله بما هو كائن، ثم قال: «لو لم يبقَ من الدنيا إلا يوم واحد لَطوَّلَ الله عزَّ وجل ذلك اليوم، حتى يبعث فيه رجلاً من ولدي اسمه اسمي». فقام سلمان الفارسي رضي الله عنه فقال: يا رسول الله، من أي ولدك؟ قال: «هو من ولدي هذا»، وضرب بيده على الحسين عليه السلام[1].

وأخرج نعيم بن حماد في كتاب الفتن بسنده عن عبد الله بن عمرو قال: يخرج رجل من ولد الحسين من قبل المشرق، ولو استقبلتْه الجبال لهدمها واتخذ

(١) صفة المهدي لأبي نعيم (عن عقد الدرر: ٢٤).

فيها طُرُقاً[١].

وعن أبي قبيل قال: يخرج رجل من ولد الحسين لو استقبلتْه الجبال الرواسي لهدَّها واتخذ فيها طُرُقاً[٢].

٤- أن الروايات الصحيحة المروية عن أئمة أهل البيت عليهم السلام دلت على أن الإمام المهدي عليه السلام من ولد الإمام الحسين عليه السلام.

منها: صحيحة الصدوق المتقدّمة عن سلمان الفارسي رحمه الله أنه قال: دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وإذا الحسين على فخذيه وهو يقبِّل عينيه ويلثم فاه وهو يقول: أنت سيِّد ابن سيِّد، أنت إمام ابن إمام أبو الأئمة، أنت حجة ابن حجة أبو حُجَج تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم[٣].

ومنها: حسنة أبي هاشم الجعفري قال: سمعت أبا الحسن العسكري عليه السلام يقول: الخلف من بعدي الحسن ابني، فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟! قلت: ولِـمَ جعلني الله فداك؟ فقال: لأنكم لا ترون شخصه، ولا يحل لكم ذكره باسمه. قلت: فكيف نذكره؟ فقال: قولوا: الحجة من آل محمد صلوات الله وسلامه عليه[٤].

ومنها: صحيحة غياث بن إبراهيم عن الإمام الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي عليه السلام، قال: سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «إني مخلّف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي»، مَن العترة؟ فقال: أنا، والحسن، والحسين، والأئمة التسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهديّهم وقائمهم، لا يفارقون كتاب الله ولا يفارقهم، حتى يرِدُوا على رسول الله صلى الله عليه وآله حوضه[٥].

---

(١) الفتن لنعيم بن حماد: ٢٦٣.

(٢) نفس المصدر: ٢٦٤.

(٣) كتاب الخصال ٢/ ٤٧٥. كمال الدين وتمام النعمة ١/ ٢٦٢.

(٤) علل الشرائع ١/ ٢٤٥.

(٥) كمال الدين وتمام النعمة: ٢٣٠.

*****

هذه هي أهم الشبهات التي أُوردت حول معتقد الشيعة في الإمام المهدي عليه السلام، وهناك شبهات أُخر ضعيفة أعرضنا عنها رعاية للاختصار، فمن أرادها فليطلبها في مظانّها.

﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّۚ قُل لَّسۡتُ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ﴾

[الأنعام: ٦٦].



الأحاديث المبيّنة للأئمة الاثني عشر عليهم السلام

بيَّنت الأحاديث الصحيحة في كتب الشيعة الإمامية أن أئمة أهل البيت عليهم السلام هم الخلفاء الاثنا عشر الذين تجب بيعتهم، وطاعتهم، والتسليم لهم، وأنهم هم عترة النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته الذين هم أحد الثقلين اللذين خلّفهما رسول الله صلى الله عليه وآله في أمّته، وحثَّ على التمسّك بهما، والأحاديث في ذلك كثيرة.

منها: ما رواه الفضل بن شاذان في كتاب إثبات الرجعة بسند صحيح عن محمد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي بن أبي طالب عليه السلام: يا علي أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم أنت يا علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي، ثم جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم الحجة بن الحسن، الذي تنتهي إليه الخلافة والوصاية، ويغيب مدّة طويلة، ثم يظهر، ويملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما مُلئت جوراً وظلماً[1].

ومنها: صحيحة أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال: أقبل أمير المؤمنين عليه السلام ومعه الحسن بن علي عليه السلام، وهو متكئ على يد سلمان، فدخل المسجد الحرام، فجلس، إذ أقبل رجل حسن الهيئة واللباس، فسلّم على أمير المؤمنين، فردَّ عليه السلام، فجلس، ثم قال: يا أمير المؤمنين أسألك عن ثلاث مسائل، إن أخبرتني بهن علمت أن القوم ركبوا من أمرك ما قضى عليهم، وأن ليسوا بمأمونين في دنياهم وآخرتهم، وإن تكن الأخرى علمت أنك وهُمْ شرع سواء. فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: سلني عما بدا لك.

---

(١) عن إثبات الهداة ٢/ ٢٣٤.

قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه؟ وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟ فالتفت أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحسن، فقال: يا أبا محمد أجبه. قال: فأجابه الحسن عليه السلام، فقال الرجل: أشهد أن لا إله إلا الله، ولم أزل أشهد بها، وأشهد أن محمداً رسول الله، ولم أزل أشهد بذلك، وأشهد أنك وصي رسول الله صلى الله عليه وآله، والقائم بحُجّته - وأشار إلى أمير المؤمنين - ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنك وصيّه، والقائم بحُجّته - وأشار إلى الحسن عليه السلام -، وأشهد أن الحسين بن علي وصي أخيه، والقائم بحُجّته بعده، وأشهد على علي بن الحسين أنه القائم بأمر الحسين بعده، وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن الحسين، وأشهد على جعفر بن محمد بأنه القائم بأمر محمد، وأشهد على موسى أنه القائم بأمر جعفر بن محمد، وأشهد على علي بن موسى أنه القائم بأمر موسى بن جعفر، وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن موسى، وأشهد على علي بن محمد بأنه القائم بأمر محمد بن علي، وأشهد على الحسن بن علي بأنه القائم بأمر علي بن محمد، وأشهد على رجل من ولد الحسن لا يكنَّى ولا يسمَّى حتى يظهر أمره، فيملأها عدلاً كما مُلئت جوراً، والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته. ثم قام فمضى، فقال أمير المؤمنين: يا أبا محمد اتبعه، فانظر أين يقصد. فخرج الحسن بن علي عليهما السلام فقال: ما كان إلا أن وضع رجله خارجاً من المسجد، فما دريت أين أخذ من أرض الله، فرجعت إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأعلمته، فقال: يا أبا محمد أتعرفه؟ قلت: الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم، قال: هو الخضر عليه السلام.

قال الكليني قدس سره: وحدثني محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبي هاشم مثله سواء. قال محمد بن يحيى: فقلت لمحمد بن الحسن: يا أبا جعفر وددتُ أن هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله. قال: فقال: لقد حدثني قبل الحيرة بعشر سنين[1].

ومنها: خبر سليم بن قيس، قال: سمعت عبد الله بن جعفر الطيار يقول:

---

(١) الكافي ١/ ٥٢٥.

كنا عند معاوية، أنا والحسن والحسين وعبد الله بن عباس وعمر بن أم سلمة وأسامة بن زيد ، فجرى بيني وبين معاوية كلام، فقلت لمعاوية: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم أخي علي بن أبي طالب أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فإذا استشهد علي فالحسن بن علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم ابني الحسين من بعده أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فإذا استشهد فابنه علي بن الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وستدركه يا علي، ثم ابنه محمد بن علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وستدركه يا حسين، ثم تكمله اثني عشر إماماً، تسعة من ولد الحسين، قال عبد الله بن جعفر: واستشهدت الحسن والحسين وعبد الله بن عباس وعمر بن أم سلمة وأسامة بن زيد، فشهدوا لي عند معاوية. قال سليم: وقد سمعت ذلك من سلمان وأبي ذر والمقداد، وذكروا أنهم سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله(١).

ومنها: صحيحة عبد الله بن جندب عن موسى بن جعفر عليهما السلام أنه قال: تقول في سجدة الشكر: اللهم إني أُشهِدك، وأُشهِد ملائكتك وأنبيائك ورسلك وجميع خلقك أنك [أنت] الله ربي، والإسلام ديني، ومحمداً نبيِّي، وعليًّا والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، علي بن موسى، ومحمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي، والحجة بن الحسن بن علي أئمتي، بهم أتولى، ومن أعدائهم أتبرَّأ...(٢).

ومنها: معتبرة حمران عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله: مِنْ أهل بيتي اثنا عشر محدَّثاً(٣).

ومنها: صحيحة غياث بن إبراهيم عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي عليه السلام، قال: سئل

---

(١) نفس المصدر ١/ ٥٢٩.

(٢) من لا يحضره الفقيه ١/ ٢٣٢.

(٣) بصائر الدرجات ٢/ ١١٠.

أمير المؤمنين عليه السلام عن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «إني مخلّف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي»، مَن العترة؟ فقال: أنا، والحسن، والحسين، والأئمة التسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهديّهم وقائمهم، لا يفارقون كتاب الله ولا يفارقهم، حتى يرِدُوا على رسول الله صلى الله عليه وآله حوضه[(١)].

ومنها: صحيحة سليم بن قيس الهلالي، عن سلمان الفارسي رحمه الله، قال: دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وإذا الحسين عليه السلام على فخذيه، وهو يقبّل عينيه، ويلثم فاه، وهو يقول: أنت سيِّد ابن سيِّد، أنت إمام ابن إمام أبو الأئمة، أنت حُجّة ابن حُجّة أبو حُجَج تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم[(٢)].

ومنها: معتبرة سماعة بن مهران، قال: كنت أنا وأبو بصير ومحمد بن عمران مولى أبي جعفر عليه السلام في منزله، فقال محمد بن عمران: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: نحن اثنا عشر محدَّثاً، فقال له أبو بصير: تالله لقد سمعت ذلك من أبي عبد الله عليه السلام؟ فحلفه مرة أو مرتين، فحلف أنه قد سمعه، فقال أبو بصير: لكني سمعته من أبي جعفر عليه السلام[(٣)].

ومنها: صحيحة أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: يكون تسعة أئمة بعد الحسين بن علي، تاسعهم قائمهم عليهم السلام[(٤)].

ومنها: حديث أبي حمزة الثمالي، قال: سمعت علي بن الحسين عليه السلام يقول: إن الله خلق محمداً وعليًّا وأحد عشر من ولده من نور عظمته، فأقامهم أشباحاً في ضياء نوره، يعبدونه قبل خلق الخلق، يسبِّحون الله ويقدِّسونه، وهم الأئمة من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله[(٥)].

ومنها: صحيحة أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: يكون تسعة أئمة بعد

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ٢٣٠.

(٢) الخصال: ٤٧٥.

(٣) نفس المصدر: ٤٧٨.

(٤) نفس المصدر: ٤٨٠.

(٥) الكافي ١/ ٥٣٠.

الحسين بن علي، تاسعهم قائمهم[1].

ومنها: خبر زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: نحن اثنا عشر إماماً، منهم حسن وحسين، ثم الأئمة من ولد الحسين عليه السلام[2].

ومنها: صحيحة أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجل: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام. فقلت له: إن الناس يقولون: فما له لم يسمِّ عليًّا وأهل بيته عليهم السلام في كتاب الله عزّ و جل؟ قال: فقال: قولوا لهم: إن رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة، ولم يسمِّ الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسَّر ذلك لهم، ونزلت عليه الزكاة، ولم يسمِّ لهم من كل أربعين درهماً درهم، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسَّر ذلك لهم، ونزل الحج، فلم يقل لهم: «طوفوا أسبوعاً»، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسَّر ذلك لهم، ونزلت: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾، ونزلت في علي والحسن والحسين، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله في علي: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، وقال صلى الله عليه وآله: أوصيكم بكتاب الله وأهل بيتي، فإني سألتُ الله عزَّ وجل أن لا يفرِّق بينهما حتى يوردهما عليَّ الحوض، فأعطاني ذلك، وقال: «لا تعلّموهم فهم أعلم منكم»، وقال: إنهم لن يخرجوكم من باب هدى، ولن يدخلوكم في باب ضلالة»، فلو سكت رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يُبيِّن مَنْ أهل بيته، لادَّعاها آل فلان وآل فلان، لكن الله عزَّ وجل أنزله في كتابه تصديقاً لنبيِّه صلى الله عليه وآله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فكان علي والحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام، فأدخلهم رسول الله صلى الله عليه وآله تحت الكساء في بيت أم سلمة، ثم قال: اللهم إن لكل نبي أهلاً وثقلاً، وهؤلاء أهل بيتي وثقلي. فقالت أم سلمة: ألستُ مِن أهلك؟ فقال: «إنك إلى خير، ولكن هؤلاء أهلي وثقلي»، فلما

(١) نفس المصدر ١/ ٥٣٣.

(٢) نفس المصدر ١/ ٥٣٣.

قبض رسول الله ﷺ كان علي أولى الناس بالناس؛ لكثرة ما بلغ فيه رسول الله ﷺ، وإقامته للناس وأخذه بيده، فلما مضى علي لم يكن يستطيع علي ولم يكن ليفعل أن يُدخل محمد بن علي، ولا العباس بن علي، ولا واحداً من ولده، إذاً لقال الحسن والحسين: «إن الله تبارك وتعالى أنزل فينا كما أنزل فيك، فأمر بطاعتنا كما أمر بطاعتك، وبلّغ فينا رسول الله ﷺ كما بلّغ فيك، وأذهب عنا الرجس كما أذهبه عنك»، فلما مضى علي عليه السلام كان الحسن عليه السلام أولى بها لكبره، فلما توفي لم يستطع أن يُدخل ولده، ولم يكن ليفعل ذلك، والله عزَّ وجل يقول: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، فيجعلها في ولده، إذاً لقال الحسين: «أمر الله بطاعتي كما أمر بطاعتك و طاعة أبيك، وبلّغ فيَّ رسول الله ﷺ كما بلّغ فيك وفي أبيك، وأذهب الله عنّي الرجس كما أذهب عنك وعن أبيك»، فلما صارت إلى الحسين عليه السلام لم يكن أحد من أهل بيته يستطيع أن يدَّعي عليه كما كان هو يدَّعي على أخيه وعلى أبيه لو أرادا أن يصرفا الأمر عنه، ولم يكونا ليفعلا، ثم صارت حين أفضت إلى الحسين عليه السلام، فجرى تأويل هذه الآية: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾، ثم صارت من بعد الحسين لعلي بن الحسين، ثم صارت من بعد علي بن الحسين إلى محمد بن علي عليه السلام. وقال: الرجس هو الشك، والله لا نشك في ربّنا أبداً[1].

والأحاديث في ذلك متواترة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، وفيما ذكرناه كفاية.



(١) نفس المصدر ١/ ٢٨٦.

ماذا بعد الإمام الثاني عشر عليه السلام؟

ذكرنا فيما سبق أن الأرض لا تخلو من حُجّة، وأن الحجة خليفة الله في أرضه، وقلنا: إن الأئمة اثنا عشر، لا يزيدون ولا ينقصون، وذكرنا أن القول الصحيح هو أن إمام هذا العصر هو الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام.

إلا أن الكلام فيما بعد الإمام الثاني عشر الذي ورد في الروايات أنه سيحكم سبع سنين، أو تسع عشرة سنة، أو غير ذلك، فهل يحكم بعده حكام آخرون؟ أو تقوم الساعة بعد وفاته مباشرة؟ أو تبقى الأرض إلى قيام الساعة بلا حجّة؟ أو غير ذلك؟

هناك عدة احتمالات أو أقوال، وهي:

١- يكون بعده حُكّام آخرون:

وهذا القول ربما يذهب إليه أكثر أهل السنة، فإني لم أجد لهم كلاماً في ما يحدث بعد الإمام المهدي عليه السلام، ويظهر أنهم يرون أن الإمام المهدي عليه السلام إذا مات يتولى الأمر بعده حكام آخرون ليست لهم صفة خاصة، فيكون الأمر بعده كما كان قبله.

نعم ورد في بعض الأخبار أنه يملك بعد الإمام المهدي عليه السلام رجل يقال له: القحطاني.

فقد أخرج الطبراني بسنده عن قيس بن جابر الصدفي عن أبيه عن جدّه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: سيكون من بعدي خلفاء، ومن بعد الخلفاء أمراء، ومن بعد الأمراء ملوك، ومن بعد الملوك جبابرة، ثم يخرج رجل من أهل بيتي، يملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً، ثم يؤمَّر القحطاني، فوالذي بعثني بالحق ما هو

دونه[١].

إلا أن هذا الحديث ضعيف السند عندهم.

قال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه جماعة لم أعرفهم[٢].

وقال الألباني: ضعيف[٣].

٢- اثنا عشر إماماً من ولد الإمامين: الحسن والحسين عليهما السلام:

وهذا القول هو قول أبي الحسين بن المنادي، وقد ذكرناه سابقاً.

قال ابن حجر العسقلاني: قال أبو الحسين بن المنادي في الجزء الذي جمعه في المهدي: يحتمل في معنى حديث: «يكون اثنا عشر خليفة» أن يكون هذا بعد المهدي الذي يخرج في آخر الزمان، فقد وجدتُ في كتاب دانيال: إذا مات المهدي مَلَكَ بعده خمسة رجال من ولد السبط الأكبر، ثم خمسة من ولد السبط الأصغر، ثم يوصي آخرهم بالخلافة لرجل من ولد السبط الأكبر، ثم يملك بعده ولده، فيتم بذلك اثنا عشر ملكاً، كل واحد منهم إمام مهدي. قال ابن المنادى: وفي رواية أبي صالح عن ابن عباس: المهدي اسمه محمد بن عبد الله، وهو رجل ربعة مشرب بحمرة، يفرِّج الله به عن هذه الأمة كل كرب، ويصرف بعدله كل جور، ثم يلي الأمر بعده اثنا عشر رجلاً: ستة من ولد الحسن، وخمسة من ولد الحسين، وآخر من غيرهم، ثم يموت، فيفسد الزمان[٤].

قال ابن حجر: الذي ذكره ابن المنادي ليس بواضح، ويعكِّر عليه ما أخرجه الطبراني من طريق قيس بن جابر الصدفي عن أبيه عن جدِّه رفعه: «سيكون من بعدي خلفاء، ثم من بعد الخلفاء أمراء، ومن بعد الأمراء ملوك،

---

(١) المعجم الكبير ٢٢/ ٣٧٤.

(٢) مجمع الزوائد ٥/ ١٩٠.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة ٨/ ١٩٨.

(٤) فتح الباري ١٣/ ٢٤٨.

ومن بعد الملوك جبابرة، ثم يخرج رجل من أهل بيتي، يملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً، ثم يؤمَّر القحطاني، فوالذي بعثني بالحق ما هو دونه»، فهذا يرد على ما نقله ابن المنادي من كتاب دانيال، وأما ما ذكره عن أبي صالح فواه جدًّا[1].

قلت: سبق أن ذكرنا أن ما قاله ابن المنادي غير ظاهر من أحاديث الخلفاء الاثني عشر المتقدِّمة، بل الظاهر منها خلافه؛ لأن الخطاب في قوله صلى الله عليه وآله: «يكون عليكم اثنا عشر خليفة» إنما كان لصحابته الباقين بعده، ولأنهم فهموا ذلك علا ضجيجهم الذي حال دون سماع جابر بن سمرة باقي كلام رسول الله صلى الله عليه وآله، ولو كان الأمر مرتبطاً بحوادث آخر الزمان، لما كان في كلام النبي صلى الله عليه وآله ما يثير مشاعرهم إلى هذا الحد.

هذا مضافاً إلى أن أحاديث آخر الزمان عند الشيعة وأهل السنة لم تذكر هؤلاء الخلفاء الاثني عشر الذين ذكرهم ابن المنادي عن كتاب دانيال، وكتاب دانيال لم نطلع عليه، ولا نعرف سنده، ولم يتبيَّن لنا مدى صحّته، فلا يمكن الاحتجاج به في شيء.

٣- قيام الساعة:

ذكر جمع من علماء الشيعة الإمامية أنه لا دولة بعد دولة الإمام المهدي عليه السلام، وأنه سيمضي قبل قيام الساعة بأربعين يوماً.

قال الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد قدس سره: وليس بعد دولة القائم عليه السلام لأحد دولة، إلا ما جاءت به الرواية من قيام ولده إن شاء الله ذلك، ولم ترد به على القطع والثبات، وأكثر الروايات أنه لن يمضي مهدي هذه الأمة عليه السلام إلا قبل القيامة بأربعين يوماً يكون فيها الهرج، وعلامة خروج الأموات، وقيام الساعة للحساب والجزاء، والله أعلم بما يكون[2].

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٢٤٨.

(٢) الإرشاد ٢/ ٣٨٧.

وقال الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي ﷺ: وجاءت الرواية الصحيحة بأنه ليس بعد دولة القائم عليه السلام دولة لأحد، إلا ما روي من قيام ولده إن شاء الله تعالى ذلك، ولم ترد به الرواية على القطع والثبات، وأكثر الروايات أنه لن يمضي عليه السلام من الدنيا إلا قبل القيامة بأربعين يوماً يكون فيها الهرج، وعلامة خروج الأموات، وقيام الساعة، والله أعلم[1].

وقال الشيخ علي بن عيسى الإربلي ﷺ نحو هذه العبارة في كتابه كشف الغمة ٣/ ٢٦٦.

وقال الشيخ زين الدين علي بن يونس البياضي العاملي: ليس بعد دولة القائم عليه السلام دولة واردة إلا في رواية شاذّة من قيام أولاده من بعده، وهي ما روي عن ابن عباس من قول النبي ﷺ: «كيف تهلك أمة أنا أولها، وعيسى بن مريم آخرها، والمهدي في وسطها»، ونحوها روي عن أنس، وزاد: «ولكن يهلك بين ذلك ثَبَجٌ[2] أعوج، ليس مني ولا أنا منهم»، وهاتان تدلان على دولة بعد دولته. ونحن قد أسلفنا الكلام في ذلك عند النّص على آبائه، وأكثر الروايات أنه لن يمضي إلا قبل القيامة بأربعين يوماً يكون فيها الهرج، وعلامة خروج الأموات للحساب[3].

قلت: لم أعثر على رواية واحدة ظاهرة في الدلالة على ما ذكره هؤلاء الأعلام قدَّس الله أسرارهم، والغريب ما ذكره الحر العاملي ﷺ في المقام وهو المتتبِّع للأخبار الخبير بها، حيث قال: أما حديث وفاة المهدي عليه السلام قبل القيامة بأربعين يوماً فقد ورد من طرق متعدّدة **لا تحضرني الآن**، والأحاديث في أن الأرض لا تخلو من حجّة كثيرة، والأدلة العقلية على ذلك قائمة[4].

وأَحتملُ إما وجود أحاديث كانت مدوَّنة في الأصول الحديثية تدل على

---

(١) إعلام الورى: ٤٣٥.

(٢) الثَّبَج: معظم الشيء.

(٣) الصراط المستقيم ٢/ ٢٥٤.

(٤) الإيقاظ من الهجعة: ٣٩٨.

ذلك إلا أنها لم تُنقل في الكتب التي بأيدينا، أو أن ما قاله الشيخ المفيد قدس سره كان سهواً منه، تبعه عليه غيره من دون تحقيق ثقةً في قوله، أو أن مراد الشيخ المفيد وغيره هو الإشارة إلى الحديث الدال على أن الأرض لا تخلو من حجّة إلا قبل القيامة بأربعين يوماً، مع أن هذا الحديث لا دلالة فيه على أن الإمام المهدي عليه السلام يُتوفّى قبل القيامة بأربعين يوماً، ولا سيما إذا لاحظنا بعض الروايات التي يظهر منها رجوع بعض أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى الحياة الدنيا بعد الموت، فلعل الحجّة الذي يموت قبل قيام الساعة هو إمام آخر من أئمة أهل البيت عليهم السلام.

٤- الرجعة:

رُويت أحاديث متعدّدة في كتب الشيعة ظاهرة في أن الأنبياء والأئمة عليهم السلام يرجعون إلى الدنيا بعد موتهم.

منها: ما رواه الحسن بن سليمان الحلي بسنده عن جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: قول الله عزَّ وجل: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]، قال: ذلك والله في الرجعة، أما علمت أن أنبياء الله كثيراً لم يُنصروا في الدنيا وقُتلوا، والأئمة قد قُتلوا، ولم يُنصروا، فذلك في الرجعة...[١].

ورُويت أيضاً روايات أخر دالة على رجوع النبي صلى الله عليه وآله وبعض أئمة أهل البيت عليهم السلام.

منها: ما رواه الحسن بن سليمان أيضاً بسند صحيح عن بكير بن أعين، قال: قال لي من لا أشك فيه - يعني أبا جعفر عليه السلام -: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليّاً عليه السلام سيرجعان[٢].

وبسند صحيح أيضاً عن محمد بن مسلم، قال: سمعت حمران بن أعين

---

(١) مختصر البصائر: ٩١.

(٢) نفس المصدر: ١٠٧.

وأبا الخطاب يحدِّثان جميعاً - قبل أن يُحدث أبو الخطاب ما أحدث - أنهما سمعا أبا عبد الله عليه السلام يقول: أول من تنشق الأرض عنه ويرجع إلى الدنيا: الحسين بن علي عليهما السلام، وإن الرجعة ليست بعامّة، بل هي خاصّة، لا يرجع إلا من محض الإيمان محضاً، أو محض الشرك محضاً[1].

وقد جمع بعض علماء الشيعة بين هذه الروايات وروايات أخر سنذكرها قريباً تدل على أن اثني عشر مهديًّا يحكمون بعد الإمام المهدي عليه السلام، بأن هؤلاء المهديّين هم الأئمة الاثنا عشر أنفسهم، يرجعون إلى الدنيا بعد موتهم، فيتولّون الأمر واحداً بعد واحد إلى أن تقوم الساعة، أو إلى ما قبل الساعة بأربعين يوماً، فتكون دولتهم عليهم السلام هي خاتمة الدول، فلا دولة بعد دولتهم، وسيأتي الكلام في ذلك قريباً إن شاء الله تعالى.

٥- المهديّون الاثنا عشر من أبناء الإمام المهدي عليه السلام:

رويت في كتب الشيعة الإمامية روايات استظهر منها بعضهم أنها تدل على أن أئمة مهديّين اثني عشر يتولّون الإمامة واحداً بعد واحد، بعد وفاة الإمام الثاني عشر المهدي المنتظر عجَّل الله تعالى فرَجه الشريف.

ويمكن أن نقسم هذه الروايات إلى ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: دلّت على أن المهديّين من ولد الإمام المهدي عليه السلام:

منها: ما رواه الشيخ الطوسي قدس سره في كتاب الغيبة بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: يا أبا الحسن أحضر صحيفة ودواة. فأملا رسول الله صلى الله عليه وآله وصيَّته حتى انتهى إلى هذا الموضع، فقال: يا علي إنه سيكون بعدي اثنا عشر إماماً، ومن بعدهم اثنا عشر مهديًّا، فأنت يا علي أول الاثني عشر إماماً، سمَّاك الله تعالى في سمائه: عليًّا المرتضى، وأمير المؤمنين، والصدِّيق الأكبر، والفاروق الأعظم، والمأمون، والمهدي، فلا تصح هذه الأسماء لأحد غيرك.

---

(١) نفس المصدر: ١٠٦.

ثم ذكر باقي الأئمة الاثني عشر عليهم السلام واحداً بعد واحد بأسمائهم، ثم قال: فذلك اثنا عشر إماماً، ثم يكون من بعده اثنا عشر مهديًا، فإذا حضرته الوفاة فليسلّمها إلى ابنه أول المقرّبين، له ثلاثة أسامي: اسم كاسمي واسم أبي، وهو عبد الله وأحمد، والاسم الثالث: المهدي، هو أول المؤمنين(١).

وهذه الرواية ضعيفة السند جدًّا؛ فإن في سندها مجموعة من المجاهيل والمهمَلين في كتب الرجال، مثل: علي بن سنان الموصلي العَدْل، فإنه لم يوثق في كتب الرجال.

قال السيّد الخوئي قدس سره: إن كلمة «العَدْل» على ما يظهر من ذِكْرها في مشايخ الصدوق قدس سره كان يوصف بها بعض علماء العامّة، فلا يبعد أن يكون الرجل من العامّة(٢).

وكذلك علي بن الحسين، فإنه غير معروف من هو؟

وهكذا الحال في أحمد بن محمد بن الخليل، فإنه لم يوثق في كتب الرجال.

وكذلك جعفر بن أحمد المصري، وعمه الحسن بن علي، وأبوه، فإنهم مهملون، لا ذكر لهم في كتب الرجال.

والنتيجة أن هذه الرواية ضعيفة السند، لا يصح الاحتجاج بها في شيء، بل يظهر أنها من أخبار العامّة التي نقلها الشيخ الطوسي قدس سره محتجًّا بموضع الحاجة منها - وهو تسمية الأئمة الاثني عشر عليهم السلام - دون باقي مضامينها.

قال السيد عبد الله شبر قدس سره: إن رواة الحديث الأول [يعني هذا الحديث] من العامّة(٣).

وقال الحر العاملي قدس سره: لا يخفى أن الحديث المنقول أولاً من كتاب الغيبة من طرق العامّة، فلا حجّة فيه في هذا المعنى، وإنما هو حجّة في النّص على الاثني

---

(١) الغيبة: ٩٦.

(٢) معجم رجال الحديث ١٢/ ٤٦.

(٣) مصابيح الأنوار ١/ ٣٨٤.

عشر؛ لموافقته لروايات الخاصّة، وقد ذكر الشيخ بعده وبعد عدة أحاديث أنه من روايات العامة، والباقي ليس بصريح، وقد تقدَّم في الحديث السادس والتسعين من الباب السابق ما هو صريح في أن المهدي عليه السلام ليس له عقب[١].

واحتمل الحر العاملي قدس سره وجود تصحيف في قوله: «فإذا حضرته الوفاة فليسلّمها إلى ابنه أول المقرّبين»، وذكر أن الصحيح هو: «فليسلِّمها إلى أبيه»، وهو الإمام الحسين عليه السلام؛ لما روي في أحاديث كثيرة دالة على رجعة الإمام الحسين عليه السلام عند وفاة المهدي عليه السلام ليغسِّله[٢].

وبعد الغض عن سند الرواية فإنها لا تدل على أن المهديّين أئمة؛ لأن وصفهم بأنهم مهديّون، ووصف الاثني عشر بأنهم أئمة يدل على أن المهديّين ليسوا بأئمة، وإلا لما كان هناك أي فرق بين هؤلاء وأولئك، ولكان اللازم حينئذ أن يقول: سيكون بعدي أربعة وعشرون إماماً.

ومنها: ما رواه القاضي أبو حنيفة النعمان المغربي مرسلاً عن الإمام علي بن الحسين عليه السلام، قال: يقوم القائم منا (يعني المهدي)، ثم يكون بعده اثنا عشر مهديًّا (يعني من الأئمة من ذريّته)[٣].

ويكفي أن هذه الرواية مرسلة لا سند لها، مع أن الظاهر أن ما جُعل بين أقواس وهو قوله: «يعني من الأئمة من ذريّته» ليس من كلام الإمام عليه السلام، وإنما هو شرح من الراوي أو من القاضي النعمان، وعليه، فالحديث فيه إخبار عن قيام مهديّين اثني عشر بعد الإمام المهدي عليه السلام، ولعله إشارة إلى قيام آبائه الطاهرين عليهم السلام الذين يحكمون الأمة بعده، أو إلى قوم من الشيعة يَدْعون الناس إلى موالاة أهل البيت عليهم السلام ومعرفة حقِّهم كما ورد في بعض الأحاديث التي سنذكرها قريباً.

(١) الإيقاظ من الهجعة: ٣٩٤.

(٢) نفس المصدر: ٤٠٤.

(٣) شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار ٣/ ٤٠٠.

والنتيجة أن الرواية لا دلالة فيها على أن اثني عشر إماماً من ذرّية الإمام المهدي عليه السلام يتولون الأمر بعده.

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي قدس سره في كتاب الغيبة بسنده عن يعقوب بن يوسف الضراب الغساني في حديث طويل قال: حججتُ في سنة إحدى وثمانين ومائتين، وكنت مع قوم مخالفين من أهل بلدنا، فلما قدمنا مكة تقدّم بعضهم فاكترى لنا داراً في زقاق بين سوق الليل، وهي دار خديجة عليها السلام، تسمّى دار الرضا عليه السلام، وفيها عجوز سمراء...

ثم ذكر قصّة طويلة جاء فيها أن رجلاً كان يدخل الدار والباب مغلق، حتى ظنَّ المخالفون الذين كانوا برفقة الراوي أنه كان يتردّد على ابنة تلك العجوز؛ لأنه متزوّج بها متعة.

وفي الرواية أن يعقوب بن يوسف فَهِمَ من تلك العجوز أن ذلك الرجل هو الإمام المهدي عليه السلام، رغم أنها لم تصرِّح له بذلك، وقالت له: إنها لم تره.

ثم إن العجوز أعطته دفتراً مكتوباً فيه كيفية الصلاة على أئمة الهدى عليهم السلام، جاء فيها قوله: اللهم صلِّ على وليِّك المحيي سُنّتك، القائم بأمرك، الداعي إليك، الدليل عليك، وحجّتك على خلقك، وخليفتك في أرضك، وشاهدك على عبادك.

إلى أن قال: اللهم صلِّ على محمد المصطفى، وعلي المرتضى، وفاطمة الزهراء، والحسن الرضا، والحسين المصطفى، وجميع الأوصياء مصابيح الدجى، وأعلام الهدى، ومنار التقى، والعروة الوثقى، والحبل المتين، والصراط المستقيم، وصلِّ **على وليِّك، وولاة عهده، والأئمة من ولده**، ومدَّ في أعمارهم، وأزد في آجالهم، وبلِّغهم أقصى آمالهم دنيا وآخرة، إنك على كل شيء قدير[1].

وهذا الحديث ضعيف السند، فإن في سنده أحمد بن علي الرازي، وهو لم تثبت وثاقته.

---

(١) الغيبة: ١٦٥.

قال النجاشي مَتِّنُّ: قال أصحابنا: لم يكن بذاك، وقيل: فيه غلو وترفّع[1].

وقال الشيخ الطوسي مَتِّنُّ: لم يكن بذاك الثقة في الحديث، ومتّهم بالغلو[2].

كما أن راوي الحديث وهو يعقوب بن يوسف الضراب الغساني مُهمَل في كتب الرجال. ١

وعليه فالرواية ضعيفة السند مضافاً إلى تهافت متنها، ومع الإغماض عن ضعف سندها فإن يعقوب بن يوسف فَهِمَ أن الرجل الذي يدخل الدار والباب مغلق بظنّه هو الإمام المهدي عليه السلام، مع أن الرواية ليس فيها دلالة على ذلك، ولو كان هذا الرجل هو الإمام المهدي عليه السلام لما رآه أولئك المخالفون مراراً؛ لأنه عليه السلام إذا كان يتَّقي من شيعته ومحبّيه، كيف لا يتَّقِي من مخالفيه ومنكري إمامته؟!

كما أنه لو كان الإمام المهدي عليه السلام لتجنَّب مواضع التُّهَم، مع أن هذا الرجل كان يتردّد على ابنة العجوز في بعض الليالي ويخلو بها حتى ظُنَّتْ به الظنون كما قلنا.

مضافاً إلى أن العجوز التي أعطت يعقوب بن يوسف الدفتر المذكور غير معروفة، في حين أن سياق الرواية يدل على أنها كانت من نوّاب الإمام المهدي عليه السلام؛ لأن الشيعة كانوا يقصدونها، ويعطونها رقاعاً للإمام عليه السلام كما يظهر من قوله: «وأرى جماعة من الرجال من بلدان شتّى يأتون باب هذه الدار، فبعضهم يدفعون إلى العجوز رقاعاً معهم، ورأيت العجوز قد دفعت إليهم كذلك الرقاع، فيكلّمونها وتكلّمهم، ولا أفهم عنهم»، ولو كانت هذه العجوز من نوّاب الإمام عليه السلام لاشتهر ذلك، ولعُرفت كما عُرف غيرها من النوّاب والسفراء، ولما آجرت دارها للمخالفين القادمين إلى مكة، الذين لا يريد الإمام عليه السلام أن يروه أو يطّلعوا على أحواله!!

---

(١) رجال النجاشي ١/ ٢٤٥.

(٢) الفهرست: ٧٦.

الطائفة الثانية: دلّت على أن المهديّين من ولد الإمام الحسين عليه السلام:

منها: ما رواه السيّد بهاء الدين علي بن عبد الكريم النيلي النجفي عن أحمد بن محمد الأيادي، يرفعه إلى أحمد بن عقبة عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام: إن منا بعد القائم عليه السلام اثنا عشر مهديًا من ولد الحسين عليه السلام[(١)].

والجواب: أن هذه الرواية ضعيفة السند؛ لأنها **أولاً** مرفوعة.

وثانياً: لجهالة طريق مؤلف الكتاب إلى أحمد بن محمد الأيادي.

وثالثاً: أن أحمد بن محمد الأيادي، وأحمد بن عقبة، لا ذكر لهما في كتب الرجال، ووالد أحمد بن عقبة غير معروف.

وعليه، فهذه الرواية سندها ضعيف جدًّا.

ومنها: ما رواه محمد بن المثنى الحضرمي في أصله، عن جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي، عن ذريح المحاربي، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال في حديث طويل: إن منّا بعد الرسول صلى الله عليه وآله سبعة أوصياء أئمة مفترضة طاعتهم، سابعهم القائم إن شاء له، إن الله عزيز حكيم يقدّم ما يشاء، ويؤخّر ما يشاء، وهو العزيز الحكيم، **ثم بعد القائم أحد عشر مهديًا من ولد الحسين**. فقلت: من السابع جعلني الله فداك أمرك على الرأس والعين؟ قال: قلت ثلاث مرات، قال: ثم بعدي إمامكم وقائمكم إن شاء الله[(٢)].

وهذه الرواية ضعيفة السند أيضاً؛ لأن جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي لم تثبت وثاقته، وأما من ناحية متنها فهي مردودة كذلك؛ لأن الأوصياء بعد رسول الله صلى الله عليه وآله اثنا عشر كما دلّت عليه الأحاديث المتواترة عند الشيعة، وليسوا سبعة كما في هذه الرواية، وسابعهم - وهو الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام - لم يكن القائم المنتظر.

وأنا أتعجب ممن يستدل بهذه الرواية على وجود اثني عشر مهديًا بعد

---

(١) منتخب الأنوار المضيئة: ١٤٩.

(٢) أصل محمد بن المثنى الحضرمي ضمن الأصول الستة عشر: ٩٠.

الإمام المهدي عليه السلام مع أنها تصرّح بأنهم أحد عشر مهديًّا فقط، وأن هؤلاء الأحد عشر من ولد الإمام السابع، لا من ولد الإمام الثاني عشر!!

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي قدس سره بسنده عن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل قال: يا أبا حمزة، إن منَّا بعد القائم أحد عشر مهديًّا من ولد الحسين عليه السلام[1].

وهذه الرواية ضعيفة السند أيضاً، فإن في سندها محمد بن الفضيل، وهو محمد بن الفضيل بن كثير الأزدي الذي لم تثبت وثاقته، بل قال فيه الشيخ الطوسي قدس سره: محمد بن الفضيل الكوفي الأزدي، ضعيف[2].

ومع الإغماض عن سند الرواية فإنها تُثبت أحد عشر مهديًّا فقط، لا اثني عشر كما هو المدَّعى.

وقد وجَّه الشيخ المجلسي والحر العاملي والسيّد عبد الله شبر قدَّس الله أسرارهم هذه الروايات وغيرها بتوجيهات، من ضمنها أن المراد بالمهديّين الأئمة المعصومين عليهم السلام، الذين يرجعون إلى الدنيا، فيحكمون بعد الإمام المهدي عليه السلام واحداً بعد واحد.

قال الشيخ محمد باقر المجلسي قدس سره بعد أن ذكر روايات المهديّين: هذه الأخبار مخالفة للمشهور، وطريق التأويل أحد وجهين: **الأول**: أن يكون المراد بالاثني عشر مهديًّا النبي صلى الله عليه وآله وسائر الأئمة، سوى القائم عليه السلام، بأن يكون مُلْكهم بعد القائم عليه السلام، وقد سبق أن الحسن بن سليمان أوَّلها بجميع الأئمة، وقال برجعة القائم عليه السلام بعد موته، وبه أيضاً يمكن الجمع بين بعض الأخبار المختلفة التي وردت في مدة ملكه عليه السلام...[3].

وقال الحر العاملي قدس سره: أن يكون ذلك محمولاً على الرجعة، فقد عرفت

---

(١) الغيبة: ٢٨٥.

(٢) رجال الطوسي: ٣٤٣.

(٣) بحار الأنوار ٥٣/ ١٤٨.

جملة من الأحاديث الواردة في الأخبار برجعتهم عليهم السلام على وجه الخصوص، وعرفت جملة من الأحاديث الواردة في صحّة الرجعة على وجه العموم، في كل من محض الإيمان محضاً أو محض الكفر محضاً، وكل واحد من القسمين قد تجاوز حد التواتر المعنوي بمراتب كما رأيت في الأبواب السابقة، وعلى هذا فالأئمة من بعده هم الأئمة من قبله، قد رجعوا بعد موتهم، فلا ينافي ما ثبت من أن الأئمة اثنا عشر؛ لأن العدد لا يزيد بالرجعة، وهذا الوجه يحصل به الجمع بين رواية «اثني عشر» ورواية «أحد عشر»، فإن الأولى محمولة على دخول المهدي أو النبي عليهما السلام، والثانية لم يلاحظ فيها دخول أحد منهما لحكمة أخرى، ومثل هذا في المحاورات كثير[1].

وقال السيد عبد الله شبر قدس سره: **الخامس:** أن تكون محمولة على رجعة الأئمة بعد رجعة القائم، فقد وردت في ذلك روايات كثيرة في أنهم عليهم السلام يرجعون حتى النبي، وهذا ينطبق على رواية الأحد عشر... وأما الأول فيمكن حمله على دخول النبي صلى الله عليه وآله في الأحد عشر، فيكونون اثني عشر بعد النبي، فإن المستفاد من كثير من الأخبار أن رجعة الأئمة والرسول إنما هي بعد وفاة المهدي عليه السلام[2].

لكن هذه الأخبار صرّحت بأن هؤلاء المهديّين من ولد الإمام الحسين عليه السلام، وهذا لا يصح على عمومه إذا قلنا برجعة رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام أيضاً كما ورد في كلام الحر العاملي والسيّد عبد الله شبر قدس سرهما.

إلا أن وصف المهديّين بأنهم من ولد الإمام الحسين عليه السلام محمول على التغليب، فإن أكثرهم كذلك.

قال الحر العاملي قدس سره: وقوله عليه السلام في حديث أبي حمزة: «اثنا عشر مهديًا

---

(١) الإيقاظ من الهجعة: ٤٠٣.

(٢) مصابيح الأنوار ١/ ٣٨٣.

من ولد الحسين عليه السلام» لا يبعد تقدير شيء له يتم به الكلام، بأن يقال: «أكثرهم من ولد الحسين»، ولا يخفى أنه قد يبني المتكلِّم كلامه على الأكثر الأغلب عند ظهور الأمر، أو إرادة الإجمال، ومما يقرّب ذلك ويزيل استبعاده ما ورد في أحاديث النّص على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام: أنهم من ولد علي وفاطمة، والحديث موجود في أصول الكليني، ولا بد من حمله على ما قلناه؛ لخروج أمير المؤمنين عليه السلام من هذا الحكم، ودخوله في الاثني عشر عليهم السلام[1].

ولا وجه للاستيحاش من وصف الأئمة الاثني عشر عليهم السلام بالمهديّين، فإن ذلك ورد في عدة روايات.

منها: ما رواه الشيخ الصدوق قدس سره بسنده عن عبد الرحمن بن سليط قال: قال الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام: منا اثنا عشر مهديًّا، أوّلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وآخرهم التاسع من ولدي، وهو القائم بالحق، يحيي الله تعالى به الأرض بعد موتها، ويُظهر به دين الحق على الدين كله ولو كره المشركون، له غيبه يرتدّ فيها قوم، ويثبت على الدين فيها آخرون، فيُؤذَون، فيقال لهم: متى هذا الوعد إن كنتم صادقين؟ أمَا إن الصابر في غيبته على الأذى والتكذيب بمنزلة المجاهد بالسيف بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله[2].

وبسنده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: منا اثنا عشر مهديًّا، مضى ستة، وبقي ستة، ويصنع الله في السادس ما أحب[3].

الطائفة الثالثة: دلّت على وجود مهديّين اثني عشر أو أئمة بعد الإمام المهدي عليه السلام:

منها: ما رواه الشيخ الصدوق قدس سره بسنده عن أبي بصير، قال: قلت للصادق جعفر بن محمد عليهما السلام: يا ابن رسول الله، إني سمعت من أبيك عليه السلام أنه

---

(١) نفس المصدر: ٤٠٤.

(٢) عيون أخبار الرضا ٢/ ٦٩.

(٣) نفس المصدر.

قال: يكون بعد القائم اثنا عشر مهديًّا. فقال: إنما قال: «اثنا عشر مهديًّا»، ولم يقل: «اثنا عشر إماماً»، ولكنهم قوم من شيعتنا، يَدْعون الناس إلى موالاتنا ومعرفة حقِّنا[١].

ومن الغريب الاحتجاج بهذه الرواية التي تنفي إمامة المهديّين، وتبيِّن أنهم قوم من الشيعة يَدْعون إلى موالاة أهل البيت عليهم السلام، فإن هذا لا ننفيه، وإنما ننفي قيام اثني عشر إماماً آخرين بعد الإمام المهدي عليه السلام.

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي قدس سره بسنده عن حبّة العرني، قال: خرج أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحيرة، فقال: لتَصِلَنَّ هذه بهذه - وأومى بيده إلى الكوفة والحيرة - حتى يباع الذراع فيما بينهما بدنانير، وليُبْنَيَنَّ بالحيرة مسجد له خمسمائة باب، يصلي فيه خليفة القائم عجَّل الله تعالى فرَجه؛ لأن مسجد الكوفة ليضيق عنهم، **وليصلينّ فيه اثنا عشر إماماً عدلاً**. قلت: يا أمير المؤمنين ويسع مسجد الكوفة هذا الذي تصف الناس يومئذ؟! قال: تبنى له أربع مساجد، مسجد الكوفة أصغرها، وهذا، ومسجدان في طرفي الكوفة من هذا الجانب وهذا الجانب - وأومى بيده نحو البصريين والغريين[٢].

وهذه الرواية أيضاً ضعيفة السند، فإن في سندها صالح بن عقبة، وهو لم يثبت توثيقه، وقد ذكره ابن داود في القسم الثاني من كتابه، ونقل عن ابن الغضائري قوله: ليس حديثه بشيء، كذّاب، غالٍ، كثير المناكير[٣].

وفي سند الرواية والد عمرو بن أبي المقدام، وهو ثابت بن هرمز، وهو لم يثبت توثيقه، بل ذكر الكشي في رجاله أنه كان بتريًّا[٤].

وروى بسنده عن أبي بصير، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن الحكم بن

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٥٨.

(٢) تهذيب الأحكام ٣/ ٢٥٣.

(٣) رجال ابن داود: ٢٥٠.

(٤) اختيار معرفة الرجال: ٢٣٦، ٣٩٠.

عيينة، وسلمة، وكثيراً، وأبا المقدام، والتمار يعني سالماً، أضلّوا كثيراً ممن ضلَّ من هؤلاء، وأنهم ممن قال الله عزَّ وجل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨][(١)].

وبعد الغض عن سند الرواية فإنها لا تدل على أن الأئمة الاثني عشر الذين يُصلّون في مسجد الكوفة في آخر الزمان هم أئمة آخرون من أبناء الإمام المهدي عليه السلام، بل هم أئمة أهل البيت الاثنا عشر عليهم السلام، وصلاتهم في مسجد الكوفة إنما هي بعد رجعتهم كما نطقت بذلك أخبار الرجعة.

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي قدس سره في مصباح المتهجِّد بقوله: روى يونس بن عبد الرحمن: أن الرضا عليه السلام كان يأمر بالدعاء لصاحب الأمر بهذا: اللهم ادفع عن وليِّك، وخليفتك، وحجتك على خلقك، ولسانك المعبِّر عنك، الناطق بحكمك، وعيْنك الناظرة بإذنك، وشاهدك على عبادك، الجحجاح المجاهد، العائذ بك، العابد عندك، وأعذه من شر جميع ما خلقت، وبرأت، وأنشأت، وصوَّرت، واحفظه من بين يديه ومن خلفه، وعن يمينه وعن شماله، ومن فوقه ومن تحته، بحفظك الذي لا يضيع من حفظته به، واحفظ فيه رسولك وآباءه أئمتك ودعائم دينك، واجعله في وديعتك التي لا تضيع.

إلى أن يقول: **اللهم صلِّ على ولاة عهده والأئمة من بعده**، وبلِّغهم آمالهم، وزد في آجالهم، وأعزَّ نصرهم، وتمِّم لهم ما أسندت إليهم من أمرك لهم، وثبِّت دعائمهم[(٢)].

والظاهر أن هذا دعاء للإمام القائم بمهام الإمامة، لا لخصوص الإمام المهدي المنتظر عليه السلام، كما هو ظاهر من ألفاظه، فيكون المراد بقوله: «والأئمة من بعده» باقي أئمة أهل البيت الاثني عشر عليهم السلام.

ولو سلّمنا بأن المراد به الدعاء للإمام المهدي عليه السلام فإن ولاة عهده هم

---

(١) نفس المصدر: ٢٤٠.

(٢) مصباح المتهجد: ٢٩٢.

نوابه ووكلاؤه الذين يُعِيْنونه في الحكم، والأئمة من بعده هم آباؤه الطاهرون الذين يرجعون إلى الدنيا، ويحكمون واحداً بعد واحد كما دلّت عليه أخبار الرجعة.

هذه هي أهم الروايات التي احتجَّ بها بعضهم على المهديّين الاثني عشر الذين قيل: إنهم يتولّون مهام الإمامة بعد الإمام المهدي المنتظر عليه السلام، وقد أجبنا على كل رواية منها بالتفصيل، ومع ذلك يمكن أن نجيب عليها بأجوبة عامة، فنقول:

١- أن روايات المهديّين كلها روايات ضعيفة لا تقوم بها حجّة على شيء، فضلاً عن إثبات إمامة اثني عشر رجلاً بعد الإمام المهدي عليه السلام.

٢- أن هذه الروايات معارَضة بالروايات المتواترة التي حصرت الأئمة في اثني عشر فقط، وقد نقلنا فيما تقدّم أقوال علماء الطائفة الذين صرَّحوا بتواتر الأحاديث الحاصرة للأئمة في اثني عشر فقط.

ومن المعلوم أن كل ما خالف المتواتر يُضرب به عرض الجدار حتى لو صحَّ سنده، فكيف إذا كان هذا المعارِض أحاديث ضعيفة قابلة للتأويل!!

قال السيد عبد الله شبر قدس سره: ظاهر هذه الأخبار يخالف النصوص المتواترة في كون الأئمة عليهم السلام منحصرين في اثني عشر، بل يخالف الضرورة من المذهب، والبراهين العقلية والنقلية[(١)].

وقال الحر العاملي قدس سره: وأما أحاديث الاثني عشر بعد الاثني عشر، فلا يخفى أنها غير موجبة للقطع واليقين؛ لندورها وقلّتها، وكثرة معارضتها كما أشرنا إلى بعضه، وقد تواترت الأحاديث بأن الأئمة اثنا عشر، وأن دولتهم ممتدّة إلى يوم القيامة، وأن الثاني عشر خاتم الأوصياء والأئمة والخلف، وأن الأئمة من ولد الحسين إلى يوم القيامة، ونحو ذلك من العبارات، فلو كان يجب الإقرار علينا بإمامة اثني عشر بعدهم لوصل إلينا نصوص متواترة تقاوم تلك

---

(١) مصابيح الأنوار ١/ ٣٨٣.

النصوص، لينظر في الجمع بينهما[١].

٣- أن هذه الروايات ليست قطعية الدلالة، وإنما هي كما قلنا قابلة للتأويل، ويمكن أن نؤوِّلها بأحد أمرين:

الأول: ما ذكرناه قريباً من أنها محمولة على ما يحدث بعد الرجعة كما قاله بعض أعلام الطائفة.

الثاني: ما ورد في بعض الأخبار من أنهم قوم من الشيعة يَدْعُون الناس إلى محبة أهل البيت عليهم السلام وموالاتهم، وقد ذكرنا هذه الرواية قبل قليل.

ولعل هؤلاء المهديّين بعض وكلاء الإمام المهدي عليه السلام ونوَّابه، يقومون بهداية الخلق في دولته عليه السلام، أو في زمان باقي الأئمة الأطهار عليهم السلام بعد رجوعهم إلى الدنيا، فهم عِباد صلحاء أتقياء، إلا أنهم ليسوا بأئمة معصومين.

وعلى هذا الحمل، فإن مراده بقوله: «بعد القائم» هو بعد قيامه وظهوره عليه السلام، لا بعد وفاته، أو بعد وفاته في زمان آبائه الطاهرين الذين يحكمون بعده.



---

(١) الإيقاظ من الهجعة: ٤٠١.

أحاديث طاعة الخلفاء والأمراء

سبق أن ذكرنا فيما تقدَّم جملة وافرة من الأحاديث المرويَّة في صحاح أهل السنة، التي ورد فيها الحث على لزوم بيعة الخلفاء، وطاعتهم، وعدم جواز نكث بيعتهم، وحرمة الخروج عليهم وغير ذلك، وإن ظلموا العباد، ومنعوا الحقوق.

وهذه الأحاديث إن حملناها على أن المراد بالخلفاء فيها كل من تغلَّب على الأمة بالقوة والقهر، وإن لم تكن فيه أهليّة للخلافة، من سلاطين الجور والضلال الذين عبثوا بمقدرات الأمة، وسرقوا المال العام، وصادروا الحريات، ونشروا الفساد، وسفكوا الدماء، وهتكوا الأعراض، وقمعوا كل من يعترض عليهم بكلمة، وتجاهروا بالمحرمات، فلا شك في أن هذه الأحاديث غير قابلة للتصديق، ولا بد أن تكون مكذوبة على رسول الله ﷺ، ولا بد من ردِّها جملة وتفصيلاً؛ لأن هؤلاء الخلفاء ليس لهم في الإسلام نصيب حتى تكون بيعتهم لازمة في أعناق العباد، وليس لهم عند الله وزن حتى يحكم على كل مؤمن لم تكن في عنقه بيعة لهم بأن ميتته ميتة جاهلية!!

مع أن أمر المسلمين بطاعة المتغلِّبين على الأمة بالقوة والقهر من سلاطين الجور الضلال يستلزم تخدير الأمة، وحثّها على الخضوع والاستسلام لكل طامع في بلاد المسلمين وفي خيراتهم ومقدّراتهم.

وكيف تكون طاعة هؤلاء السلاطين واجبة وهم كثيراً ما يأمرون الناس بالظلم والجور والفساد؟! وأي حق لهم على الأمة حتى يجب على الناس أن يؤدّوا إليهم حقوقهم؟ وهم أخذوا كل شيء، فجعلوا الناس عبيداً لهم، واستولوا على أموال المسلمين، وعبثوا بها هم وأعوانهم، من غير مساءلة ولا محاسبة!!

وأما إذا حملنا هذه الأحاديث على أن المراد بالخلفاء فيها هم الخلفاء الاثنا عشر من أهل البيت عليهم السلام، الذين بشَّر بهم النبي صلى الله عليه وآله، ومدحهم، وأوضح أن الإسلام بهم يكون عزيزاً، منيعاً، وأن أمر الناس يكون بهم صالحاً، ماضياً، فإن هذه الأحاديث تكون مقبولة، وتنسجم مع الأحاديث الأخرى التي تحث على لزوم التمسّك بأهل البيت عليهم السلام، وعدم مخالفتهم.

وإذا كان هؤلاء هم الخلفاء، وهم عدول، وأتقياء، وصلحاء، فإن كل من لم يبايعهم تكون ميتته ميتة جاهلية، أي أنها مثل ميتة أهل الجاهلية على غير هدى؛ لأنهم لا إمام لهم منصوب من الله تعالى.

ومعنى قوله: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حُجّة له»، أن من خالف هؤلاء الخلفاء الذين نصَّ عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله، وأمر الأمة بطاعتهم، واتّباعهم، والتمسّك بهم، فإنما يكون متَّبعاً لهواه، مخالفاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وآله، فلا تكون له حجة صحيحة في تلك المخالفة.

وأما سلاطين الجور فإن العاصي لهم والمخالف لطريقتهم له يوم القيامة عند الله تعالى حُجّة واضحة، وهي أنهم سلاطين جور، متغلِّبون على هذه الأمة بالقوة والقهر، ومن تغلّب على الأمة وحكم فيها بالجور لا حقَّ له على أحد، ولا تجب طاعته.

وعليه، فيكون المراد بـ «الطاعة» في قوله: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية»، هي طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله، لا طاعة سلاطين الجور والضلال، ولا سيما أنه عطف عليها قوله: «فارق الجماعة»، فإن الجماعة هم أهل الحق وإن قلّوا.

قال البخاري: باب قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾، وما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلزوم الجماعة، وهم أهل العلم[1].

وقال الترمذي: وتفسير الجماعة عند أهل العلم هم أهل الفقه والعلم

(١) صحيح البخاري ٩/ ١٣٢.

والحديث[١].

وقال الألباني بعد أن ذكر تفسير الترمذي للجماعة: وهذا المعنى مأخوذ من قول ابن مسعود رضي الله عنه: الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك. رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣/ ٣٢٢/ ٢) بسند صحيح عنه[٢].

وقال في موضع آخر: المراد بالجماعة من كان متمسِّكاً بالحق ولو كان فرداً واحداً كما ثبت عن ابن مسعود[٣].

وعليه، فإن من فارق الخلفاء الاثني عشر عليهم السلام فقد فارق أهل الحق، وهم الجماعة، فيكون معنى الحديث صحيحاً إذا حملناه على هذا المعنى، وأما إذا حملنا الخلفاء على سلاطين الجور، فإن من فارقهم لم يفارق الحق كما هو واضح.

وبما أن الخلفاء الاثني عشر عليهم السلام على الحق، وأن من فارقهم فارق الحق وأهله، فإن قوله: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني» يكون صحيحاً، بخلاف ما لو كان المراد بالأمير غيرهم، فإن الحديث حينئذ لا شك في بطلانه؛ لأن طاعة الأمير لا تستلزم طاعة الله ولا طاعة رسوله بأي نحو.

والنتيجة أن هذه الأحاديث إما أن نحملها على سلاطين الجور فنردّها جملة وتفصيلاً، أو نحملها على الخلفاء الاثني عشر، وهم أئمة أهل البيت الاثني عشر عليهم السلام، فنقبلها، ونصحح مضامينها.

وأما الأحاديث الأخرى التي ورد فيها الحث على طاعة سلاطين الجور فلا نشك في أنها مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنها وُضعت في زمان الدولتين الأموية والعباسية بغرض حثّ الناس على طاعة الخلفاء، ومنعهم عن الخروج عليهم، وتخطئة كل من خالفهم، أو رفض بيعتهم، أو أنكر عليهم في شيء.

---

(١) سنن الترمذي ٤/ ٤٦٧.

(٢) مشكاة المصابيح ١/ ٦١.

(٣) صحيح الجامع الصغير ١/ ٥١٦.

أي أن الغرض الأساس من وضع هذه الأحاديث هو تخدير الأمة باسم الدين وعبر أحاديث الرسول ﷺ، وضمان طاعة الناس وولائهم للدولة.

وتخريج هذه الأحاديث في الصحيحين لا يدل على صحّتها في نفسها؛ ولا سيما أنّا رأينا أنها مخالفة لآيات القرآن الكريم، ولبداهة العقل، وللفطرة السليمة، وحوادث التاريخ بيَّنت كذب هذه الأحاديث؛ لأن الأمة لم تجنِ من طاعة سلاطين الجور إلا استمرار التخلف والفساد على جميع الأصعدة.

والغريب أن بعض المسلمين يتعصّبون لهذه الأحاديث، ويستميتون في الدفاع عنها، ويصرّون على القول بصحّتها وصدورها عن رسول الله ﷺ، رغم أن نسبة مثل هذه الأحاديث إلى النبي ﷺ تستلزم الطعن فيه والإساءة إليه، ولا أدري لِـمَ يتعصَّب هؤلاء للصحيحين، مع أن الأولى بهم أن يتعصَّبوا لرسول الله ﷺ، وينفوا عنه كل ما يسيء إليه، ولا سيما أن البخاري ومسلم غير معصومين عن الخطأ والزلل، وكل إنسان مهما بلغ من الكمال فإنه لا يسلم من الوقوع في الخطأ والاشتباه.



خاتمة

لقد تبيَّن للقارئ الكريم من كل البحوث السابقة معنى الخلافة الإلهية، وأن خلفاء الله تعالى في الأرض الذين بشَّر بهم النبي ﷺ هذه الأمة في الأحاديث الصحيحة التي رواها أهل السنة والشيعة في كتبهم المشهورة، هم أئمة أهل البيت الاثنا عشر عليهم السلام، الذين اتَّفق الناس على صلاحهم، وعلمهم، وجلالتهم.

وهذا يعني أن إطلاق لفظ الخلفاء على غيرهم ليس بصحيح؛ لأن أئمة أهل البيت عليهم السلام هم الذين استخلفهم رسول الله ﷺ، فسمّاهم خلفاء في أحاديث الخلفاء الاثني عشر، وفي حديث الثقلين الذي مرَّ ذكره، وهو قول النبي ﷺ: إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرَّقا حتى يَرِدَا عليَّ الحوض.

وأما غيرهم ممن تولَّوا أمور المسلمين بعد رسول الله ﷺ فإنما تسمّوا بالخلافة، أو سمّاهم الناس بذلك، وأكثرهم لم تكن فيه صفات الحاكم العادل المؤهَّل لخلافة النبي ﷺ في تولي أمور المسلمين، بل كان أكثر خلفاء بني أمية وبني العباس أهل مجون وترف وفسق وفجور كما هو معروف مشهور من أخبارهم المدوَّنة في كتب التاريخ، وكان بعضهم جاهلاً ضعيفاً لا يصلح لإدارة شؤون بيته، فضلاً عن إدارة شؤون المسلمين، كما أن كل الخلفاء والحكام إلا من شذ وندر جعلوا أموال المسلمين طعمة لهم، يتصرَّفون فيها كيف شاؤوا، واعتبروا المسلمين عبيداً لهم، يحكمون فيهم وفي أموالهم وأعراضهم بما شاؤوا، مضافاً إلى أنهم صادروا الحريات، وعاقبوا كل من اعترض عليهم بأشد العقوبات، وكانت مصالح المسلمين غير مندرجة في ضمن اهتماماتهم، فهل

يصلح هؤلاء لأن يكونوا خلفاء على المسلمين، وأمراء للمؤمنين؟!

والغريب أنك تسمع علماء بعض الطوائف يشدِّدون على قداسة بعض أولئك الحكام، وتفضيلهم على صفوة هذه الأمة، حتى جعلوا لهم حقوقاً عظيمة تصيّرهم أنبياء أو مثل الأنبياء، ورتَّبوا على ذلك الحكم على من خطَّأهم في شيء من أفعالهم، أو فسَّقهم، أو سبَّهم بأنه ليس له في الإسلام نصيب، وأنه يجب قتله حدًّا، وغير ذلك مما لا ينبغي إثباته إلا للأنبياء أو أوصيائهم عليهم السلام.

بل إنهم جعلوا الاعتقاد بخلافة بعض أولئك الحكام عقيدة لهم، وحكموا على منكرها بأنه ضال زائغ عن الحق، وجعلوا حب بعض أولئك الحكام سبباً لدخول الجنة، وبغضهم سبباً لدخول النار، مع أن شيئاً من ذلك لم يثبت لأحد من هذه الأمة إلا لرسول الله ﷺ وأهل بيته عليهم السلام دون غيرهم، فالعجب من هذا التعصّب الأعمى والتشدّد الذي لم تقم عليه حجة ولا برهان!!

وإذا ثبت أنه لا يصح إطلاق اسم الخلفاء على أولئك الحكّام السابقين فإنه لا فرق بين من تسمَّى منهم بالخلافة أو سُمّي بها وهو ليس بخليفة، ومن لم يتسمَّ بها من حكَّام المسلمين قديماً وحديثاً، فكما لا تصح بيعة واحد من الحكام المعاصرين على أنه خليفة لرسول الله ﷺ، أو خليفة لجميع المسلمين، فكذلك الحكَّام السابقون من دون فرق، وكما أن إنكار خلافة الحكام المعاصرين أو سبّهم أو تفسيقهم لا يوجب خروجاً عن الإسلام، فالسابقون مثلهم من دون فرق.

وأما أكثر حكام بني أمية وبني العباس فلا يصلحون للخلافة قطعاً؛ لأنهم كانوا معروفين بالفجور والمجون والتهتك وما شاكل ذلك، ومن العار تسمية الواحد منهم خليفة، بل لا يصلحون لأن يكونوا ملوكاً، وقد وصفهم سفينة بأنهم ملوك من شر الملوك(١).

فهل يعقل أن تكون لهؤلاء السلاطين قداسة، أو تكون لهم حرمة زائدة على حرمة آحاد المسلمين، وتكون طاعتهم واجبة على الأمة، وأن من خرج

---

(١) سنن الترمذي ٤/ ٥٠٣.

عليهم فمات مات ميتة جاهلية؟!

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتقبّل مني هذا الكتاب بقبول حسن، وأن يجعله ذخراً لي يوم فقري وفاقتي، إنه على ما يشاء قدير، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيّبين الطاهرين.



المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١- الأئمة الاثنا عشر: شمس الدين محمد بن طولون، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار بيروت وصادر ١٣٧٧هـ.

٢- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: ابن سعد وابن إسماعيل، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٩هـ.

٣- الإتحاف بحب الأشراف: عبد الله بن محمد الشبراوي، المطبعة الأدبية بمصر ١٣١٦هـ.

٤- إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات: محمد بن الحسن بن علي الحر العاملي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٢٥هـ.

٥- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٧هـ. أو صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط الثانية ١٤١٤هـ.

٦- الأحكام السلطانية: أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق خالد العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٥هـ.

٧- أخبار الدول وآثار الأول: أبو العباس أحمد بن يوسف الشهير بالقرماني، تحقيق: د. فهمي سعد، د. أحمد حطيط، عالم الكتب، بيروت ١٤١٢هـ.

٨- اختيار معرفة الرجال (المعروف برجال الكشي): شيخ الطائفة الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: حسن المصطفوي، نشر جامعة مشهد، إيران ١٣٤٨ هـ. ش.

٩- الإرشاد في معرفة حُجج الله على العباد: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان

العكبري، المعروف بالمفيد، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت ١٤٢٩هـ.
١٠- إرشاد الساري: شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، مصورة دار إحياء التراث، بيروت.
١١- إرواء الغليل: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ.
١٢- الاستيعاب: يوسف بن عبد الله بن عبد البر الأندلسي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت ١٤١٢هـ.
١٣- أسد الغابة: عز الدين علي بن محمد بن الأثير، تحقيق معوض وعبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤- أسنى المطالب: شمس الدين الجزري، تحقيق محمد هادي الأميني، بيروت.
١٥- إشارة السبق: علي بن الحسن بن أبي المجد الحلي، تحقيق الشيخ إبراهيم بهادري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، ١٤١٤هـ.
١٦- الإشاعة لأشراط الساعة: محمد بن رسول الحسيني البرزنجي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق معوض وعبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥هـ.
١٨- أصل محمد بن المثنى الحضرمي ضمن الأصول الستة عشر، دار الشبستري للمطبوعات، قم ١٤٠٥هـ.
١٩- الإعتقادات: محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (الشيخ الصدوق)، ط حجرية.
٢٠- أعلام الموقعين: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، دار الجيل، بيروت.
٢١- إعلام الورى بأعلام الهدى: الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٣٩٩هـ.

٢٢- الاقتصاد فيما يجب على العباد: شيخ الطائفة الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: السيد محمد كاظم الموسوي، دار دليل ما، قم المقدسة ١٤٣٠هـ.
٢٣- الإلهيات: الشيخ حسن محمد مكي العاملي، الدار الإسلامية، بيروت ١٤٠٩هـ.
٢٤- الأمالي: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه القمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٠٠هـ.
٢٥- الأنساب: عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت ١٤٠٨هـ.
٢٦- الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة: الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: مشتاق المظفر، منشورات دليل ما، إيران، قم ١٤٢٨هـ.
٢٧- بحار الأنوار: الشيخ محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٣هـ.
٢٨- البحر المحيط: محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عبد الموجود ومعوض، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٨هـ.
٢٩- البداية والنهاية: ابن كثير الدمشقي، تحقيق د. أحمد أبو ملحم وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.
٣٠- بصائر الدرجات: محمد بن الحسن الصفار، مؤسسة الأعلمي، طهران ١٤٠٤هـ.
٣١- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (زوائد الهيثمي): الحارث بن أبي أسامة / الحافظ نور الدين الهيثمي، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، تحقيق : د. حسين أحمد صالح الباكري، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ.
٣٢- تاج العروس: السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت ١٣٨٩هـ. ط أخرى تحقيق علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٤١٤هـ.

٣٣- تاريخ الإسلام: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. عمر عبد السلام تدميري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٨هـ.

٣٤- تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٥- تاريخ الثقات: أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.

٣٦- تاريخ الخلفاء: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ.

٣٧- تاريخ دمشق الكبير: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، تحقيق علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٢١هـ.

٣٨- تحفة الأحوذي: محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٩- تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبي، ط الهند مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٠- تذكرة الخواص: سبط ابن الجوزي، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام، بيروت ١٤٠١هـ.

٤١- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ.

٤٢- ترجمة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام من تاريخ مدينة دمشق: علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر، بيروت ١٣٩٨هـ.

٤٣- تطهير الجنان واللسان: أحمد بن حجر الهيتمي المكي، (مطبوع بذيل الصواعق المحرقة)، بيروت.

٤٤- تفسيرالعياشي: محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي، مؤسسة

الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤١١هـ.
٤٥- تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، مصورة دار المعرفة، بيروت ١٤٠٣هـ.
٤٦- التفسير الكبير: فخر الدين الرازي، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٧- تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب ١٤٠٦هـ.
٤٨- تلخيص المستدرك (المطبوع بذيل المستدرك على الصحيحين): شمس الدين الذهبي، ط الهند.
٤٩- تهذيب الأحكام: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان، مصورة دار صعب ودار التعارف للمطبوعات، بيروت ١٤٠١هـ.
٥٠- تهذيب الأسماء واللغات: محي الدين بن شرف النووي، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.
٥١- تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت ١٤٠٤هـ.
٥٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: جمال الدين يوسف المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ.
٥٣- جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبري): محمد بن جرير الطبري، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر ١٣٢٣هـ.
٥٤- الجامع الصغير: جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت ١٤٠١هـ.
٥٥- جامع كرامات الأولياء: يوسف بن إسماعيل النبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ.
٥٦- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): محمد بن أحمد القرطبي، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٧- الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ط الهند.
٥٨- الحاوي للفتاوي: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ.
٥٩- الحذر في أمر الخضر: الملا علي القاري، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت ١٤١١هـ.
٦٠- حقوق آل البيت: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦١- حلية الأولياء: أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٥هـ.
٦٢- الخصال: محمد بن علي بن بابويه (الشيخ الصدوق)، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤١٠هـ.
٦٣- در السحابة في مناقب القرابة والصحابة: محمد علي الشوكاني، تحقيق د. حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق ١٤١١هـ.
٦٤- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت ١٤٠٣هـ.
٦٥- دلائل النبوة: أحمد بن حسين البيهقي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.
٦٦- دول الإسلام: شمس الدين الذهبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٠٥هـ.
٦٧- الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: جلال الدين السيوطي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار ابن عفان، الخبر، السعودية ١٤١٦هـ.
٦٨- رجال ابن داود: الحسن بن علي بن داود الحلي، جامعة طهران، ١٣٤٢هـ.ش.
٦٩- رجال الشيخ الطوسي: شيخ الطائفة الشيخ محمد بن الحسن الطوسي،

المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف ١٣٨١هـ.

٧٠- رجال النجاشي: أبو العباس أحمد بن علي النجاشي الكوفي، تحقيق محمد جواد النائيني، دار الأضواء، بيروت ١٤٠٨هـ.

٧١- رسائل السيد المرتضى: السيد علي بن الحسين الموسوي المرتضى، دار القرآن الكريم، قم ١٤٠٥هـ.

٧٢- الروضة في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: سديد الدين شاذان بن جبرئيل القمي، تحقيق : علي الشكرچي، إيران، قم ١٤٢٣هـ.

٧٣- الزهر النضر في نبأ الخضر: ابن حجر العسقلاني، تحقيق سمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨ هـ.

٧٤- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: محمد أمين البغدادي الشهير بالسويدي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٥- سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ.

٧٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٢٢هـ.

٧٧- سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد بن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصورة دار الفكر، بيروت.

٧٨- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

٧٩- سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٠- سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٠هـ.

٨١- شذرات الذهب: عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت.

٨٢- شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار: أبو حنيفة النعمان بن محمد

التميمي المغربي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٢٧هـ.

٨٣- شرح الأربعين النووية: محمد بن صالح العثيمين، دار الثريا، الرياض ١٤٢٥هـ.

٨٤- شرح أصول الكافي: المولى محمد صالح المازندراني، طبع إيران.

٨٥- شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين: محمد الصالح العثيمين، دار مدار الوطن، الرياض ١٤٢٥هـ.

٨٦- شرح السنة: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق الشاويش والأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٣هـ.

٨٧- شرح صحيح البخاري: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك المعروف بابن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٣هـ.

٨٨- شرح صحيح مسلم: محي الدين بن شرف النووي. مصورة دار الفكر، بيروت ١٤٠١هـ.

٨٩- شرح العقيدة الطحاوية: محمد بن علي بن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٤هـ.

٩٠- شرح المقاصد: مسعود بن عمر، الشهير بسعد الدين التفتازاني، تحقيق عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٩هـ.

٩١- شرح نهج البلاغة: عبد الحميد هبة الله المدائني الشهير بابن أبي الحديد، دار الكتب العربية الكبرى، مصر ١٣٢٩هـ. وطبعة أخرى بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر ١٣٨٧هـ.

٩٢- الصحاح: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ١٣٩٩هـ.

٩٣- صحيح ابن حبان (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان): محمد بن حبان أبو حاتم البستي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٤هـ.

٩٤- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، مراجعة القطب والبخاري، المكتبة العصرية، بيروت وصيدا ١٤١٨هـ.

٩٥- صحيح الجامع الصغير: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الرياض ١٤٠٦هـ.

٩٦- صحيح سنن ابن ماجة: محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج ـ الرياض ١٤٠٨هـ.

٩٧- صحيح سنن أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ١٤٠٩هـ.

٩٨- صحيح سنن الترمذي: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٢٢هـ.

٩٩- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٠- الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم: زين الدين علي بن يونس العاملي البياضي، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام، بيروت ١٤٠٩هـ.

١٠١- صراط النجاة: مجموعة فتاوى للسيد الخوئي وميرزا جواد التبريزي قدس سرهما، مكتبة فدك، إيران، قم ١٤٢٦هـ.

١٠٢- صفة الصفوة: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٦هـ.

١٠٣- الصواعق المحرقة: أحمد بن محمد بن محمد بن حجر الهيتمي المكي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط بيروت، وط محققة، تحقيق التركي والخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٧هـ.

١٠٤- طبقات الحفاظ: جلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، مصر ١٣٩٣هـ، ودار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ.

١٠٥- طبقات الشافعية الكبرى: عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق الطناحي والحلو، دار إحياء الكتب العربية، مصر ١٩٧٦م.

١٠٦- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد، مصورة دار صادر، بيروت.

١٠٧- العِبَر في خبر من غبر: شمس الدين الذهبي، تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.

١٠٨- العَرْف الوردي في أخبار المهدي (ضمن الحاوي للفتاوي): جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ.

١٠٩- عقد الدرر في أخبار المنتظر: يوسف بن يحيى بن علي بن عبد العزيز المقدسي الشافعي السلمي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ.

١١٠- علل الشرائع: محمد بن علي بن بابويه (الصدوق)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٠٨هـ.

١١١- عون المعبود شرح سنن أبي داود: أبو الطيب محمد شمس الدين العظيم آبادي. دار الفكر، بيروت.

١١٢- عيون أخبار الرضا عليه السلام: محمد بن علي بن بابويه (الشيخ الصدوق)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٠٤هـ.

١١٣- الغدير: الشيخ عبد الحسين الأميني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٣هـ.

١١٤- الغيبة: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، مكتبة الألفين، الكويت.

١١٥- الغيبة: محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني المعروف بابن أبي زينب، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٠٣هـ.

١١٦- فتح الباري: أحمد بن حجر العسقلاني، المطبعة البهية المصرية، مصر ١٣٤٨هـ.

١١٧- فتح القدير: محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.

١١٨- الفتن: نعيم بن حماد المروزي، تحقيق: مجدي بن منصور بن سيد الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ.

١١٩- الفتوحات المكّية: محي الدين محمد بن علي المعروف بابن عربي، مصورة دار صادر، بيروت.

١٢٠- الفَرْق بين الفِرَق: عبد القاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصورة دار المعرفة، بيروت.

١٢١- الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠٠هـ.

١٢٢- الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل: محمد بن علي بن حزم، ط مصر ١٣٢١هـ، وط محققة، تحقيق نصر وعميرة، دار الجيل، بيروت ١٤٠٥هـ.

١٢٣- الفهرست: شيخ الطائفة الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق الشيخ جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، قم، إيران ١٤١٧هـ.

١٢٤- الفوائد المجموعة: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الباز، مكة المكرمة ١٣٩٨هـ.

١٢٥- فيض القدير: محمد عبد الرؤوف المعروف بالمناوي، ط مصر ١٣٩١هـ.

١٢٦- القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزابادي، مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٧١هـ، ط حديثة، دار الفكر، بيروت ١٤١٥هـ.

١٢٧- قصص الأنبياء: إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، دار الحديث، مصر.

١٢٨- قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: جلال الدين السيوطي، تحقيق الشيخ خليل محي الدين الميس، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ.

١٢٩- قواعد العقائد: أبو حامد الغزالي، تحقيق موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٥هـ.

١٣٠- الكافي: الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران ١٣٨٨هـ.

١٣١- كتاب الثقات: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند ١٣٩٣هـ.

١٣٢- كتاب السنة: عمر بن أبي عاصم الشيباني، مع تعليق محمد ناصر الدين

الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ.

١٣٣- الكشاف: جار الله الزمخشري، ط مصر، مصورة دار المعرفة، بيروت.

١٣٤- كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء: الشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران ١٤٢٢هـ.

١٣٥- كشف الغمة في معرفة الأئمة: أبو الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي، دار الأضواء، بيروت ١٤٠٥هـ.

١٣٦- كشف المشكل: عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض ١٤١٨هـ.

١٣٧- كمال الدين وتمام النعمة: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه القمي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام، بيروت ١٤٠٨هـ.

١٣٨- كنز العمال: علي المتقي بن حسام الدين الهندي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٩هـ.

١٣٩- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: جلال الدين السيوطي، مصورة دار المعرفة، بيروت ١٤٠٣هـ.

١٤٠- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت.

١٤١- لسان الميزان: أحمد بن حجر العسقلاني، ط حيدرآباد، الهند ١٣٣١هـ.

١٤٢- لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ

١٤٣- لوامع الأنوار البهية: محمد بن أحمد السفاريني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ.

١٤٤- مجمع البحرين: فخر الدين الطريحي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.

١٤٥- مجمع البيان في تفسير القرآن: الفضل بن الحسن الطبرسي، دار مكتبة

الحياة، بيروت.
١٤٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي، دارالكتاب العربي، بيروت ١٤٠٢هـ.
١٤٧- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، نشر رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض ١٤٢١هـ.
١٤٨- مجموعة الفتاوى: الشيخ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر ١٤٢٢هـ.
١٤٩- المحلى: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تحقيق عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ.
١٥٠- مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٧هـ.
١٥١- مختصر البصائر: الشيخ الحسن بن سليمان الحلي، تحقيق مشتاق المظفر، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران ١٤٢١هـ.
١٥٢- مختصر التحفة الاثني عشرية: عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي، مكتبة إيشيق، استانبول بتركيا ١٩٧٩م.
١٥٣- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: الملا علي القاري، تحقيق صدقي محمد العطار، المكتبة التجارية، مكة المكرمة ١٤١٢هـ.
١٥٤- مسائل خلافية: علي آل محسن، دار الهادي، بيروت ١٤٢١هـ.
١٥٥- المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ.
١٥٦- مسند أبي يعلى الموصلي: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ.
١٥٧- مسند أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل، المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٣هـ، ط

أخرى: تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر.

١٥٨- مسند البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت ١٤٠٩هـ.

١٥٩- مشكاة المصابيح: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ.

١٦٠- مشكل الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، طبعة حيدرآباد بالهند ١٣٣٣هـ.

١٦١- مصابيح الأنوار: السيد عبد الله شبر، مؤسسة النور للمطبوعات، بيروت ١٤٠٧هـ.

١٦٢- مصباح المتهجد: شيخ الطائفة الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤١٨هـ.

١٦٣- المصنف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ.

١٦٤- المطالب العالية: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار المعرفة، بيروت.

١٦٥- مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة: حسن بن فرحان المالكي، مركز الدراسات التاريخية، عمّان، الأردن ١٤٢٢هـ.

١٦٦- المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، الأردن ١٤٢٠هـ.

١٦٧- معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي، منشورات مدينة العلم، قم، إيران ١٤٠٣هـ.

١٦٨- المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل بالعراق.

١٦٩- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٧٠- مغني المحتاج: شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، دار المعرفة، بيروت ١٤١٨هـ.
١٧١- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٤هـ.
١٧٢- الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، دار المعرفة، بيروت.
١٧٣- من لا يحضره الفقيه: محمد بن علي بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٠٦هـ.
١٧٤- المنار المنيف في الصحيح والضعيف: محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب الفرافرة ١٤٠٣هـ.
١٧٥- منتخب الأنوار المضيئة: السيد بهاء الدين علي بن عبد الكريم بن عبد الحميد النيلي النجفي، مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، قم، إيران ١٤٢٠هـ.
١٧٦- المنتقى من منهاج الاعتدال: تأليف تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، واختصار: شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محب الدين الخطيب، مكتبة المؤيد، مصر.
١٧٧- منهاج السنة النبوية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر ١٣٢٢هـ. طبعة أخرى: تحقيق محمد أيمن الشبراوي، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٥هـ.
١٧٨- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمد رضوان العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٤هـ.
١٧٩- المواقف: عبد الرحمن بن محمد الإيجي، مصورة عالم الكتب، بيروت.
١٨٠- الموضوعات: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة ١٣٨٦هـ.

١٨١- ميزان الاعتدال: شمس الدين الذهبي، دار المعرفة، بيروت.
١٨٢- الميزان في تفسير القرآن: السيد محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٣٩٣هـ.
١٨٣- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: جعفر بن إدريس الشهير بالكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ.
١٨٤- النكت على مقدمة ابن الصلاح: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٥هـ.
١٨٥- النهاية في الفتن والملاحم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ.
١٨٦- النهاية في غريب الحديث: مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير، تحقيق الزاوي والطناحي، ط مصر.
١٨٧- نهج البلاغة: محمد بن الحسين الموسوي (الشريف الرضي)، شرح محمد عبده، تعليق عاشور والبنا، دار ومطابع الشعب، القاهرة.
١٨٨- نور الأبصار: السيد مؤمن بن حسن مؤمن الشبلنجي، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٠٥هـ.
١٨٩- الهداية: الشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق)، مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، إيران، قم ١٤٢٦هـ.
١٩٠- الوافي بالوفيات: خليل بن ايبك المعروف بصلاح الدين الصفدي، دار النشر فرانزشتاينر بفيسبادن ١٤٠١هـ.
١٩١- وفيات الأعيان: أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
١٩٢- اليواقيت والجواهر: عبد الوهاب بن أحمد الشعراني المصري الحنفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الفهرس



پدید آورنده : آل محسن ، علي.

عنوان : خلفاءالرسول عليهم‌السلام

تکرار نام پدید آور : علی آل محسن.

مشخصات نشر : قم : فاروس ، ۱۳۹۱.

مشخصات ظاهری : ۳٤۰ ص.

ISBN 978 _ 600 _ 5303 _ 08 _ 7

وضعیت فهرست نویسی : فیپا.

یاداشت : کتابنامه : [۲۹۵] ـ ۳۰۹ .

یاداشت : عربی.

موضوع : خلافت.

موضوع : خلافت ـ جنبه های قرآنی.

موضوع : خلافت ـ احادیث.

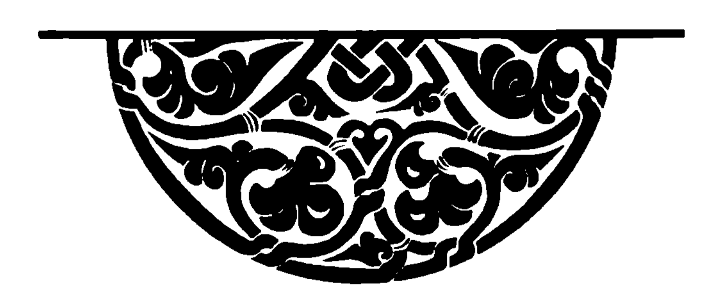
موضوع : امامت.

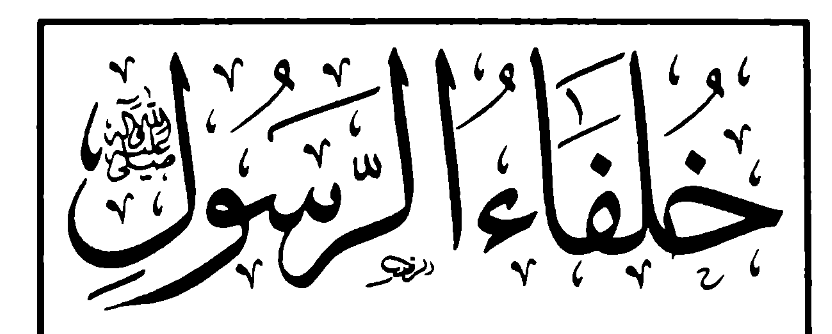
موضوع : ائمه اثنا عشر ـ فضائل.

رده کنگره : BP۲۲۳/آ۸خ۸ ۱۳۹۱

رده دیویی : ۲۹۷/٤٥

شماره مدرک : ۲۳۲٤۱٦۲





تأليف
الشيخ علي آل محسن

انتشارات فاروس

الناشر: فاروس

الكمية: ٥٠٠ نسخة

الطبعة: الأولى

المطبعة: سرور

تاريخ الطبع: ٢٠١٢م. ١٣٩١هـ

عدد الصفحات: ٣٤٠ صفحة

المشرف على الطبع: السيد محمد السيد زين العابدين

تصميم الغلاف: السيد مسلم السيد زين العابدين

عنوان الناشر :
ايران - قم - بلوارامين - فرع ٧ - رقم ٥
تلفون: ٢٩١٤١٧٤



دار زين العابدين

ايران . قم . پاساژ قدس . محل رقم ٣٦
تلفون ٧٧٣٢٦٣١ نقال ٠٩١٢٤٥١٢٥٦٣
مركز الرسائل القصيرة ٣٠٠٠٨١٧٢٧٢٧٢٧٢
www.zein.ir

هذا الكتاب:

بحث المؤلف في هذا الكتاب معنى الخلافة في اللغة وفي الكتاب والسنة، وبيّن المراد بأولي الأمر، وتحدث حول صفات الخلفاء في مصادر السنة والشيعة، ومؤهلات خليفة المسلمين بحسب ما دلت عليه الأحاديث، وذكر اتفاق الفريقين على أن الخلافة الإلهية باقية إلى قيام الساعة، وبم تثبت، وما هو المسقط لشرعية الخلافة، ووجوب معرفة إمام المسلمين في كل عصر، ومن هم خلفاء الرسول ﷺ، وغير ذلك من البحوث المهمة.